المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي:Methodical Framework

ثانياً: الدراسات السابقة:Previous Studies

أولاً: الإطار المنهجي: Methodical Framework

تمهيد:Preface

تناولت الدراسة دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم التزام إدارة المخاطر المصرفية بتطبيق ملاءمة المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، وما هي انعكاسات الالتزام بتطبيق موثوقية المعلومات المحاسبية في قرارات إدارة المخاطر المصرفية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء ؟هدفت الدراسة للتعرف على بيان دور ملاءمة المعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية وتقويم الإدارة المالية، ودور ادارة المخاطر المصرفية في استخدام الأدوات والوسائل التي تحقق الصحة والسلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية، ويتم ذلك من خلال تطبيق وتفعيل البيانات المحاسبية المثلى والتي تحقق حماية مصالح المساهمين وحملة الأسهم، خاصة ضد المخاطر المصرفية التي تظهر عن ممارسة النشاطات التجارية برؤوس أموال كبيرة، ومن أخطر هذه التصرفات مايحدث في المصارف التجارية وما يترتب عليها من إفلاس وعدم القدرة على ممارسة نشاطها.

تختلف المصارف عن باقي الشركات لان انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص.

والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعمل على الحفاظ على استمرارية المصارف من المخاطر المصرفية، وتعمل على خلق إدارة مالية سليمة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الأمر الذي يخطط مكتسبات المصارف ويجذب العملاء .

مشكلة الدراسة: Study Problem

تمثلت مشكلة الدراسة في انه بالرغم من وجود إدارة للمخاطر في المصارف السودانية والتي يجب أن تهتم بالمعلومات المحاسبية وخصائصها إلا انه في كثير من الأحيان قد لا يتم التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:-

1. هل هناك علاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية ؟.
2. هل هناك علاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية؟.
3. هل هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية القابلة للفهم وإدارة المخاطر المصرفية؟.
4. هل هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية.
5. هل هناك علاقة بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية؟.

أهمية الدراسة : Study Importance

تبرز أهمية الدراسة من الأتي :-

أولا: الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن أهمية الدراسة العلمية في الأتي :

1. تعتبر هذه الدراسة جزء من الأدبيات التي تتناول دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية وتتميز بأنها جمعت بين دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية والتخطيط والرقابة وتقويم الأداء بإدارة المخاطر المصرفية.
2. تساهم الدراسة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعالجتها والحد من المخاطر التي تواجه المصارف التجارية العاملة بالسودان.
3. يساهم تطبيق نظام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بتفعيل مسؤليات مجلس الإدارة وذلك بإظهار المركز المالي الحقيقي للمصرف والتعرف على المخاطر المختلفة.
4. التعرف على مختلف نماذج قياس المخاطر المصرفية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

1.إيجاد طرق واليات لحماية نظام المعلومات المحاسبي للمصارف التجارية بتشجيع الكثير من المصارف التجارية على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

2.المساهمة في إبراز خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية كوسيلة لتوفير الأمن والثقة في المعلومات التي تحتاجها إدارة المخاطر المصرفية في المصارف .

3.تصميم مشروع نظام يربط بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر للمصارف العامة بالسودان .

4.جذب اهتمام المصارف التجارية العاملة بالسودان لمواكبة عصر العولمة في مجال النظم المعلوماتية المحاسبية والثورات التقنية الحديثة والمساهمة في تطوير خصائص المعلومات المحاسبية.

5. تحقيق عوائد كبيرة ونظم تساهم في تنمية المصارف في شتى المجالات .

6.الحفاظ على أداء المصارف من قراصنة المعلومات ، وتعزيز ثقة أصحاب المصارف تخلق جهاز مصرفي قومي قادر على مقابلة المخاطر والمنافسة في السوق خاصة في ظل العولمة وتحرير السوق.

أهداف الدراسة : Study Objectives

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة المشاكل التي تواجه إدارة المخاطر المصرفية في عدم استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
2. دراسة وتحديث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمواجه التحديات التي تواجه إدارة المخاطر المصرفية.
3. دراسة اثر ودور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أداء إدارة المخاطر.
4. معرفة المعوقات والخصائص التي يمكن أن تحد من قدرة المصارف على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أو التوسع في استخدامها.
5. الاستفادة من الميزات التي تنتجها الدولة من تطبيق نظام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
6. التعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف السودانية وكيفية إدارتها.

منهجية الدراسة: Study Method

أتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال عرض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة والاطلاع على الكتب والمراجع ، والمنهج الاستنباطي بوضع الفرضيات واستخدام التبرير المنطقي وتحديد المحاور الأساسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة والعلاقة بين المتغيرات المستغلة (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) والمتغير التابع إدارة المخاطر المصرفية ، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات من مجتمع الدراسة عن طريق عينة عشوائية بواسطة استمارة استبيان وتحليل هذه البيانات والتوصل إلى نتائج تحقيق الفرضيات بواسطة برنامج SPSS .

واعتمدت الدراسة بشكل اساسى على المصارف التجارية وعلى الدراسات والبحوث العلمية عبر شبكة الانترنت للوصول لأهم العقبات .

فرضيات الدراسة :Study Hypothesis

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للفهم وإدارة المخاطر المصرفية.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.

مصادر الدراسة : Study Sources

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة فيما يلي :

1. المصادرالاولية: الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية،الدراسات السابقة، المجلات العلمية، المؤتمرات، الانترنت.

2. المصادر الثانوية: استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من القطاع المصرفي .

حدود الدراسة : Study Limits

تنحصر حدود الدراسة بالاتي:

1. الحدود المكانية: القطاع المصرفي السوداني (عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان).

2. الحدود الزمانية : بيانات الاستبانة 2016م للدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة : Structure Study

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

حيث تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة والفصل الأول بعنوان نظم المعلومات المحاسبية ، موضحاً به المبحث الأول مفهوم ومبادي نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية،المبحث الثالث: نظم المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرارات

الفصل الثاني بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المبحث الأول الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، والمحث ألثانى: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية .

الفصل الثالث بعنوان إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: الإطار النظري والإفصاح للمخاطر المصرفية

المبحث الثاني: قياس وتقويم المخاطر المصرفية

المبحث الثالث : مبادئ وأنواع إدارة المخاطر المصرفية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية، المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفيالسوداني والمبحث الثاني تحليل واجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثالث وإختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، أما الخاتمة أشتملت على النتائج والتوصيات.

النموذج التصويرى للدراسة Study Model

يوضح الشكل رقم (1) النموذج التصويرى لمتغيرات الدراسة

شكل رقم (1)

النموذج التصويري للدراسة

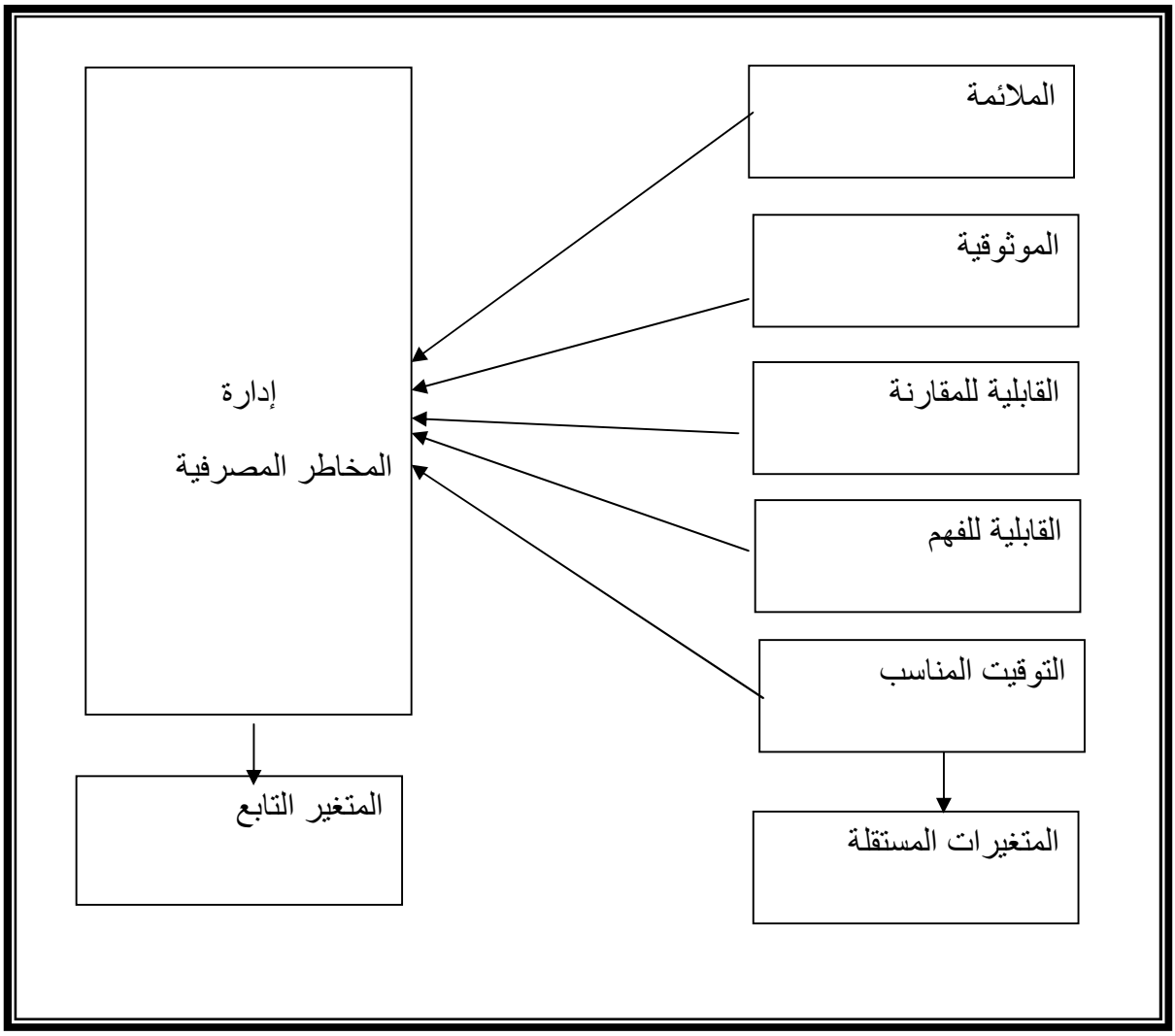

المصدر: من إعداد الباحث، ، 2016م.

ثانياً: الدراسات السابقة: Previous Studies

حظي موضوع دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية باهتمام متعاظم من البلدان المتقدمة، فقد أجريت العديد من الدراسات علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لذلك سيتم استعراض الدراسات العربية والأجنبية علي النحو التالي:

- دراسة: مدحت ،(1994م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة التعرف على وجه اليقين على نوع الظروف التي سوف تحدث مستقبلاً، وافتقار المقاييس العلمية لدرجة المخاطرة أو درجة اختلاف التدفقات النقدية الفعلية للبدائل الاستثمارية المتاحة على تلك المتنبأ بها، وتجاهل العلاقات المتبادلة بن العديد من المتغيرات التي تؤثر يلاشك في اتخاذ القرار. هدفت الدراسة إلي مجموعة من المتغيرات المؤثرة في قرار تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر، وبناء نماذج إحصائي كمي لترشيد قرار تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر يعتمد على نموذج تحليل التمايز، واختبار صلاحية النموذج المقترح للتطبيق العملي من خلال سوق الأوراق المالية بمصر، اعتمدت الدراسة على كل من المنهج النظري للدراسة وتحليل أبعاد مشاكل اتخاذ قرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر وعدم التأكد، ودراسة وتحيل الأساليب الإحصائية الممكن استخدامها لمعالجة مشكلة اتخاذ قرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر، وعدم التأكد خلال التعامل مع مجموعة من الاستثمارات المالية، توصلت الدراسة لبناء نموذج تحليل التمايز المقترح والذي يعتمد على تكوين دالة تمايز تستخدم في التميز بين مجتمعي الدراسة، وتحديد مجتمعي الدراسة الإحصائية تحديداً دقيقاً حتى يتضمن فترة التحليل كل حالات اتخاذ القرار، عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في تحليل التمايز، والاعتماد على بعض المتغيرات قد يغنى عن الاعتماد على البعض الأخر، أوصت الدراسة بضرورة دراسة إمكانية تكوين محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات وأذونات الخزنة، ودراسة إمكانية تقسيم مجتمعات الأوراق المالية لتضمن ثلاثة مجتمعات إحصائية (الأوراق المالية المقبولة، مجتمع الأوراق المرفوضة، مجتمع الأوراق المالية المؤجل اتخاذ قرار بشأنها) القيام ببحوث متطورة في مجال مسئولية المراجع الخارجي لمدى إمكانية تضمين مسئولية مراجع الحسابات للواجبات الجيدة الملقاة على عاتقه، ضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية بمجموعة من الإجراءات.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لقياس المعلومات الواجب توافرها ومدى ملاءمتها لترشيد القرارات الاستثمارية وتوصيل المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية لمتخذي القرارات

(1) مدحت عبدالرشيد سالم علي ، **التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر – نماذج تمايز كامي،** (القاهرة : جامعة القاهرة ،كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1994م).

المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية بالسودان.

- دراسة: جمال ،(1996م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في فقدان نظم التكاليف للمعلومات المحاسبية الملائمة في اتخاذ القرارات الإدارية نتيجة لعدم التزامن بين هذه النظم والبيئة التي تهدف تلك النظم لخدمتها ودعمها، أي قصور نظم التكاليف التقليدية عن تقديم معلومات دقيقة لإدارات منشآت الأعمال التي تعمل في ظل التقنيات الحديثة.

هدفت الدراسة إلى محاولة التغلب على هذا القصور من خلال دراسة الأساليب والنظريات المستخدمة التي تعمل على سد أوجه القصور في نظم التكاليف بما يعمل على توافقها مع البيئة الصناعية الحديثة. تكمن أهمية الدراسة من التغيرات في بيئة الأعمال، وضرورة تغيير النظم التقليدية لنظم التكاليف المطبقة بالمنشآت، من خلال العمل على دعم هذه البيئة الصناعية الجديدة لمواكبة التغيرات.

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن نظام التكاليف التقليدي المصمم لدعم متطلبات إعداد التقارير المالية يعد مصدراً غير كافياً للمعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة في تخطيط ورقابة عمليات المنشأة وإتخاذ القرارات الإدارية الإستراتيجية، فشل نظام التكاليف التقليدية في التقرير عن الجودة وزمن الإنتاج الكلي والوقت المخصص لتلبية طلبات الإنتاج والمرونة الصناعية ومستوى رضا العملاء. أوصت الدراسة بشمول نظم التكاليف الجيدة وتقدير عناصرها المختلفة سواء الصريحة أو المستترة، وتوفير التقارير عن كافة التكاليف ومقاييس الأداء التي ترتبط بالجودة، وضرورة ملاءمة أسلوب وقت التعامل كمعيار للمفاضلة بين المقترحات البديلة للمنتجات ذات التقنية العالية التي يكون الوقت المستغرق لدخولها إلى الأسواق من العوامل الهامة للمنافسة.

يتضح للباحث بإن هذه الدراسة أهتمت بتطوير التقنيات الصناعية الحديثة المعتمدة على نظم المعلومات المحاسبية وهدفت إلى محاولة التغلب على أوجه القصور في نظم التكاليف بما يعمل على توافقها مع البيئة الصناعية الحديثة.بينما هدفت دراستي للتعرف على دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

---

(1) جمال عبدالعزيز صابر زيدان، **تطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواجهة التغيرات في التقنية الصناعية**،، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1996م).

- دراسة: نور الدين ،(1999م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف في قراراها الخاص بمنح التمويل على أساس دراسة وتحليل القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي)، التي تشوبها الكثير من العيوب في كيفية قياس الأرباح، واستخدام التقدير الشخصي في معالجة العمليات المالية، مما يفقد هذه القوائم موضوعيتها في الإعداد وبالتالي يؤدي إلى نتائج غير دقيقة ولا يمكن استخدامها كمؤشر لمنح التمويل. هدفت الدراسة إلي إيضاح التطورات التي حصلت في عرض القوائم المالية استخدمها في التحليل المالي وبيان أوجه القصور في القوائم المالية التقليدية لتلبية احتياجات المستخدمين، ومدى إمكانية استخدام قوائم التدفق النقدي تحليل وتقويم المشروعات ومدى تغطيتها لمتطلبات منح التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي في اختبار فروض الدراسة بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل لكل المعلومات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها. وتعدد مفاهيم الأموال لتوفر معلومات في قائمة التدفقات النقدية للعمليات التشغيلية لتوفر معلومات تفيد في اتخاذ قرارات منح التمويل، وتمثلت توصيات الدراسة في ضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة وأن تصنيف قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع والقانون كجزء من متطلبات العرض والإفصاح، والعمل على زيادة الإفصاح في عرض البنود لتحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل بالإضافة إلى رفع كفاءة متخذي القرارات التمويلية مع استخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات التمويلية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت دور التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي بينما تطرقت دراستي لبيان دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: عصام الدين ،(1999م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مقدار أثر النظم والتقانة على أداء المديرين بالمصارف السودانية، وإلى أي مدى تتأثر المصارف السودانية كمنظمات ربحية بنظم وتقانة المعلومات، وإلى أي مدى يستخدم المديرين بالمصارف السودانية نظم وتقانة المعلومات. تكمن أهمية الدراسة في إظهار كيفية تأثير هذه النظم والتقانة على أداء هؤلاء المديرين، وعلى مجموعة العمل، وعلى المصارف بشكل عام. هدفت الدراسة إلى التأكيد على إدارة هذه الموارد المعلوماتية الهامة بأسس علمية تقوم على التحليل الواقعي والتقييم الحقيقي للأثر الذي تحدثه على أداء القطاع المصرفي،

---

(1) د. نور الدين صالح عبيد، **التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي**، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).

(2) عصام الدين خالد العوض، **أثر تقانة المعلومات على الأداء الإداري بالقطاع المصرفي السوداني**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(رسالة دكتوراة غير منشورة).

وتحديد مواطن ضعف وقوة تأثير نظم وتقانة المعلومات على أداء الجهاز المصرفي السوداني، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، سرعة استجابة نظم وتقانة معلومات الجهاز المصرفي السوداني لمتطلبات متخذ القرار، لما لها من تأثير معنوي على مستوى رضا واستخدام المديرين، وعلى أدائهم الإداري، وعلى مجموعات العمل وعلى المصارف، تؤثر جودة النظم والتقانة معنوياً على كل مستويات رضا المديرين بالمصارف السودانية. أوصت الدراسة بضرورة أن تتجه البنوك السودانية للاهتمام بعنصر التكلفة الاقتصادية للنظم في كل المستويات الإدارية، وأن تحرص المؤسسات المصرفية على ترقية استخدام مديريها للنظم والتكنولوجيا المتوفرة بها، ويفضل أن يتم توسيع البنوك السودانية لنطاق خدماتها الالكترونية بعد إجراء دراسات وبحوث لتقييم موقفها من حيث التكلفة والعائد.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت لبيان دور إدارة الموارد المعلوماتية الهامة بأسس علمية تقوم على التحليل الواقعي والتقييم الحقيقي للأثر الذي تحدثه على أداء القطاع المصرفي، بينما هدفت دراستي لبيان دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: Rajna Gibson, (1999)[1]

هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج لتقييم جودة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والتي تشمل السياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة ، تمثلت مشكل الدراسة في عدم وجود إطار واضح يمكن من خلاله تقييم جودة الإفصاح عن المعلومات المتعلق بإدارة المخاطر في المصارف ، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي ، اشتمل هذا النموذج على إرشادات لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر منها ، منها الممارسات الخاصة بالإفصاح عن إدارة المخاطر بما يعزز الثقة في المنشاة ، سياسة الإفصاح عن المخاطر لتشمل قياسات جميع المخاطر الأساسية، استمرارية قياس المخاطر في ظل حالات متعددة، التطبيقات الخاصة بالإفصاح، وان تتم في ظل معايير محددة لتسهيل المقارنة فيما يختص بعملية أدار المخاطر بين المؤسسات المالية المختلفة، تحليل جودة الإفصاح عن إدارة المخاطر باستخدام المدخل الوظيفي وضرورة التفرقة في الإفصاح بين الأنشطة التجارية وغير التجارية، توصلت الدراسة إلى أن تقديم هذا النموذج يعتبر محاولة تمهيدية على إن يشمل أنواع المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة والتشغيل، يعتبر المدخل الوظيفي لتقييم الإفصاح عن إدارة المخاطر أكثر فاعلية وذلك بسبب تعدد الأنشطة التي تقوم بها البنوك، أي انه يجب تقييم الإفصاح عن إدارة المخاطر لكل الأنشطة التجارية وغير التجارية، الإفصاح عن المخاطر بهدف تعزيز ثقة المشاركين في السوق بالنسبة لقدرة المؤسسة على قياس

[1] Rajna Gibson , **Rethinking The Quality Of Risk Management Disclosure Proactive**,(Working Paper, University Of Zurich ,June 1999),pp.1-18

وإدارة المخاطر، أوصت الدراسة باعتماد المدخل الوظيفي في الإفصاح عن المخاطر، ضرورة التمييز ومراعاة الفروق بين الأنشطة التجارية وغير التجارية بالمصارف.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة حاولت إيجاد إطار متكامل للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر، ويتضمن ذلك الإطار جودة وسياسات الإفصاح واستمرارية القياس للمخاطر، تختلف دراستي عنها في تناولها لدور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية وتركيزها على المخاطر المتعلقة بالمصارف التجارية.

- دراسة: هالة ،(2000م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية، دراسة مقارنة (ايجابيات وسلبيات) على نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية المستحدثة في السودان، والتي أجريت على مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية بجمهورية السودان ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها،استخدام نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية ساعد في سرعة اتخاذ القرارات وسرعة أداء الخدمات المصرفية وتطوير كفاءة الأداء، وعلى الرغم من ذلك فإن استخدام الحاسوب مجرد بديل فقط لنظام الدفاتر وليس استخداماً امثل لنظام معوقات متكامل.

لم يتم الاستغناء عن نظام الدفاتر عند إدخال نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية، وإنما استمر استخدام النظامين معاً لفترة تجاوزت الثلاثة سنوات، وذلك يرجع في رأي الباحث إلى عدم الثقة في النظام الجديد.

استخدام نظام المعلومات المحاسبية المصرفية أثر على القوة العاملة من حيث التدريب والتأهيل ولم يؤثر عليها عددياً، أي لم يؤدي إلى نقص في القوى العاملة وبالتالي نقص التكاليف الإدارية.

التدريب على نظام التقنية الحديثة لم يتم قبل إدخاله في البنك، مما خلق بعض المشاكل في كيفية التعامل مع النظام الجديد.

أوصت الدراسة بتطوير نظام المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية الحالي، بحيث يصبح نظاماً متكاملاً يمد لإدارات بالبنك بما تحتاجه من معلومات ولا يقتصر دوره علي القيام بالمهام المحاسبية والمصرفية فقط. مع مراعاة ربط الفروع مع بعضها البعض بواسطة الشبكات المساعدة في تحقيق ذلك.

الاستغناء عن نظام الدفاتر تماماً في المستقبل مع التركيز علي توعية العاملين بالاستخدام الصحيح للتقنية الحديثة، إعطاء العاملين جرعات تدريبية كافية عن التقنية الحديثة بما يتيح لهم التعامل معها بثقة وإدراك.

---

(1) هالة عبد الله عباس الشريف، **نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية، دراسة مقارنة (ايجابيات وسلبيات) على نظم المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور،2000م).

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناول دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية المصرفية في الجهاز المصرفي وأثره على المعلومات المحاسبية، بينما تناولت دراستي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراس: زياد،(2001م) [1]

تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها علي ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية بالتطبيق علي الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن، تكمن أهمية الدراسة من تزايد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها صفتي الملاءمة والموضوعية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام الشركات الصناعية في الأردن بنظم المعلومات المحاسبية لإنتاج المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.

وهدفت الدراسة للتعرف علي مدى اعتماد متخذ القرار في تلك الشركات علي ما يقدم النظام المحاسبي من معلومات ومدي اهتمام الإدارات المختلفة في تلك الشركات بتطوير نظم المعلومات المحاسبية لتهيئة نوعية المعلومات.توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة إلي حد كبير علي إنتاج معلومات ملائمة الأمر الذي يساعد في سرعة اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة إلي حد كبير علي منع الإدارة من التلاعب في المعلومات المحاسبية بهدف التحيز أو إخفاء عيوب تلك الإدارات. أوصت الدراسة بضرورة العمل علي تطوير مهنة المحاسبية ومبادئها الاهتمام والدعم من كافة القطاعات والمؤسسات التعليمية والعملية من خلال العمل علي تدريب المحاسبين، وضرورة فرض المزيد من الرقابة على التقارير المالية المنشورة من حيث ضرورة فرض المزيد من الرقابة علي التقارير المالية المنشورة من حيث الاستفادة من تحليلها.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت إلى إن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة على إنتاج معلومات ملاءمة وموضوعية يساعد في سرعة اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الأردنية، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- درسة: عاطف،(2002)[2]

هدفت الدراسة للبحث في دور معلومات التدفقات النقدية في تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، تمثلت مشكلة الدراسة بتحليل التدفقات النقدية يمكن التعرف على العديد من المشاكل التي تتعرض لها المنشأة كالعسر المالي والتنبؤ بالإفلاس الفني ومشاكل السيولة ، اتبعت

---

(1) زياد احمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها علي ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية،دراسة ميدانية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة، بالمملكة الأردنية الهاشمية،**(الخرطوم :جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة2000م).

(2) عاطف فوزي إبراهيم جاد ، **دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر – دراسة تطبيقية** ،(القاهرة :جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة،2002م)

الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها بإعداد الطريقة المباشرة في العرض والإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية أفضل في مجال الاستثمار وتحليل المخاطرة في الأوراق المالية وذلك لإفصاحها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والسيولة عن التدفقات النقدية والقدرة على سداد الديون، ولا تتطلب استمرارية المنشأة تحقيق أرباح فحسب بل يلزم أن تحقق تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة الداخلية تكفي لتمويل تلك الأنشطة والمساهمة في النشاط الاستثماري والتمويلي، وتستمد التدفقات النقدية أهميتها من كونها لا تتأثر كما في حالة التضخم، أوصت الدراسة بضرورة عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة لمساهمتها في عملية الإفصاح المحاسبي والعمل على مقارنة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة لمساهمتها في عملية الإفصاح المحاسبي والعمل على مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع قيمة الأرباح الناتجة من النشاط التشغيلي، وضرورة مراعاة أثار التضخم الناتجة في القوائم المالية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان المحتوي ألمعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من الناحية النظرية والناحية العلمية معاً وضرورة ضبط قائمة التدفقات بالقوائم المالية الأخرى المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالية باعتبارها حلقة وصل بين تلك القوائم المالية وباعتبارها قائمة مكملة لتلك القوائم المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تحسين تقويم الأداء بإدارة المخاطر المصرفية .

- دراسة: صلاح،(2002م) [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مما أدى إلى معاناة متخذي القرارات الاستثمارية .والتي يفترض فيها التعبير عن المعلومات الضرورية بعدالة تكفل أفضل أداء لأسواق الأوراق المالية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي، الاستقرائي والوصفي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتعتبر المعلومات الأكثر منفعة لإغراض اتخاذ القرارات هي المحور الأساسي لاختيار الأسلوب المحاسبي واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، هذا وبعض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمعلومات الأخرى ركيزة أساسية لمتخذي القرارات الاستثمارية، تمثل المعايير المحاسبية أهمية كبري لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق

(1) صلاح علي أحمد ، **المعلومات المحاسبية ، وأثرها علي قرارات الاستثمار ، دراسة تطبيقية علي سوق الخرطوم للأوراق المالية ،** (الخرطوم :جامعة امدرمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة 2002م).

المالية، وذلك من خلال دورها في إعداد القوائم المالية التي تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات المستخدمة في هذا الغرض، ويجب تطبيق مفهوم الاتساق في المعايير المحاسبية لتقليص الهوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة بين مختلف الدول ، والجدير بالذكر إن السودان يعتبر من البلدان القليلة غير الملتزمة بتطبيق معايير محاسبية محددة، ونتيجة للقصور الذي لازم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل اكتسبت قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة من قبل المحللين الماليين والمستثمرين، واعتبرت هذه القائمة أساسية بشكل عام وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية بشكل خاص.

أوصت الدراسة بضرورة ، إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة احتياجات المستخدم النهائي (متخذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية) .والتركيز على تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية بصورة مشددة .ولا بد من إظهار المعلومات المحاسبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحدد في القوائم المالية للشركات المساهمة، وذلك لتأثيرها الواضح في تحديد المخاطر المنتظمة.و التركيز على توفير كوادر مؤهلة للقيام بعملية التحليل المالي بكفاءة. وإعادة النظر في قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 1994م، بما يفي بمتطلبات تنشيط السوق خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج وتوفير المعلومات والإفصاح.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت لخصائص جودة المعلومات المحاسبية التي ترتبط بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتختلف دراستي عنها بتطرقها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية.

- دراسة: اشرف،(2002)[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية من خلال الوصول إلى مؤشرات لإيضاح أوجه القوة والضعف في أداء عمليات المشروع والمخاطر التي تؤثر في عمليات المشروع، كما تهدف أيضا إلى توضيح أهم المؤشرات التي تستخدم لبيان كفاءة المشروعات وإيضاح حدود التحليل المالي في هذا المجال .

وقد توصل الباحث إلى إن القوائم المالية المعدة استنادا على أسس القياس المحاسبي المصدر الأساسي لإجراء عمليات التحليل المالي ،كما إن التحليل المالي يوجه إدارة المصرف أو الاستثمار الملائم بإلغاء الضوء على مقدر الربحية وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ونقاط الضعف والقوة بالمصرف، كما إن كفاءة الأداء تحقق من خلال النمو الايجابي لمؤشرات أداء المصرف والاستثمار والتمويلية.

---

(1) اشرف عزيز خوفو ، **استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبية في القوائم المالية ، تقديم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي ،** (الخرطوم: ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث ماجستير غير منشور 2002م)..

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت أهمية التحليل المالي لأسس القياس المحاسبية في القوائم المالية، وتختلف دراستي عنها بتناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: انس،(2002م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة فى الاجابة عن الاسئلة التالية ، ما درجة استخدام المعلومات المحاسبية المعدة داخل الوحدة المصرفية للقيام بتنفيذ وظيفة اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية فى قطاع المصارف التجارية فى الاردن؟.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة درجة استخدام المعلومات المحاسبية التي توفرها الموازنات وغيرها من أدوات للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في قطاع المصارف التجارية، وبيان أهمية وأثر المعلومات المحاسبية للقيام بالوظائف الرئيسية في قطاع المصارف التجارية من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية في المصارف التجارية، بيان درجة استخدام الإدارة المصرفية واعتماده على المعلومات المحاسبية للقيام بالوظائف الأساسية لها.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى إن المصارف التجارية تستخدم المعلومات المحاسبية المعدة لديها بدرجة كبيرة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، ويقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية، ويتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية، أوصت الدراسة بضرورة تعريف المصارف لموظفيها لأهمية المحاسبة في توفير المعلومات في تخطيط أنشطة المصارف واعملها المختلفة وتحقيق الرقابة عليها، وضرورة عقد المصارف التجارية دورات لموظفيها من اجل تعريفهم بأهمية واثر استخدام المعلومات المحاسبية للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اهتمت بأثر المعلومات المحاسبية على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في المصارف التجارية، ويستفاد منها في إن معرفة قرارات الاستثمار والائتمان داخل المصارف التجارية يساعد على إدارة المخاطر في تلك المصارف، وهي بذلك تختلف عن دراستي بأنها لم تهم بأثر ودور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تلك المصارف في إدارة المخاطر.

---

(1) انس عودة الله القيسي ، **أثر استخدام المعلومات المحاسبية علي التخطيط والرقابة في المصارف التجارية الأردنية** ، (الأردن : جامعة آل البيتت، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م).

- دراسة: سليمان،(2003) [1]

هدفت الدراسة إلى بيان إن المحاسبة تساهم مساهمة فعالة في معالجة المشكلات الإدارية والمالية على اختلاف أنواعها بما تقدمه من بيانات مالية ومعلومات محاسبية يعتمد عليها في التخطيط واتخاذ القرارات. تكمن أهمية الدراسة في إن وظيفتي التخطيط واتخاذ القرارات تعد من الجوانب الهامة في تطوير وتحديث الإدارة.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير المعلومات المحاسبية لدراسة تكلفة الخطة والبرامج التي تحقق الأهداف بأقل تكلفة وأكثر فاعلية، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، الاستقرائي والتحليلي الوصفي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق الأنظمة المالية التي تقدم البيانات المالية والمعلومات المحاسبية والتي تحقق الخصائص المطلوبة للبيانات المالية وخاصة الشمول للإفصاح عن جميع المعلومات لكافة النشاطات، وبالتالي إظهار الحجم الحقيقي ونتيجة الأعمال المالية السنوية وحجم أصولها ومطلوباتها، باستخدام أجهزة الحاسوب لانجاز الأعمال بأعلى درجة من الإتقان والسرعة واقل تكلفة مما يسهل الحصول على المعلومات.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت وظيفتي التخطيط واتخاذ القرارات التي تعد من الجوانب الهامة في تطوير وتحديث الإدارة، بينما تختلف دراستي عنها بتناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: ظاهر (2003م) [2]

تكمن أهمية الدراسة بشكل رئيسي من أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تأهيل الشركات للخوض في عالم العولمة، وضمان بقائها ومقدرتها علي المنافسة، وإيجاد طريقة آلية لحماية النظام المحاسبي لتلك الشركات المستخدمة للإنترنت، وتحقيق عوائد كبيرة تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني في شتي المجالات، هدفت الدراسة إلي التعرف علي المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام التجارة الإلكترونية، تمثلت مشكلة الدراسة في المشاكل التي تواجه أنظمة المحاسبة في ظل إستخدام التجارة الإلكترونية، والإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية الأمان والتوكيدية والموثوقية المفقودة في التجارة الإلكترونية، توصلت الدراسة إلي نتائج منها، توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لايمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبية وموقعها الإلكتروني، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر

---

(1) سليمان خالد المعايطة ، **دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات** ، (الخرطوم : ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتورة في المحاسبة غير منشورة 2007م).

(2) ظاهر شاهر القشي ، **مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية** (الأردن ، جامعة عمان ، رسالة دكتوراه منشورة ، 2003م).

بنظرية المحاسبة وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشي مع بيئة التجارة الإلكترونية وأعتماد نموذج الربط.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة حاولت طرح المشروع الأمريكي الكندي لوسيلة لحل مشاكل التجارة الإلكترونية وركزت الدراسة علي هذا المشروع كما لم تقوم الدراسة بوضع فرضيات للتحقق من مصداقية المشروع، أما دراستي ركزت علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليتم من خلالها اعتماد المعلومات المفيدة لإدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: مكاوي ،(2004)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية، هلي يؤدى التحليل المالي بالمصارف بيان المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة لقيامه بإعماله الاعتبارية ؟ هل يساعد التحليل المالي بالمصارف بتقويم أدائها؟ اكتسبت الدراسة أهميتها من الدور الذي لعبه التحليل المالي بالمصارف بتقويم أدائها؟ اكتسبت الدراسة أهميتها من الدور الذي لعبه التحليل في ترشيد واتخاذ القرارات، وتقدم بالأداء وبيان مخاطر العمل المصرفي، وهدفت الدراسة إلي التعريف بدور التحليل المالي في تقويم الأداء بالمصارف وعلي وجه الخصوص ودوره في بيان المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتحديد نقاط القوة والضعف وبيان اثر القرارات في توظيف الأموال علي الربحية، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها، ارتفاع نسبة المتغيرات بشكل مخاطر عالية علي كل من المدينين والقطاع المصرفي ككل، لايحتفظ المصرف بنسبة السيولة المقررة من البنك المركزي مما يعني وجود مخاطر عدم السحب على الودائع، وأخيرا تستطيع المصارف في ظل عدم وجود مخاطر عدم السحب على الودائع، وأخيرا تستطيع المصارف في ظل عدم وجود رقابة داخلية فاعله إن تحسن من وضعها، وأوصت الدراسة بتقليل نسبة التغيرات بالبنك ووضع السياسات والضغوط التي تزيد من السيولة بالبنك والالتزام بمؤشر البنك السودان.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت إلى بيان دور التحليل المالي بالمصارف في المخاطر وترشيد واتخاذ القرارات، واختلفت دراستي عنها في تطرقها لدور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: احمد ،(2004)[2]

هدفت الدراسة إلي التعرف على المخاطر الرئيسية التي تهدد امن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية واكتشافها واختبارها في المنشات السعودية، واختبار الفروق الجوهرية بن تلك المنشأت المختلفة فميا يخص بمدى إدراكها لدرجة أهمية وخطورة تلك التهديدات في حالة الأمن في نظم

(1) مكاوي حسن مكاوي، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف**،(الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2004م).

(2) احمد عبد السلام ابوموسى ، **مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية السعودية**،(الرياض ، معهد الإدارة العامة ، مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثالث، سبتمبر، 2004م)، ص 151-154.

معلوماتها الالكترونية ، تمثلت مشكلة الدراسة في إن كثير من المنشأت قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة على امن نظم المعلومات المحاسبية بواسطة أشخاص من داخل المنشأة وخارجها، تكمن أهمية الدراسة في إن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية قد أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تهدد صحة Accuracy وموثوقية Reliability ومصداقية Validity وسرية Confidentiality وتكامل Integrity البيانات المالية والمحاسبية التي توفرها تلك النظم، نظراً لان التطور الكبير في تقنية المعلومات وصناعة الحاسبات الإلية، والذي أدى إلى سهولة نسخ وتعديل وتغير البيانات والملفات المخزونة بذاكرة الحاسب، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى إن أهم المخاطر التي تهدد امن المعلومات الالكترونية في المنشأت السعودية تتمثل في الإدخال المعتمد وغير المعتمد لبيانات غير سليمة، وكذلك إدخال فيروسات إلى النظام المحاسبي، وتدمير أو طمس بعض مخرجات النظام المحاسبي.

أوصت الدراسة بضرورة تدعيم الضوابط الرقابية، وزيادة الوعي داخل المنشأت السعودية فيما يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية الالكترونية لكي توفر الحماية اللازمة والكافية ضد المخاطر المالية المحتملة التي تهدد امن تلك النظم.

يتضح للباحث بأن هدف الدراسة لمعرفة المخاطر التي تهدد امن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المنشات السعودية وذلك لتعرضه للعديد من المخاطر التي تهدد مصداقية وسرية البيانات المالية والمحاسبية التي توفرها تلك النظم، بينما هدفت دراستي إلى التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية وإمكانية معالجتها باستخدام الدور الأمثل للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة: المقام ،(2004)[1]

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات المصرفية حيث تكمن مشكلة الدراسة في المؤسسات المصرفية التي تواجه مشكلة صعوبة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بمنع التمويل وقد يتعرض إلي مخاطر مالية صعوبة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بمنع التمويل وقد يتعرض إلي مخاطر مالية عند إتخاذ هذا القرار وذلك بسبب إعتمادها على بيانات نظم المعلومات المحاسبية وقد لايتصف بالخصائص الفرعية للمعلومات الجيدة التي تحدث اثر في سلوك متخذي القرار بمعنى أنها تكون شاملة لكافة اهتمامات مستخدميها.

هدفت الدراسة إلي، التعرف علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في عملية إتخاذ القرار. والتأكد من أهمية القوائم المـــالية كمصدر للمعلومات والاستعلام عن مقدرة العميل .وتسليط الضوء على مخاطر التمويل حيث يعتمد الدارس على المقابلات الشخصية

[1] المقام محمد منصور عبودي2004م – **دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية** – دراسة حالة بنك التعاون الإسلامي من (2000-2003) ،(الخرطوم: ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور،2004م)..

والمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات والدورات والمصادر الأولية المتمثلة في المقابلات الشخصية وكانت في حدود بنك التنمية الإسلامي في الفترة 2000م وحتى 2003م.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تقتصر علي دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بمنع التمويل نتيجة للتعرض للمخاطر المالية عامة بينما تناولت دراستي دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: عصام الدين ،(2005)[1]

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل أهمية مفهوم ومقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال، كما قام بتحليل مدي توافر هذه المعلومات التي تطلبها قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992م في مصر، وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة مباحث اهتمت بدراسة مفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية لسوق المال بمصر، ومقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية التي تتطلبها قانون سوق المال رقم (95) وفقاً للائحة التنفيذية.

توصل الباحث إلي إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعي وفاء هذه المعلومات في الوقت المناسب لاحتياجات متخذي القرارات في سوق المال وهي التي تمكن مستخدمي هذه المعلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً، كما تمكنهم من التعرف علي دقة توقعاتهم السابقة، وبالتالي تصحيح هذه القرارات وتعديلها وفقاً لهذه المعلومات .

وأيضاً الملائمة في المعلومات المحاسبية خاصة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على سلوك متخذي القرار في سوق المال، وتعد معياراً من معايير قياس جودة المعلومات ، كما إن ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية خاصيتان رئيسيتان يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار المناسب في السوق.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة قامت بتحليل أهمية مفهوم ومقومات الملاءمة في المعلومات المحاسبية وهذا يتفق مع دراستي بينما تختلف عنها بالإضافة إلى ذلك تناولها الخصائص النوعية الأخرى ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: منال ،(2005م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود نموذج عام يمكن من خلاله قياس كلف المعلومات المحاسبية بشكل موضوعي، ويأتي ذلك بسبب عدم إهتمام المشروعات ومستخدمي المعلومات بحجم الأعباء (الممثلة بالكلف) التي تتحملها إدارة المشروعات في سبيل إنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية مفترضين بذلك إن هذه المعلومات تزيد منافعها على كلفها مبدئياً، أو إنها بدون كلف.

---

(1) عصام الدين محمد متولي ، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال**،(الخرطوم: امدرمان ،مطابع العملة ،2005م)،ص21.

(2) منال حسين السلمانى عمر، **نموذج لقياس كلف المعلومات المحاسبية ورسملتها** ، (القاهرة: مجلة الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العدد السادس والخمسون ،2005م)،ص ص 108-109.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تبنية مهمة بناء نموذج لقياس كلف المعلومات المحاسبية ورسملتها.منها، تحليل سمات البضائع والخدمات لغرض التوصل إلى مجموعة من السمات الخاصة بالمعلومات المحاسبية، تشخيص العمليات التي يتطلبها نظام إنتاج المعلومات المحاسبية، تشخيص المعلومات التي يتطلبها نظام إنتاج المعلومات المحاسبية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة المعلومات التي يفصح عنها النموذج والذي تهدف الدراسة إلى بناءه، إذ إنه يكشف عن حجم الكلف التي يتحملها المشروع في سبيل إنتاج وتوصل المعلومات المحاسبية، مما يساعد كثيراً على إجراء مقارنة كلف المعلومات بمنفعتها، والتي تشكل أساس لاتخاذ قرارات خاصة بإنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها وإستخدامها.

ويرى الباحث إن هذا النموذج يعد خطوة مهمة لكثير من الدراسات والبحوث المحاسبية ولابد من التفكير فيها قبل المطالبة بإنتاج وتقديم اى نمط من المعلومات المحاسبية.

ويرى أيضاً إنه يمكن إخضاع كلف المعلومات المحاسبية لعملية قياس وبشكل موضوعي وقابل للتحقق.

تختلف دراستي عنها في تناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: إصلاح، (2006)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجه الإدارات المختلفة في مجال اتخاذ القرارات مع عجز المحاسبة عن الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

هدفت الدراسة إلي تحليل نظم المعلومات المحاسبية وتوضيح مدى إسهام هذه النظم في نصع عملية وصنع القرار ومحاولة التعرف على أوجه القصور التي تواجه الإدارات في مجال تطبيق الأنظمة الالكترونية ودور الخبرة البشرية القائمة على هذه النظم. تكمن أهمية الدراسة في تحديد إمكانية تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية في مجال اتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها.

أعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي واستخدام دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في شركات المساهمة السودانية توفر معلومات ذات كفاءة تتيح الموازنة بين المنافع والمخاطر للبدائل المتاحة مما يسهل عملية الاختيار الأفضل لمتخذ القرار، عدم الوعي بأهمية التقنية وقلة الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الحوسبة المالية عقبة تواجه التطور المحاسبي، أوصت الدراسة بضرورة

(1) إصلاح عمر حاج نور عمر، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في صنع القرار**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م).

إنشاء بنية متكاملة من شبكات الاتصالات تعمل على تدفق المعلومات بين الشركة والعالم الخارجي، والعمل على تأهيل الكوادر البشرية وتثقيفها تكنولوجيا.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة اهتمت بتحديد إمكانية تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية في مجال اتخاذ القرارات وتحديد الصعوبات التي تواجهها.

- دراسة: إسماعيل، (2006)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود إطار نظري وعلمي للتأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبنى الأنظمة المختلفة للتجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية.

هدفت الدراسة للتعرف على التأثيرات التي تحدثها الأنظمة لنظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة بعض نماذج المصارف السودانية التي لها موقع إلى الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). تكمن أهمية الدراسة في معرفة خصائص المنشات المطبقة لأنظمة التجارة الالكترونية في القطاع المصرفي ومنها الوصول إلى النموذج المقترح. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام التجارة الالكترونية يؤدى إلى زيادة تنوع نمط المخرجات وشمولها لتقارير من خلال شبكة الانترنت. إن دور نظم المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف الخارجية بل يشمل أيضاً تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وإعداد التقارير، أوصت الدراسة بضرورة إصدار مجموعة من الضوابط والمعايير المحاسبية المنظمة لتنفيذ عملية التجارة الالكترونية والمحاسبة عن مختلف عمليات وسائل الدفع بنقود الكترونية.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تضمنت عدم وجود إطار علمي للتأثيرات التي يحدثها تبنى الأنظمة المختلفة للتجارة الالكترونية على نظام المعلومات المحاسبية.

- دراسة: عباس،(2006م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في إلي إي مدي يمكن أن تتحكم إدارة المخاطر في نسبة السيولة المطلوبة وهل إدارة المخاطر لها القدرة على الحد من مخاطر التمويل والسيولة وهل توجد إدارة أخري بالبنك تحد من تلك المخاطر وتعمل علي قياس نسبة السيولة بالبنك.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ومفاهيم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، والسعي لمعرفة المشاكل والمعوقات التي تعترض إدارة المخاطر، معرفة أنواع إدارة المخاطر ودورها في

---

(1) إسماعيل عثمان شريف ، **اثر التجارة الالكترونية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية** ،(الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).

(2) عباس احمد العباس عبد الرحيم، **طبيعة ومفاهيم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، 2006م).

تحقيق النسبة المطلوبة من السيولة، وتقييم دور إدارة المخاطر علي سيطرتها في نسبة السيولة داخل البنك.

وتمثلت أهمية الدراسة في أهمية إدارة المخاطر والدور الكبير الذي تقوم بت البنوك التجارية ودورها المتعاظم والفاعل في التحكم والحد من المخاطر المصرفية المختلفة والسيولة تعتبر جزء مهم وحيوي في تسيير جميع أنشطة البنوك التجارية المختلفة لذلك لابد من إدارتها ومعرفة النسب الواجب توافرها داخل البنك.

اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هنالك ايجابية بن فعالية إدارة المخاطر وتحقيق أهداف المنظمة، هنالك علاقة طردية بين إدارة المخاطر ومدي التحكم في نسبة السيولة، هناك علاقة قوية بين فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ونسبة السيولة في البنك، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

توصلت إلى أهم النتائج: فقد تبين قصور إدارة المخاطر في احتواء وتقليل مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وأثبتت الدراسة إن الهدف من وجود إدارة للمخاطر بالبنك هو تحقيق أهداف المنظمة والمساعدة في تقليل واحتواء مخاطر السيولة بالبنك وتنفيذاً لسياسة البنك الداخلية وسياسة بنك السودان كما أوضحت إن إدارة المخاطر الفعالة هي تحكم في نسبة السيولة بالمستوى المطلوب.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دورة إدارة المخاطر بالبنك من خلال إصدار سياسات وخطط توضيح المهام والواجبات التي يجب إن تقوم بها داخل البنك والإهتمام بتدريب وتأصيل العاملين بالبنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وضرورة تدريب كوادر المصرف المركزي.

يتضح للباحث في أن هذه الدراسة ركزت علي حل مشاكل السيولة فقط بينما دراستي تناولت دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية. واتفقت الدراسة مع دراستي كونها تناولت مخاطر السيولة.

- دراسة: محمد،(2006م)[1]

أثرت تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الإدارية ،حيث أوضحت الدراسة الدور الكبير الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في كل مراحل الإدارة الإستراتيجية داخل المنظمة والحوجة البشرية إلي المعلومات للتعرف علي نقاط الضعف والقوة داخل المنظمة.

حيث أشارت الدراسة إلي بحث الإنسان عن إدارات تساعده مما أدي إلى ما يعرف بثورة المعلومات حيث يمكن استخدام رسم السياسات بناء لاسترتيجيات واتخاذ القرارات.

(1) محمد على حسن - **دور نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات دراسة حالة بنك الشمال** ، (الخرطوم :جامعة الخرطوم ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، 2006م).

حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن التطور الكبير الواسع في مجال المعلومات الذي أتاح الكثير من الرسائل والأساليب لنقل واسترجاع المعلومات، وتعتبر المعلومة الأمر الذي يمكن المنظمات قديماً لتحديد الأهداف وتظهر أهمية الدراسة في، دراسة ومعرفة نظم المعلومات المحاسبية في عملية دعم إتخاذ القرار، دراسة المعلومات إدارياً يربط مابين أساليب المحاسبة ومفهوم إتخاذ القرار.إعطاء فكرة واضحة وشاملة عن التطور الذي يشهده مجال المعلومات المحسبية حديثاً يمكن الاستفادة منه لتحقيق العديد من المزايا للمنظمات التي تبحث عن أعلي ربح ممكن.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت اثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على اتخـــاذ القـــرارات الإدارية، واختلفت عن دراستي بعدم تطرقها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها فـــي إدارة المخاطر المصرفية.

– دراسة: نفين ،(2006)[1]

تناولت الدراسة مشكلة مدى تأثير تحليل المعلومات المحاسبية التي تترتب على الاندماج بين الشركات على أسعار الأسهم في أسواق المال، تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى قابلية السوق المصري لثقافة الاندماج، والتعرف على الطريقة التي يتم بها اندماج الشركات في مصر، هدفت الدراسة إلى بيان معيار التقارير المالية الدولية IFRS3 والخاص بتجميع الأعمال والذي ينظم عملية الاندماج والمشاكل المحاسبية الملازمة لهذه العمليات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها لايوجد تأثير لاندماج الشركات المالية والسوقية المشتقة من المعلومات المحاسبية، تأثرت أسواق الأوراق المالية المصرية بالظروف البيئية المحيطة سواء المحلية أو الدولية تأثيراً كبيراً، عدم وجود معايير واضحة ومحدودة تحكم المعالجة المحاسبية عند اندماج الشركات في مصر، أوصت الدراسة بضرورة إنشاء بنك للمعلومات يحتوى على كافة المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بالشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات لما لها من تأثير ايجابي يتمثل في زيادة جودة المحتوى ألمعلوماتي لقوائم الشركات الختامية.

يتضح للباحث إن هذه الدراسة تناولت مدى تأثير تحليل المعلومات المحاسبية على اندماج الشركات في مصر.

---

(1) نفين حمدي محمد عبد الرحمن، **دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن اندماج الشركات وأثرها علي أسعار الأسهم**، (القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة 2007م).

- دراسة: أبوبكر،(2007):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إن عملية اتخاذ القرار تعتبر علم وفن لأنها تحتاج إلى الجوانب الموضوعية فيما يتعلق بالمعلومات المتوافرة بالإضافة إلى الجوانب الشخصية المتمثلة في المقدرة الحقيقية والخبرة لمتخذ القرار وان قرار الإنتاج والتخطيط في الشركات الصناعية السودانية تتخذ دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التخطيط والإنتاج. تكمن أهمية الدراسة في دعم إدارة المنشاة لتقويم أفضل وانسب نظم معلومات محاسبية في ترشيد قرارات التخطيط والإنتاج. اهتمت الدراسة بدعم إدارة المنشاة لتقويم أفضل وانسب نظم معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها بالعملية الإنتاجية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن للمعلومات دور فعال في اتخاذ قرارات التخطيط والإنتاج في المنشأت الصناعية السودانية إن المنشأت التي تهتم بالمعلومات المحاسبية قد حققت جودة في مجال الإنتاج والتسويق للمنتجات، أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالمنشات السودانية حتى يتحقق مفهوم تعظيم قيمة المنشاة ، وتخفيض تكلفة الإنتاج باستخدام نظم المعلومات المحاسبية ونظم دعم القرار.

يتضح للباحث بان الدراسة اهتمت بدعم إدارة المنشاة لبناء أفضل وانسب نظم معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها في العملية الإنتاجية وتخطيط الإنتاج والمساهمة في اتخاذ القرارات.

- دراسة: السنوسي،(2007م)[2]

هدفت الدراسة إلى ترشيد قرارات الائتمان في المصارف التجارية للحد من مخاطر الائتمان من خلال نقاط الضعف في السياسة الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية، والكشف عن مصادر المعلومات التي تعتمد عليها المصارف التجارية الليبية عند منح الائتمان وتعثر المصارف التجارية الليبية في السنوات الأخيرة نتيجة لقيام هذه المصارف باتخاذ قرارات ائتمانية غير رشيدة، تكمن أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن نقاط الضعف في السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الليبية، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، لاتعتمد المصارف التجارة عند تحديد الأموال المتاحة للإقراض على دراسة التنبؤ بالطلب على القروض، تواجه المصارف التجارة عدة عقبات عند تطبيق قواعد وإجراءات منح الائتمان الموضوعية من قبل مصرف ليبيا المركزي، تعتبر نقص خبرة موظفي الائتمان والتعاون في دراسة الائتمان وزيادة حدة المنافسة بين المصارف من أهم أسباب مخاطر الائتمان أوصت الدراسة بضرورة قيام

(1) ابوبكر عوض حسنين ابوبكر ، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تخطيط الإنتاج واتخاذ القرارات** ، (الخرطوم :جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م) .

(2) السنوسي محمد الزوام البهلول ،**دورا لمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان في المصارف التجارية** ، (الخرطوم :جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2007م).

المصارف التجارية بالتأمين ضد مخاطر الائتمان، وإعادة النظر في سياسة الاقتراض بالمصارف التجارية الليبية بحيث تصبح كافية لتنظيم العملية الائتمانية وتتسم بالوضوح والتحديد الدقيق حتى تواجه المصارف اى عقوبات عند تطبيقها.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت إلى ترشيد قرارات الائتمان في المصارف التجارية للحد من مخاطر الائتمان ومعرفة نقاط الضعف في السياسة الائتمانية بالمصارف الليبية والكشف عن مصادر المعلومات التي تعتمد عليها المصارف في منح الائتمان.

- دراسة: Nasser & Maisa ،(2007)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإدراك الوافي لدى المصارف للمخاطر المالية ونقص مستوى اعتمادها للمنهجيات الإدارية لتجنب أثارها السلبية، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية للممارسات الإدارية في مجال إدارة المخاطر وفق منهجيات حديثة وأنواع المخاطر المالية التي تواجهها وهى المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي الوصفي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن البنوك العاملة في فلسطين تفتقر إلى وجود منهجيات محددة أو أجهزة إدارية متخصصة لإدارة المخاطر عموما والمخاطر المالية خاصة ، إن المصارف العاملة في فلسطين تعتمد سياسات وإجراءات تتماشي مع أفضل الممارسات الدولية والتشريعات المحلية في عملية منح الائتمان، من حيث أنها تتم بشكل موضوعي وعلى أسس من المعايير مثل تحديد السقف المسموح به، والتحوط ضد خسائر القروض وغيرها،كما إن المصارف تعتمد معايير كفاية رأس المال تبعا لمتطلبات لجنة بازل، وان تلك المصارف تقوم برفع التقارير المتعلقة بالمخاطر وخاصة تقارير الائتمان والسيولة وأسعار الصرف بشكل دوري إلى الإدارات العليا، أوصت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين بالعمل على إيجاد منهجيات واضحة وأجهزة إدارية متخصصة لإدارة المخاطر عموما والمخاطر المالية خاصة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراسي في تناولها المخاطر الملية التي تواجهها المصارف التجارية العاملة في فلسطين، ومدى إدراك المصارف لتلك المخاطر واعتمادها لمنهجيات إدارية واضحة لتجنب أثارها، تختلف دراستي في تناولها دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقويم أدوات ووسائل إدارة المخاطر المصرفية مع التركيز على المصارف التجارية العاملة بالسودان.

(1) Nasser Abdelkarim & Maisa Burbar, **How Banks in Palestine Manage Financial Risk**, (Amman: AL-Zaytoonah University, Paper Presented, 6 the, Annual Scientific Conference, 2007), pp 77, 95.

- دراسة: نادية ،(2008م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى استفادة البنوك التجارية السودانية من أنظمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على مستوى نجاحها في أداء أعمالها المصرفية المختلفة في ظل تطور واستخدام التكنولوجيا وأنظمة الاتصالات المتطورة ، وهل هنالك علاقة بين تطوير تكنولوجيا المعلومات والحصول على منفعة من هذا التطور؟. وهل هناك علاقة بين أنظمة الاتصالات وتلبية احتياجات العملاء في حصولهم على خدمات مصرفية متطورة ؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التطور الخاص بالتكنولوجيا في البنوك السودانية وتأثير ذلك التطور على كفاءة الأنظمة المستخدمة.

والي إي مدي تساهم التكنولوجيا في رفع كفاءة النظم المحاسبية في مجالات العمل المصرفي المختلفة، تكمن أهمية الدراسة في ماشهدته الصناعة المصرفية من تقدم ملموس في مجال تعدد وتنوع العمليات المصرفية والالكترونية المقدمة للعملاء، ومعرفة اثر تطوير واستخدام التكنولوجيا على كفاءة وجودة الأنظمة لمحاسبية بالمصارف السودانية وتأثير ذلك على النظام المحاسبي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي(أسلوب دراسة الحالة) توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدى إلى تخفيض التكلفة التشغيلية، والرضا التام الذي ينعكس على العميل. أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار في الأنظمة المعلوماتية الحديثة وتطوير شبكات الاتصال داخل البنك وخارجها.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراسي في تناولها المخاطر الملية التي تواجهها المصارف التجارية العاملة في فلسطين، ومدى إدراك المصارف لتلك المخاطر واعتمادها لمنهجيات إدارية واضحة لتجنب أثارها، تختلف دراستي في تناولها دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقويم أدوات ووسائل إدارة المخاطر المصرفية مع التركيز على المصارف التجارية العاملة بالسودان.

- دراسة: إيمان،(2008م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في إن هنالك العديد من المخاطر التمويلية التي تواجه العمل المصرفي بصورة عامة ولعل أهمها التي تتعلق بتعثر سداد التمويل وشح السيولة في حالة عدم السداد وإهدار فرص التمويل في التنمية الاقتصادية مما يعرض البنك لازمة ومخاطر مالية يوجز في مواجهتها مما يحد من تحقيق أهداف البنك .

---

(1) نادية موسى خالد، **مدى استفادة البنوك التجارية السودانية من أنظمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م).

(2) إيمان الزبير حاكم ، اثر **إدارة المخاطر على تقليل التعثر في الجهاز المصرفي السوداني بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني** (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ،بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، 2008م).

هدفت الدراسة إلي التعرف علي إدارة المخاطر كمدخل إداري، تقييم دور إدارة المخاطر ومدي مساهمتها في قليل التعثر، الوقوف على أهم المخاطر والعقبات التي تحيط بالمعارف، وتمثلت أهمية الدراسة في سد الثغرة في البحوث التي تناولت الديون المتعثرة ودورة إدارة المخاطر ونجاحها في الوقوف ضد المخاطر الناشئة عن عملية التمويل، بالإضافة إلى الأهمية في اتخاذ القرارات المناسبة للعاملين في مجال المصارف.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: التحليل المالي يساعد في الكشف المبكر عن المخاطر، عدم تطبيق معايير ائتمان يؤدي إلي زيادة المخاطر ومن ثم التعثر، عدم توفر المواد المناسبة في إدارة المخاطر يعمل علي التعثر، المخاطر التي لايمكن تقدير وقوعها.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي تتبع الظاهرة موضوع البحث واستخدام دراسة الحالة.

توصلت إلي أهم النتائج بعض المتعثرين يقومون بمنح تمويل جديد بغرض سداد تمويل قائم وهذا يلاشك ضرر يزداد بشدة على إدارة البنك إذا كان العميل من ذوي الحسابات المتعددة، وجود قصور في توفير الكوادر المناسبة والمتخصصة في إدارة المخاطر، زيادة التعثر المالي وذلك بتحويل الديون المتعثرة من سنة إلي السنة التالية لها دون وضع الحلول المناسبة لتلك الظاهرة، وزيادة الأعباء المالية التي يتحملها المصرف من ملاحقة ومنازعة العميل، وعدم تفعيل دور إدارة المخاطر بالبنك.

وأوصت الدراسة برفع كفاءة العاملين بإدارة المخاطر والاهتمام بالتخصصات في تعيين العاملين واستيعاب خريجي إدارة ومحاسبة، الاهتمام بتتبع ظاهرة التعثر المبكر لدي العملاء بالتحقيق من قدرة توليد إرباح للعملاء في المستقبل، الاهتمام بمقررات (بازل) والعمل بموجباتها على إدارة المخاطر وطرق قياسها ومتابعتها والتحكم فيها، حرص العاملين بأقسام إدارة المخاطر وإلزام العملاء بإحضار دراسات الجدوى والقوائم المالية المطلوبة بجانب تقديم وتحليل المعلومات المقدمة من العملاء بالطرق العلمية والعملية السليمة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراستي في كونها تناولت اثر إدارة المخاطر.واختلفت مع دراستي في أنها تناولت تقليل التعثر في الجهاز المصرفي بينما دراستي تناولت دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية بالتركيز على المصارف التجارية.

- دراسة: كباشي، (2008م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمكلفين لتكون أساس يعتمد عليه في التحاسب الضريبي وعدم الإفصاح اللازم للمعلومات بالقوائم المالية للمكلفين الذي يؤدى إلى عدم ثقة ديوان الضرائب.

اهتمت الدراسة بالضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات بالسودان، وأهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للممولين، وأهمية معرفة مشاكل التهرب الضريبي وأساليب معالجتها.

هدفت الدراسة إلى معرفة مشاكل تحديد وقياس الوعاء الضريبي ومعرفة أسباب عدم ثقة ديوان الضرائب في الحسابات الختامية الخاضعة للضريبة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي والتاريخي.

اختبرت الدراسة فرضيات منها، عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين يؤدى إلى صعوبة قياس وعاء الضريبة، وعدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدى إلى زيادة التهرب الضريبي، مما يؤثر سلبا على وعاء الضريبة وثقة ديوان الضرائب .

توصلت الدراسة إلى إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للممولين يؤدى إلى سهولة قياس وعاء الضريبة في ديوان الضرائب ويحد من التهرب الضريبي، ويؤثر إيجابا في ثقة ديوان الضرائب.

ويري الباحث إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين يحد من التهرب الضريبي وقياس وعاء الضريبة بطريقة صحيحة، ويؤدى إلى ثقة ديوان الضرائب في القوائم المالية للمكلفين مع ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين واتفقت مع دراستي في تناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واختلفت معها بالإضافة إلى ذلك لتشمل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية السودانية.

---

(1) كباشي حميدان عبد الله إبراهيم، **اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين**،(الخرطوم :جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م).

-دراسة: صالح ،(2009م)[1]

هدفت الدراسة إلي البحث عن الطرق والأساليب التي يمكن للمصارف استخدامها في قياس وتحليل مخاطرها وكيفية تتبعها والحد منها ومنع حدوثها ، والتعرف على دور إدارة المخاطر بالبنوك في السيطرة علي التعثر وتوجيه أموال البنوك نحو المشروعات الرابحة ، وتمثلت أهمية الدراسة في دراسة احد المواضيع الهامة التي توفر للبنوك استجابة شاملة للتعامل مع المخاطر وأهمية الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر لاتخاذ القرارات بشان العملاء طالبي الائتمان.

تمثلت مشكلة الدراسة في انه علي الرغم من وجود إدارة المخاطر بالبنوك توجد قرارات ائتمانية منتهية بتعثر العملاء طالبي الائتمان، اختبرت الدراسة الفرضيات هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وعملية اتخاذ القرارات الائتمانية، اتخاذ ائتمان بدون اخذ رأي إدارة المخاطر يؤدي إلي زيادة نسبة التعثر.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وذلك خلال نوعين من المصادر(الأولية والثانوية).

توصلت إلي أهم النتائج هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في عملية اتخاذ قرارات الائتمان وان قياس درجة مخاطر العميل طالب الائتمان محدد من محددات اتخاذ قرار منتج الائتمان، وان اتخاذ قرارات ائتمان بدون اخذ رأي إدارة المخاطر يؤدى إلى زيادة نسبة البنك.

وأوصت الدراسة بان اتخاذ قرار منح الائتمان يبدأ بتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة علي موظفي الائتمان بالفروع وإدارة الاستثمار مراعاة إكمال دراسة الجدوى الائتمانية بكافة الجوانب والمعايير الائتمانية وخاصة دراسة السوق، بالإضافة إلي التحليل المالي والائتماني وتفسيره أهمية اكبر إلي موظفي الائتمان بالفروع.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراستي في أنها تناولت إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل بينما دراستي تناولت دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: نبيل ،(2009م)[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات التكنولوجية من حيث مفاهيمها وأهميتها وأنواعها ومكونات تصميمها واستخداماتها في دعم القرارات الإستراتجية على اعتبار أنها أنظمة تدعم معالجة المعلومات الإستراتيجية وتخدم الإدارة في بيئة الأعمال، تكمن أهمية الدراسة في نظم

---

(1) صالح عبد الرحمن محمد احمد الشيخ ، **إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل :دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي** ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور 2009م).

(2) د. نبيل سعيد المعمرى ، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الإدارة الإستراتيجية لدعم الميزة التنافسية في بيئة التصنيع** ،(القاهرة : جامعة حلوان . كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 2009م) ، ص ص 263-266.

المعلومات التكنولوجية ودورها في دعم قرارات الإدارة في البيئة التنافسية، والتي تؤدي إلي تكوين قاعدة بيانات متكاملة وتعد مصدر للحصول علي المعلومات الإستراتيجية التي تخدم أغراض الإدارة الإستراتيجية في بناء وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية في بيئة الأعمال، تمثلت مشكلة الدراسة في حماية المنشآت التي تعمل في ظل عصر المعلومات والتي تتعرض أنظمتها إلي تغيرات مستمرة ولضمان البقاء والنمو والمنافسة يستوجب عليها التركيز علي البعد الإستراتيجي بإستخدام نظم المعلومات التكنولوجي ، والتي تعد نظاماً يخدم إغراض الإدارة الإستراتيجية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي ودراسة الحالة، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ،يقتصر استخدام المعلومات التكنولوجي في بيئة التصنيع بهدف تحسين خصائص المنتجات وجودتها دون ربط ذلك في كافة المجالات والأنظمة التي تعد أكثر أهمية كنظام محاسب التكاليف والنظام المحاسبي، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات، والأنشطة بهدف دعم الإستراتيجية التنافسية في بيئة أعمال المصنع، وبما يخدم الإدارة الإستراتيجية ويساعد في بناء الإستراتيجيات.

يتضح للباحث بأن مشكلة الدراسة تمثلت في حماية المنشآت التي تعمل في ظل عصر المعلومات والتي تتعرض أنظمتها إلي تغيرات مستمرة، ولضمان البقاء والنمو والمنافسة يستوجب عليها التركيز علي البعد الإستراتيجي بإستخدام نظم المعلومات التكنولوجي والتي تعد نظاماً يخدم أغراض الإدارة الإستراتيجية، وتميزت دراستي عن هذه الدراسة في محاولة تقديم الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الإلكترونية وبناء نظام محاسبي خالي من الأخطار.

- دراسة: بشير ،(2009)[1]

هدفت الدراسة إلي بيان مفهوم دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات في سوق المال.

ودلت نتائج هذه الدراسة على اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية على الرغم من عدم كفايتها لاتخاذ قراراه الاستثماري إضافة لوجود علاقة ارتباط موجب تام بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وخاصة المتعلقة بالأرباح المستقبلية التي تمكن من تقدير المخاطرة، كما أوصت الدراسة بضرورة شمول التقارير والقوائم المالية المنشورة على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الموقف المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

(1) بشير احمد محمد نور ، **مفهوم المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمى المعلومات في سوق المال** ، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م).

وأهتمت الدراسة بدور المعلومات المحاسبية في احتياجات مستخدمي المعلومات في سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحقيق كفاءة السوق في وقت يمكن المستثمر من اتخاذ قراره.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلال استخدام المنهج الاستنباطي في تحديد طبيعة المشكلة وتحليل الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي للتعرف على الدور الذي تقوم بت المعلومات المحاسبية في احتياجات مستخدمي المعلومات في أسواق الخرطوم للأوراق المالية.

- دراسة: خضر،(2009م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، هدفت الدراسة إلى عرض إطار نظري لمعايير جودة المعلومات المحاسبية واثبات اثر توافرها على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتعرف على مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تكمن أهمية الدراسة في إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بتوقعاتهم المستقبلية، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، والوصفي التحليلي، واستمارة استبانة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، معيار الملاءمة والمصداقية من معايير جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرج أوراقها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قوائمها المالية وفقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تعكس الشفافية لمستخدمي القوائم المالية،

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت لأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة، تتفق مع دراستي تناولها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية العاملة بالسودان.

- دراسة: فرح،(2009)[2]

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر التمويل المصرفي.و تنحصر مشكلة الدراسة أن المؤسسات المصرفية تتعرض إلى مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل المصرفية. تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الأنظمة المحاسبية، وكيفية الاستفادة منها في

---

(1) خضر الطيب الامين الشفيع ، **اثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م).

(2) فرحين يحي ابكر عباس ، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفى** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

تقدير مخاطر التمويل، والتعرف على أنواع مخاطر التمويل التي تواجه المصارف وكيفية تجنبها، والوقوف على أبعاد مشكلة مخاطر التمويل في المصارف السودانية، وبيان الدور الذي يقوم به بنك السودان للتخفيض من حدة التمويل.

تتمثل أهمية الدراسة في مواجهة المصارف بمختلف أنواعها العديد من المخاطر علي سبيل المثال مخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ونظراً لأهمية دور المصارف في بناء وتنمية الاقتصاد القومي، ونظراً لتزايد المخاطر المرتبطة بها والتي تهم إدارة المصارف، ومساهميه وعملائه وموظفيه والسلطات الرقابية المتمثلة في بنك السودان.

ويقدم الباحث من خلال هذه الدراسة مساهمة علمية وتتمثل في الأساليب الكامنة وراء ازدياد حدة مخاطر التمويل والآثار السالبة الناتجة عن ذلك، ومن ثم تقديم عدد من التوجيهات تسهم في معالجة هذه المشكلة.

انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والوصفي والتاريخي ودراسة الحالة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قصور التحليلات المالية لمراكز العملاء، وقصور دراسات الجدوى المقدمة من العملاء طالبي التمويل، وعدم الاهتمام بمتابعة عمليات السداد، وعدم التزام المصارف في أحيان كثيرة بمنشورات بنك السودان المركزي خاصة أسس وضوابط منح التمويل.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراستي في تناولها دور نظم المعلومات المحاسبية في تقدير قرارات منح التمويل المصرفي، واختلفت عنها بالإضافة لذلك على أن تشمل إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: أميمة،(2010م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود محاولات فكرية ونظرية حديثة وجادة من قبل المجامع العلمية والمهنية المحاسبية لبناء مدخل محاسبي متكامل لقياس التنبؤ بالتعثر المالي، والنماذج الكمية المصممة للتنبؤ المبكر بالتعثر أو الفشل المالي المستخدمة في الدول المتقدمة قد لايكون تطبيقها على الواقع المحلي بالسودان، هدفت الدراسة إلي محاولة ترسيخ عناصر وسمات النموذج الأمثل لإدارة عند تنفيذ عملية الاستثمار والتمويل ومحاولة وضع مدخل محاسبي للقياس والتنبؤ بالتعثر بافتراضات وأهداف وإجراءات واضحة، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج المقارن والتحليلي الوصفي، توصلت الدراسة إلي تعدد الأساليب المؤدية لحدوث التعثر المالي مابين أسباب يمكن السيطرة عليها وأسباب لايمكن السيطرة عليها لعدم معرفة الظروف البيئية المحيطة بأعمال المنشأة، واعتماد النماذج المحاسبية التقليدية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي على المؤشرات المالية المشتقة من البيانات التاريخية، أوصت الدراسة بضرورة وجود قياس

(1) اميمة خليل محمد احمد ، **مقترح تحليلي للتنبؤ بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطر وعدم التأكد – دراسة تطبيقية ميدانية على قطاع الاعمال بورتسودان بالسودان** ،(الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتوراة غير منشورة ،2010م).

بتعثر المنشآت والتنبؤ به عن طريق وضع مدخل محاسبي متكامل لقوائم المالية في مجملها وبشكلها الحالي لأتوفر صورة للإفصاح عن التعثر والتقرير عنه.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لمحاولة ترسيخ عناصر وسمات النماذج الأمثل للإدارة عند تنفيذ عمليات الاستثمار والتمويل، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل والعمل علي بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل علي ربطها بالقوائم الأخرى.

- دراسة: رانية ،(2010م)[1]

هدفت الدراسة إلي التعرف على أنواع المخاطر، خلق نظم متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال بنك الخرطوم وأصوله وإيراداته.

وتمثلت أهمية الدراسة في قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في بنك الخرطوم عدداً من الوظائف نذكر منها: المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل. وتنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

تمثلت مشكلة الدراسة في إدارة المخاطر في بنك الخرطوم حيث إن المخاطر احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلي خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما يؤثر على تحقيق أهداف بنك الخرطوم وإفلاسه وتشتمل علي مخاطر الاستثمار (الائتمان) ومخاطر السيولة، سعر الفائدة ومخاطر السوق، وتكمن المشكلة في هل تعتبر إدارة المخاطر عائقاً أمام توسيع أعمال بنك الخرطوم؟ وهل يستخدم البنك أساليب علمية لتجنب المخاطر؟ وهل تعتبر المخاطر فيه فعالة ؟.

اختبرت الدراسة فرضيتين: الاكتشاف المبكر للمشاكل حال وقوعها يؤدي إلي إدارة فعالة للمخاطر في بنك الخرطوم ، توزيع وتنويع الاستثمار يقلل من المخاطر في بنك الخرطوم ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت إلي النتائج التالية: الاكتشاف المبكر للمشاكل حال وقوعها يؤدي إلي إدارة فعالة للمخاطر في بنك الخرطوم، توزيع وتنويع الاستثمار يقلل من المخاطر في بنك الخرطوم، كلما زادت كفاءة العاملين في إدارة المخاطر التي تواجه بنك الخرطوم هي مخاطر التشغيل، معاينة الطلبات المقدمة من العملاء إخضاعها لنظام قياس المخاطر بواسطة التحليل الائتماني لكل عملية يقلل من الوقوع في المخاطر.

---

(1) رانية صلاح محمد ابراهيم ، **اثر ادارة المخاطر على نجاح عمليات التمولي ، دراسة بنك الخرطوم** ، (الخرطوم :جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال غير منشور، 2010م).

وأوصت الدراسة باهتمام إدارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط والمستويات المختلفة ولاكتشاف إي خطأ مع بداية حدوثه وبالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيه المستويات المختلفة في المصرف، إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر بمعني وجود أهداف وسياسات واستراتيجيات وإجراءات واضحة ومكتوبة ومعروفة من قبل العاملين بالإضافة إلى تعليمات ونماذج ونظم كافية لقياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها ، نشر ثقافة إدارة المخاطر لدي كافة العاملين.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة اتفقت مع دراستي في كونها تناولت اثر إدارة المخاطر، واختلفت مع دراستي في أنها تناولت أثرها في نجاح عمليات التمويل فقط بينما دراستي تناولت دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة، Tariq ،(2010) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في عمليات إدارة المخاطر في المصارف المصرية، هدفت الدراسة إلى وضع إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر، ولاستيضاح الدور الذي يمارسه المراجعون الداخليون في قطاع المصارف المصري فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ومعرفة العوامل المؤثرة في مراجعة إدارة المخاطر، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود علاقة قوية بين شكل ملكية البنك وبين جودة عملية التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر، وان هذه العلاقة كانت لمصلحة المصارف الخاصة والمصارف المشتركة، وان المدققين الداخليين في هذه المصارف يقومون بدور مؤثر في عملية تدقيق إدارة المخاطر، بينما يوجد قصور في دور المدقق الداخلي بالمصارف المملوكة للدولة – القطاع العام.

دراسة:باحث إن هذه الدراسة قد سعت لوضع إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر والتعرف على الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بالمصارف المصرية ، وتختلف دراستي عنها في محاولتها لمعرفة الدور الذي تقوم به الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية.

- دراسة: يوسف، (2010م)[2]

هدفت الدراسة لبيان دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات وتحسين الأداء المالي للمصارف السودانية، وتوضيح طرق اتخاذ القرارات داخل المصارف السودانية والمشاكل التي تواجه اتخاذ القرارات على العوامل التي تحد من اتخاذ القرارات.

---

(1) Tariq Hassaneen Ismail,**Internal Auditors, Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyption Banking Sectore** ,(International Jounrnal Of Economic and Acconting) Iss4, 2010.p.p44-79.

(2) يوسف احمد يوسف ، **دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات وتحسين الاداء المالي للمصارف السودانية ، دراسة تحليلية تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي** ،(الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).

وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية في دعم القرارات، ومعرفة العوامل والظروف التي تحيط بالمصارف السودانية، واكتسبت الدراسة أهميتها في أنها تمثل اختباراً علمياً للمصارف السودانية.

سعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ودعم القرارات في المصارف الإسلامية.

إن استخدام المعلومات المحاسبية الحديثة والمتطورة داخل المنشاة يؤدي إلي تحسين المنشات الاقتصادية.

إن معلومات التقارير المالية للمنشاة الاقتصادية تعمل على تقليل مخاطر اتخاذ القرارات.

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد المشكلة وصياغة فروض البحث، المنهج التاريخي لجمع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة والمنهج الاستقرائي لدراسة الجانب التطبيقي، والمنهج الوصفي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وانحصرت الدراسة في تحليل القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت لبيان دور المعلومات المحاسبية في دعم وتحسين الأداء المالي للمصارف السودانية، حيث اتفقت مع دراستي في تناولها، المعلومات المحاسبية، واختلفت مع دراستي في كونها لم تشمل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية.

- دراسة: د. نمر، (2011م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة إلى التعرف على اثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الائتمانية طويل الأجل في البنوك التجارية من خلال قياس اثر خمس متغيرات حيث تتمثل هذه المتغيرات في الخصائص الرئيسة لجودة المعلومات المحاسبية وهى خاصية الملاءمة وخاصية الاعتمادية، والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية وهى خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات بالإضافة إلى مقررات إتفاقية بازل.

وقد توصلت الدراسة إلى إن هنالك أثر كبيراً لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل حيث بلغت نسبة التأثير لخاصية الملاءمة (82.4%) وخاصية الاعتمادية (82.8%) وخاصية القابلية للمفهوم (84.4) وخاصية الثبات (80.6).

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اعتماد البنوك بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من المقرضين من خلال القوائم المالية المدققة.

---

(1) د.نمر عبدالحميد السليحات ، **جودة المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارت الائتمانية طويلة الاجل في البنوك التجارية** ، (القاهرة :جامعة عمان ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثانى 2011م)، ص167.

ويرى الباحث إن عدم الاكتفاء بالعوامل المؤثرة في منح الائتمان كالضمانات ورأس المال ،كذلك على البنوك مراعاة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لاتفاقيات بازل، ومراعاتها لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة البنوك التجارية النمط الجديد في الائتمان المصرفي والذي يرتكز أساسا على الحاجة إلى منح القروض طويلة الأجل/ الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت لبيان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية، حيث اتفقت مع دراستي في تناولها، المعلومات المحاسبية، واختلفت مع دراستي في كونها لم تشمل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية.

- دراسة: رحاب،(2011م)[1]

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات الاجتماعي.الضبط المالي على أنظمة لضمان الاجتماعي.

وتكمن مشكلة الدراسة في غياب المعلومات المحاسبية الموثوق بها والملائمة التي خلقت أشكالاً للتخطيط والرقابة، ووضع الموازنات، واتخاذ القرارات قصيرة أو طويلة أو متوسطة الأجل في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة اكتشاف دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي، والتعرف على المعلومات التي سبق أداؤها مع تحديد مواطن الضعف، والقصور ووضع التوصيات اللازمة التي تؤدى إلى تقدير مكانة هذه الأنظمة.

وتتمثل أهداف الدراسة في التأكيد من أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود في مؤسسات الضمان الاجتماعي يمكن من ربط أقسام المنشأة بعضها البعض بغرض خفض التكلفة بأقل جهد، والتعرف علي مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية، ومدى قدرتها في الضبط المالي على ماتنظمه في الضمان الاجتماعي.

اتبعت الدراسة المناهج التالية وهي المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والأساسية واستخدام مصادر أولية وثانوية، وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية ، والدوريات، وشبكة الانترنت، ثم إعداد استبانة بغرض الدراسة، ثم توزيعها على جميع العاملين والجهات ذات الصلة.

ومن نتائج الدراسة إن نظم المعلومات المحاسبية لها القدرة على تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك ما تبين من خلال الدراسة الميدانية، واتضح أن البرنامج المحوسب للمعلومات المحاسبية يقوم بمعالجة وتحليل البيانات المالية.

---

(1) رحاب محمد الحسن أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الاجتماعي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م).

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وتطوير نظم المعلومات المحاسبية بصورة دورية لمواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا وزيادة الاهتمام بالمعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي حول المشكلات، وأيضا توصلت إلى ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات الهادفة إلى تعزيز الجانب التطبيقي لنظم المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة هدفت لبيان دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الاجتماعي، حيث اتفقت مع دراستي في تناولها، نظم المعلومات المحاسبية، واختلفت مع دراستي في كونها لم تشمل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية.

- دراسة: هشام ،(2011م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مجموعة من المشاكل أهمها ،تختلف الحوكمة في القطاع المصرفي عن الحوكمة في القطاعات الأخرى،عدم الالتزام بتطبيق مبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف في إدارة المخاطر بالمصارف.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التجارية السودانية وكيفية إدارتها، ودرست إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف ودورها في إدارة المخاطر، والوقوف على اثر التزام المصارف التجارية بالسودان بمبادئ لجنة بازل للرقابة على المصارف على إدارة المخاطر بالمصارف التجارية .

واختبرت الدراسة مجموعة من الفرضيات منها،عدم تطبيق مبادئ لجنة بازل بشان الحوكمة في المصارف يضعف من قدرة المصارف التجارية بالسودان على إدارة مخاطرها، إدارة المخاطر المالية المصرفية مسئولية أطراف عديدة في هيكل الحوكمة وكل طرف رئيسي مسئول عن احد أبعاد إدارة المخاطر، الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية يدعم من ممارسات الحوكمة في المصارف التجارية بالسودان ويرفع من كفأتها في إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها،إن لدى المصارف الماما بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وان إدارة المخاطر بالمصرف مسئولية مجلس الإدارة، عدم تماثل المعلومات من المستثمرين الداخليين والمستثمرين الخارجين وتضارب المصالح بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والمودعين يقلل كفاءة إدارة المخاطر.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت مبادئ تطبيق حوكمة الشركات في إدارة المخاطر بالمصارف، تتفق مع دراستي في تطرقها لإدارة المخاطر، وتختلف عنها بالإضافة إلى أن تشمل دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية .

---

(1) هشام محمد احمد الشريف سيد احمد ،**اثر تطبيق مبادى حوكمة الشركات على ادارة المخاطر فى المصارف التجارية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة فى المحاسبة ،غير منشورة ،2011م).

- دراسة: طه،(2011م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناتج عن مواجهة منتج المعلومات المحاسبية بظاهرة عدم التأكد، انخفاض درجة الثقة وانتشار ظاهرة التردد لدى متخذي القرارات، هدفت الدراسة إلى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. التعرف على طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة، استحمت الدراسة المنهج المقارن، والمنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط دون غيرها من المعلومات غير المالية، توجد علاقة بين درجة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة وجودة القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أوصت الدراسة بربط المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها باحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت تحليل قرارات المستثمرين في ظل المخاطر المالية من الناحية النظرية والتطبيقية وجودة المعلومات المحاسبية، تتفق مع دراستي في تناولها لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أنها بالإضافة لذلك تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: إبراهيم،(2011م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:ما مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ؟،ذما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في قطاع غزة؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، ومعرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة استبانة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن يركز المراجعون الداخليون في عملهم بشان إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول ملاءمة وموثوقية المعلومات والرقابة الداخلية في المصارف، وان يبذل المراجعين الداخليين العناية المهنية الواجبة عند قيامهم بإجراء التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر. أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم إدارة المخاطر.

---

(1) طه حسين يوسف عبيد، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين فى ظل مخاطر السوق المالية** ، (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2011م).

(2) ابراهيم رباح ابراهيم ، **دور المدقق الداخلى فى تفعيل ادارة المخاطر فى المصارف العاملة فى قطاع غزة** –دراسة تطبيقية ،(غزة : الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة،رسالة ماجستير غير منشورة،2011م).

يتضح للباحث بان الدراسة أوضحت الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر مما ينعكس على تطوير أداء المخاطر، تتفق مع دراستي في تناولها إدارة المخاطر بالمصارف، وتختلف عنها بالإضافة لذلك لتشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة: شادية،(2012م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:ما هي درجة الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء من وجهة نظر المنشات الصناعية السودانية؟ ما هي انعكاسات الالتزام بتطبيق ملاءمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قرارات إدارة المنشاة الصناعية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء؟. هدفت الدراسة إلى بيان اثر الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحوسبة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء من وجهة نظر مجتمع الدراسة وإدارة المنشات الصناعية السودانية. اهتمت الدراسة بمعرفة مدى أهمية الالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في كفاءة وفعالية المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء في المنشات الصناعية، اقتراح الالتزام بتطبيق معلومات محاسبية محوسبة ذات خصائص الجودة المعينة لتساعد إدارة المنشات الصناعية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الاستقرائي، الاستنباطي، والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة تؤثر في فعالية وكفاءة نظام معلومات المحاسبة الإدارية مما يؤدى إلى إحداث تغيير على الأسس والمفاهيم المحاسبية داخل المنشاة مما يساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، العوامل التي تحد من تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في نظام المعلومات المحاسبية الإدارية تتمثل في عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام. أوصت الدراسة بالالتزام بتطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في نظام معلومات المحاسبة الإدارية وتطوير طرق الرقابة.

يتضح للباحث بان الدراسة تناولت خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في المنشات الصناعية، تتفق مع دراستي في تناولها الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف معها في أنها بالإضافة لذلك تشمل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية السودانية.

(1) شادية داؤود محمد سبرة قمر، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها فى فعالية وكفاءة المحاسبة الادارية كنظام للمعلومات فى التخطيط والرقابة وتقويم الاداء** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2012م).

- دراسة: محمد،(2013م)[1]

تناولت الدراسة اثر إدارة المخاطر في تحقيق أهداف البنوك التجارية، هدفت الدراسة إلى شـــرح الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر لتحقيق أهداف البنوك التجارية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

تمثلت مشكلة الدراسة في دور إدارة المخاطر في تحقيق أهداف البنوك التجارية حيث إن المخاطر احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ويؤثر على تحقيق أهداف البنوك التجارية وقد يودى في حالة عدم السيطرة عليها إلى زوال البنك.

وتضمنت الدراسة الفروض التالية: هنالك دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر التي تسعى إلى تقليل تكلفة المنشاة وحماية أصولها من متغيرات ومتقلبات السوق توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور إدارة المخاطر وحماية عمل المصرف والعميل، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك التجارية وكفاءة الأداء.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج: تعتبر إدارة المخاطر الوسيلة الفعالة لتجنب المخاطر في البنوك التجارية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر التي تسعى إلى تقليل تكلفة المنشأة وحماية أصولها من متغيرات ومتقلبات السوق ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعى إدارة الخطر لتحقيق أهداف البنوك التجارية على النحو المنشود ومعرفة الآلية المناسبة لتشغيل المصرف.

أوصت الدراسة بتفعيل دور إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتجنب المخاطر، اهتمام إدارة المخاطر بكل عناصر العمل والنشاط والمستويات المختلفة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت دور إدارة المخاطر في تحقيق أهداف المصارف التجارية، تتفق مع دراستي في تناولها إدارة المخاطر في المصارف التجارية وتختلف معها في أنها بالإضافة لذلك تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة: د.نضال،(2013م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة إن المصارف تكون عرضة لمشاكل تتعلق بالسيولة التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموماً، مما يستدعي ضرورة تنبه تلك المصارف إلى تلك المخاطر عن طريق توفر المعلومات الكافية التي يمكنها القياس وتحليل ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ولكون كشف التدفق النقدي يعتبر أداة تحليلية يساعد الإدارة في الحصول علي هذه المعلومات إلا نلاحظ إن أغلبية هذه المصارف لاتهتم بهذا الكشف وتجاهل

---

(1) محمد نورالله ادم عبدالوهاب ، **دور ادارة المخاطر في تحقيق اهداف البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك ام درمان الوطني (السودان)** ، (الخرطوم ، جامعة النيلين ،بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ،غير منشور، 2013م).

(2) د.نضال رؤوف محمد ،**دراسة تحليلة لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين** ،(بغداد ، كلية العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26،2013م) ، ص ص 300-335.

أهميته في الحد من مخاطر السيولة لأخذ الاحتياطات اللازمة ووضع الإستراتيجية المناسبة والتي ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال، هدفت الدراسة إلي عرض نظري لمفاهيم السيولة ومخاطرها علي العمل المصرفي بيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من كشف التدفق النقدي، بين العلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي الاستقرائي والمنهج المقارن والتحليلي الوصفي توصلت الدراسة إلي إن المصرف لم يعد خلال الحدود الزمانية للبحث كشف التدفق النقدي قلة معلومات موظفي المصرف بكشف التدفق النقدي، أوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة، تنظيم دورات تدريبية لتعريف المشاركين بكشف التدفق النقدي وخطوات إعداده لضعف خبرة منتسبي المصرف بذلك وقلة معلوماتهم.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لدراسة المخاطر المرتبطة بالسيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية وأثره بكفاية رأس المال في القطاع المصرفي ، تتفق دراستي معها لتطرقها مخاطر السيولة وتختلف دراستي عنها في تناولها لأهمية دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة: سلمى، (2014م)[1]

تمثلت مشكلة في التساؤلات الآتية: ما المقصود بالمخاطر الإستراتيجية وماهى مسبباتها؟.ما مدى أهمية المخاطر الإستراتيجية بالبنوك وهل تؤثر على نشاط البنوك والاستمرارية في بيئة الأعمال؟ .كيف يمكن إدارة هذا النوع من المخاطر في ظل البيئة المصرفية المتغيرة ؟.هل تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم المخاطر الإستراتيجية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

هدفت الدراسة للتعرف على المقصود بالمخاطر الإستراتيجية واهم مصادرها ومدى تأثيرها على نشاط البنوك والاستمرارية في بيئة الأعمال وهدفت أيضا إلى تناول طبيعة الإدارة الإستراتيجية من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها بالنبوك، والتعرف على أهم أنواع الاستراتيجيات المعرفية والعناصر الواجب توافرها لضمان كفاءتها. وهدفت إلى تحليل دور المعلومات المحاسبية في تقييم المخاطر الإستراتيجية بالبنوك.

واهتمت الدراسة بمحدودية وندرة الدراسات القائمة على ربط المعلومات المحاسبية والمخاطر الإستراتيجية التي تتعرض لها البنوك التجارية، وبدور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الإستراتيجية التي تواجهها البنوك، نظراً لما توفرها المعلومات المحاسبية من أساس تستند إليه الإدارة في اتخاذ قراراتها.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي وكذلك الدراسة التحليلية.

---

(1) سلمى محمود صبرى السيد الطحاوى ، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر والاستراتيجية في البنوك التجارية "دراسة ميدانية "** (القاهرة: جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة رسالة ماجستير غير منشورة ،2014م).

ويرى الباحث انه لابد من إجراء دراسة ميدانية على البنوك لمعرفة دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الإستراتيجية التي تتعرض لها البنوك التجارية من خلال ،قياس العلاقة بين المخاطر الإستراتيجية وأداء البنوك والاستمرارية في بيئة الأعمال، وقياس العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتقييم مخاطر كفاية رأس المال باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر المخاطر الإستراتيجية.

يتضح للباحث بان الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الإستراتيجية في المصارف التجارية، تتفق مع دراستي في تناولها المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر الإستراتيجية في المصارف التجارية ،وتختلف معها في إنها بالإضافة لذلك تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- دراسة: د.علاء، (2015م)[1]

هدفت هذه الدراسة إلي قياس وتغيير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر(Eg×100) وفى سبيل تحقيق هذه الهدف، قام الباحث بعرض وتحيل الإطار ألمفاهيمي لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، وكذلك الإطار النظري ومنهجية القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فضلاً عن إبراز التأثير السلبي المتوقع لممارسات إدارة الأرباح على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المجانية وقد توصلت الدراسة في ضؤ الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتي من أهمها وجود تأثير سلبي لممارسات إدارة الأرباح، وتأثير إيجابي لنوع النشاط وتأثير عكس لحكم الشركة على المتغيرات السابقة ذات دلالة معنوية، للمعلومات المحاسبية كما إن جميع المتغيرات السابقة ذات دلالة معنوية.

ويرى الباحث إن الفكر المحاسبي قدم نموذج رويشاودرى roychawolhary(2006م) لقياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التعليمية الحقيقية حيث يفترض هذا النموذج إن معالجة الأنشطة التشغيلية الحقيقية نتيجة ممارسة منشاة الأعمال لإدارة الأرباح سوف ينتج عن تدفقات نقدية منخفضة من الأنشطة التقليدية أو تكاليف إنتاج منخفضة.

دراسة،باحث بان الدراسة تناولت قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، تتفق مع دراستي في تناولها الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتختلف معها في إنها بالإضافة لذلك تشمل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية السودانية.

---

(1) د.علاء على احمد حسين، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، "دراسة تطبيقية "**، (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة، العدد الأول الجزء الأول،2015م).ص ص 239-256

- دراسة: عمر،(2016م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل تؤثر المكانة التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟، هل هناك علاقة بين تأهيل وتدريب موظفي إدارة المراجعة الداخلية والحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟، وهل يؤثر تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية على مخاطر التشغيل المصرفي؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبانة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تبعية إدارة المراجعة الداخلية للمدير العام تؤثر سلبا على التزام المصرف بالأسس واللوائح المصرفية، ضعف الاهتمام بالتأهيل العلمي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية يؤدى إلى ضعف فعالية تقرير المراجعة ، وتنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تفادى المخاطر المصرفية.أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب العملي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية ، وتفعيل آلية الاتصال بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارة العليا بالمصارف.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية وكيفية مساهمتها في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي لمعرفة مدى استغلال إدارة المراجعة الداخلية ، ومستوي الكفاءة المهنية لموظفي إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية ، بينما تختلف دراستي عنها بتطرقها إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء بإدارة المخاطر المصرفية.

- دراسة: عبد الوهاب،(2016م)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الدور المنوط بالمراجع الخارجي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وأساليب قياسها والاستجابة لها ، هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية، تكمن أهمية الدراسة في تفعيل دور المراجع الخارجي في مساعدة إدارة المصرف الإسلامي في تطوير وتفعيل إدارة المخاطر في المصرف من خلال تقرير المراجع وتوصياته، بيان أهمية تقويم وتطوير إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية خصوصا في ضوء الظروف التي يمر بها العالم من أزمات متتالية وانهيارات وتعثرات متكررة للمصارف والمؤسسات المالية، اختبرت الدراسة عدد من الفروض منها، تؤثر المنهجية العلمية لمراجعة المخاطر في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في

---

(1) د.عمر السر الحسن محمد ، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي،دراسة حالة المصارف التجارية السودانية**، (عمان: الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مجلة امارباك، المجلد7،العدد20،2016م9، ص ص 105-118.

(2) عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود، **دور المراجع الخارجى فى تقويم ادارة المخاطر فى المصارف الاسلامية اليمنية** ،(الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتورة غير منشورة ،2016م).

المصارف الإسلامية،اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ،والمنهج الاستقرائي لاختيار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي لتنظيم البيانات وتحليلها ،توصلت الدراسة لنتائج منها،يوجد تأثير قوى للكفاءة العلمية والمهنية للمراجع الخارجي على تقويم إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية، تؤثر المنهجية العلمية لمراجعة المخاطر في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية تأثيرا قويا، أوصت الدراسة بضرورة قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير مفصل عن المخاطر المصرفية وتضمين خطاب الارتباط نصا واضحا على ذلك .

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية، ولقد اتفقت مع دراستي في تطرقها لإدارة المخاطر المصرفية، بينما تختلف دارستي عنها في تناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية السودانية.

الفصل الأول

نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مفهوم ومبادي نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: علاقة نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرارات.

1/1 المبحث الأول
مفهوم نظام المعلومات المحاسبية
The Concepts of Accounting Information System

1/1/1 مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية
The Concepts of Data and Accounting Information

أولا: البيانات المحاسبية Accounting Data

1.البيانات

عرفت بأنها حقائق أو أرقام مجردة تمثل مادة خام لإنتاج المعلومات[1]. وعرفت بأنها الحقائق أو الأفكار في صورة أساسية قادرة على أن تصل بها بعض العمليات وتنتجها[2]. عرفت بأنها المادة الخام أو حجر الأساس في نظم المعلومات [3].عرفت أيضا بأنها حقائق مجردة ليست لها معنى أو دلالة في ذاتها وتتضمن مجموعة من الحروف أو الرموز أو الأرقام التي تعبر عن وقوع أحداث داخل أو خارج النظام ولا يمكن استخدامها بل معالجتها في عملية اتخاذ القرارات[4]. عرفت بأنها حقائق مجردة ليست لها معنى أو دلالة في ذاتها[5].عرفت أيضا بأنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات [6]. كما عرفت بأنها مجموعة من الرموز مرتبة بطريقة عشوائية، على أساس مجموعة من القواعد، يتم توصيلها من شخص لأخر[7].

يستنتج الباحث من تعاريف البيانات بصورة عامة بأنها:

أ. المادة الخام لإنتاج المعلومات.

ب. حجر الأساس لنظام المعلومات.

ج. ليست لها أي دلالات معرفية لوحدها.

د. حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها.

هـ. تتحول إلى معلومات بعد تشغيلها ويعتبر ذلك أساس لاتخاذ القرارات.

و. مجموعة من القواعد والرموز مرتبة بصورة منتظمة.

يستطيع الباحث تعريف البيانات بأنها مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة داخل النظام، ليس لها دلالات معرفية لوحدها فيتم تشغليها لتتحول إلى معلومات وتساعد في اتخاذ القرارات.

---

(1) احمد محمد زامل ، **المحاسبة الادارية مع تطبيقات بالحاسب الالى ، الجزء الثانى** ،(الرياض:معهد الادارة العامة،2000م)،ص 43.

(2) امين السيد احمد لطفى، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**،(الاسكندرية :الدار الجامعية،2005م)،ص7.

(3) ليستر أي هينجر ،د.سمير ماتولتس ،ترجمة احمد حامد حجاج،**المحاسبة الادارية** ،(الرياض :دار المريخ للنشر ،2000م)،ص28.

(4) د.ناريمان اسماعيل متولى ،**اقتصاديات المعلومات** ،(القاهرة :المكتبة الاكاديمية للنشر ،1995م)،ص 65

(5) د.محمد الفيومى ،د.احمد حسين على حسين ،**نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية :دار الاشعاع الفنية،1998م)، ص 13

(6) سليم الحسينة، **نظم المعلومات الادارية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 106.

(7) د. سامى معروف عبد الرحيم ، **الابعاد الرئيسية لاقامة نظام فعال للمعلومات المحاسبية فى القطاع الحكومى للدول النامية** ،(القاهرة:مجلة افاق الاقتصادية ،العدد الثانى عشر ،ابريل1988م)،ص 18.

2. البيانات المحاسبية

عرفت بأنها المدخلات الأساسية في النظام المحاسبي، وهى لا تعطى دلالة بمفردها بل يلزمها عدد من عمليات التشغيل المحاسبي لكي تتحول إلى معلومات ذات منفعة لمستخدميها[1].عرفت أيضا هي البيانات المستخرجة من السجلات المحاسبية والتكاليفية عن طريق الأساليب الإحصائية وبحوث العمليات[2].عرفت أيضا بأنها نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية[3].

يستطيع الباحث تعريف البيانات المحاسبية بأنها عبارة عن حدث يمكن قياسه واستخراجه من السجلات المحاسبية ، وتؤثر على المركز المالي للوحدة المحاسبية.

ثانيا: المعلومات المحاسبية Accounting Information

عرفت بأنها المعنى الذي يعبر به الفرد عن البيانات أو الذي يستخلصه من البيانات طبقا لاصطلاحات معروفة تستخدم في التمثيل[4].عرفت بأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطى معنى كاملا بالنسبة للمستخدمين حتى يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات[5]. كما عرفت بأنها نتائج عمليات النماذج ،التكوين، التنظيم ،تعمل على تحويل البيانات بطريقة تؤدى إلى زيادة مستوى المعرفة للمستقبل. عرفت أيضا بأنها بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها [6]. كما عرفت أيضا بأنها التغير في رصيد المعرفة لدى الشخص، وتساعد على تخفيض البدائل ومقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل [7].

يستنتج الباحث من تعاريف المعلومات المحاسبية بأنها:

1. مواد خام في صورة بيانات تم تشغيلها ومعالجتها فتحولت إلى معلومات سهلة الاستخدام للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.
2. تمثل لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة ومفيدة في اتخاذ وصنع القرارات.
3. تؤدى إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد للمستخدمين.
4. تساعد على تخفيض عدد البدائل ومقدار عدم التحكم.

---

(1) د. محمود السيد الناغى،**اسس المحاسبة – التاصيل واطار التطبيق**،(المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،1998م)،ص 85.
(2) د.ثناء محمد طعمية ، **نظم المعلومات المحاسبية فى تقييم المشروعات**،(القاهرة: ابتراك للنشر والتوزيع 2001م)،ص 35.
(3) د. حسين احمد على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية :الدار الجامعية** ،2004م)ص 50.
(4) .د.السيد عبد المقصود دبيان ،د.محمد الفيومى محمد،**مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية:الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2002م)،ص 14
(5) د.احمد نور ، **تصميم وادارة النظام المحاسبي** ، (الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 1986م) ،ص 25.
(6) سونيا محمد البكرى ، **نظم المعلومات الادارية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2003م)، ص 106.
(7) د. محمد الفيومى ،د. احمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية مرجع سابق** ،ص13.

يستطيع الباحث تعريف المعلومات المحاسبية بأنها البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات للتنبؤ بالمستقبل.

2/1/1 مفاهيم نظام المعلومات المحاسبية

The Concepts Accounting Information System

أولا: تعريف نظام Definion of System

النظام هو إطار شامل يتضمن مجموعة من العناصر والمبادئ والقواعد التي تتفاعل فيما بينها وفقا لسلسة من الإجراءات لتحقيق أهدافا عامة[1]. عرف النظام أيضا بأنه مجموعة متوافقة من الأجزاء تعمل وتتفاعل مع بعضها في انسجام تحقيقا لهدف محدد[2]. عرف النظام أيضا بأنه مجموعة من العناصر ذات ارتباط متبادل تتفاعل مع بعضها لتحقيق الأهداف[3]. وعرف بأنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق مجموعة من الأهداف[4]. وعرف أيضا النظام بأنه إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف وهو يقوم بالتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات والمواردResources قد تكون خامات أو آلات أو طاقة وذلك بالاعتماد على نوع النظام[5].

يستنتج الباحث من تعريف النظام بأنه:

ثانيا: ومن العناصر والأجزاء ذات الارتباط المتبادل التي تسعى لتحقيق أهداف معينة.

2. يتكون من نظم فرعية متماسكة .

ثانيا: الباحث تعريف النظام بأنه مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها بصورة منطقية وتحكمها علاقات واليات معينة بهدف تحقيق أهداف معينة.

ثانيا : تعريف نظام المعلومات Definition of The Information System

نظام المعلومات هو النظام الفرعي الذي يوجد بالمنشاة وتكون مهمته تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة، وذلك بغرض مساعدة الإدارة والفئات الخارجية. القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة [6]. كما عرف بأنه مجموعة من الأجزاء أو العناصر المادية والبشرية، والتي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة وفى إطار بأية معينة تحيط به، وبتداخل مع ما تحتوالخارجية.من متغيرات وعوامل يتفاعل معها، وذلك بهدف تحقيق غرض معين[7]. وعرف أيضا بأنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع

---

(1) د.هاشم احمد عطية ، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية : الدار الجامعية،2000م)، ص27.

(2) د.عادل طه فايد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة:مكتبة عين شمس ،1999م) ،ص 5.

(3) د. عبد الرزاق محمد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسوبية**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،1998م) ، ص 13.

(4) د.عبد الحى مرعى، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات فى اتخاذ القرارات**، (الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،1993م)،ص5.

(5) أ.د. ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية :الدار الجامعية 84، شارع زكريا غنيم الابراهيمية ، 2003-2002م، ص 9.

(6) د. احمد فؤاد عبد الخالق ، **المحاسبة ونظم المعلومات**، (القاهرة:دار الانسان للتاليف والترجمة والنشر ،1975م)،ص 21.

(7) د.محمد مطر واخرون **مرجع سابق** ،ص 20.

وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية [1]. كما عرف بأنه تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد الإدارة وجهات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة [2]. كما القرارات.ا مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات [3].

يستنتج الباحث من تعاريف نظام المعلومات بأنه:

1. مجموعة الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية .
2. يتكون من عدة أجزاء أو نظم فرعية .
3. يساعد على إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة للمستخدمين.
4. يساعد الإدارة وجهات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.

ثالثا:لباحث تعريف نظام المعلومات بأنه مجموعة من الموارد البشرية والمادية والآلية من خلال تجميع البيانات من مصادر متفرقة لتمثل عناصر مدخلاته، فيقوم بتشغيل وتحليل وتخزين هذه البيانات ومعالجتها لتتحول إلى مخرجات(معلومات) تساعد الإدارة وجهات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.

ثالثا : مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من الأتي:

1. الأفراد: مستخدمي النظام من محاسبين ومهندسين وعملاء وموردين وكذلك الأفراد القائمين على التشغيل مثل محللي ومصممي النظام.
2. الأجهزة: أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المتصلة والمستخدمة في إدخال البيانات.
3. البرامج: البرامج التي يستخدمها النظام.
4. البيانات: المادة الخام التي يقوم النظام بتشغيلها من اجل إمداد الإدارة باحتياجات المعلومات[4].
5. الشبكات: البنية الأساسية للاتصال بين أجهزة الكمبيوتر والبرامج تساعد الإدارة وجهات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.
6. قاعدة البيانات : وهى الوعاء الذي يحتوى على البيانات الأساسية.

---

(1) Wilison, **Accounting Information Systems** ,(Canada: Publish Lieu Fadelessy,1999),p.4. Josepf.

(2) د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية** ،(الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ،2001م)،ص 27.

(3) د. احمد انور زهران ، **نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية** ، (القاهرة: مكتبة غريب ، 1989م)، ص23.

(4) شريف سعيد البراد، **الثقة فى نظم المعلومات،**(القاهرة: جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، يناير 2001م)، ص739.

7. أداة التشغيل: التعليمات الخاصة بإعدادالنظام.رابعا: إدخالهاالنظام. يمات العاملين الذين يقومون بتشغيل النظام[1].

رابعا: باحث بان مكونات نظام المعلومات هم الأفراد القائمين على هذا النظام والأجهزة والبرامج التي تعمل على تحقيق هدف هذا النظام في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة لاتخاذ القرار، والشبكات التي تساعد الإدارة وجهات أخرى على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.

رابعا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية The Definition of Accounting Information System

هو مجموعة من الموارد تصمم من اجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية يتم نقلها إلى العديد من متخذي القرار بواسطة شبكات الحاسب الآلي[2]. عرف أيضا إحدى مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية [3]. عرف أيضا بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد لتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق الأهداف.وعات [4]. عرف أيضا بأنه نظام يقوم بتقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية بجانب إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع[5]. عرف أيضا بأنه وحدة تتكون من أنظمة فرعية متداخلة تهدف إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف[6].عرف أيضا بأنه هيكل متكامل داخل الوحدة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية[7].

يستطيع الباحث تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه احد عناصر المنظمة يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية للاستفادة منها في التخطيط والرقابة وإعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع بغرض تحقيق أهداف المنشاة.

3/1/1 نطاق نظام المعلومات المحاسبية The Field of Accounting Information System

ينحصر نطاق نظام المعلومات المحاسبية في قياس المعلومات المحاسبية والتاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية ذات الصلة بالمنشاة لأنه يتكون من نظام متكامل من موارد مادية وبشرية تعمل لتقديم كافة المعلومات اللازمة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

---

(1)Murdick,R.Gand Ross. J.E. **Introduction to Management Introduction Systems**,(N.J. Englwood claffs.Prentic Hall, Inc, 1977). Pp.4-6.

(2) محمد يوسف حفناوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ،(عمان :دار وائل للنشر ،2001م)،ص 51

(3) د.صلاح الدين عبد المنعم محمد ، **مرجع سابق** ،ص 50

(4) د. كمال الدين الدهراوى ، **مدخل معاصر فى نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة الثانية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية ،2005م)،ص4.

(5) د.السيد عبد المقصود دبيان،ود.محمد الفيومى ، **تصميم نظم المعلومات المحاسبي**،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،1991م)ص10.

(6) د.ثناء على القبانى ، **نظم المعلومات المحاسبية** ،(الاسكندرية :الدار الجامعية ،2003م)، ص 24.

(7) د.منير محمد سالم ،ود.رمضان غنيم، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكترونى ،(القاهرة:دار النهضة،2004م)،ص 19.

يتضمن نطاق نظام المعلومات المحاسبية ما يلي[1]:

1.محاسبة العمليات: تختص بتقديم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية سواء أن كانت قرارات داخل المشروع أو خارجه وتشمل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الموازنات الرأسمالية وتقديم المعلومات لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتهم، ومساعدة الإدارة في قرارات الشراء والبيع.

2. محاسبة الحقوق: تختص بالمساعدة على تحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الداخلية والخارجية في المستويات الإدارية المختلفة وتشمل عمليات تحديد العائد عن الاستثمارات وتقديم الأداء الداخلي وتحديد الحوافز والمكافآت للعمالين[2].

يتضح للباحث بان نظام المعلومات المحاسبية يشمل محاسبة العمليات التي تختص بتقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والأنشطة التشغيلية داخل المنشاة وقرارات الاستثمار خارج المنشاة، بالإضافة إلى محاسبة الحقوق التي تختص بتقويم الأداء وتحديد الحوافز والمكافآت للعاملين وتحديد العائد على الاستثمار.

4/1/1 الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية
The Preconditions of Accounting Information System

تتمثل الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية بالاتي:[3]

1. يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشاة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة، بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض، في شكل مجموعة من التقارير الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.

2. يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط، عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقا، وعرضها للإدارة على شكل تقارير واضحة. بعد أن يقوم بتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانع القرار.

3. يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيلية.

4. يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها من بشكل سريع ومنتظم.

5. تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

---

(1) د. كمال الدين الدهراوى ،د.سمير كامل محمد ، ، **(نظم المعلومات المحاسبية** الاسكندرية الدار الجامعية الجديدة ،2002م)،ص 45.

(2) د. محمد بوسف الكاشف ، **مدخل مقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية فى اطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة** ،(الرياض:الادارة العامة ، المجلد الاربعون ، العدد الثالث ، اكتوبر 2000م)، ص 445.

(3) د. كمال حسين ، **دراسات فى نظم المعلومات المحاسبية** ،(القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1988م)، ص ص 8-10.

6. يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشاة مثل الإنتاج، والتسويق، التمويل والتكاليف، والتدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

7. يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.

8. يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشاة، وإجراء مواءمة بين نظام الملومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات [1].

يستنتج الباحث من الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط ومقدار الانحراف، وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، ويقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها منه بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة، يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشاة.

1/1/5 وظائف نظام المعلومات المحاسبية

The Functions of Accounting Information System

توجد وظائف أساسية يؤديها نظم المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1.تجميع البيانات Data Collection

تشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات لإدخالها إلى النظام ،(فإذا لم تكن البيانات كمية بطبيعتها فيجب تحويلها إلى بيانات كمية)،ثم يتم قيد البيانات على مستند هو المستند المصدري، ويتم التحقق من صحة هذه البيانات ثم تبويبها في مجموعات كما قد يتم تحويل البيانات أو تحريكها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها.

2.تشغيل البيانات Data-Processing

يمكن تجميع البيانات في دفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات. وقد يحتاج الأمر إلى مراجعة عمليات حسابية في كل مستند بيانات.

3.إدارة البيانات Data Management:[3]

تتكون وظيفة إدارة البيانات من خطوط أساسية هي تخزين وتحديث واسترجاع البيانات. وتشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد بيانات. وتزود البيانات المخزونة بتاريخ للأحداث وتعكس حالة الوحدة. وتخدم في التخطيط. ويمكن تخزين البيانات إما على ملفات دائمة أو على ملفات مؤقتة انتظاراً لتشغيل إضافي. ويشمل التحديث تسوية البيانات المخزونة لتعكس الأحداث الجديدة والعمليات والقدرات.وكنتيجة للتحديث، تعكس البيانات بعد التحديث الحالة

(1) د. احمد حلمى جمعة واخرون ، **مرجع سابق**، ص 22.
(2) د.ثناء على القبانى ، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2003م)،ص 18.
(3) المرجع السابق ، ص 17

الحالية للأحداث، أما الاسترجاع فيتكون من الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها. والبيانات المسترجعة قد تستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات للمستخدم الخارجي.

4. رقابة البيانات Data Control

تحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما:

1.حماية الأصول من الضياع.

2. التأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها.

وتتعدد الأساليب والإجراءات المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبية لإغراض فرض الرقابة على البيانات كعمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمة السر.

المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق والفحص.

5.إنتاج المعلومات Information Ceneration

هي عملية وضع المعلومات بين يدي مستخدميها. وهى مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات [1].

يستنتج الباحث من وظيفة نظام المعلومات المحاسبية بأنها تبدأ بعملية تجميع البيانات وإدخالها إلى النظام بعد التحقق من صحتها ثم يتم ترتيبها كل دفعة على حسب خاصية البيانات وتخزينها وحفظها في ملفات أو قواعد بيانات.

[1] د. محمد يوسف الحفناوى ، **الحاسوب**،(عمان :م، ن، 2001م) ، ص 11.

يوضح شكل رقم (2/1/1) وظائف نظام المعلومات المحاسبية

شكل رقم (2/1/1)

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

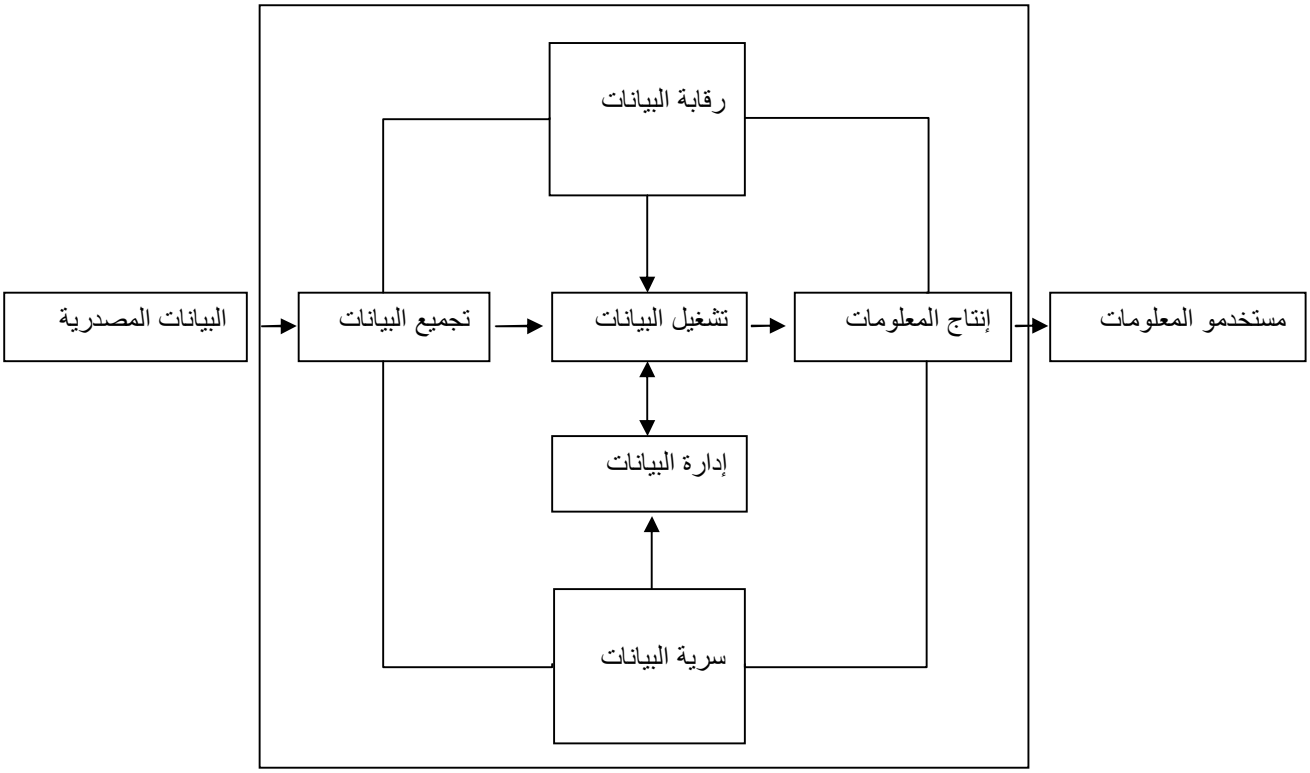

المصدر: د. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية:الدار الجامعية،2003م)،ص 19.

يتضح للباحث من الشكل أعلاه بأنه يتم جمع البيانات المصدرية لإدخالها إلى النظام بعد التحقق من صحتها وتبويبها وجمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشاة بكفاءة عالية ثم تتم معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص بسرية تامة حتى يتم إنتاج معلومات مفيدة وعلى درجة من السرية والثقة من خلال تامين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشاة الأخرى ومن ثم يتم استخراجها للمستخدمين.

6/1/1 مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

The Inputs of Accounting Information System

تعدد مصادر نظام المعلومات المحاسبية ، نظرا للتنوع في أوجه النشاط داخل الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى اختلاف أنشطة الجهات الخارجية الأخرى التي توفر البيانات بطريقة غير مباشرة ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية إلى[1]:

(1) د. عباس شافعى ،د. منير محمود سالم ،**النظرية المحاسبية** ،(القاهرة :مكتبة عين شمس ،1975م)، ص ص 11-13.

1. البيانات التي تجمع بصورة روتينية: نتيجة للأحداث المترتبة على معاملات الوحدة الاقتصادية مع الغير من الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية وينشأ عن هذه المعاملات، علاقة دائنية ومديونية بين الوحدة الاقتصادية والغير، وهى غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء، المدفوعات، المتحصلات النقدية، وعلاقة الوحدة الاقتصادية مع الموردين، والعاملين.

2. البيانات الخاصة التي تجمع بصورة غير روتينية: من مصادر خارجية كالهيئات التجارية، والجهات الرسمية الحكومية.

3. البيانات العادية التي تجمع بصورة روتينية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية، نتيجة للحركة الداخلية لتفاعل عوامل الإنتاج ومستلزماته،

1/1/7 تشغيل نظام المعلومات المحاسبية

The Operation of Accounting Information System

تمر عملية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية بالاتي:[1]

1. تجميع البيانات: تجميع البيانات الخام بشكل منطقي من خلال المستندات والفواتير.
2. ساعات العمل للعمال، كما يمكن الحصول على البيانات وإدخالها في نظام الكمبيوتر مباشرة.
3. تبويب البيانات: إعداد البيانات والتحقق من صحتها وترتيبها.
4. صيانة البيانات: بمجرد التحقق من صحتها وترتيبها فإنها تكون جاهزة لعملية الصيانة وتشمل العمليات الحسابية، المقارنة، التخليص والتخزين.
5. التقارير التي تحتاجها الإدارة عن أداء المشروع.

يستنتج الباحث إن خطوات تشغيل البيانات يتفق مع الدورة المحاسبية لأنها تبدأ بتجميع البيانات الخام من خلال المستندات المؤيدة لها وإدخالها في نظام الحاسوب وتبويبها بدقة والتحقق من صحتها حتى تكون جاهزة لإنتاج التقارير النهائية.

1/1/8 مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

The output of Accounting Information System

تقسم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى الأتي[2]:

أ. مخرجات يومية روتينية.

ب. مخرجات معلومات التغذية العكسية .

يتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء خارج الوحدة (جهات خارجية) أو بين مراكز المسئولية داخل الوحدة هذه المخرجات كأوامر الشراء ومقاصة الاستلام والشيكات المدفوعة، بالإضافة إلى معلومات التغذية العكسية التي يحتاجها

(1) د. محمد الفيومى ، احمد حسين على حسين ، **تثميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان: دار الثقافة والنشر ،2006مم)،ص 70.
(2) د. عبد الرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ،(عمان : دار الثقافة للنشر ،2006م) ، ص 70.

مستخدمي نظام المعلومات المحاسبية بغرض تنظيم وإدارة الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية إلى ما يلي[1]:

1.معلومات خاصة بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي فتنشأ عنها تقارير تشغيلية.

2. معلومات تعبر عن اتجاهات ومؤشرات معينة (تقارير تخطيطية).

3.معلومات في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل(تقارير خارجية).

يستنتج الباحث إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يحتوى على مخرجات يومية روتينية تهتم بتوثيق النشاط اليومي العادي للوحدة، بالإضافة إلى مخرجات التغذية العكسية التي يحتاجها مستخدمي نظام المعلومات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية.

9/1/1 العوامل التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية
Factors affecting The Accounting Information System

يمكن حصر العوامل التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية في الأتي[2]:

1. التحليل السلوكي Behavioral Analysis

قدرة المحاسب على فهم الأفراد أثناء قيامهم بعملهم أخذا بعين الاعتبار العوامل السلوكية (النفسية) لديهم مع مراعاة تلك العوامل عند تشجيعهم والرفع من مستوياتهم بالسماح لهم بالمشاركة وطرح أرائهم ومقترحاتهم حول وضع النظام المحاسبي والخروج بنظام فعال.

2.الأساليب الكمية Quantitative Methods

استخدام الأساليب الكمية وغيرها من الأساليب يساعد في تحليل النتائج وزيادة كفاءة عملها وعليه فان استخدام نظام المعلومات المحاسبي لهذه الأساليب يقوم على إخراج معلومات جيدة تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة بشكل أفضل.

3.الحاسوب Computer

استخدام الحاسوب يؤدى إلى السرعة في إدخال البيانات ومعالجتها واستخدام النتائج وسهولة استرجاع المعلومات في الوقت المناسب وبتكاليف قليلة مما يزيد من كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية.

4.البيئة Environment

تتمثل البيئة فى المجال المحيط بالنظام والمجتمع الذي يعمل فيه ويتعامل معه، لذلك يتاثر نظام المعلومات المحاسبية تاثيرا مباشرا بالبيئة المحيطة به وتتاثر به.

يستنتج الباحث من العوامل التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية الإلمام بمجالات المعرفة يحتاج تقارير إلى الجهات المستخدمة للمعلومات وتحتوي هذه التقارير على التحليل السلوكي

---

(1) **المرجع السابق** ، ص 72.

(2) ستيفن أ.موسوكوف – مارك سيكمن،ترجمة د.احمد حامد حجاج ، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، (الرياض: دار المريخ للنشر ،1989م)، ص ص 22،21.

المناسب لتوصيل المعلومات للأطراف التي تحتاجها. كما يتطلب قدرة المحاسب على فهم الأفراد ومراعاة العوامل النفسية لديهم، كما يجب استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تحليل البيانات بالاعتماد على الحاسب الآلي، مع مراعاة البيئة التي يعمل فيها نظام المعلومات المحاسبية.

10/1/1 مستخدمي المعلومات المحاسبية

The users of Accounting Information System

تنقسم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومات المحاسبية لاستخدامها بشان اتخاذ قراراتها إلى:

أولا: فئات من داخل الوحدة الاقتصادية وتضم:[1]

1.الإدارة العليا ، الإدارة الوسطى والمستويات الإشرافية.

2. أجهزة التخطيط والمتابعة والمراقبة داخل الوحدة الاقتصادية.

3. النقابات والاتحادات والروابط المهنية والعمالية .

ثانيا: فئات من خارج الوحدة الاقتصادية ولها علاقة مباشرة حالية أو مستقبلية بالتعرف على نشاطها ونتائج أعمالها، وتضم الفئات التالية:

1.المالكين والمساهمين والمستثمرين والممولين والمقرضين.

2.الموردين والعملاء والأجهزة المصرفية وشركات التامين وأسواق المال والبورصات.

3.الوسطاء الماليين ومستشاري الاستثمار والمحللين الماليين.

4.مراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين والأجهزة الحكومية.

ثالثا: الفئات التي لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

إن هذه الفئات تمثل حلقات المجتمع وامن المجتمع وسلامته وتضم الفئات التالية[2]:

1. مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث ومراكز الأمن والحماية المدنية.

2. المنظمات الخيرية ومنظمة الصحة البشرية والبيطرية ومنظمة حقوق الإنسان .

3. النقابات المهنية كالأطباء والصيادلة والحقوقيين والمحاسبين.

4. مؤسسات مكافحة المخدرات والأمراض الاجتماعية.

5. المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية ومنظمات السلام.

يستنتج الباحث إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون المعلومات المحاسبية في جميع المستويات سواء إن كانوا داخل الوحدة الاقتصادية كالإدارة العليا والإدارات المختلفة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات على ضوء البدائل المتاحة للهم، كما يستفيد من المعلومات المحاسبية أجهزة التخطيط والمتابعة والمراجعة في وضع خططهم المستقبلية ويستفيد منها النقابات والاتحادات

(1) د. كمال عبد العزيز ابو النقيب، **مقدمة فى نظرية المحاسبة** ،(عمان: دار وائل للنشر 2004م)، ص ص 300-302.

(2) John Arnold, Tony Bop end Aloz**, Financial Acconting**, London: Prentice Hail PHI,1925,P.32.

والروابط المهنية والعمالية، وتساعد أيضا فئات خارج الوحدة الاقتصادية من خلال التعرف على أنشطة الوحدة والمراكز المالية للوحدة بغرض المحافظة على استثماراتهم وقروضهم ومعاملاتهم مع الوحدة.

2/1المبحث الثاني

خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية

1/2/1 خصائص نظم المعلومات

Characteristics of Information System

يمكن إجمال خصائص نظم المعلومات في العناصر الآتية[1]:

1.شبكة اتصال Communication Network

يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما إلى أماكن خارج المشروع.

2.مراحل تحويل وتوظيف البيانات Data Conversion Stages and Functions

تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات. و توجد ثلاثة مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل، ومرحلة الإخراج. وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات وتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هى رقابة البيانات وإدارة البيانات.[2]

3.إدخال البيانات وإخراج المخرجات Data Inputs and Information outputs

يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات. وعلى ذلك فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة وتبدأ البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين.

4.مستخدمو المعلومات Users of information

يتم إنتاج المعلومات من نظم المعلومات بالمشروع وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي. ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع. أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكالات الحكومية واتحادات العمال.

5-الأهدافObjectives

أي نظام معلومات بأي مشروع له أهداف أساسية هي:

أ. التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار.

ب. التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني.

ج. التزويد بالمعلومات.

---

(1) د. ثناء على القبانى ، **نظم المعلومات المحاسبية** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، 2003م)،ص 9.

(2).د. ثناء علي القباني، **المرجع السابق** ، ص 11

ويتم عمليات خدمات كل من المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين من خلال معلومات مساندة القرار ومساندة العمليات. ويتم إنتاج معظم المعلومات اللازمة للهدفين الثاني والثالث من خلال تشغيل العمليات.[1]

2/2/1 خصائص نظام المعلومات المحاسبية
Characteristics of Accounting Information System

يتوافر لنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من السمات أو الخصائص تميزه عن غيره من النظم وتحقق له الفاعلية المنشودة، ويمكن عرض أهم هذه الخصائص على الوجه التالي:[2]

1. المواءمة

يقصد بها المواءمة بين كل من البيئة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية والقيود التي تواجه إدارة هذه الوحدة. ومن ثم فإنه يتبقي على مصمم نظام المعلومات المحاسبية أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية المحيطة بمستخدمي المعلومات الملائمة (كماً ونوعاً) في ضوء المسؤوليات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات .إذ إن عدم معرفتهم بما ينبقي اتخاذه من قرارات ، أو عدم درايتهم بالقيود المفروضة عليهم يجعلهم المزيد من المعلومات بشكل دائم استناداً لمبدأ الحيطة والحذر في احتياجاتهم المستقبلية .

2. التكامل

يقصد بالتكامل هنا تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع غيره من النظم الفرعية الأخرى مثل نظام المعلومات الإدارية، ويتم تحقيق هذا التكامل من خلال وجود وحدات مركزية خاصة باستخلاص مدخلات البيانات وتشغيل البيانات وبإعداد مخرجات المعلومات، حيث تجري هذه العمليات مع الأخذ في الاعتبار احتياجات أو متطلبات النظم الفرعية المختلفة تفادياً لتكرار حدوثها لكل نظام من النظم الفرعية.

3. المفاضلة

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالمفاضلة بين الأغراض المتعددة لإنتاج المعلومات من ناحيتي الوقت والتنظيم، فمن ناحية الوقت يلاحظ أن المعلومات التي تطلب للتخطيط وتكوين السياسات تغطي فترات طويلة نسبياً وتأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل في التطوير الاقتصادي ومركز الصناعة وتطوير المنتجات وغير ذلك، في حين أن المعلومات التي تطلب للرقابة ينبقي أن تتدفق بانتظام ولكن على فترات قصيرة حتى يمكن أن تعكس ظروف النشاط (أيا كان نوعه) بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري.

---

(1) د. ثناء على القباني ، **المرجع السابق** ، ص 13.

(2) د. محمود محمود السجائى ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،2010م) ص 62.

أما من ناحية التنظيم نجد أن وظيفة الرقابة تعتمد على الخطوط المحددة للسلطة والمسؤولية كما تظهر في الهيكل التنظيمي أو الخريطة التنظيمية بالشكل الذي يعكس السلطات والوظائف الفردية، وعلى الجانب الآخر فإن مهام التخطيط لاتتبع خطوط التنظيم .

4. العنصر البشري

بمعني أن يراعي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري باعتباره جزءاً أساسياً من النظام، كيف لا والعنصر البشري هو الذي يقوم بتجميع وبتشغيل البيانات وعرض المعلومات في شكل تقارير أو قوائم، وإذا كان النظام آلياً فلا غني عن العنصر البشري بدونه فلن تعمل الأجهزة الآلية. وترجع أهمية العنصر البشري إلي تدفق البيانات إلي نظام وتدفق المعلومات [1]

من النظام يتأثر بقدرات الأفراد الذين يشكلون الهيكل التنظيمي، ويتأثر أيضاً برغبة ككل فرد أن يشعر بأهمية وكيانه داخل التنظيم، كما يتأثر كذلك بالبواعث والدوافع الشخصية قد تتفق أو قد تتعارض مع أهداف التنظيم، ويتأثر أخيراً برغبة كل فرد أن يتعامل بصفة فردية أي باعتباره إنساناً وليس باعتباره جزءاً ماديا من أجزاء النظام.

5. الأسلوب العلمي

ينبقي أن يركز نظام المعلومات المحاسبية على الأسلوب العلمي وذلك من خلال استخدام النماذج الرياضية وأساليب بحوث العمليات التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجال التنبؤ والمفاضلة بين البدائل والرقابة. وكما سوف نري في موضوع متقدم من هذا الكتاب فان تشغيل البيانات إلكترونياً باستخدام الحاسبات الآلية بفتح الباب على مصراعيه أمام نظم المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبية بشكل خاص للاستفادة من المعادلات الرياضية – حطي المعقد منها – وأساليب بحوث العمليات لخدمة جميع الأغراض المحاسبية. ومن المؤكد أن استخدام الأسلوب العلمي في جميع مراحل التشغيل داخل نظام المعلومات المحاسبية بدءاً بمرحلة تجميع البيانات ومروراً بمرحلة تشغيل البيانات وانتهاء بمرحلة إنتاج المعلومات يمكن هذا النظام من تحديث المعلومات باستمرار وبالتالي تزداد فاعليته في خدمة جميع مستخدمي المعلومات سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

6. المرونة:

الاستجابة:نظام المعلومات المحاسبية قدرته على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي للوحدة الإقتصادية أو التغيرات التي تطرأ على البيئة الإقتصادية المحيطة بالوحدة أو التغيرات قد تحدث في المحيط التنافسي للوحدة الإقتصادية.

---

(1) د . محمود محمود السجائي ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الاولي،2010م)، ص 63- 64 .

7. الاستجابة :

يقصد بذلك استجابة نظام المعلومات المحاسبية للطلب المتزايد والمستمر على المعلومات المحاسبية وذلك عن طريق قيامه بإنتاج المعلومات وتخزينها لحين الحاجة إليها مع مراعاة أن يتم تحديث هذه المعلومات بشكل دائم حتى تتلاءم مع مطالب مستخدمي المعلومات وتتكيف مع أي ظروف تحيط بنظام المعلومات أو بالوحدة الاقتصادية كنظام أشمل.

ويمكن أن نضيف إلي المعايير السابقة الصادرة من الجمعية الأمريكية معايير أخري إضافية لربط المعلومات على مستوى الوحدة الإقتصادية بالمستوى القومي وأهمها أن تكون المعلومات قابلة للتصعيد على المستوى القومي ولنا في ذلك مثال بين يتمثل في هدف من أهداف النظام المحاسبي الموحد الذي يطبق في شركات القطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين) وهو ربط الحسابات (المعلومات) على مستوى الوحدة الإقتصادية بالحسابات (المعلومات) على المستوى القومي لخدمة المحاسب القومي، بالإضافة إلي قابلية المعلومات للتفصيل بدرجة معينة حتى تتمكن من تلبية طلبات مستخدمي المعلومات الذين يحتاجون إلي معلومات تفصيلية كما هو الحال في المعلومات المتعلقة بعناصر التكاليف.[1]

ويرى البعض أن هناك بعض الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فاعلاً وكفواً وهي[2]:

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزونة في قواعد بياناته وذلك عن الحاجة إليها.

6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة، يلاحظ الباحث أن الخصائص السابقة تجعل من نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة لتوفير المعلومات المحاسبية الدقيقة وفي الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة أداء لمساعدة الإدارة

---

(1) د . محمود محمود السجائي ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الاولي 2010م جمهورية مصر العربية، المنصور، ص 65- 66.

(2) محمد يوسف الخضاري، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، دت)، ص59.

في الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف المشروع أضف إلى ذلك أنها أداة دقيقة فعالة من خلال توفير المعلومات. اللازمة للإدارة التي تساعد في تقييم أنشطة المنشأة الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن البعض يرى أن خصائص نظام المعلومات تتمثل في تقديم المعلومات للأنظمة الأخرى وللمستخدمين الخارجيين سواء أن كانوا أفراد أو جماعات[1].

يلاحظ الباحث أنه يمكن استخلاص خصائص نظام المعلومات المحاسبية من الخصائص السابقة على مراحل على النحو الأتي:

1. مرحلة استلام البيانات.
2. مرحلة التخزين.
3. مرحلة الاسترجاع.
4. مرحلة الإعداد.
5. مرحلة التمويل (تحويل البيانات إلى معلومات).
6. مرحلة العرض.
7. مرحلة القرارات المبرمجة.

يرى البعض أن نظام المعلومات يقوم على مجموعة من الخصائص هي:[2]

1. التنظيم وهو يتكون من:

أ. تحديد مستخدمي النظام واحتياجاتهم.

ب. التعرف على الأهداف الكمية للنظام وليس فقط لأجزائه.

ج. تحديد القيود الخاصة بتصميم النظام ومعايير الأداء.

د. تنمية التصميمات البديلة.

هـ. الدراسات التوفيقية لتحديد ما إذا كان أداء النظام الكلي يمكن تحسينه عن طريق التضحية بأداء بعض الأنظمة الفرعية لصالح البعض الآخر.

و. التصميم التفضيلي.

ز. تشغيل وتقييم التصميم النهائي للنظام.

---

(1) د. محمد القيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية- مدخل النظم-** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، -1999م)، ص80.

(2) أ.د. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، (الاسكندرية**: دار الجامعة الحديثة للنشر)، ص ص 47-50.

2. خلاق: Creative:

أن مدخل الأنظمة يجب أن يكون خلاقاً بسبب أنه يركز على الأهداف أولاً ثم على الطرق في المرتبة الثانية. والنظام النهائي يعتمد إلى درجة كبيرة على أصالة وإبداع المصممين للأسباب الآتية:-

أ. إن المشاكل معقدة للغاية بحيث لا يكون هناك جدولة واحدة لحل تصلح لجميع المشاكل.

ب. إن كثير من البيانات المتاحة غير كاملة وتخضع لعدم التأكد أو للغموض مما يتطلب ممارسة الخيال بأعلى درجاته حتى يمكن تشكيل الإطار النظري للمشكلة.

ج. إن الحلول البديلة يجب أن يتم توليدها لمشاكل الأنظمة الفرعية ومن بين العديد من الحلول. واختيارات يجب أن تتم بحيث تولد تقريباً للنظام الكلي الأمثل.

3. التحليلي:Analytical:

يتطلب مدخل الأنظمة تحليل للمفاهيم البديلة وتحديد وتحليل التوقعات بين أجزاء النظام والتحليل ضروري أيضا في تقييم النظام النهائي.

4. العلمي: Scientific

أن مدخل الأنظمة يعتمد على مجموعة من المبادئ مشتقة من مبادي علمية متعددة مثل نظرية الاتصال والرياضة والعلوم السلوكية وعلم الحسابات الالكترونية والمنطق، واقتصاديات المعلومات والعلم الإداري.

5. الاعتماد على الإحساس التجريبي:

احد الاعتماد على البيانات التجريبية يمثل جزءاً أساسي للمدخل. فالبيانات الملائمة يجب تمييزها عن تلك غير الملائمة والبيانات الحقيقية عن تلك المنجزة. والبيانات الدائمة تتضمن بصفة عامة ليس فقط حقائق عن النواحي الفنية بل أيضا حقائق عن التطبيقات والوظائف والتفاعلات والاتجاهات وغيرها من الخصائص الهامة للتنظيم.

6. العملي Pragmatic:

للأنظمة التجريبية أو الحقيقية فإن الخاصية الرئيسية لمدخل النظام هي أنه تحل نتائج العملي المعين. فالنظام يجب أن يكون ممكناً ومنتجاً وقابلاً للتشغيل، وتوجه أنشطة الأنظمة نحو تحقيق مجموعة الأغراض الفعلية أو الاحتياجات الحقيقية، وعلى النقيض من مدخل النظم نجد أن المدخل الاستقرائي يعتمد على الفراسة والتجربة والخطأ واستخدام البيانات لتنظيم أداء الأنظمة الفرعية أكثر من الاهتمام بالنظام ككل.

شكل رقم (3/2/1)

مدخل النظم المحاسبية

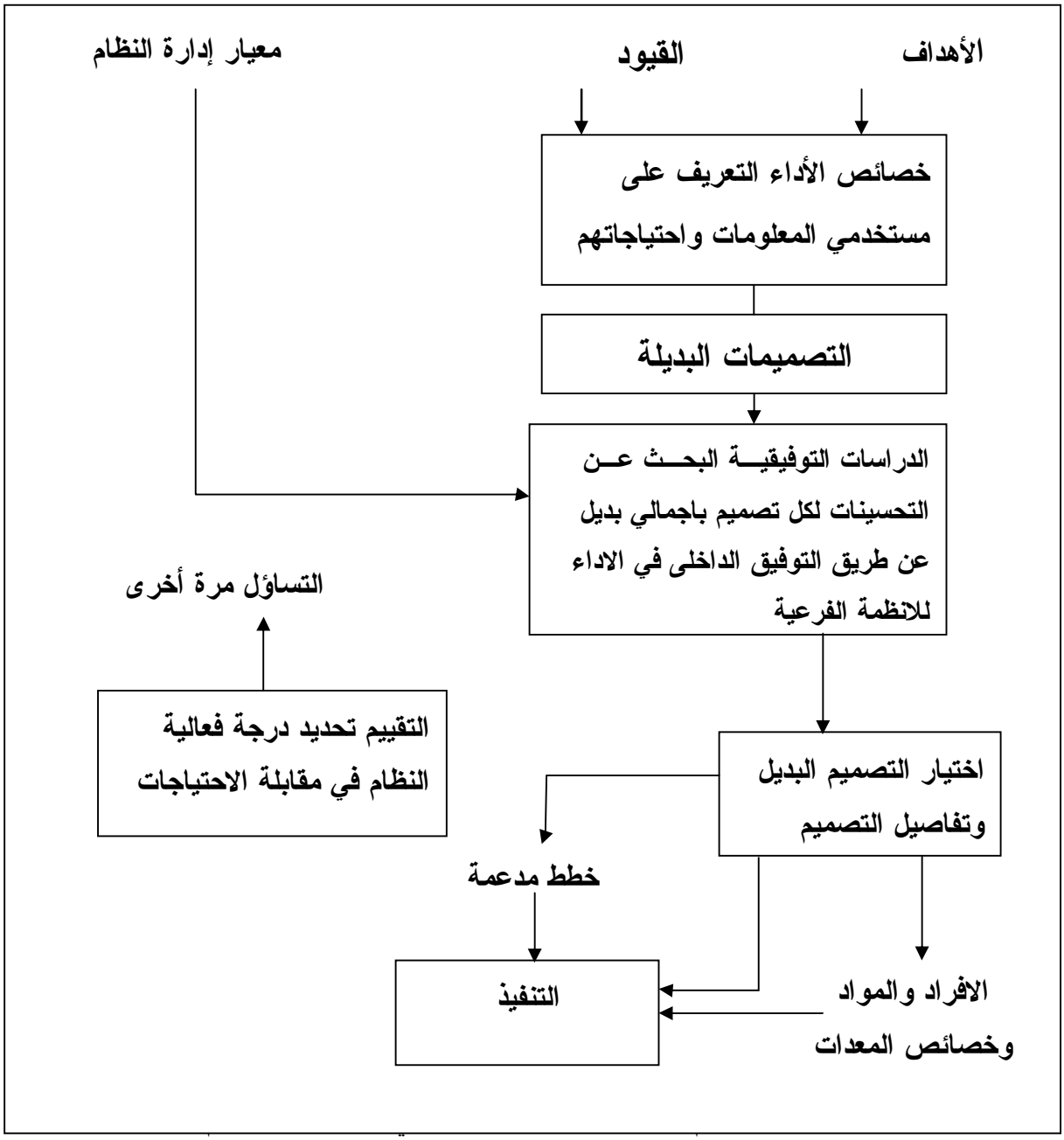

المصدر: أ.د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية،(الاسكندرية: الدار الجامعية الحديثة للنشر،2000م)، ص48.

يلاحظ الباحث من الشكل رقم(3/2/1) أن مدخل الأنظمة يعد وسيلة فعالة وهامة لحل مشاكل كبيرة ومتصلة وتتضمن حلولها إستخدام مقادير كبيرة من الموارد في إطار منظمة ويتم ذلك من خلال مراحل متعددة حيث تبدأ أولاً تحديد الأهداف والقيود من خلال التعرف على خصائص الأداء والتعرف على مستخدمي المعلومات وتحديد إحتياجاتهم. ثم تأتي مرحلة وضع التصميمات البديلة تليها مرحلة الدراسات الدقيقة لكافة التصميمات الموضوعة بغرض البحث عن التحسينات بكل

تصميم ثم تأتي مرحلة اختيار التصميم البديل وتتخللها دراسات تفصيلية للتصميمات وبعد اختيار البديل تبدأ مرحلة التنفيذ وتشغيل النظام وبعد تشغيل النظام تأتي مرحلة التقييم ومن خلالها يتم تحديد درجة فعالية النظام في مقابل احتياجات مستخدمي المعلومات ومدى الوفاء بها.

تجدر الإشارة إلى أن البعض حدد سمات عامة للأنظمة تتمثل في[1]:

1. أن النظام يتكون من مدخل منظم لحل المشاكل.
2. إن المنهج الذي يتبعه النظام لحل المشكلة واضح وصريح، مما يعني وجود إرشادات للعمل على حل المشكلة محل الدراسة.
3. التعرف الواضح لحدود المشكلة المراد حلها.
4. قياس جميع الحلول الممكنة لحل المشكلة باستخدام أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة.
5. يتم اختيار الحل الأفضل في ضوء مجموعة من الاعتبارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

4/1/1اهداف نظام المعلومات المحاسبية

Objectives of Accounting Information System

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى الأتي:[2]

1. صياغة الاستراالموارد،خطط طويلة الأجل وتخطيط ورقابة العمليات والأنشطة .
2. قرارات تخصيص الموارد ، القرارات الخاصة بربحية المنتجات وغيرها .
3. قياس وتقويم الأداء ويشمل المقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة.
4. توفير النتائج والمعلومات والنتائج اللازمة لمقابلة احتياجات الأشخاص في جميع المستويات بهدف التعرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.
5. شمول النظام على مقومات الرقابة بنوعيها، الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير.
6. توفير البيانات والمعلومات التي تطلبها الجهات الخارجية، ولابد أن تتسم بالدقة والتوقيت السليم.
7. القدرة على التعامل مع المستقبل بما يميز به من ظروف عدم التأكد.
8. اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية مطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكنه من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.
9. تساعد على تقديم أساليب الرقابة.[3].

يتضح للباحث إن نظام المعلومات المحاسبية يحقق مجموعة من الأهداف تتمثل في توفير المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجات الأشخاص والتعرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، توفير البيانات والمعلومات التي تطلبها الجهات الخارجية، إنتاج التقارير اللازمة لخدمة

(1) د. محمد سمير العيان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999-2000م)، ص13.
(2) د.احمد محمد نور ،ود.احمد حسين على ، **مبادى المحاسبة الادارية** ،(الاسكندرية :الدار الجامعية ،2003م)، ص 51.
(3) د. منير محمود ، د. رمضان غنيم ، **نظم المعلومات المحاسبية** ،(القاهرة :وحدة الطبع والتصوير ،1989م)،ص ص 22-23.

أهداف المنشاة، وتتوفر في بياناته الدقة في الإعداد، وتقدم في الوقت المناسب، يحقق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المنشاة ورفع كفاءة أدائها.

3/2/1 أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن البيانات المحاسبية التي يتم استخدامها من السجلات المحاسبية وصياغتها في صورة تقرير يمكن أن توصف بأنها سلعة يتم إنتاجها وتغليفها لأغراض تسويقها في سوق تتوافر له شروط السوق الاقتصادي من حيث وجود عرض وطلب على تلك السلعة.

وتعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المعلومات التي يسعى الطالب للحصول عليها لتحقيق الأهداف المتباينة لمستخدمي تلك المعلومات وتتم نظم المعلومات المحاسبية بكيفية تسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث المتباينة التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسلك الحياة المنظمة أياً كان نوعها.

يرى البعض إن أية منظمة من المنظمات مهما اختلف شكلها أو طبيعة نشاطها لا تخلو من تواجد نظام للمعلومات المحاسبية يستخدم كأداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المنظمات أو للمهتمين بها وذلك سواء كانت هذه المنظمات تتخذ شكل الملكية الفردية أو شركة الأشخاص أو شكل الشركة المساهمة وسواء كانت هذه المنظمات تجارية أو صناعية هادفة للربح أو غير هادفة له.

5/2/1 الصفات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية

وبالرغم من تفاوت درجات البساطة والتركيب في نظم المعلومات تلك، إلا أنها تتماثل جميعها في سمات ثلاث رئيسية هي[1]:

1.يتماثل هيكل نظم المعلومات المحاسبية جميعاً على مزيج متفاوت من الجهد البشري والآلي.

2.يتم تشغل ومعالجة البيانات من نظم المعلومات المحاسبية استناداً إلى أساليب وطرق متماثلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

3.تتماثل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه إلا هو توفير المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتي يمكن أن تخدم في مجال اتخاذ القرارات سواء لإدارة هذه المنظمات أو للأطراف ذات الاهتمام بها.

يلاحظ الباحث على الرأي السابق أنه حدد أهداف نظام المعلومات المحاسبي في هدف واحد وهو توفير المعلومات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي والتي يمكن أن تخدم في مجال اتخاذ القرارات سواء لإدارة هذه المنظمات أو للأطراف ذات الاهتمام بها.

في ذات الاتجاه يرى أحد الكتاب أن نظام المعلومات المحاسبية يهدف إلى توفير المعلومات لمختلف الأفراد والجهات التي تستخدمها، سواء كانت جهات خارجية أو داخلية فالجهات الخارجية مثل أصحاب المشروع والمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والجهات الحكومية والبنوك

(1) د. السيد عبدالمقصود محمود دبيان، **نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها على الحاسب"** (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 2003م)، ص ص8-9.

تحتاج كل مجموعة منها إلى معلومات متعددة متنوعة حتى يمكنها تقييم الأداء الحالي للمنشأة والتنبؤ بأدائها في المستقبل، وتعتبر القوائم المالية المنشودة – قائمة الدخل وقائمة المركز المالي – من أهم مصادر المعلومات لهذه الجماعات الخارجية.

أما الجهات الداخلية فتتمثل في الإدارة والوظيفة التي يقوم بها مستخدم المعلومات. ويقوم نظام المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات الملائمة لاحتياجات كل مستوى إداري[1].

يوضح الشكل (1-2-2) المستويات الإدارية المختلفة التي يوفر لها النظام المحاسبي احتياجاتها من المعلومات.

شكل رقم (4/2/1)

المستويات الهرمية للمعلومات

المصدر: د. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية (مدخل النظم، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 98-1999م)، ص90.

يلاحظ الباحث من الشكل رقم (4/2/1) أن هناك احتياجات مختلفة من المعلومات في كل مستوى إداري حيث أن التقارير المعروضة على الإدارة العليا يجب أن تركز على ملخصات نتائج العمليات وتبتعد عن التفصيل حيث أن القرارات في مستوى الإدارة العليا قرارات إستراتيجية. أما المستويات الإدارية الدنيا فهي تحتاج إلى معلومات أكثر توصيلاً عن العمليات فهناك علاقة عكسية بين المستوى الإداري وحجم التفصيل المطلوب من نظام المعلومات المحاسبية فكلما ارتفع المستوى الإداري وحجم التفصيل المطلوب من نظام المعلومات المحاسبية فكلما ارتفع المستوى الإداري كلما

(1) د. محمد الفيومي، مرجع سابق، ص ص 89-90.

قل مستوى التفصيل المطلوب من نظام المعلومات المحاسبية إلا أن نظام المعلومات المحاسبية يؤثر على متخذي القرارات في كل مستوى من المستويات الإدارية.

ويمكن تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبية من التعرف الذي قدمته رابطة المحاسبة الأمريكية لنظام المعلومات المحاسبي حيث رأت أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد أعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع بل يشمل أيضاً تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط[1].

يخلص الباحث من الرأي السابق إلى إن أهداف نظم المعلومات المحاسبية تتمثل في:

1. تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.
2. إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتقديم أداء المشروعات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى إن إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من أهم أهداف نظام المعلومات وهذا الهدف يتم تحقيقه من خلال[2]:

1. تجميع وتخزين البيانات الملائمة.
2. تشغيل البيانات في نماذج القرارات.
3. إعداد تقارير بالمعلومات الناتجة لتقديمها للإدارة.

(1)Repoet of The Co,,Ittee On **Foundations of Accounting Measuring**, (The Accounting Review, Supplant To Vol. 46.1971), Pp289.

(2) د. كمال الدين مصطفى الدهراوي ود. سمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م)، ص93.

يوضح الشكل رقم (5/2/1) حدود نظام المعلومات المحاسبية

شكل رقم (5/2/1)

حدود نظام المعلومات المحاسبية

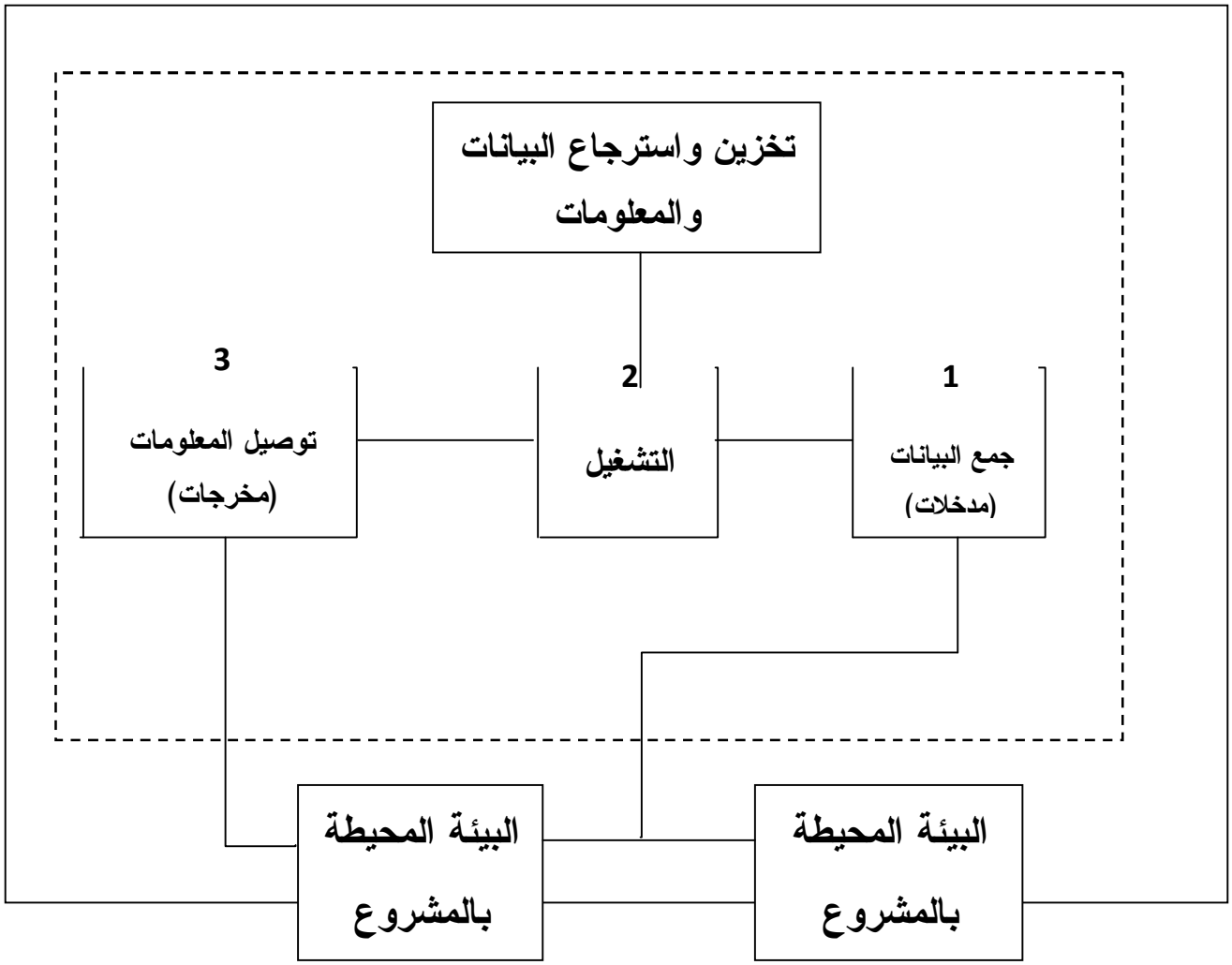

المصدر: د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر)، ص52.

من الشكل (5/2/1) يمكن استخلاص أهداف نظام المعلومات المحاسبي والتي تتمثل في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المعينة سواء كانت الأطراف المهتمة من داخل المشروع متمثلة في العاملين والإدارة أو جهات خارجية ويتطلب إنتاج المعلومات القيام بالعديد من الوظائف تبدأ من مرحلة جمع البيانات والتي تمثل مدخلات النظام المحاسبي ولابد من إجراء بعض العمليات على هذه البيانات لتحويلها إلى معلومات وتتم هذه الخطوة من مرحلة التشغيل أو معالجة البيانات حيث يجري من هذه المرحلة معالجة البيانات لتحويلها إلى معلومات ومن ثم تأتي المرحلة النهائية وهي مرحلة إنتاج المعلومات والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي وتوصيلها للأطراف المعنية.

يرى أحد الكتاب أن هناك مجموعة من العناصر التي تتكامل لتحقيق هدف معين، وهذا الهدف بالنسبة لنظام معلومات محاسبي يكون في معالجة البيانات المحاسبية من خلال القياس والتبويب والجمع والترتيب وغير ذلك لتحويلها لمعلومات محاسبية تستخدم لأغراض عدة أهمها القرارات.

6/2/1 العناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية

ونظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله، هذه العناصر نجملها فيما يلي[1]:

1. المستندات والأوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.
2. قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.
3. البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتمويلها إلى معلومات مفيدة وملائمة.
4. الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.
5. الأفراد المتعاملون مع احد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
6. الوسائل الالكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

والعوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تمكن من الأفراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها واتخاذ القرارات، بالإضافة للأجهزة والوسائل المستخدمة لتحقيق هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات.

يلاحظ الباحث من العرض السابق أن هدف نظام المعلومات المحاسبية يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي والتي تخدم في مجال اتخاذ القرارات سواء إن كانت لإدارة المنظمة أو الأطراف الخارجية بالإضافة إلى المساعدة في تقديم الأداء والرقابة على أنشطة المنشاة إلا إن إنتاج المعلومات وتوصيلها يتطلب القيام بالعديد من الأنشطة والوظائف بداء من الحصول على البيانات التي تمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية مرورا بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات ثم إنتاج المعلومات التي تمثل مخرجات النظام وحتى مرحلة وصولها إلى الأطراف المهتمة سواء إن كانت خارجية أم داخلية.

(1) أ. محمد سويف الخضاوى، مرجع سابق، ص58.

3/1 المبحث الثالث

نظم المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرارات

1/3/1 إستخدام المعلومات في إتخاذ القرارات:

تعتبر عملية توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المعنية والتي تستخدم فى عملية التقييم واتخاذ القرارات من أهداف المحاسبة الأساسية، حيث تتطلب المهام المتعلقة بتوصيل المعلومات المفاضلة بين العديد من الأساليب، والإجراءات التي يمكن استخدامها والتي تطورت كثيرا خلال القرون الماضية ، ونظرا لتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية ، فان احتياجات تلك الجهات قد تتفق أو تتعارض مع بعضها البعض ولمقابلة تلك الاحتياجات المتعددة، وللوفاء بمسئولية الإدارة في مجال التقرير يجري العمل في المحاسبة على إعداد وتصميم نظام محاسبي يعبر بوضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بوجود المنشاة وعملياتها.[1]

تتمثل أهم الوظائف التي تقدمها المعلومات في اتخاذ القرارات فيما يلي[2]:

1. وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على إتخاذ القرار، والتي تمثل المناخ الذي يتم في إطاره إتخاذ القرار.
2. تحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها للوصول إلى العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذلك للوصول إلى العلاقات التي تربط العوامل وتحركها.
3. معاونة متخذي القرار، من خلال توفير أسس المقارنة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختيار أفضلها جميعها.
4. توفير المعلومات عن الأحداث والظواهر المستقبلية(التنبؤات) الأمر الذي يمكن متخذ القرار من الإعداد لها والتخطيط لمواجهتها.
5. تقييم السياسات والقرارات لبيان مدى فعاليتها وكفاءتها لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذ القرار.

لذلك ينبغي إقامة نظام متكامل للمعلوماتIntegrated Information System يضمن توفير البيانات الدقيقة والكافية للإستخدام بمعرفة متخذ القرار في الوقت المناسب لذلك.

2/3/1 إستخدام تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات:

إذا كان الهدف في نهاية الأمر هو اتخاذ قرار، من المفروض أن يكون القرار بمثابة أفضل الخيارات المطروحة أو أحسن البدائل الممكنة وذلك بعد إجراء الدراسات الفنية للنتائج المترتبة لكل بديل أو اختيار من البدائل المتاحة، وبإعتبار أن فاعلية القرار تمثل اختيار هذا القرار دون غيره

---

[1] د.خالد الطيب ، **الافصاح المحاسبي فى التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية فى ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**، (دمشق :مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن عشر ، العدد الثاني، 2002م)،ص 54.

[2] د. عبداللاه إبراهيم ألفقي، **نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار**، الطبعة ألولى،(عمان: الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، كلية التربية النوعية – جامعة كفر الشيخ،1433هـ - 2012م)، ص ص 116-117

فإن ذلك لا يتم إلا من خلال نظام المعلومات قائم على استخدام تقنيات وأنظمة قادرة على المعاونة والمساندة في إنجاز العملية الإدارية، لذلك يمكن القئول إن اتخاذ القرارات النهائية يجب أن يتم داخل منظوكة من المعلومات الدقيقة والمتكاملة ذات الجودة والمنفعة والثقة بما تحسن من جودة المواصفات المحددة لكفاءة القرار[1].

إن المعلومات ذات أهمية كبيرة لمتخذ القرار لممارسة لوظائفه، وإن هذه الأهمية تتماشى مع وجود قصور في مشروعات الأعمال يجعل هناك شكوى دائمة من متخذي القرار من ندرة المعلومات وتأخرها وقت الحاجة إليها، وعدم دقتها فيأغلب الحوال أو عدم ملاءمتها للأغراض المحددة.

إن هذه الظاهرة تبين لنا أن قيمة المعلومات ليست في وجودها متخذو القرار في المشروع وأن تكون المعلومات واضحة ودقيقة ومناسبة بما يعاون في تحقيق أكبر استفادة ممكنة ولعل هذه الحقيقة هي التي تؤكد أهمية وجود نظام متطور للمعلومات لأغراض التخطيط والرقابة يتجاوز في تصميمه أنظمة المعلومات التقليدية.لذلك يجب على متخذ القرار أن يحدد احتياجاته من المعلومات والأغراض المطلوبة له حتى يمكن إعداد المعلومات بالطريقة التي تحقق أكبر استفادة ممكنة منها وهذا يتطلب التعاون المستمر بين متخذ القرار وأخصائي المعلومات بما يعاون في تحديد الأساليب والطرق التي تفي بالغرض بأعلى كفاءة ممكنة.

كما أن التعاون أمر حيوي في توفير المعلومات ملاءمتها خصوصاً أن كثيراً من متخذي القرار تعذر عليهم أن يحددوا بدقة نوعية البيانات التي يحتاجونها أو نوعية المعلومات المتاحة وفي كلتا الحالتين من الضروري أن يقوم أخصائي المعلومات بتحليل القرارات والنتائج ودراسة وفحص المعلومات المتاحة لديه وفي ضوء ذلك يحدد البيانات الإضافية المطلوب توفيرها والأسلوب المناسب لجمعها.

إن متخذ القرار يحتاج إلى نوعيات عديدة من المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة كما لا يكفي توقير هذه المعلومات فقط بل يجب مراعاة دقة هذه المعلومات ودرجة الثقة فيها وسرعة الحصول عليها ومدى مناسبتها وتكلفتها، وإن تعذر توافر هذه الشروط يجعل هذه المعلومات عديمة القيمة أو فائدتها محدودة لخدمة أغراض الإدارة.

إن الحاجة إلى المعلومات موجودة في منشآت الأعمال مهما اختلف حجمها أو إمكاناتها لكن الاختلاف قد يظهر الحاجة في درجة الآلية في نظام المعلومات.

---

[1] د. عبداللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار**، المرجع السابق، ص 117- 119

كما أن توفير حاجة متخذ القرار من المعلومات يعانوه في اتخاذ القرارات وفي التخطيط ووضع المعايير وتقييم نتائج الأداء لذلك فهو يحتاج إلى معلومات يعجز النظام المحاسبي عن توفيرها وهذا ما يتطلب نظاماً متطوراً للمعلومات.

3/3/1 العلاقة بين اتخاذ القرار ونظام المعلومات[1]:

* هنالك علاقة اعتمادية تبادلية متزايدة بين إستراتيجية اتخاذ القرار، وكذلك الأنظمة والإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار، من جهة، وبين البرمجيات، والأجهزة، وقواعد البيانات، المطلوبة لنظم المعلومات، من جهة أخرى.

* وهذه العلاقة تصبح حرجة عندما يخطط متخذ القرار للمستقبل، فما يريد أن يفعله متخذ القرار في خمس سنوات مثلاً يعتمد على ما ستستطيع النظم أن تفعله.

* ومن أجل التزايد في المشاركة بالسوق، فقد أصبح المنتج عالي الجودة أومنخفض الجودة اعتماداً على توفير المعلومات الضرورية. وإن تطوير منتجات جديدة، وزيادة إنتاجية العاملين يعتمد بشكل أكبر على نوعية وجودة نظم المعلومات في النظمة.

* تغيير آخر في العلاقة بين نظم المعومات ومتخذ القرار نتيجة للوصول والمدى المتنامي لمشاريع النظام وتطبيقاته. فبناء وإدارة النظم في الوقت الحاضر يرتبط بشكل أوسع بالمنظمة.

4/3/1 أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:-

The Importance of Accounting Information in Management Decisions Making:

تعتمد فاعلية القرار الإداري بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي يتخذ على أساسها. فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة، فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسمن جودة المعلومات كلما ازدادت فاعلية القرار[2].

وتحتاج الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفعالية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة في مختلف المواقف الإدارية. فعلى سبيل المثال: يحتاج مدير الإنتاج إلى التحقق من كفاءة استخدام الموارد والعمالة في إنتاج السلع المستهدفة، ومدير التسويق يرفب في معرفة إلى أي مدى أمكن تحقيق برامج المبيعات المستهدفة، وغيرها من احتياجات الإدارة.

ولا شك أن النظام المحاسبي يعد المصدر الرئيسي للحصول على هذه المعلومات ذات الطابع المالي والاقتصادي وغيرها، والتي يمكن اشتقاقها من البيانات العديدة التي يسجلها المحاسب يومياً، سواء بالقيد التقليدي أو على ذاكرة الحاسب.

---

[1] . عبداللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار**، المرجع السابق، ص 161- 162

[2] د. محمد صبري العطار، **المحاسبة الإدارية**، (القاهرة: جامعة القاهرة،1989م)، ص25.

إن المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى، يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد لدى متخذي القرار[1]. وعلى العكس من المعلومات الوصفية أو الشخصية، فإن المعلومات المحاسبية عادة ما تكون كمية أو موضوعية. وتساعد هذه المعلومات الموضوعية أو الكمية متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية. فعلى سبيل المثال: إذا رأي مشرف إداري تزيد خبرته عن عشرين عاماً، أن أحد خطوط الإنتاج انخفضت إنتاجيته عن العام السابق، وعلى الرغم من أن رأيه يكون صحيحاً إلا أن معلومات أكثر فائدة يمكن الحصول عليها من التقارير المحاسبية، كأن يتضح منها أن هناك انخفاض قدره 8% في الكفاءة الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في تكاليف الإنتاج قدرها(60000 الف جنيه). ومن هنا يأتي اهتمام المديرين وتقديرهم الخاص للمعلومات المحاسبية، بالإضافة بالطبع إلى ما يتوافر لديهم من المعلومات وصفية وشخصية.

كما يرى أحد الكتاب[2]. في مجال المعلومات المحاسبية أيضاً، أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية تستخدم في ثلاثة مجالات، من خلال تدفق أنواع البيانات التي يوفرها النظام المحاسبي في المشروع، والتي يخدم كل منها غرض معين غالباً في مستويات عديدة وهذه المجالات هي:

أ. تسجيل الإنجازات (أو التقرير عن الأداء)Score Keeping:

حيث تساهم المعلومات المعدة في هذا المجال في تمكين جميع الجهات الداخلية والخارجية من تقييم الأداء الوظيفي للمشروع.

ب. توجيه النظر (أو جذب الاهتمام)– Attention Directing:

حيث تساعد المعلومات المعدة المستويات الإدارية المختلفة في التركيز على المشاكل التشغيلية ونواحي القصور وعدم الكفاءة. مما يساعد على تهيئة المديرين في التركيز على النواحي الهامة من العمليات بدرجة تمكن من اتخاذ قرارات أكثر فعالية، سواء عن طريق التخطيط الجيد، او الأشراف اليومي الكفء. وتمتاز المعلومات المعدة في هذا المجال بارتباطها بصفة خاصة بعمليات التخطيط والرقابة المتكررة(الروتينية)، وتقديم تحليلات وافية في التقارير المحاسبية في هذا الشأن.

---

[1] د. ليستراي هيتجر، د. سيرج ماتولتس، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة د. أحمد حامد حجاج، مراجعة د. كمال الدين سعيد، تقديمد. سلطان المحمد السلطان ،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1988م)، ص25.

[2] د. أحمد نور، **المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات**، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 1983م)، ص 45-46.

ج- حل المشاكل – Problems Solving:

وتساعد المعلومات المعدة في هذا الجانب على التلخيص الكمي للمزايا النسبية للبدائل المختلفة للعمل أو القرارات المختلفة، وغالباً مع توصيات بالنسبة لأفضل إجراء. كما تستخدم في حل المشاكل في التخطيط طويل الأجل، وفي الوصول إلى القرارات الخاصة (غير المتكررة)، وهي المواقف التي تتطلب تحليلاً خاصاً وتقارير محاسبية خاصة والاستعانة ببعض الخبرات.

والجدير بالذكر هنا أن هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات المعدة متداخلة، فقد تستخدم نفس المعلومات في أكثر من غرض من الأغراض السابقة، بمعنى أن نفس التقرير قد يوفر بيانات للأداء وبيانات توجيه الاهتمام مثل، تقرير التكاليف الذي يقارن النتائج الفعلية بالمعايير المحددة مقدماً، فهو يعتبر بمثابة تقرير للأداء بالنسبة للمرؤوسين، وتقرير توجيه نظر بالنسبة للرؤساء في نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير المحاسبية تستخدم في الأغراض الرقابية (توجيه الاهتمام)، وأيضاً توفر الاحتياجات التقليدية للمحاسبة المالية، التي تهتم أساساً بعملية تقرير الأداء.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى أيضاً (د. محمد علي) في مجال المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار[1] أن احتياجات الإدارة للمعلومات تتباين حسب مستوياتها أي أن هنالك متطلبات معينة من المعلومات لمستويات اتخاذ القرار. وتتراوح مستويات اتخاذ القرار في هذا الجانب مابين روتينية (مبرمجة) إلى قرارات صعبة (غير مبرمجة). ويمكن تحديد متطلبات المعلومات لمستويات اتخاذ القرار الإداري على النحو التالي:

أ. مستوى الإدارة العليا:

حيث يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية للأعمال ذات الصيغة غير التقليدية المتعلقة بالمستقبل ووضع الخطط الإستراتيجية، وتحديد الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، وتحديد الموارد المالية والبشرية وغيرها. وفي هذا الجانب تحتاج الإدارة العليا إلى معلومات دقيقة ومركزة وإجمالية حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب في أي موقف وبأقصى سرعة ممكنة.

ب. مستوى الإدارة الوسطى:

حيث يتم اتخاذ القرارات الخاصة بتحقيق أهداف وسياسات واستراتيجيات المنظومة التي قامت الإدارة العليا بوضعها مسبقاً، وهي بالتالي تحتاج إلى معلومات تفصيلية بشكل أكبر لممارسة مسئولياتها. وغالباً ما تتصف معلومات الإدارة الوسطى بالدقة والتركيز على الماضي والمستقبل وأنه يمكن برمجتها.

---

[1] د. محمد علي شهيب، **بحوث العمليات وصنع القرارات الإدارية**، (القاهرة: بدون ناشر، 1990م)، ص12-14.

ج. مستوى الإدارة التنفيذية:

وهو مستوى اتخاذ القرارات الفنية المتعلقة بالأنشطة اليومية أوقصيرة المدى. والقرارات في هذا المستوى من النوع الروتيني، ويتطلب اتخاذها توافر معلومات دقيقة وقريبة من العمليات الإنتاجية، لذا فهي تعتمد على معلومات يمكن برمجتها وإعداد هيكل لها.

مما سبق يخلص إلى الآتي:

أولاً: إن درجة الجودة في المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذ. فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين البدائل المتاحة أفضل، وبالتالي سيزداد الرشد في القرار المتخذ. الأمر الذي يعني ضرورة أن تهتم الإدارة وتبحث باستمرار عن أفضل السبل لتوافر أفضل المعلومات، فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة لتفعيل عملية اتخاذ القرار، وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخذا القرارات.

ثانياً: تساهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية في تسجيل الإنجازات وتوجيه أو جذب الانتباه وحل المشاكل. أي أن المعلومات تساهم في الإجابة على أسئلة معينة مثل: ما مدى التقدم؟- مت هي المشكلة؟- ماهو الحل؟

فمن الناحية السلوكية نجد أن المعلومات التي تتضمنها التقارير ضرورية لتوجيه وتحقيذ الشخص الذي يتلقى التقارير. بالإضافة لذلك فإن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة للأحداث القادمة، بحيث يصبح العائد المتوقع من القرار أكبر ما يمكن، بمعنى آخر إن كان في وسع صابع القرار أن يحسن احتمالات حدوث واقعة معينة على أساس المعلومات التي تتضمنها التقارير، فإنه يكون في مركز أفضل لتقييم النتائج المتوقعة من قرارات عديدة ممكنة، وذلك نسبة لأن قاري التقارير سيبلغ بما حدث، وما يحدث، وما هو على وشك أن يحدث، وكيف له أن يتصرف إزاء هذه الأحداث. كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضاً في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين أو تنمية إدراكه، زيادة فعالية تحرك صانع القرار، وتحفيذه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة، من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة، وبالتالي صدور قرار رشيد بالإضافة لذلك يجب مراعاة أن تداخل المعلومات واحتواء التقرير الواحد على معلومات تخدم جميع المجالات القرارية شيء غير منطقي وغير صحيح، ما عدا في حالة واحدة، هي إن يتم النظر إلى محتويات التقرير الشامل على أنها تمثل بيانات بصورة عامة، ومعلومات لصاحب الحوجة المعينة في مجتويات التقرير، إن كانت تلائم احتياجاته لاتخاذ القرار تماماً، وإلا فهي معلومات ناقصة، وبالتالي مجرد بيانات أيضاً.

ثالثاً: يتضح أن هناك اختلافاً واضحاً في مسئوليات الإدارة في مستوياتها الثلاثة. ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفيرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية، لتلبية احتياجات الإدارة في كل مستوي.

رابعاً: يجب الاهتمام بالنواحي السلوكية في مجال القرارات والمعلومات المحاسبية من قبل الإدارة ومن قبل القائمين على تشغيل النظام المحاسبي. وذلك من خلال الاهتمام بتوجيه البحوث المحاسبية نحو الجوانب السلوكية، المتعلقة بالكشف عن تأثير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تصرفات متخذي القرارات. اي معرفة سلوكيات متخذي القرار حيال استخدام المعلومات المحاسبية، وخاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية. أي عدد المرات الذي يزود فيها الإداري بالتقارير المحاسبية بشكل عادي وفقاً لخدمات النظام المحاسبي المحوسب، وكذلك السرعة المطلوبة في إعداد هذه التقارير وتسليمها في الوقت المناسب عند الطلب. ولا شك أنه سيكون لذلك أبلغ الأثر من الناحية الإيجابية على ترشيد عملية اتخاذ القرارات. والجدير بالذكر هنا، أن البحوث المحاسبية السلوكية عادة ما تكون من اختصاص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والقائمين عليها، بإعتبارها المصدر الرئيسي لهذا النوع من المعلومات.

يتضح للباحث مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال القرارات الإدارية. وعليه يمكن القول بأن القليل جداً من المنشآت أو التنظيمات يمكن أن تستمر أو تعيش بدون الاعتماد على المعلومات وخاصة المحاسبية منها. وهذا ما يفسر التزايد المضطرد في الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة. ومن العوامل الهامة التي ساعدت على هذا التزايد انخفاض تكلفة استخدام أجهزة الحاسب الالكتروني، وبالتالي أصبح مدير اليوم أكثر استخداماً للمعلومات المحاسبية الإدارية لما لها من أهمية خاصة في خدمة متطلبات الإدارة، ومن ثم الاعتماد عليها بشكل كبير في شأن إتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها.

5/3/1 مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة:

To What Extent Accounting Systems Contribute in Rationalization of Management Decision:

إن اتخاذ القرار يهدف في الأساس للاختيار فيما بين البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة بإختيار أفضلها، والذي يحقق النتائج المرغوبة. ولا شك أن النظام المحاسبي الكفء سيكون قادراً على إنتاج المعلومات اللازمة والكافية(الملائمة) عن البدائل المتاحة والمختلفة من بديل لآخر لحل المشكلة المعينة، حيث تسهل مهمة متخذي القرار المناسب بشان المشكلة المعينة أو الموضوع المعين[1].

[1] د. فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة-مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة ، 2011م)، ص 220-221.

وقد ساهم وجود الحاسب الالكتروني في تفعيل دور النظام المحاسبي للمعلومات بشكل أكبر مما كان عليه سابقاً، وذلك من خلال قيامه بالعديد من التطبيقات المحاسبية وفقاً للنظم المحاسبية المختصة بكل نوع منها. مما يوفر معلومات عند الطلب تخدم احتياجات متخذي القرارات الإدارية بشكل كبير. ومن أمثلة استخدامات الحاسب في التطبيقات المحاسبية وفقاً للنظم المختصة مايلي:

- تسجيل الأحداث والصفقات المالية.
- ترحيل قيود اليومية.
- إعداد القوائم المالية المختلفة.
- إعداد سجلات المشتريات والمبيعات وفقاً للجداول الالكترونية التحليلية.
- إعداد كشوفات العملاء (المدينين).
- إعداد سجلات العمال والموظفين، وكشوفات الأجور والمرتبات.
- إعداد حسابات المخازن.
- القيام بعمليات المراقبة للمشتريات ومراقبة المخازن وفقاً لنظام الرقابة المحاسبية الالكتروني الحديثة.
- إعداد حسابات وتقارير التكاليف.
- إجراء مختلف التحليلات اللازمة للبيانات لتصبح معلومات ذات فائدة في خدمة القرارات الإدارية عند الطلب.

وغيرها من التطبيقات في مجال الأعمال المحتسبة. كما ان هذه التطبيقات المحاسبية ومهمة القيام بها من خلال الحاسوب فقط لتقديم أو توفير معلومات تساعد في ترشيد القرارات الإدارية هو ما يجعل الحاسب أداة فعالة من أدوات الإدارة الحديثة. كما أنه من المنتظر أن يزيد اعتماد الإدارة على الحاسوب بشكل أكبر في المستقبل، مما يزيد من أهمية تخدم سير العمل الإداري في مجمله وبشكل فعال.

إن الأغراض التي يحققها استخدام الحاسوب في مجال نظم المعلومات المحاسبية كثيرة، وكذلك لها انعكاساتها الايجابية وبشكل كبير على عملية اتخاذ القرارات[1].

ويري الباحث إن نجاح العديد من المشروعات يرجع الى درجة الاعتماد الكافية على البيانات والمعلومات المحاسبية وعلى نظم المعلومات المحاسبية فى كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات

[1] د. فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة-مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**،المرجع السابق، ص 221.

الفصل الثاني

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المبحث الأول: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

المحث ألثانى: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية .

2/ الفصل الثاني

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Qualitative Characteristics of Accounting Information

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظم المعلومات المحاسبية والتى تكون فى شكل قوائم وتقارير مالية تؤدى الى زيادة المعرفة العلمية والعملية التى يستند اليها المستخدمون عند اتخاذ القرارات، وان المعلومات المحاسبية لا بد ان تكون ذات جودة عالية تحددها الخصائص النوعية التى تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والقواعد الاساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات. ويؤدى تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسئوليين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعدهم عند اعداد القوائم المالية فى تقييم المعلومات المحاسبية التى تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، حيث ان الادارة فى المصارف التجارية تعتمد بشكل اساسي على المعلومات فى اتخاذ قراراتها وعلى الاخص المعلومات المحاسبية، فأن توافر المعلومات الملائمة والجيدة ذات الصفات المناسبة يوفر مجالا مهما للادارة فى اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة لادارة المخاطر المصرفية للتنبؤ بالمخاطر وكيفية تداركها والحد منها، وسوف يعرض هذا الفصل من خلال المباحث:

المبحث الأول: مفهوم ومبادي وانواع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

المبحث الثانى : الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

1/2 المبحث الأول

نبذة تاريخية، تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهداف الخصائص النوعية

1/1/2 لمحة تاريخية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حظي مفهوم الخصائص النوعية باهتمام كبير من المعاهد والمنظمات المهنية في العالم وخلال عقود من الزمن كما يلي [1]:

سنة1966م، حددت الجمعية الأمريكية لمحاسبة AAA أربعة معايير لتقويم جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت في، الملائمة، القابلية للتحقق، الخلو من التحيز، القابلية للتمثيل الكمي (القياس).

سنة 1970م، أصدر مجلس المبادئ المحاسبية البيان رقم(2) حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي ميز فيه بين الخصائص الرئيسية والخصائص الثانوية، أما الخصائص الرئيسية فقد حددت بخاصيتي الملائمة والموثوقية والتي يتفرع منها كل من ثلاث خصائص ثانوية أما الخصائص الثانوية فتشمل (القابلية للمقارنة والثبات).

سنة 1982م، حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC أربع خواص رئيسية يتفرع عنها خصائص ثانوية كما يلي:

أ. القابلية للفهم.

ب. القابلية للمقارنة.

ج. الملائمة.

د. الموثوقية التي تتضمن:(الحياد ،الحيطة والحذر، الاكتمال، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل) كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملائمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومات المحاسبية تتمثل في:(التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد، الموازنة بين الخصائص النوعية).

يرى الباحث أن هناك خاصيتين رئيستين لابد من توافرها في المعلومات المالية من دونها تفقد المعلومات قيمتها وهي الملائمة والموثوقية، أما بقية الخصائص النوعية الأخرى فهي تزيد من جودة المعلومات وتحسنها، ولكن بفقدانها لاتفقد المعلومات قيمتها بشكل تام.

2/1/2 تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلى: " إن الصفات النوعية "Qualitative characteristic للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل " الأكثر نفعا وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات[2].

---

(1) زينب عباس حميدي ، **الخصائص النوعية واثرها في تقييم اضرار الحرب ، دراسة ميدانية في الشركة العامة في صناعة البطاريات** ،مجلة الإدارة والإقتصاد العدد الخامس والسبعون 2009م ، معهد الإدارة الرصافة ،)ص 40

(2) د. نعيم حسن دهمش ، **القوائم المالية والمبادى المحاسبية المتعرف عليها والمقبولة قبولا عاما** ،(القاهرة :دار النهضة العربية للنشر،2003م)، ص 18.

3/1/2 مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يحتاج المستخدمون إلى معلومات عالية الجودة، تعرف بالخصائص النوعية للمعلومات، حيث تجعل هذه الخصائص المعلومات ذات قيمة مفيدة لمستخدميها النهائيين.

إن خصائص المعلومات هي: (الصفات المميزة التي تتميز بها المعلومات حتى تكون مؤثرة ونافعة لصناع القرار).[1]

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (ما يجب أن تتسم به المعلومات المفيدة، أو القواعد الأساسية، الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات).[2]

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير يمكن على ضوءها الحكم على مدى تحقيق هذه المعلومات المحاسبية لهدف الإسهام الفعال، في ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات.

المعلومات يكون لها قيمة، ونتاج هذه القيمة يأتي من تأثيرها على القرارات عموما، فالمعلومات التي لها قيمة يجب أن تتوافر فيها الخصائص النوعية المطلوبة[3]

4/1/2 أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متعلقة بمدى فائدتها لمستخدمي القوائم المالية، وقد وصف أحد الكتاب المحاسبين هذه الأهداف بقوله:

الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو وجود أو توافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات.[4]

أيضا في سياق أخر حدد احد الكتاب عدد من فوائد خصائص المعلومات المحاسبية كما يلى:[5]

1.تستخدم الخصائص كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين الطرق المختلفة وخاصة عند مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية صدرت فعلا.

2. وجود الخصائص يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية من حيث فوائدها وحدود استخدامها.

3.يعمل وجود هذه الخصائص على زيادة وتحسين مستوي الاتصال بين الأفراد والمعلومات المحاسبية.

---

(1) د. محمد فضل الاريانى ،د. عبد الملك حجر ، **المرجع السابق** ، ص ص 34-35.

(2) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية والاسلامية ، **المرجع السابق** ، ص 73م

(3) د. صادق محمد حين الحسنى ، **المرجع السابق** ، ص 93.

(4) د.فؤادالليثى ،**نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر**، (القاهرة – دار النهضة العربية للنشر ، 2002م) ،ص 181.

(5) د. فؤاد الليثي – **المرجع السابق** ، ص 182.

5/1/2 أهمية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي لتطوير فاعلية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أم عامة، بما توفره من مقدرة عل مساعدة إدارات هذه الشركات أو المنظمات في صناعة واتخاذ القرارات أوفي التخطيط أو في البحث والتطوير، أو في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وفي العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة، وحتى لاتفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توافرها سيؤدى إلى مخرجات عديمة الجدوى، ومن أجل أن تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة لم يستخدمها، لابد من توفر المجموعة من الخصائص المهمة فيها، لخصها بثلاثة أبعاد رئيسية هي.[1]

أ.البعد الزمني: يتعلق في زمن استخدام المعلومات ويتضمن الجوانب التالية:

1. المواقيت: هي توفر المعلومات لذا لابد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة.

2. التداول والحداثة: هي أن تكون المعلومة مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة حيث تلعب الحداثة دوراً هاماً في جودة المعلومات، إذ تقل قيمتها بتقادمها.

3. التواتر والتكرار: هي مدى تكرار الحاجة في المعلومات المتواجدة، لان المعلومات يجب أن تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.

4. الفترة الزمنية: هي الفترة التي تقدم بها المعلومات حتى يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن مايحدث الآن، وعن ماحدث في الماضي ومتوقع حدوثه في المستقبل، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلي معلومات رغم إنها تحت الاستخدام ستتسبب بمشاكل عديدة ، وكلف مرتفعة للإدارة.

ب .بعد المحتوى: يتعلق بعد المحتوى بالجوانب التالية: [2]

1.الدقة: أي خلو المعلومات من الأخطاء حيث تساهم المعلومات في جودة القرار، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت.

---

(1) ا.د.كريمة على كاظم الجوهر ،**العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة .(دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)** ، ا(القاهرة :مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة الرابعة والثلاثون – العدد التسعون :2011م)ص 110.

(2) أ.د كريمة على كاظم ،**المرجع السابق** ، ص 113.

2.الثبات والصدق: إي إعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة، وان تكون المعلومات المجتمعة صادقة وشرعية وصحيحة تتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجها.

3.الواقعية: لابد للمعلومات أن تمثل الواقع، وان تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين على اختلافهم مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلي قرارات رشيدة، فالمعلومات المنحازة وغير الواقعية تؤدى لقرارات خاطئة.

4. الملائمة: هي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار، فلابد أن تكون ملائمة للموضوع وموجهة خصيصاً للمشكلة التي تدريس ومرتبطة باحتياجات المستخدم.

5. الشمولية: قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها.

6. الإيجاز: تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات، إذ لابد من الإيجاز في المستوي الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

7.المدى: هي كون المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدي المعلومات بمدى شموليتها، لذا لابد أن تمثل المعلومات المدى المطلوب وان تكون الحاجة إليها قائمة فعلاً وبشدة.

8. الأداء: هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء والذي يمكن بواسطته قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

ج. البعد الشكلي: ويتضمن الجوانب التالية:

1.الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن المدير من الوصول إلي القرارات الصائبة. [1]

2.المنهجية والإتساق: هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للإغراض المختلفة ؟، لذا لابد أن ترتب المعلومات بقدر وسياق.

3.المرونة: أي قابلية المعلومات عن التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذلك يجب أن تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرن يمكن استخدامه من أكثر من مستوى إداري بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

4.التقديم: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي، وبشكل كمي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة، لذا

(1) أ.د كريمة على كاظم ،**المرجع السابق** ، ص113

لابد من عرض المعلومات بالطريقة السابقة ومعالجتها لجعلها قابلة للإستخدام بما يعظم الاستفادة منها للمستخدم.

5.وسائط الإعلام: هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات، إذ يمكن أن تقدم المعلومات سواء على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخري.

6/1/2 أغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

لماذا تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟ ماهو الغرض ؟ إن تعدد طرائق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي يتطلب معياراً لتقييم تلك البدائل المتعددة واختيار الأفضل بينها، فمثلاً:

- هل يستند تقريرنا وتقديم المعلومات في القوائم المالية إلى التكلفة التاريخية أم إلي التكلفة المعدلة وفق المستوى العام للأسعار، أم إلي القيمة الجارية ؟
- هل تقرر عن الشركات المندمجة بصورة مجمعة في تقرير واحد، أم نعتبر تلك الشركات منفصلة لأغراض التقرير المالي ؟.[1]

في تمثيل الظواهر والأحداث.

3–من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين، الملاءمة والموثوقية، يتضح إن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخري. [2]

1. هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة .
2. قيد حاكم أو متحكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

7/1/2 الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

Qualitative Characteristics of Accounting Information

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وسيلة للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها لتحقيق الأهداف. ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية لابد أن تتميز ببعض الخصائص والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

ا.الملائمة: Relevance

الملائمة في الفكر المحاسبي حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) تعني قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير اتجاه القرار بما يساعد مستخدمي تلك المعلومات بتكوين تنبؤات حول الأحداث الحاضرة والماضية[3].

---

(1) حنان رضوان حلوه ، **مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري والتطبيقات العملية** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع) ، ص 66

(2) حنان رضوان حلوه ، (**المرجع السابق ذكره**) ، ص 69

(3) دونالدو كيسو ، وجيري ويجنت ، ترجمة ، د. احمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**،(الرياض: دار المريخ 1998م)، ص44

خاصية الملائمة تعني أن المعلومات تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتؤثر على جميع القرارات الاقتصادية المستخدمين وذلك بمساعدتهم على تقويم الأحداث الماضية والحاضرة.[1]
تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات المستخدمين وتساعد على تقييم أحداث الماضي والحاضر والمستقبل مما يسهل من عملية صنع واتخاذ القرار ويتطلب ذلك توفر خاصية الملائمة للمعلومات.
أن الملاءمة هي الخاصية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت هنالك معلومات غير مؤثرة على القرار فإنها تكون غير ملاءمة لهذا القرار[2] ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ[3]. كما يمكن تعريف خاصية الملاءمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد للتوقعات السابقة[4].
فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات القادرة على احدث تغيير في اتجاه القرار، وبتطبيقها على التقارير المالية فإنها تساعد مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.[5] وفي إشارة أدق للملاءمة ورد في تقرير لجنة المفاهيم والمعايير للتقارير المالية الخارجية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) سنة 1977م، أن الملاءمة تتطلب وجوب الاعتماد على المعلومة بطريقة مفيدة، أو ارتباطها المفيد بالتصرفات التي صممت لتسهيلها أو النتائج المرغوب تحقيقها.[6]
ولتحقيق صفة الملائمة لابد من توفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ.القدرة التنبؤية Predictive value

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية فالمعلومات المحاسبية الملاءمة يمكنها إحداث الفرق في القرارات من خلال تحسين قرارات متخذي القرارات على التنبؤ أو خلال تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة[7]. ويدل هذا إلى أن هنالك وجهات للملاءمة، فحين تكون ملاءمة ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو تأكيدية، إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات المحاسبية متداخلان، وغالباً ماتستخدم المعلومات المتضمنة في المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي

(1) د. سمير الصبان واخرون، **المحاسبة المتوسطة الاطار الفكرى والعلمى لنظام المعلومات**،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2003م)، ص 76.
(2) دونالدكيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)،ص70
(3) د. قاسم إبراهيم، د. زياد يحي السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، (العراق: مطبعة الحدباء للطباعة والنشر، 2003م)، ص35.
(4)Kenweths.most accounting theory 2nded grid published inc p.2.
(5) د. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر،1990م)، ص199.
(6) د. وصفي عبدالفتاح، ابو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000م)، ص272.
(7) ونالدكيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المرجع السابق**، ص70.

والأداء المستقبلي، ومسائل أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشره مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدره المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومة قيمة تنبؤية فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من التقارير المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات المالية والأحداث الماضية[1].

إن المعلومات المحاسبية تساعد مستخدميها في عمل توقعات مستقبلية للموضوع محل اتخاذ القرار، أو تساعد في تأييد أو تصحيح توقعاتهم [2].

ب.إمكانية التحقق من صحة التوقعات:

The Possibility of investigating the Credit of Information

إن المعلومات المحاسبية تستطيع أن تعطي مؤشر من الفترات الماضية للمتوقع حدوثه مستقبلاً وتكون ذات دافع قوي في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمر[3].

ج. خاصية التقييم الارتدادي:

ينبغي أن يتوفر في المعلومات الملاءمة خاصية القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة.

مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، مثلاً يمكن للمستخدمين تأكيد أو انخفاض توقعاتهم فيما يتعلق بقدره المنشاة على تحقيق الأرباح.[4] ولاتقل هذه الخاصية أهمية من خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وبالتالى تقييم نتائج القدرات التي ينتج على هذه المعلومات.

كما يقصد بخاصية التقييم الارتدادي، أن تنطوي المعلومة على قيمة تقديمية وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمستخدمي القرارات، ومن ثم يكون هنالك اتساق بين محتوى المعلومة التي استخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي استخدمت في التقييم.[5] وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين ألخطه والتنبؤ وبين المنفذ وماجري فعلاً، أي تستند إلى فكرة تحديد الإنحراف الطارئ بين التنبؤ بما سيحدث وبين ما حدث فعلا، وهذا المدخل يعنى التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر[6].

---

(1) د. رضا إبراهيم صالح، اثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادله على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة الماليه العالميه، (الاسكندرية:جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، مجله كلية البحوث العلمية المجلد رقم(46) العدد الثاني، 2009م)، ص34.

(2) رضوان حلوة حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر** ،(عمان: دار وائل للنشر ، 2003م)، ص 185.

(3) محمد عطية مطر واخرون ، **النظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات** ،(عمان :دار حنين للنشر والتوزيع 1996م)، ص 20.

(4)KennethsmoreOP.Cit p,38. ،

(5).د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق،ص200.

(6) د. رضوان حلوة حنان، **مدخل نظرية المحاسبة: الاطار الفكري والتطبيقات العملية**، (عمان: دار وائل للنشر،2005م)، ص75

ج.التوقيت المناسب Timeliness

يقصد بخاصية التوقيت الملاءم أو التزامن، توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عدد الحاجة إليها فلن تكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محدودة دائما بفترة زمنيه معينه، ويختلف التوقيت الملاءم مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة ولهذا من الضروري ربط مدى ملاءمة المعلومات لمتخذي القرار بتوقيت إيصالها له، وذلك لأن إيصال المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الغير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار ومن ثم ينزع عنها الفائدة المرجوة منها[1]. كما أنه من الضروري أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المالية ما يلزمهم من المعلومات الملاءمة لتنبؤاتهم وقراراتهم، ولا يكفي هذا وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط، أي أنه يجب أن تكون البيانات والمعلومات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون وغيرهم حديثه في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات، وفي الواقع فإن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت المناسب ومع ذلك يجب التركيز على أن التوقيت المناسب يمثل قيدا هاما على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعاً بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثه لمستخدمي المعلومات المالية[2].، وذلك لأن أي تأخير يفقدها قيمتها الإعلامية من وجهة مستخدميها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوزيع المحدد من طرف مختلف التشريعات المحاسبية بخصوص وقت تقديم القوائم المالية له تأثير كبير على تحقيق هذه الخاصية[3].فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير ماليه ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي توفر هذه التقارير معلومات وقتيه ملاءمة تساعد على توفير أساسي جيد يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم انجاز المنشاة في فتره ماضيه فمن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد انتهاء ألسنه المالية يفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذي القرار[4].

وصول المعلومات المحاسبية للمستخدم في وقت الحاجة إليها. أي في الوقت المناسب لاتخاذ القرار مما يساعد على ترشيد وتقويم اتخاذ القرارات[5].

---

(1) د. محمد ، د. موسى الاسيوطي، **التاصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح** ،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانيه، 2008م)، ص333.

(2) الدون. س-هندريسكون، ترجمة د. كمال خليفة ابو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، ا(لجزائر: مطبعة المكتب الجامعي الحديث، 2005م)، ص129.

(3) د. هواريسويسى، وبدر الزمان خمقاني، **نموذج لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، (الجزائر الملتقى العلمي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29-30 نوفمبر 2011م)، ص299.

(4) د. وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، **المحاسبة المتوسطة: القياس والتقييم والافصاح المحاسبي**،(الاسكندريه: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000م)، ص31.

(5) د. ابراهيم سلطان ، **نظم المعلومات الإدارية ، مدخل أدارى** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ،2000م) ،ص 41.

2. الحياد Neutrality

تتوافر في المعلومات المحاسبية خاصية الحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمستخدمي تلك المعلومات ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الهدف لتحقيق نتيجة محددة مسبقاً[1]. وعرف أيضا بأنه أعداد المعلومات المحاسبية بشكل محايد وملائم مع جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات[2].

3.القابلية للفهم Understandability

تعتمد قابلية المعلومات على درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات، ومستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات[3]. ،تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية المتوفرة قابله للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لذا يفترض أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية على درجه من المعرفة والوعي الذي يمكنهم من فهم للمعلومات وتقسيم مستوى منفعتها كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضى بضرورة عرض المعلومات المالية ذات الأهمية الشبيهة بأسهل طريقه ممكنة.ويقصد بالقابلية للفهم أن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير مفهومه لأولئك الذين لهم مفعول حول الأعمال والأنشطة ألاقتصادية وهما من الصفات الواجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى تكون سهله ومفهومه من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك وينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة عدم استيعاب المعلومات بحجه صعوبة فهمها[4]. كما يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر حتى تتحقق الفائدة منها بمعنى أن البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخاليه من التعقيد[5]. ،كما أن القابلية للفهم تعني أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارات وخبره من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبره من يستخدمها من جهة أخرى.

هذا ومن بين الإجراءات التي تساعد على فهم أكثر للمعلومات المفصح عنها من القوائم المالية مايلي:

أ. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمها.

ب. الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهله الفهم.

---

(1) د. يوسف محمد جربوع ، **نظرية المحاسبة** ،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر ،2001م)، ص 73.

(2) د. محمد تيسير الرجبي، **المحاسبة الادارية** ، الطبعة الرابعة ،(عمان :دار وائل للنشر 2007م) ،ص 9.

(3) د.حسين السيد احمد لطفى ، **نظرية المحاسبة** ، الجزء الثانى ،(الاسكندرية :الدار الجامعية ،2007م) ص 16.

(4) د. وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبة**، (الدينمارك: منشورات الأكاديمية العربية بالدينمارك، 2007م)، ص 84.

(5) د. محمد موسي الاسيوطى ، **التأصيل النظرى للممارسات المهنية للمحاسبية فى مجالات القياس والعرض والإفصاح** ،(عمان :دار وائل للنشر ،2000م)، ص 334.

ج. وضع المعلومات المترابطة مع بعضها البعض.

د. تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم عادة معرفتها.

4.الموثوقية Reliability

عرفت في الفكر المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في البيان رقم(2) بأنها خاصية نوعية من المعلومات المحاسبية تحقق بموجبها خلو المعلومة من الخطأ والتحيز[1]. وتعتبر المعلومة مهمة ومفيدة إذا أمكن الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث التي تعكسها، خاصة إذا ما توفرت فيها قدر من الموضوعية، وعدم التحيز، والخلو من الأخطاء والأمانة في عرضها[2].

تعتبر خاصية الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملاءمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن تحقيقها من المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشئ الذي تعبر عنه[3]، كما تمثل خاصية الموثوقية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم[4]. ولهذا يفضل من يستخدمون المعلومات المحاسبية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الامانه، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها، حين يجب أن تعبر عن الواقع بصدق كما يجب أن تتصف بالقابلية للمراجعة والتحقيق، إذا يجب أن تكون خاصية الثقة بالمعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعتريها تحريف أو تشويها أخطاء ذات أهمية[5].(وتعتبر المعلومات المفصح عنها ملاءمة ومفيدة إذا كان يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، ويمكن الاعتماد على المعلومات إذا كانت خاليه إلى حد معقول من الأخطاء الجوهرية أو التحيز وتعبر بأمانه عن الحقيقة، وتكون المعلومات موثوقة بها إذا توافرت فيها ثلاث خصائص فرعيه هي إمكانية التحقق منها(الموضوعية) بأمانة من ذوي المصالح بالمنشأة[6].

هذا ويمكن استعراض الخصائص القديمة الثلاث على النحو التالى[7]:

أ.التعبير عن الواقع بصدق:

وتعني تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً، بحيث تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً، ولكن تعبر عن الواقع بصدق لابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع،

---

(1) دونالد كيسو وجيري وجانيت ، **مرجع سابق**، ص 44.

(2) د. عصام الدين محمد متولى ، **دور المعلومات المحاسبية فى الوفاء باحتياجات سوق المال فى مصر والسودان** ،(ام درمان : دار مطابع العملة ،2005م) ، ص 13.

(3)financial accounting standard board**, qualitative characteristics of accounting information**. Sfac no may1980 . p. 13 in .p .: http:wwww.fast . org, consult-le: 28/9/2011.

(4) دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، مرجع سابق، ص70.

(5) الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين، **معايير المحاسبة الس**عودية، (الرياض منشورات الهيئة، 2003م)، ص 240-241.

(6) د. يوسف محمد جربوع ، **نظرية المحاسبة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001م)، ص76.

(7) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية**، (السعودية: منشورات الهيئة، 2003م)، ص55.

وليست هنالك قاعدة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وبعبارة أخرى يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المعدة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حاله قبل تقدير مدى الاعتماد على أسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات.

ب.قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبيت منها وإقامة الدليل على صحتها، غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعا حاسما.

ج. حياد المعلومات:

يقصد بحياديه المعلومات عدم التحيز إلى فئة معينه، وتتداخل هذه الخاصية تداخلا واضحاً مع أمانة المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لايمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها هذا وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أي مجموعة معينه بالذات إلى تلك المعلومات.

8/1/2 الموازنة بين الملاءمة والموثوقية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الوقت نفسه.

ومن الملاحظ عملياً أن هاتين الخاصيتين غالباً ماتتعارض كل منهما مع الأخري.

فقد يكون من الضروري للوصول إلي قدر أكبر من الملاءمة أن تصبح، في أغلب الأحيان – بقدر من الموثوقية، أي أن نجري مقاصة TRADE OFF عن الخاصيتين، طالما انه ليس ممكناً تحقيقهما معاً بنفس الدرجة وبالصورة المثالية.

فعلي سبيل المثال، فإن القياس المحاسبي للأصول وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر في قابلية التحقق والموضوعية، وبالتالي درجة اكبر من الموثوقية في المعلومات، من القياس المحاسبي لتلك الأصول وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة، لكن من وجهة ثانية فإن القياس المحاسبي وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة يعتبر أكثر ارتباطاً

بطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها قراء القوائم المالية، وبالتالي يعد أكثر ملاءمة من القياس وفق التكلفة التاريخية، يمكن تمثيل هذه العلاقة على النحو التالي : [1]

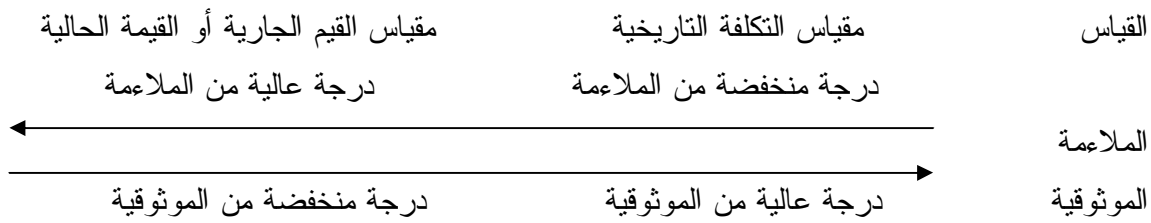

يتضح أن السعي نحو تحسين درجة الملاءمة في القياس المحاسبي عادة مايتم عن طريق تخفيض درجة الموثوقية في ذلك القياس، والعكس صحيح.

في مثل هذه الحالات على المحاسب أن يقيم التوازن السليم بين الخاصيتين، ملاءمة المعلومات والموثوقية بها، لكي يصل إلى درجة اكبر من الفائدة أو المنفعة في اتخاذ القرارات، يتضح هذا التوازن، لكي يصل إلى درجة أكبر من الفائدة أو المنفعة في اتخاذ القرارات، ويتضح هذا التوازن – علي سبيل المثال في تقويم الأوراق المالية وفق معيار FASB رقم/115 بالقيمة العادلة وليس وفق قاعدة الحيطة والحذر بالتكلفة التاريخية أو السوق أو أيهما اقل، كما كان الإجراء متبعاً سابقاً فذلك التقويم بالقيمة العادلة يراعي خاصية الملاءمة من ناحية كما يحقق درجة مقبولة من الموثوقية في الوقت نفسه.

خاصية الثبات في إتباع النسق Consistency

يعني الثبات في إتباع النسق الواحد أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

1. تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلي أخري.

2. تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية .

إن تطبيق خاصية الثبات في إستخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين ، وكذلك يؤفر الثبات – عن طريق إستخدام نفس إجراءات القياس المحاسبي وجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة – إمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المشروع في الدورات السابقة والتنبؤ بتطورها في الدورة التالية.

مما سبق يتضح للباحث أن خاصية الثبات تتوجه أساساً لخدمة مستخدم البيانات المحاسبية، فهي تساعد على ترشيد قراراته يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتالية، وبذلك ترفع خاصية الثبات مستوى منفعة هذه القوائم المالية لمنشأة معينة .

---

[1] حنان رضوان حلوه ، نفس المرجع ، ص 79

خاصية التماثل وقابلة المقارنة

التماثل يعني إستخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة أن هدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة ، يتضمن هدف التماثل إتباع مايلى:

1. نفس الإجراءات المحاسبية.
2. نفس مفاهيم القياس.
3. نفس التبؤيب.
4. نفس طرائق الإفصاح أو الغرض.

إن التماثل هو شرط أساسي لجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة بين المنشآت المماثلة في صناعة معينة مثلاً كالفندقة أو المطاعم، أما هدف القابلية للمقارنة فيمكن أن يعرف بأنه تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقق، بما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم وذلك على مستوى صناعة معينة، تعد خاصية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بغية تقييم أداء الوحدات الاقتصادية. [1]

[1] حنان رضوان حلوه ، نفس المرجع ، ص 79

2/2المبحث الثاني

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

The secondary Characteristics of Accounting

1/2/2الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية بالآتي:

1.الاكتمال: Completeness

إي حذف في المعلومات المحاسبية يجعلها غير هامة أو مضللة وتصبح غير مكتملة، أي أن تكون المعلومات المقدمة شاملة تفي كافة جوانب المستخدمين حتى لا يضطروا إلى إجراء عمليات تشغيل إضافية، وأن المعلومات المحاسبية غير الفاعلة من المضمون أو التشغيل تؤثر سلباً على متخذ القرار.

2.القابلية للمقارنة Comparability

قدرة المعلومات المحاسبية على مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية لفترات سابقة أو مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج وحدات اقتصادية مماثلة أخرى لنفس الفترة [1].لأغراض تقييم الأداء تنشأ الحاجة لإجراء مقارنات على القوائم المالية لعدد من السنوات الحالية والسابقة وذلك لعكس مؤشرات الأداء والتمكن من لإجراء مقارنات مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال[2].

تعني إمكانية مقارنة المعلومات الواردة في القوائم المالية لمنشأة معينه مع المنشآت المشابهة أو مع نفس المنشأة لفترات مختلفة، وهذا يتطلب إتباع نفس الطرق والمعالجات المحاسبية بصوره ثابتة في القوائم المالية وبالتالي يجب إلا تتأثر هذه القوائم باختبار طرق محاسبيه مختلفة، لذلك يتطلب من المنشآت الإفصاح عن الطرق المحاسبية المطبقة وكذلك أثر أي تغيير في الطرق المحاسبية وبناءا على هذه الخاصية يجب أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المتعاقبة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأداءها، كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت للأثر المالي للمعلومات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الفترات المتعاقبة بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقه متسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة،وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية وبين مجرد التوحيد، كما يجب آلا يسمح أن تكون خاصية القابلية للمقارنة أن تكون عائقاً للأخذ بمعايير محاسبيه متطورة، إذ انه من غير المناسب أن تستمر المنشأة في استخدام سياسة محاسبيه معينه في القياس والإفصاح عن الأحداث المالية إذا كانت تلك السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية

---

(1) د. عصام فهد العربيد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية**، (دمشق، دار الرضا للنشر، 2001م)، ص 40.

(2)Richard G. Schroeder, et al Accounting **Theory and Analyses**، John Wiley & Sons, Inc. 2001. P.19.

باعتبارها خصائص أساسيه للمعلومات المحاسبية المتبعة إذا كانت هنالك سياسات محاسبيه أخرى بديله أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات والأحداث المالية[1].

3.الثبات Consistency

أن الاتساق في تطبيق المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية ضرورية جدا قبل استخدام القوائم المالية لإغراض المقارنة والتحليل، ذلك لأن الثبات في استخدام تلك المبادئ والسياسات والطرق المحاسبية يؤدي إلى مصداقية دلاله القوائم المالية إذ أن تلك الأسس والمبادئ والطرق من عام إلى آخر تفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللاً للطائفه التي تستخدمها، ومن هنا فقد ألزمت بعض التشريعات مدقق الحسابات أن تشير في تقديرها إلى مدى الاتساق واستخدام المبادئ المحاسبية وتطبيقها أو الطرق المحاسبية من فتره إلى أخرى، ويعتبر هذا الالتزام أحد معايير التدقيق المتعارف عليها[2].

فخاصية الثبات تعني إتباع نفس الطرق والأساليب المطبقة في عمليات القياس والإفصاح، وهي خاصية مفيدة من اجل عقد المقارنات وتسهيلها، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية إذا كان هنالك ضرورة، مع ضرورة الإفصاح.

والإشارة إلى هذا التعبير وأثره على القوائم المالية[3]. هذا ولكي تتحقق هذه الخاصية في المعلومات لابد من توفر عنصرين أساسيين هما[4].

أ.نصر التوحيد: ويقضي بتوحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعداد المعلومات وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح.

ب.عنصر الاتساق: وعنصر الاتساق مكمل لعنصر التوحيد، ويقتضى بضرورة التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتعاقبة وذلك في مجالات القياس والإفصاح حتى تكون المعلومات المالية ألمنشوره قابلة للمقارنة.

إن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات المحاسبية في المنشأة ثابتة مع إمكانية التغير الضروري إذا كانت هناك ضرورة مقنعة، وأن يتم الإفصاح التام آثار ذلك التغيير في القوائم المالية، مع الالتزام بتطبيق الطرق الجديدة في السنوات القادمة.(الهادي 2004م،ص،67).

---

(1) منذر يحي الراية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، فلسطين**، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة2009م)، ص 44.

(2) منزر يحي الرايه، **المرجع السابق**، ص56.

(3) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المرجع سابق**، ص14.

(4) د. محمد، د. موسى الاسيوطي، التاصيل **النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح**، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانيه، 2008م)، ص334.

2/2/2 الخصائص الإضافية للمعلومات المحاسبية:

هنالك خصائص إضافية لا تقل أهميه عن الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية التي تحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ولابد من وضعها في الاعتبار عند الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتتمثل هذه الخصائص في الآتي[1]:

1.القابلية للفهم:

تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لذا يفترض أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية على درجه من المعرفة والوعي الذي يمكنهم من فهم للمعلومات وتقسيم مستوى منفعتها كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى إن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بالضرورة عرض المعلومات ألسهله فقط، بل تقضى بضرورة عرض المعلومات المالية ذات الأهمية الشبيهة بأسهل طريقه ممكنه.

ويقصد بالقابلية للفهم أن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير مفهومه لأولئك الذين لهم مفعول حول الأعمال والأنشطة ألاقتصاديه وهما من الصفات الواجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى تكون سهله ومفهومه من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك وينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة عدم استيعاب المعلومات بحجه صعوبة فهمها[2].

كما يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر حتى تتحقق الفائدة منها بمعنى أن البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخاليه من التعقيد[3].

كما أن القابلية للفهم تعني أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارات وخبرة من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبره من يستخدمها من جهة أخرى[4].

هذا ومن بين الإجراءات التي تساعد على فهم أكثر للمعلومات المفصح عنها من القوائم المالية مايلي[5]:

أ. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمها.

ب. الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهله الفهم.

ج. وضع المعلومات المترابطة مع بعضها البعض.

---

(1) د. محمد، د. موسى الاسيوطي، **المرجع السابق**، ص335.

(2)financial accounting standards board op . citkp. 22.

(3) د. وليد ناجي الحيالي، **النظريه المحاسبيه**، (الدنمارك منشورات الاكاديميه العربيه بالدنمارك، 2007م)، ص84.

(4) د. محمد، د. موسى الاسيوطي، **المرجع السابق**، ص336.

(5) هيئة المحاسبه والمراجع لدول مجلس التعاون لدوله الخليج العربي، **المرجع السابق**، ص52.

د.تقديم الأرقام ألداله على المؤشرات التي يرغب من يستخدمو هذه القوائم عادة معرفتها.

2.المادية (الأهمية النسبية):

تعتبر المعلومات هامه نسبياً إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات ألاقتصاديه الذي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.

3.الاكتمال:

حتى تكون المعلومات موثوقة فإن المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضلله وهكذا تصبح غير موثوقة وملائمة[1].

4.الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها ، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عليها طبقاً لجوهرها وحقيقتها ألاقتصاديه وليس لمجرد شكلها القانوني[2].

3/2/2 المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هنالك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية التي تتضح فيما يلي:

1.إحتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية(الملاءمة والموثوقة) إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجه منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام اقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة قبل الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدره تنبؤيه عاليه، كما في حاله أرقام التكلفة التاريخية، كذلك أن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجه ألدقه والاكتمال.

3. ليست كل المعلومات والملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومة مفيدة، لأنها قد تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبارات مستوى الأهمية) أن البند يعتبر مفيدا وذو أهميه نسبيه إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقه محرفه إلى التأثير على متخذ القرار.

4. كذلك قد تكون تكلفه الحصول على المعلومات اكبر من العائد المتوقع منها فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هنالك ما يدعو

(1) د. يوسف محمد جربوع، **المرجع السابق**، ص80.
(2) المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، **المرجع سابق**، ص14.

إلى الإفصاح عنها إن القاعدة ألعامه فيما يتعلق باختيار محدد التكلفة والعائد من أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن المنشأة تتكبد خسارة الإفصاح عن تلك المعلومات، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات يجب أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، لكن هناك عدد كبير من المستخدمون يمتلكون مستويات استيعاب وإدراك مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسبين، لذا يقع على عاتق المحاسب بإعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية ومهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

3/2 المبحث الثالث

مفاهيم واهداف الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

1/3/2 هدف ومفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

يتمثل الهدف من تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في وجود مجموعة من الخصائص التي تمكن من تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتها لاتخاذ القرارات المالية في المنشآت[1]

وعرفت الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بأنها الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين [2] وعرفت بأنها تلك الخصائص التي يقصد بها مدى جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح والمهتمين بأمر المنشأة .[3]

وعرفت بأنها الصفات أو السمات التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، أو هي القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات [4] وعرفت بأنها مجموعة الخصائص التي تقاس بها جودة المعلومات المحاسبية، وملاءمتها للقرارات التي يتخذها المهتمون بأمر المنشأة [5]وأيضاً عرفت بأنها المعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأفضل (الأكثر نفعاً وفائدة) عن تلك المعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرار.[6]عرفت الملاءمة بأنها من الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وتتوقف ملاءمة المعلومات على قدرتها على التأثير في القرارات بحيث لايمكن الوصول إلى قرار معين بدون استخدام معلومات ملاءمة.

يستنتج الباحث بانَّ مفاهيم الملاءمة في المعلومات المحاسبية كالتالي:-

1. تعتبر أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي مفيدة في إعدادالدراسة. المالية.
2. تهتم بمواكبة الأحداث الحالية دون تأثيرها بالنتائج السابقة .
3. توفير المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها في تقويم الأداء المالي.
4. أنها تعانى وجود ارتباط منطقي بين المعلومات المحاسبية وبين القرار موضوع الدراسة .

---

(1) د.ياسر محمد السيد سمرة ، **نظم المعلومات المحاسبية** (القاهرة ، د.ن ، 2007م) ، ص 51

(2) د.احمد محمد نور، **المحاسبة المالية للقياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003م)، ص 38.

(3) د. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية والمتوسطة**، (القاهرة:دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 31.

(4) د. رضا توفعبده،ه ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة :دار الثقافة العربية ، 2007م) ، ص 72.

(5) د.عصام الدين محمد متولي ، **دور المحاسبة في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان** ،(الخرطوم :دار جامعة امدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2005م) ، ص 62.

(6) د.محمد رجب عبدالعال وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص .14

يستطيع الباحث أنّ يعرف الملاءمة في المعلومات المحاسبية، بأنها المعلومات المحاسبية التي تكون ذات قدرة في تغيير اتجاه القرار من خلال تقويم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار.

2/3/2 الخصائص الفرعية للملاءمة في المعلومات المحاسبية

تتمثل الالمناسب: رعية للملاءمة في المعلومات المحاسبية في الآتي:[1]

أ.التغذية العكسية: يقصد بها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من المعلومات التي ترتد مرة أخرى إلى النظام للتقويم الصحيح، فالمعلومات المحاسبية تتميز بهذه الخاصية إذا أمكن لمتخذ القرار بتلك المعلومات أن يتحقق من صحة تنبؤاته السابقة أو يقوم بتصحيحها، وتعتبر هذه الخاصية ضرورية جداً لعملية الرقابة في المنشآت لأنها تمكن من إجراء المقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة واتخاذ الإجراءات المصححة.

ب.المقدرة على التنبؤ: يقصد بذلك أن تكون للمعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات قدرة تنبؤية بالمستقبل أو مساعدة متخذ القرار على التنبؤ بجدوى علاقاته الحالية أو المرتقبة ومفيدة عند استخدامها والمعلومات المحاسبية الملاءمة يمكن أن تصنع اختلافاً في القرارات من خلال تحسين وتطوير قدرات متخذ القرار من خلال التنبؤ وتأكيد أو تصحيح التقديرات والتوقعات السابقة ومن خلالها يتم تقليل درجة عدم التأكد.

ج. التوقيت المناسب: إن خاصية التزامن أو التوقيت المناسب تعتبر من أهم عناصر ومقومات خاصية الملائمة، فإذا لم تتوفر المعلومات المحاسبية عند الحاجة إليها فقدت قيمتها لاتخاذ أي قرار يتعلق بالمستقبل.

يتضح للباحث بأن الخصائص الفرعية للملاءمة في المعلومات المحاسبية تساعد مستخدميها في تأييد وتصحيح توقعاتهم السابقة، ولها القدرة على تقديم تغذية عكسية أو تقييميه وأن تتوفر في هذه المعلومات صفة الوقتية ، بمعني أن تكون هذه المعلومات متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب .

3/3/2 الثقة في المعلومات المحاسبية

1.مفهوم الثقة في المعلومات المحاسبية:

عُرفت الثقة في المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات التي تتوفر فيها خاصية إمكانية الاعتماد عليها، وذلك عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز الجوهري، وتتصف بأمانة التعبير [2] كما عُرفت بأنها خاصية رئيسية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وأمانة الاعتماد عليها [3] وعرفت بأنها خاصية نوعية في المعلومات المحاسبية بموجبها يتحقق خلو تلك المعلومات من الخطأ والانحياز

(1)Stella So and Malcoim smith, **'Value-Relevance of Presenting Changes in Fair Value of Investment Properties in the Income Statement evidence from Hong Kong" Accounting and Business Research** Vole 39.2009.p103

(2)http//:wwwdrmosad.com

(3) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، **معايير المحاسبة المالية** ، (الرياض : مكتبة الملك فهد ، 1999م) ، ص 111

وتتضمن الصدق في التمثيل والتعبير عن مغزى الإحداث بصورة حقيقية، وتعتمد على الصدق في القياس والتعبير مربوطة بخاصية الإثبات والتحقيق لمستخدم المعلومات المحاسبية التي تعتمد على النوعية والمثالية[1] وعُرفت بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول، وفى نفس الوقت تمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات [2].

يستنتج الباحث من مفهوم خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية الاتى:

1. إمكانية الاعتماد علي المعلومات المحاسبية المتوفرة.

2. أن أساليب القياس لاستخراج النتائج تعتبر مناسبة للظروف التى تحيط بها وأن تطبيقها قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى بإعادة استخدامها في التثبيت من النتائج.

3. أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية.

يستطيع الباحث تعريف الثقة في المعلومات المحاسبية بأنها معلومات تتوافر فيها خاصية إمكانية الإعتماد عليها، وخلوها من الخطأ والتحيز المعقول مع تمثيلها بعرض صادق وأمين للمعلومات .

2.الخصائص الفرعية للثقة في المعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الفرعية للموثوقية في المعلومات المحاسبية في الآتي: [3]

أ. الصدق في التعبير وعرض المعلومات المحاسبية: ويقصد بذلك أن تمثل المعلومات المحاسبية المعروضة العمليات المالية والأحداث تمثيلا صادقاً في التعبير بأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه، وان تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وآثارها وليس عن شكلها القانوني، وكذلك البيانات لأنها تؤدى إلى معلومات صادقة لاتخاذ القرارات.

ب. إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: هي التأكد من فحوى المعلومات المحاسبية المفيدة ومعرفة درجة الثقة والعرض لتلك المعلومات، أي إن النتائج التي يتوصل إليها أي شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستخدام الأساليب نفسها.

ج. حيدة المعلومات المحاسبية: يقصد بها عدم وجود قصد التعديل أو تبديل المعلومات للتأثير على مستقبلها، بحيث يصل من يعتمد عليها إلى نتيجة معينة، وتتداخل هذه الصفات تداخلاً واضحاً مع الموثوقية لان المعلومات المتحيزة لايمكن الوثوق بها، وأيضاً توفر الحيادية في المعلومات

---

(1) Financial Accounting Statement Board, Cocepts No,**2 Qualitative Characteristics of Accounting Information 1980**

(2) نعيم حسني دهمش ، **القوائم المالية المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً** (عمان :دار وائل ، 1995م) ، ص11

(3) كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة فى نظرية المحاسبة** ، (عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 295

المحاسبية يعني توفر معايير التحفظ، وإتباع درجة الحرص عند ممارسة الأحكام لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بالقرار.

د. الحذر والاكتمال: لتكون المعلومات المحاسبية ملاءمة، فأن المعلومات في التقارير المالية تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوق بها وضعيفة من حيث ملاءمتها، وتتطلب الحصافة والحذر حسب الفقرة رقم (37) من الإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ضرورة بذل العناية الكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التنبؤات والتقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد.

يستنتج الباحث بأن الخصائص الفرعية للثقة في المعلومات المحاسبية كالتالي:

1. تتمثل في العوامل المؤثرة في أمانة العرض والاهتمام بالمحتوى دون الشكل.
2. لكي تعبر المعلومات المحاسبية بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى يتم عرضها وفقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط شكلها القانوني.
3. أن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق والتثبت هي عملية الاتفاق بين الأفراد المستقلين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام أساليب القياس نفسها وان تكون محايدة، بمعنى خالية من التحيز.

4/3/2 الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص النوعية الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية في الآتي:[1]

1. القابلية للمقارنة

تهتم خاصية القابلية للمقارنة بقدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للمنشاة في فترات مختلفة، وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية لمنشآت أخرى مماثلة خلال الفترات نفسها، أن المعلومات المحاسبية التي تتعلق بأي وحدة محاسبية تكون أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات مشابهة لنفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة من اجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء وكذلك من اجل التقويم النسبي لمراكزها المالية، وتعتبر المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وقابل للمقارنة، وتساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة المالية باستخدام وسائل محاسبة مختلفة، وبالتالي لايمكن إجراء تقويم حقيقي إلا إذا توافرت معلومات قابلة للمقارنة ولكي تعرض البيانات والقوائم المالية بعدالة ولابد أن تعد على أساس مبادئ ومفاهيم متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما، وأن ينطبق على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

(1) دونالد كيسو ، وجيرى ديجانت ، **المحاسبة المتوسة** ، ترجمة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج ، (جدة :دار المريخ :1995م)

2. الثبات

يهتم نظام المعلومات المحاسبية بإعداد التقارير والقوائم المالية على أساس ثابت من فترة لأخرى حتى يمكن إجراء مقارنات بين القوائم المالية، وقد يعتد المحاسبون على الثبات في استخدام المبادئ والسياسات المحاسبية كخاصية مطلوبة للبيانات المالية، وتهتم خاصية الثبات بالعمليات والأحداث التي عولجت في الفترة المحاسبية الحالية بالطريقة والأسلوب نفسها الذين عولجت بهما العمليات والأحداث في الفترة السابقة، من أجل إمكانية إجراء مقارنات القوائم المالية للسنة الحالية بالسنوات السابقة، وعند إتباع مبدأ الثبات فانه يتطلب الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

3. القابلية للفهم

القابلية للفهم (مستخدمو المعلومات المحاسبية وخصائصهم) تعتبر أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المعروضة بالتقارير المالية، وهى حلقة وصل بين تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخصائص مستخدميها، ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية قابلة للفهم بالنسبة للمستخدمين الذين لديهم مستوى معرفة وإدراك معقول في أعمال وأنشطة المنشأة، وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، وأن يكون لديهم الرغبة في دراسة وتحليل البيانات بقدر ملاءم من العناية والإ تستبعد المعلومات الخاصة بالعمليات المعقدة التي يجب إدراجها في القوائم المالية، طالما أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية فالمعلومات المحاسبية غير المفهومة من قبل مستخدميها لايمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات [1] وان ما يسهم في إمكانيات فهم واستيعاب المعلومات المحاسبية مايلى :[2]

1. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية.
2. الاستعانة بعناوين واضحة وسهلة الفهم ووضع المعلومات المترابطة مقابل بعضها البعض .
3. تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم في معرفتها وأي إيضاحات أخرى مطلوبة، وتصنف فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالآتي:[3]

1.المستخدمون الممولون

يشمل الآتي:

أ. المستثمرون أو الملاك: هم أصحاب المنشأة الذين تكبدوا مبالغ من أموالهم الخاصة في الاستثمار، فهم في حاجة للمعلومات المحاسبية حتى يطمأنوا على أموالهم.

---

(1)Maines, LA and Wahlen,J.M "the Nature of Accounting Information Reliability : Inferences from Archival **and Experimental Research "Accounting Horizon ton, 2006p399**

(2) محمد تيسير الرجبي ، **المحاسبة الادارية** ،(عمان :دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص141

(3) احمد صلاح عطية ، مبادئ المحاسبة **كنظام للمعلومات** ،(القاهرة :دار الثقافة العربية ، 2003م) ص 11

ب. المقرضون: هم طائفة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولي تدبير الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية للمنشأة، وتحتاج إلى معلومات حول مصادر واستخدامات التقنيات النقدية والأصول السائلة التي تساعدهم في تقويم مقدرة المنشأة على تحويل أرباحه إلى تدفقات نقدية ومعرفة كفاية هذه التدفقات.

ج. الموردون: وهم من يمدون المنشأة بالمواد والسلع والخدمات على أن تسترد قيمتها في وقت لاحق، وتختلف حاجتهم للمعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة تعاملهم مع المنشاة ، حيث يعتمدون على التقارير المحاسبية كأساس لفحص الحالة المالية للمنشاة قبل إتخاذ قرار التعامل معه.

2. المستخدمون غير الممولين

ويشمل الأتي:

أ. الهيئات الحكومية وشبه الحكومية : بالرغم من إن الحكومة تملك سلطة الحصول على معلومات تحتاجه إلا أنها تدخل ضمن مستخدمة التقارير المحاسبية المنشورة، بل وتلعب دوراً كبيراً في تحديد محتوي وطبيعة ماينشر في تلك التقارير، وتنحصر إحتياجات الحكومة في معلومات الربحية ومكوناتها، والمقدرة الايرادية للمنشأة والأصول والخصوم والتقديرات فيها ومصادر استخدامات التقنية.

ب. العملاء: يحتاجون إلى معلومات محاسبية تمكنهم من معرفة مقدرة المنشأة على الاستمرار وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية.

ج. العمال: يتركز اهتمام هؤلاء على الاطمئنان على إستمرارهم في وظيفتهم وعلى حصولهم على اجر عادل، ومن ثم تحتاج هذه المعلومات عن الأداء المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي.

د. الإدارة: إدارة المنشأة هي المستفيد الأول من المعلومات المحاسبية وتتركز استفادتها في مجرد إخلاء مسئوليتها أمام المساهمين أو ملاك المنشأة، وكذلك الوفاء ببعض الالتزامات القانونية تجاه العديد من الجهات الحكومية والرقابية، لأنها تمتلك سلطة الحصول على المعلومات دون إنتظار التقارير السنوية.

يستنتج الباحث بأنَّ الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية يتمثل في الآتي:

1. تعتبر الخصائص النوعية الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية صفات مكملة للصفات النوعية الرئيسية وتتفاعل معها وهي قابليتها للمقارنة والثبات والقابلية للفهم وتقديمها في شكل مألوف وبطريقة يسهل استخدامها، لان المعلومات التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون هناك احتمال كبير لتجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم.

2. ضعف استخدام المعلومات المحاسبية يتأثر بشكل مباشر بالقدرة على فهمها حيث إن اتخاذ القرارات الرشيد يعتمد بدرجة كبيرة على فهم المعلومات وما تعنيه بصورة سليمة من قبل المستخدمين.

الشكل التالي يوضح العلاقة بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية :

شكل رقم (7/3/2)

العلاقة بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

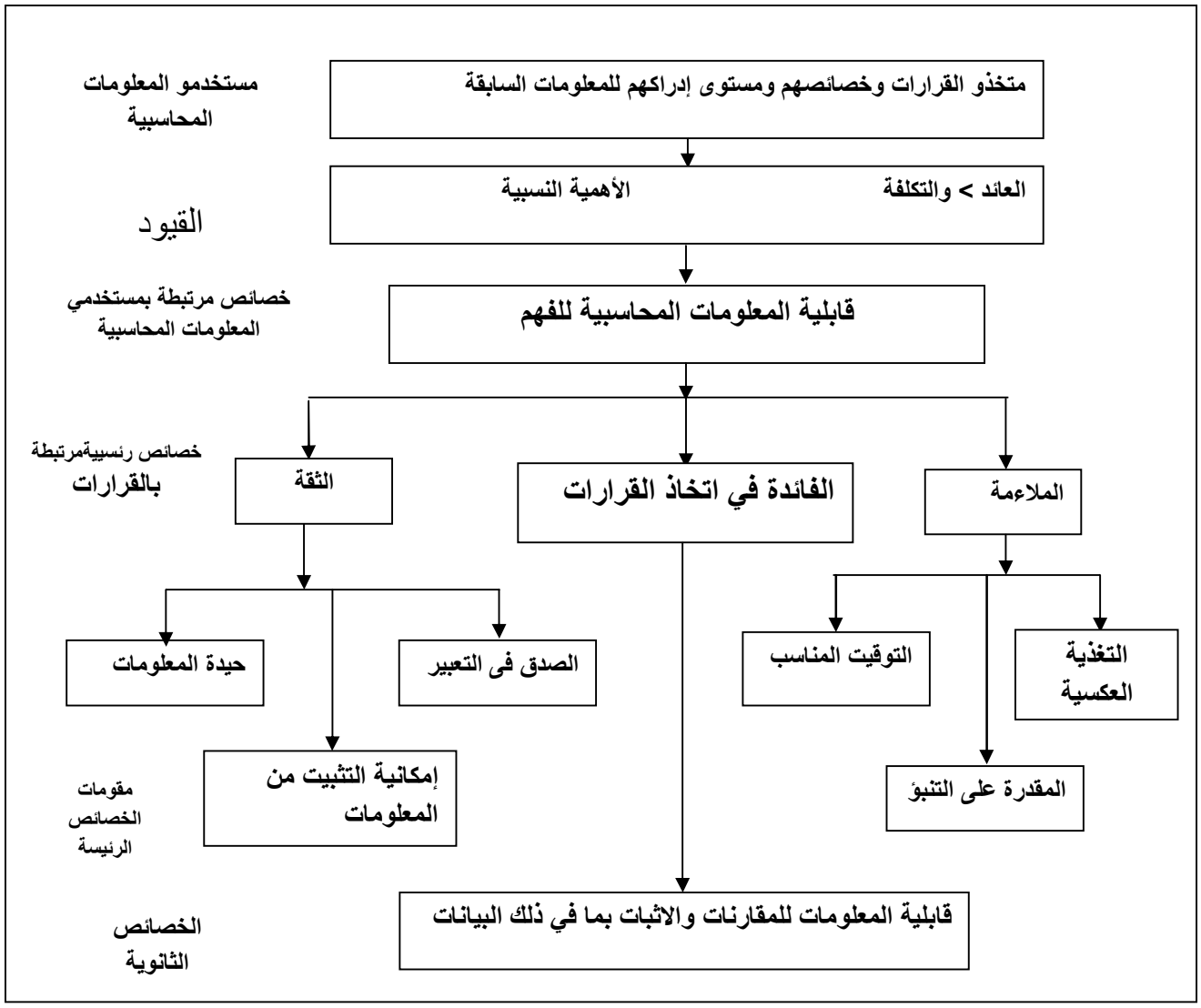

المصدر: محمد سمير الصبان وإسماعيل جمعة، **الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي**، (الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، 1995م)، ص80.

يستنتج الباحث من الشكل رقم (1/3/1) مايلي :

1. مستخدمو المعلومات المحاسبية يشمل متخذي القرارات الداخلين والخارجيين وان يكونوا على مستوى معين من الفهم والإدراك لاستخدام المعلومات المحاسبية بناءاً على معلومات سابقة وهذه الخاصية تعتبر حلقة وصل ضرورية بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدمي المعلومات.
2. المعلومات المحاسبية تتم خلال محددين أساسين هما التكلفة والعائد، بأن تكون تكاليف الحصول على المعلومات المحاسبية اقل من العائد من استخدامها، وعلى مستوى عالي من الأهمية النسبية.

3. تتميز المعلومات المحاسبية الجيدّة بخاصيتين رئيسيتين هما الملاءمة والثقة التي تشتمل بدورها على خصائص فرعية لكل منها، كأن يتم الحصول عليها في الوقت المناسب ولها قدرة ارتدادية وقدرة تنبؤية موثوق بها وتتميز بالصدق في التعبير وخالية من التحيز وقابلة للتحقق والمقارنة والتثبت.

4.الخصائص النوعية الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل في إمكانية المقارنة بين المعلومات المحاسبية في فترات مختلفة مع الثبات في الطرق المحاسبية المستخدمة.

5. خصائص جودة المعلومات المحاسبية الرئيسية والثانوية بأنهما يشملان المراحل المختلفة التي تمر بها المعلومات المحاسبية من قياس وإفصاح ثم إستخدام وذلك كما يلي:

أ. خاصية القابلية للتحقق والقياس والموضوعية تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية.

ب.خصائص التوقيت المناسب، الأهمية النسبية والقابلية للمقارنة، تعكس مرحلة الإفصاح المحاسبي.

ج. خصائص الملاءمة، القابلية للفهم والقيمة التنبؤية تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدرتها على المنفعة لمستخدميها.

5/3/2 تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية

يتم تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية بناءاً على أهداف التقارير المالية والتي تتمثل في الآتي[1]:

1. توافر معلومات تفيد المستثمرين، والدائنين الحاليين، والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان، ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بمستوى ملائم.

2. توافر معلومات تساعد المستثمرين، والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

3. توافر معلومات ترتبط بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات المترتبة عليها، وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغير موارد المنشأة والتزاماتها.

4. إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات والتقويم لمقدرة المنشأة على تحقيق الدخل.

5. توفير المعلومات المفيدة التي تساعد في القرارات المالية وهذا الاتجاه يسمى بمنفعة المعلومة.

---

(1) أمين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالى عن إلتزامات وحقوق الملكية**، (الاسكندريه: الدار الجامعية، 2007م)،ص11.

6. خدمة الطاقة التي ليست لها السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومة مباشرة، لذلك تعتمد هذه الطائفة على القوائم المالية كمصدر أساسي لتوفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي.

7. توفير المعلومات المحاسبية المفيدة للمستثمرين والمقرضين من اجل عمل التنبؤات والمقارنات والتقويم للتدفقات النقدية المتوقعة، وذلك من حيث الكمية، والتوقيت ودرجة عدم التأكد.

8. توفير المعلومات اللازمة لتقويم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة.

9. توفير معلومات وقائعية معبرة عن العمليات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقويم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل.

10. تقديم قائمة بالمركز المالي مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقويم للقدرة الإيرادية بالمنشأة ومن أجل تحقيق ذلك يشتمل التقرير في هذه القائمة على دورات النشاط غير المكتملة حتى تاريخ إعداد قائمة بالمركز المالي وأن تكون القياسات على أساس القيم الجارية وبصفة خاصة إذا ما اختلفت هذه القيم عن التكلفة الناتجة.

11. تقديم بالدخل الدوري، بحيث يكون الاعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقويم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل.

12. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ وتقويم الأحداث المالية المتوقعة، والتقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة.

13. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ وتقويم الأحداث المالية المتوقعة، والتقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة.

يستنتج الباحث بأن تطبيق خصائص المعلومات المحاسبية يعتمد على أهداف التقارير المالية كالتالي:

1. تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية، لأنها القاعدة العامة التي عليها يتم تقويم البدائل المحاسبية، وأن تطبيقها يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف، وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري ألمفاهيمي للمعلومات المحاسبية.

2. تحديد الأهداف يبدأ بالمعلومات المحاسبية المفيدة، ويعتمد وضع تلك الأهداف على احتياج المستخدم بمعرفة أنشطة المنشأة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وتكون المعلومات التي توفرها التقارير المالية جيدة، وجودة المعلومات المحاسبية تعتمد على مدى قدرة المنشأة على الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالمنشأة.

6/3/2 شروط تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل شروط تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في الآتي[1]:

1. تحتوي على المواصفات القياسية للعمليات المالية والتي تحدد المستويات الملاءمة للجودة وتعمل على حماية المنشأة وحماية بياناتها ومعلوماتها المالية.

2. تحتوي على أسس موحدة لطرق وأساليب الاختيار لنظام المعلومات المحاسبي على مستوى العالم، وذلك لإخراج معلومات محاسبية مفهومة على مستوى جميع الجهات والمنشات.

3. يتماشى نظام القياس المستخدم في هذه الخصائص مع النظام الدولي، أي مع معايير المحاسبة الدولية.

4. توفر هذه الخصائص المعلومات المحاسبية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.

يستنتج الباحث بأن شروط تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت تعطي شهادات تفيد وجود حد أدنى من الجودة في المعلومات المحاسبية، وذلك لأن هذه الخصائص النوعية تهتم بالنظم الفنية والإدارية والمالية للمنشأة.

7/3/2 مشكلات تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت

تتمثل المشكلات التي تنشأ عند تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الآتي[2]:

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والثقة)، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

2. التكلفة التاريخية، تتسم المعلومات المحاسبية التاريخية بخليط غير متجانس من مكونات خاصية الثقة، فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد لأنها تؤيدها بمستندات وتتم معالجتها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن من الناحية الأخرى لا تحقق التكاليف التاريخية الخاصية الثانوية للموثوقية وهى الصدق في التعبير وعلى الجانب الآخر فأن التكلفة التاريخية غير ملاءمة إلى حد كبير فهي لا تتمتع بخاصية التزامن أي أنها تقدم متأخرة بالمسبة لعملية إتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ.

3. حول تطبيق قاعدة الحيطة والحذر، في سياق الإطار ألمفاهيمي وضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجد أنه ليس هناك مكان للحيطة والحذر كأحد الخصائص النوعية للمعلومات

---

(1)Reed R, and etal**, Total Quality Management and Sustainable Competitive Advantage, Joumal of Quality Management**, vlo, 5, no. 1, 2000, p,9.

(2) **Reis, Ricardof F. and Stocken, Philip C, "Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements Electron**ic', 2008,p443.

المحاسبية، فإعتماد خاصيتي الملاءمة والموثوقية يؤدي إلى إستبعاد قاعدة الحيطة والحذر تدريجياً وتخفيض أهميتها في التطبيق العلمي[1].

4. إحتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملاءم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.

5. ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر،(اختيار مستوى الأهمية) وإن البند يعتبر مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

6. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (إختبار التكلفة/ العائد)، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق بإختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

7. قد تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها وإستخدامها في القرار المطلوب لأنها ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التى تتميز بها المعلومات المنشورة ولكن هناك بعض المستخدمين يمتلكون مستويات إستيعاب وتعليم وأهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة بالنسبة للمحاسب.

8. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية إتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمنشأة معينة مع منشآت مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المنشأة، إلا أن عملية المقارنة المكانية والزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المنشآت بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية وعند التغيير فإنه من الضروري الإفصاح عنه والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمنشأة ذات العلاقة.

9. هناك تعارض بين الصدق في التغيير وبين إمكانية التثبت من المعلومات ويمكن التعرف على ذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية العامة والخاصة بغرض التوصل إلى قياس القيم الجارية، وأن الأرقام القياسية ماهى إلا متوسطات وبالتالي قد تكون بعيدة عن الصدق في تمثيل الظاهرة

(1) أمين السيد أحمد لطفى، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولى، (الاسكندرية**: الدار الجامعية، 2005م)، ص210.

الاقتصادية، وبالرغم من وجود بعض التعارض بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية فإن المصلحة تقتضى تحقيق التوازن المناسب بين الخصائص من أجل تحقيق الأهداف.

يستنتج الباحث بأن مشاكل تطبيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل بالآتي:

1. ينشأ تعارض بين التوقيت الملائم وبين القدرة التنبؤية للمعلومات لأن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب الدقة والاكتمال وعدم التأكد وفي بعض الأحيان يكون من الأفضل التضحية بشئ من الدقة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب، وذلك في ضوء الأهمية النسبية.

2. هناك تعارض في الترابط بين مفهومي الملاءمة والثقة بها، والتعرف على ذلك من خلال التكلفة التاريخية التي تتمتع بدرجة عالية من الثقة وذلك نظراً لخلوها من الاجتهاد الشخصي، إلا أن الأرقام تكون أقل إرتباطاً بطبيعة المعلومات التى يحتاجها مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، وعلى عكس ذلك تجعل القيم الجارية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات إلا أنه في المقابل تعتبر أقل من حيث إمكانية الإعتماد عليها والوثوق بها.

3. وجود تعارض لخاصيتي الثقة والملاءمة، وأنه يكون من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة في مقابل مزيد من الثقة والعكس، إلا أنه يمكن أن تكون هذه المعادلة للدرجة التي تؤدي إلى تضحية كلية بأمر أحداهما لصالح الخاصية الأخرى ومن ناحية أخرى ليست كل المعلومات الملاءمة أو الموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر لما تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع بها، ولذلك يقع على الجهة التي تعد التقارير مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

4. أن توافر خاصيتي الملاءمة والثقة معاً في المعلومات المحاسبية لدرجة عالية من التأكد يعتبر الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً ولكن نادراً ما تتوفر هذه الحالة بشكلها المثالي، وفي أغلب الأحوال تظهر حالة من التبادل بين الخاصيتين فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع درجة التأكد لخاصية الثانية.

8/3/2 قيود تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل قيود تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشات في الآتي[1]:

1. الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية

الأهمية النسبية تعتبر أحد القيود في قياس وعرض المعلومات المحاسبية، والإفصالآتي: وبالتالي هي قيد على كمية البيانات والمعلومات المستخرجة والمنشورة، وقاعدة تطبيق الأهمية النسبية هي

(1) رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)،ص214.

أن يكون للمعلومات التي تعتبر مهمة أثراً متوقعاً على متخذي القرارات وهي خاصية مهمة بكافة الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو خليط من الاثنين، ويتم تحديد الأهمية النسبية للبند المعين منسوباً إلى بند آخر أو مجموعة بنود ذات العلاقة.

فتبعاً لخاصية الأهمية النسبية يتم الإقرار عن الأحداث أو العمليات وذلك في الآتي[1]:

أ. عند القياس المحاسبي في معالجة البنود غير المهمة بطريقة لا تتفق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ب. عند إعداد القوائم المالية، والإفصاح للمستخدمين الخارجيين، فقد يدمج المحاسب بعض بنود الأصول الثابتة الضئيلة الحجم وغير المهمة نسبياً ويلحقها ببنود ثابتة أخرى.

ج. عند تقديم المعلومات لمستخدم معين وتوقع تأثير إدراج أو حذف المعلومات على قراره فتمييز المهم من غير المهم نسبياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستخدم الذي تقدم إليه المعلومات ومدى قابليته للفهم.

2. التكلفة والعائد للمعلومات المحاسبية

يقصد بها أن يكون إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية اقتصادياً، بحيث تزيد المنافع المتوقعة من استخدام المعلومات المحاسبية عن التكاليف التي أنفقت في إنتاجها وتوزيعها وأن تتوافر في المعلومات المحاسبية صفة الملائمة، ومن ثم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فالمعلومات غير الملاءمة للاحتياجات تعد غير ذات قيمة، كما أن تكلفة الحصول عليها في هذه الحالة تعد خسائر بالنسبة للمنشأة.

يستنتج الباحث بأن قيود تطبيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كالتالي:

1. تطبيق الأهمية النسبية يستلزم تحديد المستوى الذي يعتبر نقطة الفصل بين ما هو مهم وما هو غير مهم في المعلومات المحاسبية.

2. تعتبر مرشداً ضمني للإدارة عند اتخاذ القرارات، بدءاً من القياس المحاسبي وحتى الإفصاح وتوصيل المعلومات المحاسبية عبر القوائم والتقارير المالية.

3. هناك علاقة بين الأهمية النسبية والملاءمة لأن المعلومات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة، وليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها وكذلك الارتباط بين الأهمية النسبية وخاصية الثقة لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

(1) إبراهيم أحمد الصعيدي، **مبادئ النظم المحاسبية، المرجع سابق**، ص91.

4. التكلفة والعائد هما قيد حاكم ورئيسي على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة تنص على أن المعلومات المحاسبية يتم إنتاجها وتوزيعها إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

5. هو نوع من دراسة الجدوى بالتطبيق على إنتاج وتوزيع المعلومات، التكلفة يمكن قياسها إلا أنه من الصعوبة قياس العائد كمياً لعدم التحديد الدقيق لعدد ونوع وحدود مستخدمي هذه المعلومات.

9/3/2 العناصر التي تؤثر في تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية

خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت تتأثر بعنصرين يتمثلان في الآتي:

1. مستخدمي المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي يهتم بتوفير المعلومات المحاسبية لمستخدمين، في كافة المستويات الإدارية بالمنشأة، أو خارجيون (أصحاب المنشأة، الدائنون، المستثمرون المتوقعون المستخدمون، نقابات المنتجين، العملاء، أجهزة الدولة، الجمهور العام[1].

تتأثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية بمتخذ القرار، ونوعه ومنهجية اتخاذ القرار وطريقة متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات بصورة واضحة والاستفادة منها، ويتطلب هذا أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة والمتوفرة مفهومه بالنسبة لمتخذ القرار حتى يمكن الاستفادة منها[2].

2. الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية

هي الخصائص النوعية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية والتي يمكن أن تجعلها ذات قيمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية سواء إدارة المنشأة أو الجهات الخارجية، وتعتبر أساساً لتقنين مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وهذه الخصائص هي التي أشارت بها لجنة معايير المحاسبية الدولية (FASB)[3].

يستنتج الباحث بأن العناصر التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية كالآتي:

1. تتأثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية بالمستخدمين الداخليين والخارجيين المتمثل في الهيئات ذات المصالح المشتركة مع المنشأة.

2. المعلومات تؤثر في اتخاذ القرارات المالية للمستخدمين.

3. يتطلب أن تكون المعلومات معروضة بطريقة واضحة الفهم حتى يسهل الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

4. تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص تميزها وتجعلها صالحة للاستخدام.

5. أن تتمتع المعلومات بالمصداقية والملاءمة وتحقق المنفعة للمستخدمين.

---

(1) ناصر نور الدين عبداللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة البرامج الجاهزة**، المرجع سابق، ص26.

(2) يحي محمد ابو طالب، **معايير المحاسبة المصرية والدولية**، (القاهرة: جامعة عين شمس،2005م)، ص65.

(3) كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص37.

يمكن إقتراح الخصائص التالية لجودة المعلومات المحاسبية في المنشآت، وذلك كما يتضح في الشكل رقم(**5/3/2**)**الخصائص النوعية المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية في المنشآت**

شكل رقم (8/3/2)

الخصائص المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية

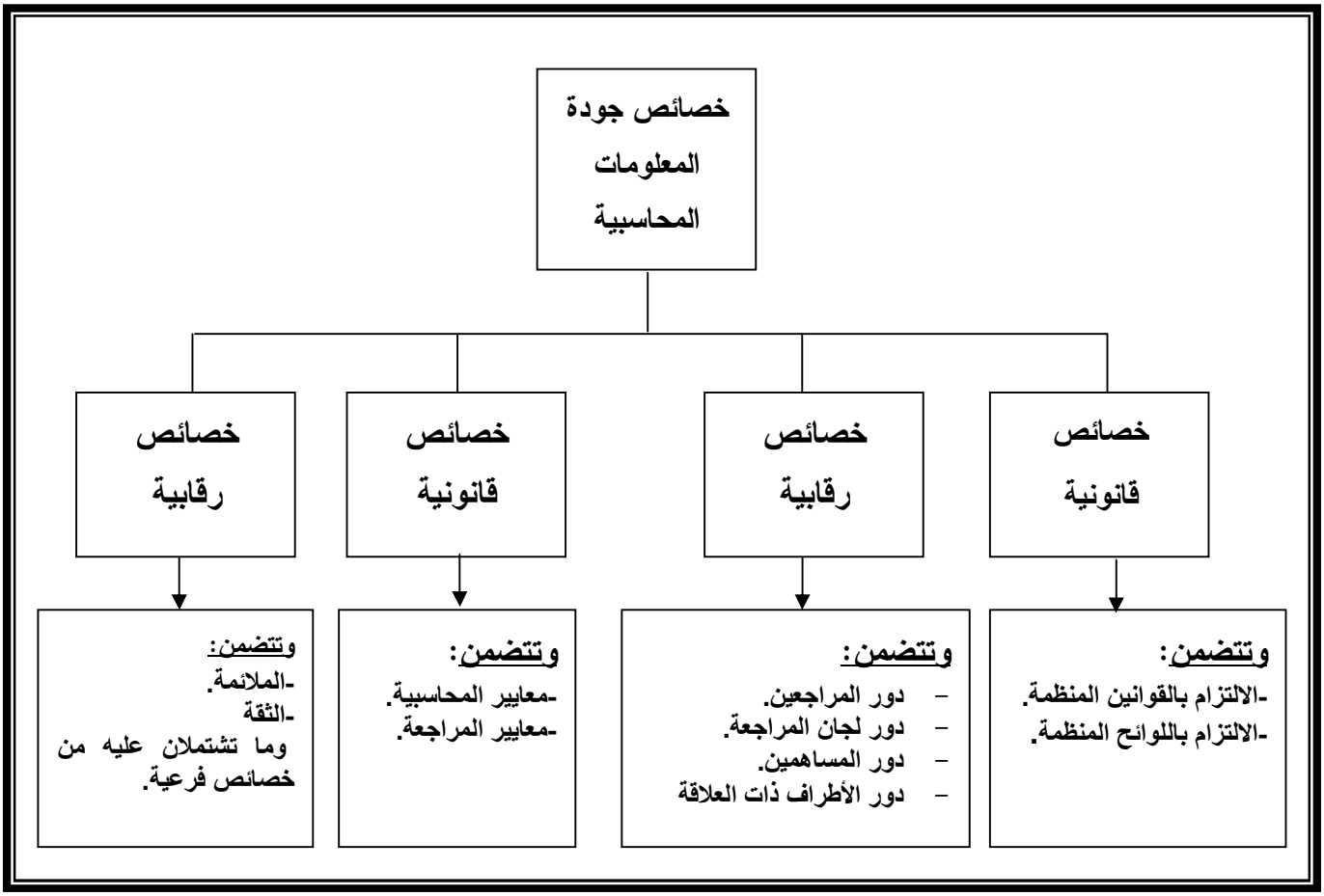

المصدر:محمد احمد ابراهيم، **دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**(القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة25، العدد الاول، 2005م)،ص 20.

يتضح للدراسة بأن الشكل رقم(8/3/2) الخصائص المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية في المنشآت يوضح شمولية مفهوم خصائص جودة المعلومات المحاسبية بحيث لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى ذات التأثير على جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت.

10/3/2- فوائد تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تحقق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت الفوائد التالية[1]:

1. تستخدم كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين البدائل وخاصة عند معالجة مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتزيد من فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية الواردة بها.
2. تزيد من مستوى الاتصال بين الأفراد، وخاصة عند نقل وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها.
3. تستخدم كمعايير للتمييز بين المعلومات الجيدة والمعلومات قليلة الجودة في اتخاذ القرارات.

ترى الدراسة بأن فوائد تطبيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت كالتالي:

1. الفائدة الرئيسية من تحديد الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية وتمثل المحور الأساسي لإختيار الأسلوب المحاسبي.
2. إختيار كمية ونوعية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وإختيار طريقة العرض والإفصاح عن هذه المعلومات.

---

[1] عاصم محمد سرور وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: د.ن، 2007م)، ص72.

الفصل الثالث

إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: الإطار النظري والإفصاح للمخاطر المصرفية

المبحث الثاني: قياس وتقويم المخاطر المصرفية

المبحث الثالث : مبادئ وأنواع إدارة المخاطر المصرفية

3/ الفصل الثالث

إدارة المخاطر المصرفية

السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يعرض لها المصرف مستقبلاً وإتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المصرف.

إن هدف إدارة المخاطر المصرفية هو تحقيق مفاضلة مثلي بين المخاطر والعائد وتخطيط وتمويل تنمية الأعمال بناءاً على ذلك. وإدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات لتنفيذ إستراتيجية المصرف. وتغطي إدارة المخاطر المصرفية مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى المحتملة والتي يمكن أن تتعرض لها المصارف. وعلى ضوء ذلك يسعي الباحث من خلال هذا الفصل إلي الإحاطة وبشكل تفصيلي بمفهوم الخطر وطرق إدارة المخاطر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري والافصاح للمخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: قياس وتقويم المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: مبادى وانواع إدارة المخاطر المصرفية وعلاقتها بالخصائص النوعية.

3/ 1 المبحث الأول

الإطار النظري والإفصاح للمخاطر المصرفية

1/1/3 مفهوم المخاطر المصرفية

المخاطر لفظ مشتق من خطر، والخطر يعنى عند أهل اللغة، الإشراف على هلكة وخاطر عملية،خاطر بها على خطر هلك[1]. وعند أهل الفقه قد وردت بمعان متعددة كالمقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار إن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك والتي تعنى المخاطرة[2].

عرفت المخاطرة في العرف المصرفي على أنها الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة إي عملية ، أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد[3]. عرفت المخاطر المصرفية بأنها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر تغير القيمة السوقية للمصرف، مكن تعريفها أيضا بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[4]

عرف الخطر على أنه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عن عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها بالنسبة لموضوع معين[5] .

والخطر المرتبط بمشروع معين يعني درجة الاختلاف في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زادت درجة هذا الاختلاف كان ذلك مؤشر لزيادة الخطر[6]. والخطر في الاستثمار يرتبط بإحتمال وقوع الخسائر، فكلما زاد إحتمال وقوع الخسارة كلما كان الاستثمار أكثر خطورة، والعكس صحيح، وعليه فإن المخاطر هي إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد الفعلي المرجح أو المتوقع على الإستثمار، وتقاس المخاطرة بناءاً على ذلك بمقدار الإنحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع[7]. وعرف الخطر على أنه التقلب المحتمل في النواتج، وهو مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا.أنه يخلق خسائر محتمله، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً [8].

---

(1) ابن منظور ، **لسان العرب** ، **المجلد الرابع**،،(بيروت :دار الكتاب العلمية للنشر ،بدون تاريخ)، ص93.

(2) د. محمد على القرى ، **مخاطر العمل المصرفي الإسلامي** ، مقارنة بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ،236،2001م)، ص3.

(3) محمد محمود المكاوي ، **إدارة المخاطر فى البنوك الإسلامية** ،(القاهرة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،2012م) ،ص 20.

(4) د. محمد صلاح الدين صدقي ، منى محمد احمد عمار،**إدارة الأخطار وامن المنشأة**،(القاهرة : مكتبة عين شمس ،1998م)،ص22.

(5) سلامة عبد الله، **الخطر والتامين**، (القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1980)، ص12.

(6) محمد صالح الحنفاوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2001)، ص ص 271 ،

(7) محمد مطر، **إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العالمية**،(القاهرة :دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004م) ، ص52

(8)William, C.A ., et al ., **Risk Management and Insurance**, (N.Y: Mcgraw –Hill, inc., 1995) , p.24

عرف الخطر المالي على أنه الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة [1]. الخطر المالي يعني أن يحدث هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، ويستخدم مصطلح الخطر المالي للإشارة للتغير الذي يمكن أن يحدث للعوائد المصاحبة لأصل معين[2]، بمعني أن حالة المخاطرة تشير إلي عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وأن المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل إحتياجات المنشِأة ولها جانبين: الأول يتصل بخطر العسر المالي، أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية[3]. تشير حالة المخاطرة المالية إلي إحتمال حدوث خسارة أو إحتمال حدوث شئ غير مرغوب فيه. والمخاطر المالية تنشأ من تمويل المنشأة المالي. مع زيادة الاعتماد على الديون[4]. أي أن مفهوم الخطر المالي يشير إلي عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب قيمة المتغير المالي[5]. فالمخاطر المالية تمثل التغير الذي يحدث في قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي عندما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم بإتخاذ القرار المالي عليه إن يختار بين عدة إحتمالات محددة مسبقاً[6].

يستنتج الباحث من تعريف المخاطر المصرفية مايلي:

1. هي حالة عدم التأكد.
2. تعدد أنواع المخاطر ومن ثم مكوناتها بحيث يصعب حصرها وتحديد الأهمية النسبية لكل منها . فهناك المخاطر التجارية، المخاطر السياسية، المخاطر المصرفية ،المخاطر المرتبطة بالاقتصاد ككل، المخاطر المرتبطة بالصناعة وأيضا المخاطرة المرتبة بالمشروع وما يدخل بكل فرع من هذه الفروع من عناصر عديدة.
3. هي صفة ملازمة للنشاط المصرفي ويستحيل تجنبها نهائيا.
4. مفهوم الخطر يرتبط بحالة عدم التأكد المتعلقة بالمستقبل.
5. ترتبط درجة المخاطرة بعلاقة طردية بالعائد فكلما زادت المخاطر زاد العائد.

يستطيع الباحث تعريف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية حدوث ظروف طارئة وغير متوقعة تؤثر سلبا على نتيجة أعمال المصرف واختلافها عن تلك المخطط لها.

---

(1)Gastineau, G.L.,& kiritzman, M.P .,**The Dictionary, of Financial Risk Management**, (N.Y.: Frank j.Fabozzi Associates, 1996), pp.241-242.

(2)petty, J., et al . **Basic Financial. Management**,(N.J.: Prentice- Hall , 1982).pp3.6

(3) بهاء الدين سعد، **الإدارة المالية** (القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1987)، ص 8.

(4) سعيد توفيق عبيد ، **الإدارة المالية قيمة المنشاة ومحدداتها ، الجزء الثاني**، (القاهرة مكتبة عين شمس 1989)، ص 10.

(5)watsham, T.J., **Futures and Options in Management**, (London : International Thomson Business press, 1998), pp.543.

(6) إدروج جمال ، **تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري** - ، (جامعة الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ،2001) ،ص24.

2/1/3 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة [1]، وعرفت من خلال معيار إدارة المخاطر الذي تم وضعه من قبل فريق عمل مكون من معهد إدارة المخاطر(IRM) في المملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التامين ومديري المخاطر(AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام(ALARM)، بأنها جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لا مؤسسة وهى الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة [2]. وعرفت بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا[3]. وعرفت بأنها هيكل الإجراءات والعمليات التي تدار من اجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عن كل منها، ويتم تحقيق ذلك من خلال التطبيق المنهجي والعملي لسياسات وإجراءات وعمليات الإدارة من خلال تحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر وتوصيل النتائج عنها [4]. وعرفت بأنها تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع.وعرفت بأنها عملية اتخاذ القرار لمواجهة إي خطر من الأخطار لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة. وعرفت بأنها عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي يحتمل إن تتعرض لها منشات الأعمال أو الأفراد، وذلك من خلال التعرف على أسباب الخطر المختلفة، وتقدير نتائج تلك الأخطار إذا ما تحققت بصورة حوادث، ووضع أفضل الطرق أو الأساليب لمنع وقوع المخاطر أولا، ولتقليل أثارها إلى اقل ما يمكن أن وقعت [5] وعرفتها لجنة COSO بأنها عملية تنفذ بواسطة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والأفراد الآخرين بالمنشاة، يتم تطبيقها من خلال وضعها كإستراتيجية داخل المنشاة ككل، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشاة، لتصبح المخاطر ضمن المستويات المقبولة مع تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنشاة[6].

---

(1) htts:ll >theiia/Pages/IIAHome.asp,The institute Of Internal Auditors(IIA), **Discuss Management and Internal Audit Risk Management Roles** ,(Washington DC ,IIA,2002),P19.

(2)The Institute of **Risk** Management ،**Guide Risk Management**,(London.IRM.2003).P22.

(3)Jennifer F. burke , **Effective Methods for Developing Risk –Based Internal Audit Programs**, (Chicago: Financial Managers Society ,Inc.,2005),p18.

(4) Cooper, Dale & others, Project **Risk Management Guidelines ,(New Jersey : John Wiley & Sons ,Ine.,2005),P3.**

(5) د.عبد الرشيد بن ديب ، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر** ،(الجزائر : جامعة حسيبه ، الملتقي العلمي الدولي الثالث، فبراير ،2012م)، ص 3.

(6)http://www .coso .org/ The Committee of Sponsoring Organization of the Tread way Commission (COSO), **Enter pries in Risk Management –Integrated Framework** ,Sep.,2014.

يستنتج الباحث من تعريفات إدارة المخاطر المصرفية بأنها:

1. مجموعة من الإجراءات والأنشطة وليس نشاطا وحيدا.
2. مرتبطة بحالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر.
3. تعمل على زيادة قيمة المصرف وتقليل احتمال الإعسار.

يستطيع الباحث تعريف إدارة المخاطر بأنها عملية منظمة تقوم بوضع السياسات والإجراءات المتكاملة والمستمرة اللازمة لتحيد المخاطر المحيطة بأعمال وأنشطة المصرف المختلفة ، وقياسها وتقييم أثارها المالية والاستجابة لها من خلال الحد منها او التقليل من أثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

3/1/3 الوظائف والمسئوليات الرئيسية لإدارة المخاطر المصرفية

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر المصرفية هو تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح ، وتظهر أهمية إدارة المخاطر المصرفية فى المساهمة في تحقيق أهداف المصرف عن طريق تخفيض اثر الأحداث الضارة والعمل على استثمار الفرص المتوقعة ومن ثم تنظيم قيمة المصرف وتتلخص أهم اختصاصات إدارة المخاطر المصرفية في الأتي[1]:

1.القيام بإعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات .

2. إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال المصرفية وإعداد البيانات اللازمة لحماية أصول المصرف.

3.إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها بواسطة إدارة المخاطر لمتابعة قياس وإدارة المخاطر بكافة أنواعها .

4.إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء المصرف.

5.عرض تقارير دورية على الإدارة العليا بشان حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقديم الاقتراحات التي تراها الإدارة مناسبة للحد من هذه المخاطر.

6 .توفير معلومات حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

تضمين التقرير السنوي للمصرف بمعلومات عن إدارة المخاطر ، بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها .

(1)Casualty Actuarial Society (CAS) .2003,overview Of Enterprise **Risk Management** .www.casact,Org.

7. ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية عن طريق التنسيق المستمر مع السلطة الرقابية كالبنك المركزي بشان التطبيقات والضوابط والتشريعات الرقابية وتنظيم برامج تدريب العاملين بهدف إلقاء الضوء على المسئوليات والواجبات المتعلقة بعملهم.

يتضح للباحث بان إدارة المخاطر المصرفية إشراف فعلى من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد أهداف واستراتجيات وإجراءات إدارة المخاطر المصرفية التي تتناسب مع الوضع المالي للمصرف، وطبيعة المخاطر التي يواجهها، ودرجة تحمله للمخاطر، والتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف.

4/1/3 العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك العديد من العوامل تؤثر في المخاطر المصرفية منها:

1.التغيرات التنظيمية والإشرافية

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العيد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر المصرفية، الأمر الذي كان له أثارا ايجابية في المخاطر المصرفية، ومن ذالك ما قامت به لجنة بازل حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2. عدم استقرار العوامل الخارجية

أدي عدم استقرار الأسواق العالمية والتغير المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا ، مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة[1].

3.المنافسة

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وذلك ما اثر خاصة مع توسيع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأدى إلى أزياد المخاطر، وتحديدا المخاطر الائتمانية[2].

4.التطورات التكنولوجية

والتي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا أثارا سلبية تمثلت بمخاطر تقنية المعلومات والصيرفة الالكترونية[3].

---

(1) مفلح عقل ، **وجهات نظر مصرفية** ، (عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2006م)، ص 260.

(2) Wilko Bolt ,Alexander F. tIeman, Banking Competition, Risk and Regulation ,the Scandinavian Journal Of Economics ,VOI.106,No.4(Stockholm: Dec.,2004),Pp.783,804.

(3)Hong Kong Monetary Authority, **Risk Management of E- banking** ,v.2 (Victoria:Sep,2015),Pp1,49.

يتضح للباحث إن من العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية عدم استقرار البيئة المحيطة والمؤثرة في نشاط المصرف بالإضافة إلى حدة المنافسة والتغيرات التكنولوجية والتقنية خصوصا في نظم المعلومات يستخدمها المصرف.

5/1/3 مكونات إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل مكونات إدارة المخاطر المصرفية فى:

1. تهيئة بيئة مواتية لإدارة المخاطر وإتباع سياسات وإجراءات سليمة

إن تهيئة بيئة مواتية لإدارة المخاطر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة من اجل بذل جهود كبيرة من اجل إيجاد البنية التحتية المتينة لنظام يمكن أن يكون اقرب ما يمكن للتكامل، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة العليا في المصرف وضع السياسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر، وإنشاء إدارة مستقلة أو وحدة إدارية متكاملة توجد لهذا الغرض، بحيث تسعى هذه الوحدة الإدارية المستقلة إلى تحديد الإجراءات المناسبة والقيام بالخطوات الضرورية التي تساعد المصرف على مواجهة المخاطر التي يمكن إن تتعرض لها من خلال العمل على إنشاء شعبة تابعة لهذه الإدارة تعمل على تحديد المخاطر المتنوعة التي يمكن إن يتعرض لها المصرف ومراقبتها والعمل على السيطرة عليها، كما تقوم هذه الوحدة بوضع اللوائح والإجراءات والإرشادات الداخلية الخاصة بنظام إدارة المخاطر، وتعمل على تبني سياسة واضحة خاصة بتطوير نوع الأصول التي يتم تمويلها بما يساعد على تخفيف حدة المخاطر التي يمكن إن تتعرض لها المصارف[1].

يتضح للباحث أهمية توافر البيئة المواتية لإدارة المخاطر التي تتمثل في إنشاء وحدة إدارية أو كيان إداري مختص تسند إليه مهمة قياس ومراقبة المخاطر ووضع النظم والضوابط واللوائح الضابطة لهذا النشاط.

2. الحفاظ على أسلوب مناسب لقياس المخاطر ومراقبتها وتخفيف أثارها

يعمل المصرف على إيجاد أساليب مناسبة لقياس درجات المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء ما يقوم به من أنشطة وما يمارسه من أعمال، كأن يسعى المصرف إلى اعتماد نظام محوسب يساعده على قياس التغيرات التي في عوائده وبما يمكنه من إدارة المخاطر الناجمة عن هذه التقلبات في العائد، وان يعمل كذلك على وضع سقوف للتمويل الذي يمكن إن يمنح لكل عميل، بالإضافة إلى وضع خطة لتنويع الاستثمارات، والقيام بإيجاد جدول لتحديد آجال الاستثمارات وفق تواريخ استحقاقها من اجل العمل على تلافى وجود فجوة في السيولة المتوافرة لدي المصرف، وكذلك العمل

(1) طارق الله خان ، احمد حبيب احمد ، **المرجع السابق** ، ص 35.

على تلافى وجود فجوة في السيولة المتوافرة لدي المصرف، وكذلك العمل على إيجاد نظام مستمر لتسجيل المخاطر وإدارتها وإفادة الإدارة العليا بها[1].

يتضح للباحث أهمية وجود الأساليب المناسبة لقياس المخاطر وتوثيق كافة إجراءاتها والتقرير بشأنها للإدارة العليا بالمصرف، والمساهمة في ترشيد القرارات الإدارية والهادفة لتلافى تلك المخاطر.

3. إجراء عملية رقابة داخلية

إن الحاجة للرقابة الداخلية يعد امراً جوهريا من اجل ضمان سلامة المؤسسات المصرفية، والعمل على تحقيق أهداف المؤسسة المصرفية من خلال مراقبة كافة الأنشطة والأعمال والوحدات فيها، والعمل على تقييم الأنواع المختلفة للمخاطر، وإيجاد نظم معلومات كافية تغطى كافة وحدات المصرف، وإيجاد سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بعمليات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي، وإصدار تقارير منتظمة عن المخاطر مع التأكيد على أن يتم رصد وقياس المخاطر وضبتها بشكل مستقل لكل نوع من أنواعها، ومما بساعد على تقليل المخاطر وجود نظام ملائم للتحفيز والمحاسبة يشجع العاملين في المصرف على الإقلال من الأنشطة ذات المخاطر ، وذلك من خلال تقييد صلاحيات اتخاذ القرار في حدود معقولة ، وتحفيز متخذي القرار على إدارة المخاطر بما يتوافق مع أهداف المصرف[2]

يستنتج الباحث أهمية الدور الذي تقوم به ضوابط الرقابة الداخلية بالمصرف وانه دور محوري وأساسي في مراقبة المخاطر المصرفية في كافة مراحل النشاط المصرفي.

6/1/3 خطوات عملية إدارة المخاطر المصرفية

تتكون عملية إدارة المخاطر من الخطوات التالية[3]:

الخطوة الأولي : تقرير الأهداف

تتمثل الخطوة الأولي في عملية إدارة المخاطر في تقرير هدف برنامج إدارة المخاطر الخاص بالمنشأة، وللحصول على أقصي فائدة من النفقات الخاصة بإدارة المخاطر يلزم الأمر وضع خطة وإلا تم النظر لعملية إدارة المخاطر على أنها مجموعة أو سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة. حيث تقوم الإدارة والمديرون بتحديد أهداف الوحدة والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ونموذج الأعمال اللازم لتنفيذ الإستراتيجيات وتسهيل تنفيذها مع الأطراف الخارجية. وتصميم نظم للقياس بحيث تقوم بقياس وعرض عوامل النجاح الأساسية واللازمة لتحقيق الأهداف

(1)Cumming & Christine and Beverly The Challenges **of Risk Management in Diversified Financial** Companies , Federal Reserve Bank of New York,2007,PP35M36.

(2)Henie Van Greening and Donyaya, Bragons,**Op.Cit**,p193.

(3) طارق عبدالعال حماد ، **إدارة المخاطر** ، مرجع سابق ، ص ص 58 ، 62.

المرجوة بالإضافة إلي المخاطر التي يمكن أن تعيق هذا النجاح . وتعمل هذه القياسات على تسهيل التخطيط والتنسيق بين الأنشطة اليومية بالإضافة للتقييم اللاحق للأداء.

وتقوم الإدارة بإتخاذ قرار بشأن المخاطر التي تكون الإدارة على إستعداد تحملها لتحقيق أهدافها . ففي بعض الوحدات قد تكون الإدارة على إستعداد لتحمل المخاطر بسبب العائد المرتفع المتوقع للوحدة، وفي وحدات أخري قد تكون الإدارة غير مستعدة لتحمل والمخاطر على الرغم من العائد المرتفع. وهذه الموقف المختلف من المخاطر تحدد مدى إستعداد الوحدة لتحمل المخاطر مما يساعد بدوره على تحديد المخاطر الجوهرية وعلى كيفية تحديد، تقييم، الإستجابة، الرقابة ومتابعة هذه المخاطر. وتوفير المخاطر المتلازمة للإستراتيجيات وخطط الأعمال الإطار الكلي الذي تعمل من خلاله الخطوات الأخري لعملية إدارة المخاطر.

يستنتج الباحث من خطوة تقرير الأهداف أنها تحدد مدي إستعداد الوحدة لتحمل المخاطر المالية والذي تعتمد علية الخطوات التالية لعملية إدارة المخاطر.

الخطوة الثانية: التعرف على الخطر

تعني تحديد جميع الأحداث الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث وتؤثر على تحقيق الوحدة لأهدافها مع ضرورة التفريق بين الفرص والإحتمالات، يتطلب ذلك الربط بين المعلومات المختلفة التي تصل للإدارة وبالظروف المتعلقة بالبيئة الحالية والمستقبلية المحيط بها. حيث أن عدم تحديد الأحداث والربط بين المعلومات المختلفة يترتب عليه عدم أخذها في الإعتبار عند التخطيط لكيفية الإستجابة لهذه الأحداث أو إتخاذ قرار بشأن تقليل المخاطر الخاصة بها، مما يؤدي إلي إحتمال التعرض لمخاطر وفوع الأحداث بدون التخطيط المسبق لها. وتشتمل الأدوات المستخدمة في التعرف على المخاطر السجلات الداخلية للمنظمة، قوائم مراجعة بواليص التأمين، إستقصاءات تحليل المخاطرة، خرائط تدفق العمليات وتحليل القوائم المالية[1].

بتضح للباحث بأن التعرف على الخطر يكون عن طريق تحديد المؤثرات الداخلية والخارجية والربط بين المعلومات المتعلقة بتلك المؤثرات بصورة تمكن من إختيار الأداة المناسبة للتعرف على الخطر.

الخطوة الثالثة : تقييم المخاطر

بعد التعرف على المخاطر المحتملة، يتم تقييم هذه المخاطر من حيث المخاطر من حيث مقدارها – الخسائر النقدية لوقوع الحدث– وإحتمال وقوعها. حيث أن هناك بعض الأحداث ذات تأثير مرتفع من حيث القيمة إلا أن إحتمال وقوعها ضعيف. في حين أن هناك بعض الاحداث الأخري لها ومقدار محدود من الخسائر ولكن إحتمال حدوثها كبير وبالتالي يمكن أن تكون جوهرية في

(1) الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي والرؤي المستقبلية**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراة ،غير منشورة، 2006م)، ص 62.

مجموعها، لذلك فإن تحديد السبب الأساسي أو المصدر لكل من هذه المخاطر يعتبر أمر ضروري للحصول على أفضل المعلومات. أما مقدار الخسائر فيصعب إحتمال وقوع خسائر بقيمة مالية معينة ولكن في كثير من الحالات قد يتم التعبير عن الخسائر من خلال من متغير مستمر.

يتطلب تقييم المخاطر المزيج بين الأساليب الكمية والوصفية للقياس، حيث يمكن إستخدام الأساليب الكمية عندما يكون هناك قدر كاف من البيانات المتاحة، أما الأساليب الوصفية فمن الممكن إستخدامها عند إنخفاض إحتمال وقوع الحدث أو في حالة عدم توفير البيانات المالية والخبرة بالتقديرات الكمية أو عندما يكون هناك حاجة للخبرة عن التقدير[1].

يتضح للباحث من تقييم المخاطر بأن تحديد مصدر الخطر يساعد في تحديد إحتمال حدوثه والأثر المترتب على حدوثه. وتقيم المخاطر يكون إما بأساليب كمية أو أساليب وصفية.

الخطوة الرابعة : الإستجابة للمخاطر (المفاضلة بين الخطر/العائد)

يتم إجراء مفاضلة بين الخطر والعائد المرتبطين بكل حدث جوهري تم تحديده وتقديره وبناءاً على هذه المفاضلة تقرر الإدارة إما قبول هذه المخاطر إذا كان إحتمال حدوثها العلاقة بين المخاطر والعائدات مقبولة، أو القضاء عليها وتجنب التعرض لها إذا كان إحتمال حدوثها وحدث تاثيرها غير مقبولة ولا وتستطيع الوحدة إحتوائها إقتصادياً، أو قبولها مع إتخاذ بعض الإجراءات اذا كانت العلاقة مقبولة بين الخطر والعائد، حيث يمكن تحويل بعض هذه المخاطر للآخرين من خلال التأمين، والمشاريع المشتركة، تكوين التحالفات التجارية أو من خلال التسعير (تحميل العملاء بالمخاطر التي تواجهها الواحدة).

يري الباحث أن المخاطر أومشاركتها لايعمل على القضاء نهائياً ولكنه يحد من تأثيرها ضمن خلال تغير شكلها).

الخطوة الخامسة : أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة هي تلك السياسات والإجراءات التي تقوم الإدارة بتصميمها بغرض توفير تأكيد معقول على أن الإجراءات التي إختارتها للإستجابة للمخاطر والحد من أثرها قد تم تنفيذها بالفعل، ويتم تطبيق أنشطة الرقابة على مستوى المنظمة ككل وهي تتضمن التفويض، الإلغاء، لتحقق المشاهدة، التأكيد، التسوية، مراجعة وفحص الأداء التشغيلي، التأمين والفصل بين المهام. وتعتبر العديد من إجراءات الرقابة الداخلية أو الأنشطة الخاصة بالرقابة على العمليات وحماية الأصول أمثلة الأنشطة الرقابة على خطر الأعمال، وقد تكون بعض هذه الأنشطة معقدة بحيث تتطلب خبرة فنية بالمخاطر وكيفية إدارتها.

---

(1) عبدالوهاب نصر على، **المراجعة وحكومة الشركات ومسئوليات مراقبة الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2009م) ، ص ص 556، 560..

الخطوة السادسة: المعلومات والإتصال

تحتاج الأطراف داخل المنشأة الي معلومات ملائمة يمكن الإعتماد عليها بشأن عمليات تقدير المخاطر وإدارتها، فإدارة في حاجة أن تخبر الآخرين بصدق أنها تقوم بمسئولياتها القانونية الموكلة إليها كما تريد أن يكون العاملين على دراية ملائمة بالمخاطر التي تواجههم بالإضافة الي حاجة الإدارة أن تكون على علم بالاستثناءات التي تم ملاحظتها من الأنشطة اليومية[1].

وحثي تحقق المعلومات الهدف المرجو منها يجب توصيل هذه المعلومات المتعلقة بالمخاطر بالشكل والإطار الزمني الذي يسمح للعاملين والإدارة بالإستجابة والقيام بمسئولياتهم المختلفة في الوقت المناسب، وبسبب الطبيعة المعقدة والمتغيرة المعلومات عن المخاطر فهناك أكثر من طريقة للعرض والاتصال، ويمكن لنظم المعلومات تقدير المخاطر أن توفر تقارير دورية في الوقت المناسب عن الاستثناءات بحيث تسهل من القرارات اليومية والقرارات طويلة الأجل. وتوضح لجنة COSO أن هذه التقارير قد تتضمن مؤشرات ماضية أو مستقبلية، مصفوفات عن الأداء ونتائج مالية وتشغيلية. ويعمل هيكل إدارة المخاطر على جمع وتكامل العديد من البيانات وتدفقات المعلومات وذلك من أجل توفير نظرة شاملة عن مستويات المخاطر التي قد تتعرض لها الوحدة.

وينطوي الإتصال الفعال للمعلومات الخاصة بالمخاطر على تدفقات من أعلى لأسفل (توصل خطط الإدارة والمخاطر التي تم تحديدها للعاملين) وتدفقات متوازية (توصيل العاملين للمخاطر المتعلقة بالإنتاج والتوزيع بين الأقسام) وتدفقات من أسفل لأعلى (قيام العاملين بإخبار الإدارة العليا بالمفاجئات التي تحدث أثناء التشغيل). وحتي يكون الإتصال فعال فلابد من إدراك جميع العاملين بالمنشأة أن إدارة المخاطر هو أمر هام وضروري وأن الإدارة تتوقع من العاملين قيامهم بتوصيل أي معلومات قد تتوافر لديهم عن المخاطر الجوهرية الي المستويات الإدارية العليا في الوقت المناسب. ولكن هناك عوائق تواجه توصيل المخاطر والتقديرات الخاصة بها ومنها[2]:

1.معيار مناسب لقياس جودة تقدير المخاطر والعمليات.

2. معيار ملائم للتفرقة بين العمليات السيئة لتقدير الخطر عن القرارات والنتائج السيئة.

3. طرق ملائمة لمراجعة المخاطر والعمليات.

4. نظام التقرير ينطوي على إستخدامات ومستخدمين مختلفين وفي نفس الوقت يقوم بحماية مصالح الإدارة والوحدة ككل والمراجع الداخلي.

---

(1) جمال بعيطيش على ، **التمويل والمخاطر المالية للإستثمار في المؤسسة** ، (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م) ، ص ص 99 ،101.

(2)عبدالوهاب نصر على ، **المرجع السابق** ،ص ص 565 ، 564.

الخطوة السابعة: متابعة الخطر

تقوم إدارة الوحدة بمتابعة هيكل إدارة المخاطر ومكوناته من خلال أنشطة المتابعة اليومية والتقنيات المنفضلة للأداء، ويتم القيام بالمتابعة اليومية أو المستمرة ضمن المسار الطبيعي لوقوع الأحداث والعمليات. وتنطوي هذه العملية على أنشطة الإدارة والإشراف المعتاد أثناء القيام بالعمليات، أما التقنيات المنفصلة لهيكل إدارة المخاطر فهي تعتمد على التخطيط لإجراء إختبارات دورية أو متابعة الإستثناءات التي تنشأ نتيجة العمليات عن المتابعة اليومية.

يستنتج الباحث من خطوات إدارة المخاطر أنها عملية تتكون من سعبة خطوات تتداخل من بعضها البعض. ويتم إشتقاق هذه الخطوات من الطريقة التي تقوم بها الإدارة بتشغيل الوحدة بحيث يتم تحقيق التكامل بينها وبين العملية الإدارية مع ملاحظة أنه ليس من الضروري أن تعمل جميع الخطوات السابقة بنفس الطريقة في جميع الوحدات وذلك حسب حجم الوحدة.

يري الباحث من خطوات عملية إدارة المخاطر المالية مايلي:

1. تعتبر البيئة الخاصة بعملية إدارة المخاطر الإطار الذي تعمل من خلاله الخطوات الأخري.
2. خطوات عملية إدارة المخاطر تعني إتخاذ المنشأة قرار يقضي إما بتحاشي المخاطر أو تقاسمها أو تحويلها أو خفضها.
3. تواجه عملية إدارة المخاطر بمشاكل تتعلق بقياس التهديدات أو المخاطر، سرعة تغير المخاطر وعدم وجود عملية طبيعية أو نقطة زمنية يتم الإعتماد عليها عند قياس المخاطر.
4. عملية إدارة المخاطر تعني فقط بالمخاطر التي يمكن السيطرة عليها (غير المنظمة).

7/1/3 الاطراف المسؤولة عن ادارة المخاطر المصرفية

ان مسئولية ادارة المخاطر المصرفية مسؤولية تضامنية بين عدد من الفاعلين الرئيسين ، ويمكن تحديدها فى الاطراف التالية:

1.السلطات الاشرافية

تسهم السلطات المصرفية الاشرافية متمثلة فى البنك المركزي بدور جوهرى فى مساندة المصارف التى تخضع لاشرافها خصوصا في ادارة المصرف للمخاطر من خلال تسهيل عمليات ادارة المخاطر، ومن خلال وجود منظومة تشريعية وقانونية جيدة ، توفر الحماية الملائمة للمصرف وتمتاز بالمرونة التى تشجع على توفير بيئة جيدة لادارة المخاطر فى المصرف وللنشاط المرفى عموما[1].

(1) ماجدة شلبي ، **الرقابة المصرفية فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، (القاهرة :جامعة القاهرة، المجلة الاقتصادية، العدد الثالث ،2004م)،ص ص 86-88.

2.المساهمون

يقع على المساهمين عبء اختيار اعضاء مجلس الادارة وهم المسؤولون عن وضع السياسات واعتماد الإجراءات لادارة المخاطر، وبالتالى فان اختيارهم يستلزم منهم حسن الاختيار وان يكون اختيارا سليما يؤدى الى ضمان وجود ادارة مثلي فى المصرف[1].

3. مجلس الادارة

تقع مسؤولية المصرف على مجلس الادارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا فى الادارة العليا ووضع سياسات التشغيل كما يقع عليه مسؤولية ان يكون المصرف قويا ويعمل بصورة جيدة[2].

4.الادارة التنفيذية

هى الادارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التى يضعها مجلس الادارة، وينبغى ان يكون لدي المديرين التنفيذين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراسة كافية بادارة المخاطر المصرفية.

5.لجنة المراجعة وادارة المراجعة الداخلية

لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية تمثل إمتدادات لوظيفة او مهمة مجلس الادارة لادارة المخاطر، وتقوم لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالتاكيد من التزام المصرف بانظمة الرقابة الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من ان لجنة المراجعة والمراجعة تؤديان دورا هاما فى مساعدة الادارة على ادارة المخاطر بصورة سليمة، الا ان المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الادارية فى المصرف[3]

6.المراجعون الخارجيون

يؤدى المراجعون الخارجيون دورا تقييما وتؤكيديا فى عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية، ويهتم المراجعون ليس فقط بالفحص التقليدى لعناصر القوائم المالية للمصرف ، فحسب بل تمتد مهمتهم لتشمل مراجعة مركزة على المخاطر[4].

ويستطيع الباحث أن يضيف إلى الأطراف السابقة والتي تشارك جميعها فى إدارة المخاطر ، طرفا أخر وهو فئة المتعاملين مع المصرف من المودعين وحاملي الأسهم والسندات والصكوك التي يصدرها المصرف لحرصهم للحصول على القوائم المالية للمصرف.

---

(1) د.نبيل حشاد ،**المرجع السابق**،ص ص 24-26.

(2) فايق النجار ، **ادارة المخاطر المصرفية واجراءات الرقابة عليها** ،(رام الله: جمعية البنوك فى فلسطين ، مجلة البنوك فى فلسطين ، العدد السابع والعشرون ،2005م)،ص ص 33،35.

(3) http://www.sbp.org.pk / ,State Bank of Pakistan , **Risk Management** ,, Guidelines for Commercial Banks,, 2014,p18.

(4)Coming and Others ,**The Challenges Risk Management in Diversified Financial Commpanies** ,, , Federal Reserve Bank of New York, The Economic Policy Review ,March 2010.PP71,72.

8/1/3 الإفصاح عن المخاطر المصرفية

1.مفهوم الإفصاح

عرف الإفصاح بانه الوضوح وعدم الإبهام فى عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية [1]. وعرف بأنه عرض البنود فى القوائم المالية والإيضاحات المتمة لها بما يجعل الأرقام الواردة بها واضحة، وان السياسات المحاسبية التي تتم على أساسها إعداد تلك القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها[2]. وانه شمول التقارير المالية لجميع المعلومات اللازمة والضرورية عن الوحدة المحاسبية[3]. وعرف بانه اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية والفرعية عن المنشاة التى تهم المستثمرين بحيث تعينهم على اتخاذ القرارات الرشيدة[4].

يستنتج الباحث من تعريف الافصاح ما يلي:

أ.اظهار البيانات والمعلومات عن المنشأة بشكل واضح وسليم.

ب. يتضمن الافصاح المعلومات المالية وغير المالية.

ج. يساعد الافصاح فى ترشيد قرارات مجلس الادارة ومستخدمى القوائم المالية.

يستطيع الباحث تعريف الافصاح بانه شمول القوائم المالية والايضاحات المتمة لها لجميع المعلومات والضرورية لاعطاء مستخدمى القوائم المالية صورة واضحة عن المنشأة وبما يساعدهم على ترشيد قراراتهم.

2. الإفصاح عن المخاطر المصرفية

تحظي المخاطر المصرفية والافصاح عنها باهتمام العديد من المنظمات المهنية والجهات الرقابية الاخرى كجزء هام من المعلومات التى يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية للمصارف بمختلف فئاتهم (المودعين، الدائنون، المستثمرون، سلطات الرقابة المصرفية، اسواق المال) فى التعرف على الاوضاع المالية للمصرف ومن ثم الاعتماد عليها فى اجراء تقييم الانشطة للمصرف والمخاطر المرتبطة بها كأساس لما يتخذونه من قرارات، وقد ضمن معياري المحاسبة الدوليين (30،32) مجموعة من القواعد التى تنظم الافصاح عن المخاطر المصرفية، واصدرت لجنة بازل مجموعة من المقررات لتعزيز الشفافية فى التقارير المالية المصرفية، حيث اكدت على انه مما يحتاج الافصاح عنه تلك المعلومات المتعلقة بالمخاطر التى تتعرض لها المصارف، وكيفية ادارتها والتحوط منها، وذكرت ان الافصاح عن هذه المعلومات يسهم فى تحقيق المزيد من الاستقرار فى

---

(1) د. محمد عطية مطر ،واخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاديات المعرفة** ،(عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ،1999م)،ص 325.

(2) عثمان عبده حسن ، **الافصاح العام واهميته لمستخدمى القوائم المالية**،(الخرطوم :جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م)، ص 34.

(3) د. محمد المبروك ابو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ، (القاهرة: دار ايتراك للنشر، 2005م)،ص 44.

(4) جنة ادم اسحق حران، **نظام الرقابة الداخلية واثره فى حوكمة الشركات ، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2014م) ،ص 130.

الجهاز المصرفى والتخصيص الافضل للموارد كما انه يعود بالنفع على المصارف، حيث ان تقديم افصاح كاف، يمكنهم من الوصول بشكل اسرع لاسواق رؤوس الاموال[1] .

ويري الباحث ان لهذه المعايير والمقررات اثرها فيما يصدره بنك السودان المركزي من تعليمات للمصارف التجارية السودانية بشأن الافصاح عن المخاطر المصرفية فى القوائم المالية، وان لجهات الاشراف والرقابة المصرفية دور كبير فى تحسين عملية الافصاح عن المخاطر المصرفية.

(1) Basle Committee on Bank Supervision ,**New Guidelines to Enhance Banking Transparency** ,(Basle: BIS, 1998),P28.

2/3 المبحث الثاني

قياس وتقويم المخاطر المصرفية

تقوم المصارف بتلقي الودائع وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات مختلفة، كما تقوم بتقديم العديد من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتطلبها بيئة الأعمال الحديثة، وبالأخذ في الاعتبار ضآلة حقوق الملكية كمصدر لتمويل عمليات المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى تظهر أهمية قياس ما يتعرض له المصرف من مخاطر وما يترتب عليها من خسائر متوقعة، مع الكشف عن العلاقة بين هذه المخاطر وكفاية رأس المال، وإيصال المعلومات الملائمة في هذا الشأن للأطراف المهتمة بالعمل المصرفي من عملاء ومستثمرين وجهات مختصة للإشراف والرقابة محلياً ودولياً[1].

1/2/3 مفاهيم القياس والتقويم

القياس لغةً

القياس لغة هو التقدير فيقال: قاس الشيء يقيسه، قيساً وقياساً.... إذا قدره على مثاله، يقال: قست الشيء بالشيء أي: قدرته به، وقايست بين الأمرين أي: قدرت بينهما، ويطلق على التسوية بنوعيها: الحسي– كأن يقال: قست النعل بالنعل– أي: ساويتها بها، والمعنوي كقولهم: فلان لا يقاس بفلان أي: لا يساوي به، ويطلق على استعلام المقدار: بمعنى طلب معرفة مقدار الشيء[2].

مفهوم القياس إصطلاحاً

عرف القياس به العملية التي تحد كمية ما يوجد في شيء من خاصيةٍ أو سمةٍ ما لإيجاد دليل عددي أو كمي للصفة أو الشيء المراد فحصه ومعرفته، ويتم تعيين الدليل العددي المشار إليه بوحدة القياس الملائمة[3]، وعرف بأنه تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين[4]، كما عرف بأنه عملية التعبير عن خاصية أو مجموعة خصائص معينة لموضوع القياس بأساليب محددة وباستخدام أدوات معينة[5]، وعرف بأنه عملية مقارنة شيء أو ظاهرة أو حدث ما بوحدات معينة أو بمقدار بهدف معرفة كم من الوحدات يتضمنها هذا الشيء[6].

يستنتج الباحث من تعاريف القياس اصطلاحاً مايلي:

1. وجود حاجة لمعرفة مقدار ما يتضمنه شيء ما أو حدث أو ظاهرة من خصائص معينة.
2. قابلية الشيء أو الحدث للقياس.
3. وجود وحدات رقمية معينة ملائمة لطبيعة الشيء أو الحدث أو الظاهرة المراد قياسها.

---

(1) سامي حسن محمود، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثانية، (عمان: مطبعة الشرق، بدون ت.ن).

(2) الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، **تعليل الأحكام الشرعية واختلاف العلماء فيه**، (الرياض: مجلة البحوث الاسلامية، العدد العاشر،1997م)،ص53.

(3) محمود محمد غانم، **القياس والتقويم**، ط3، (عمان: دار الأندلس، 1998م)،ص18.

(4) عبدالحي مرعي، سمير الصبان، **أصول القياس والاتصال المحاسبي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2000م)، ص72.

(5) سامر نجيب جركس، **أثر التغيير في أسعار الصرف على الافصاح والقياس**، (حلب: جامعة حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م)، ص51.

(6) د. عبدالحميد عبدالمجيد حكيم، **الاختبارات والقياس والتقويم التربوي**، (مكة المكرمة: مطابع كلية المعلمين، 2002م)، ص7.

يستطيع الباحث تعريف القياس اصطلاحاً بأنه وصف للبيانات أو المعطيات بالأرقام وتقديرها تقديراً كمياً، وفق اطار معين من المقاييس الملائمة.

2/2/3 مفهوم قياس المخاطر المصرفية

عرف قياس المخاطر المصرفية بأنه قياس احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على محافظ الائتمان أو على استثمار معين[1]، وعرف بأنه احتساب درجة التغير في العائد كنتيجة للخطر[2]، أما معهد المدققين الداخليين الأمريكي (American Institute of Internal Auditors) فعرف قياس المخاطر المصرفية بأنه قياس درجة تأثيرها على أهداف المصرف، ودرجة احتمال حدوثها[3].

من خلال التعريفات السابقة لقياس المخاطر المصرفية يستنتج الباحث ما يلي:

1. يعتمد قياس المخاطر المصرفية على التقدير الظني غير اليقيني لارتباطه بحاله من عدم التأكد.
2. تتوقف قيمة الخسائر المتوقعة على تحقق أحداث محتملة.
3. يرتبط مقدار الخسائر المتوقعة بعلاقة طردية بالخطر فكلما زادت الخسائر.
4. يستطيع الباحث تعريف قياس المخاطر المصرفية بأنه تقدير الخسائر المالية المتوقعة والمترتبة على تحقق خطر معين وإحتمالات تحقق ذلك الخطر.

مفهوم التقويم

مفهوم التقويم لغة

التقويم كلمة مشتقة من الفعل قوم، فيقال قوم المعوج بمعنى عدله وأزال اعوجاجه، وقوم الشيء بمعنى قدره وزنه وحكم على قيمته، واستقام اعتدل واستوى[4]، وقد وردت عدة مشتقات للفعل وقوم في القرآن الكريم منها لفظة أقوم، قال تعالى:(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)(سورة الإسراء: الآية9) وحسب المفسرين أقوم في هذا الموضوع بمعنى أصوب، ومنها أيضاً لفظه تقويم التي وردت في قوله تعالى: (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)(سورة التين، الآية4) فالتقويم يعني أعدل ما يكون، قال تعالى:(الرجال قوامون على النساء)(سورة النساء، الآية34) أي قائمون عليهن بالأمر والنهي والحفظ والرعاية، وقال تعالى:(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط) (سورة النساء، الآية 135) أي كونوا مجتهدين في إقامة العدل والاستقامة[5].

---

(1) Dosram Marks, Op. Cit., P57.

(2) Bodie. Zvi, Op. Cit, P315.

(3) The Institute of Internal Auditors, Op. Cit., P53.

(4) جمال الدين بن الفضل محمد بن مكرم منظور الأنصاري، **مرجع سابق**، ص192.

(5) إبراهيم ليري أمين، **مقياس الاختبار وتقدير الفئات**، (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية اعداد المعلمين، رسالة ماحستير غير منشورة،2007م)، ص14.

يستنتج الباحث من تعاريف التقويم لغةً بأنه:

1. اصلاح الشيء والمحافظة عليه.
2. إزالة الاعوجاج.
3. التحسين والتجويد.
4. الاستقامة.
5. الاعتدال.

يستطيع الباحث تعريف التقويم لغةً بأنه المحافظة على الشيء واصلاحه وتحسينه.

مفهوم التقويم اصطلاحاً

عرف التقويم بأنه التعرف على تحقيق المنشأة أو عدم تحقيقها لأهدافها[1]، استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية واتخاذ قرارات بناءً على معلومات لإعادة توجيه مسارات انشطة المشروع بما يحقق أهداف محددة من قبل[2]، كما عرف التقويم بأنه القيان بالدراسة اللازمة لتقرير ما إذا كان المشروع مجدياً أو لا[3]، وعرف التقويم بأنه الإجراء الذي يهدف إلى تقدير منجزات الأفراد من خلال صيغة موضوعية للحكم على مدى تحقيق الأهداف المرسومة[4].

يستنتج الباحث من تعاريف التقويم اصطلاحاً بأنه:

1. جمع للمعلومات التي تساعد في الحكم على أداء المنشأة.
2. مجموعة من الوسائل الرقابية التي تساعد على تنفيذ الخطط الموضوعة.
3. فحص لأداء المنشأة بهدف التحسين فيه.

ويستطيع الباحث تعر يف التقويم اصطلاحاً بأنه عملية إدارية منظمة لجمع معلومات عن أداء المنشأة بهدف الرقابة على تنفيذ الخطط وتحسين الأداء.

3/2/3 الفرق بين القياس والتقويم

تتمثل الفروق في الآتي[5]:

1. القياس يقيس الجزء، والتقويم يتناول الكل.
2. القياس وحده لا يكفي للتقويم لأنه ركن من أركانه وجزء من أجزائه فقط.
3. التقويم عملية شاملة بينما القياس عملية محددة.

---

(1)Charles T, Horngaren, & Grorge Fster, **Cost Accounting, Managerial Emphasis**, Ninth Edition, (New Jersey: Prentice HaIL, 1999), P. 798.

(2) عايدة سيد خطاب، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات**،ط3، (بيروت: دار الفكر العربي، 2000م)،ص401.

(3) ثناء محمد طعمية، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية**، (القاهرة: مطابع جامعة بنها،2002م)،ص23.

(4) زويلف مهدي حسن، **إدارة الأفراد**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013م)،ص188.

(5) محمود محمد غانم، مرجع سابق، ص22.

4. القياس يكتفي بإعطاء معلومات محددة عن الشيء أو الموضوع المراد قياسه، أما التقويم فيهدف إلى التشخيص والعلاج، ويساعد على التحسين والتطوير.
5. يرتكز القياس على مجموعة من الأدوات أو الوسائط يشترط فيها الدقة، بينما يرتكز التقويم على مجموعة من الأسس مثل الشمول والاستمرارية والتنوع والتكامل.

يستطيع الباحث بأن يضيف إلى تلك الفروق مايلي:

1. مخرجات القياس هي مدخلات التقويم بينما مخرجات التقويم هي مدخلات للقرارات الإدارية المختلفة.
2. يهتم القياس بجمع معلومات متعلقة بصفة أو خاصية ما بينما يهتم التقويم بتعزيز أو تخفيف تلك الصفة أو الخاصية بحسب ما يقتضيه الحال.

يستنتج الباحث من خلال استيضاح الفروق بين القياس والتقويم بأن القياس جزء من التقويم وأنه يمثل خطوة من خطواته.

أهمية التقويم

تتمثل أهمية التقويم في[1]:

1. معرفة مدى كفاءة المنشآت الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها.
2. توفير الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات والانشطة الاستثمارية المختلفة.
3. توفير بيانات للمستثمرين ومتابعة مدى تنفيذ القرارات الإدارية المختلفة.
4. يعتبر من اهم المقومات التي تقوم عليها عمليات الرقابة الداخلية سواءً على مستوى المنشأة ككل أو على مستوى الاقسام المختلفة.
5. مساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة على اكتشاف الانحرافات لتحليلها ومعالجة اسبابها[2].
6. تفادي أو تخفيف درجة المخاطر للأموال المستثمرة من خلال المساعدة في اختيار البدائل الملائمة.
7. تزويد إدارة المصرف بالبيانات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي ولترشيد القرارات الإدارية المختلفة[3].

(1) توفيق محمد عبدالمحسن، **تقويم الأداء- مدخل جديد لعالم جديد**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999م)، ص51.
(2) فالح حسن القيسي، **نظم الرقابة وأثرها على الأداء**، (تونس: المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، مجلة الرقابة المالية، العدد30، 1997م)، ص67.
(3) الفضل الطيب محمد الزين، **دور محاسبة المسؤولية في تقويم أداء المنشآت الصناعية**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة دكتواره غير منشورة، 2004م)، ص61.

يتضح للباحث أن أهداف التقويم تتمثل في تحديد العلاقة فيما النتائج المحققة فعلاً وتلك المخطط لها، ومدى قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها.

ويستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:

1. تمكين وتشجيع إدارة المنشأة على العمل على تفادي نقاط الضعف مستقبلاً وتعزيز نقاط القوة.
2. تعزيز قدرات المنشأة في تطوير مستويات عملياتها المختلفة.
3. تحسين قدرات إدارة المنشأة على التوظيف الجيد لمواردها وحماية أصولها.
4. مساعدة الإدارة في التعامل مع مخاطر الأعمال المختلفة.

4/2/3 قياس مخاطر الائتمان

تتمثل في الخسائر المحتملة التي من شأنها التأثير على نتائج نشاط المصرف أو مركزه المالي، بسبب عمليات منح الائتمان غير المدروسه بكفاءة أو بسبب تعثر الأطراف المدينة سواء لأسباب داخلية أو خارجية، ولأهمية المخاطر الائتمانية أولتها مقررات لجنة بازل(1) الصادرة عام 1991م عناية خاصة مؤكدة مسئولية إدارة المصرف بشأن إيجاد وتطبيق نظام فعال للرقابة على خطر الائتمان يعتمد على المقومات التالية[1]:

1. اعتماد مجلس إدارة المصرف للسياسات الائتمانية والاستراتيجيات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومراجعتها بشكل دوري والعمل على إعلامها لجميع العاملين المعنيين بالمصرف.
2. وضع حدود ائتمانية عامة على مستوى المقترضين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات لتقييد المصرف وحمايته من التعرض لخطر التركز الائتماني والذي يمكن أن يشكل خسائر في المستقبل.
3. الفصل فيا بين المهام والوظائف المتعلقة بمنح الائتمان ومراقبته ومتابعته وتحديد المسئوليات المتعلقة بها والأفراد القائمين عليها.
4. إيجاد أسس وقواعد موثقة ومعتمدة تنظيم عمليات الإقراض وفحص الضمانات وما يحدث من تغير في قيمها، كما تشمل هذه القواعد مراقبة انتظام سداد المدفوعات وتطور الجدارة الائتمانية للعملاء.
5. إنشاء نظام مستقل لتقييم كفاءة كل من عمليات الإقراض وعمليات المخاطر من خلال جهود فحص مستمره تصل نتائجها إلى الإدارة العليا مباشرة.
6. اتباع نظام لتصنيف القروض طبقاً لدرجة المخاطر المتعلقة بها وأن يتلأم مع طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة المصرف، وأن يسمح بتقييم دقيق لحالة القروض المتواجده في المحفظة ويعمل

(1)Basle Committee on Banking Supervisor, **Principles for Management of Credit Bank**, (Basel: BIS, 1999), PP4,21.

أيضاً على تكوين مخصصات القروض بشكل أدق، كما ينبغي التأكد من وضع العملاء في الرتب الملائمة في حالة تغير الجدارة الائتمانية.

7. استخدام المصرف لنظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية الملازمة لكل الأنشطة سواء داخل الميزانية أو خارجها، وأن تأخذ في الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية.

يتضح للباحث أهمية إجراء القياس المناسب لمخاطر الائتمان حتى يتمكن المصرف من عمل تقييم دقيق للخسائر المحتملة في أصول وايرادات المصرف والتي يمكن أن تؤثر بالسلب على أرباحه وعلى مركزه المالي.

5/2/3 أساليب قياس مخاطر الائتمان

تتمثل أساليب قياس مخاطر الائتمان في:

1. النقاط المرجحة

وهو أسلوب يقوم على التقييم الرقمي من خلال وضع نقاط ترجيحية لبعض العوامل الأساسية منها: شخصية العميل وسمعته في مجال النشاط، الهدف من الحصول على التمويل ، حجم التمويل ومدى ملائمته، توقيت ومصادر السداد الخاصة بالقرض، الدخل السنوي للمقترض، الظروف الاقتصادية والمنافسة ومدى تأثر النشاط بها، الضمانات، حيث يتم إدماج العوامل السابقة في شكل مجموع مرجح يتم من خلاله اتخاذ القرار الائتماني[1].

2. القوائم المالية التصويرية وتحليل الحساسية

يقوم هذا الأسلوب على إعداد قوائم مالية مستقبلية افتراضية خاصة بالمنشأة يتم أعدادها بناءً على القوائم المالية التاريخية مع الاخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وسلوك المبيعات وقرارات الإدارة للتوصل إلى البيانات الخاصة بالقوائم المالية التصورية باستخدام النسب المالية لاختبار جودة الحالة الائتمانية للمنشأة[2].

يتضح للباحث بأن هذا الأسلوب يقوم على أساس تقديرات مستقبيلة مبنية على الاداء التاريخي للعميل، وافتراض تكرار نفس مستويات الاداء في حال ثبات الظروف الداخلية والخارجية لمنشأة العميل.

---

(1) Peter S. Rose, **Commercia Bank Management**, 5th edition (London: John Murray, 2001), P501.

(2) د. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات**، ط2، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006م)، ص85.

3. تحليل النسب المالية

فحص البيانات المستخرجة من القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) ومعرفة مدى تغيرها خاصة على مدار السنوات الاخيرة، اضافة إلى استخراج بعض النسب المالية والتي تختلف حسب حجم النشاط ثم مقارنتها بالنسب المالية الخاصة بالشركات الاخرى أو الصناعة نفسها، ويساعد التحليل المقارن للتغير في هذه الائتمان في معرفة مدى ملائمة الحالة المالية للعميل للحوصل على التمويل، وتنقسم هذه النسب إلى مجموعات تعمل كل منها على قياس احد المحددات الخاصة بقرار منح الائتمان وتشمل قدرة المنشأة على التحكم في المصروفات، كفاءة الاداء، القابلية للتسويق، كفاية الارباح، السيولة، والربحية، ملائمة هيكل رأس المال، واخيراً التدفقات النقدية، ويوضح الشكل رقم (1/2/3) المؤشرات المستخدمة في تحليل النسب المالية.

شكل رقم (9/2/3)

المؤشرات المستخدمة في تحليل النسب المالية

المحددات	المؤشرات المستخدمة	وظيفة المؤشر
قدرة المنشأة على التحكم في المصروفات.	نسبة كل من (الاجور، التكاليف الاضافية، مصاريف الاهلاك، الفوائد المدينة على القروض) إلى صافي المبيعات.	يوضح مدى كفاءة الإدارة في الرقابة على المصروفات والتحكم فيها مما يؤدي إلى تعظيم الارباح التي تعتبر المصدر الآساسي للوفاء بالقرض في معظم الحالات.
كفاية الأرباح (نسبة التغطية)	نسبة تغطية الفوائد، نسبة تغطية الفوائد والمدفوعات الاساسية، نسبة تغطية المدفوعات الثابتة، نسبة تغطية الديون.	يوضح الحماية التي تتوافر للدائنين بما فيهم المصارف بناء على قيمة الارباح التي تحققها المنشأة.
مؤشرات السيولة	النسبة الجارية، نسبة السيولة السريعة، صافي الاصول السائلة صافي رأس المال العامل، متوسط مدة التحصيل.	يعكس قدراتها على زيادة النقدية في حدود نفقة معقولة وايضاً يشمل قدراتها على مقابلة المدفوعات الخاصة بالقروض عند الاستحقاق.
مدى قابلية الخدمة أو السلعة للتسويق.	هامش الربح الاجمالي، هامش الربح الصافي.	يوضح امكانية تحقيق المنشأة لتدفقات نقدية لسداد الديون.
مؤشرات الربحية.	صلفي الدخل قبل وبعد الضرائب، العائد على حقوق الملكية، العائد على اجمالي الاصول، معدل نمو المبيعات.	يستخدم للحكم على نجاح المنشأة من خلال قدرتها على تحقيق ارباح لتوزيعها على الملاك بعد مقابلة جميع الالتزامات القادمة.
كفاءة الاداء الخاص بالمنشأة.	معدل دوران المخزون، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الحسابات تحت التحصيل.	يوضح مدى استخدام موارد المنشأة بالكفاءة في الإنتاج وفي توليد نقدية كافية، ومدى كفاءة عملية تصريف المنتج وتحصيل قيمة المبيعات.
التدفقات النقدية.	نسبة التدفق النقدي التشغيلي/ النفقات الرأسمالية، نسبة النفقات الرأسمالية/ الاهلاك- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى	يقيس مدى كفاية التدفقات النقدية من انشطة التشغيل لمواجهة النفقات الرأسمالية والتوزيعات ومدفوعات الديون.

	كل من الأرباح الموزعة والديون طويلة الاجل والديون قصيرة الاجل.	
هيكل رأس المال	نسبة الرافعة المالية، نسبة الرأسمالية، نسبة الديون إلى المبيعات، نسبة ملاءمة رأس المال.	يوضح علاقة الديون بالهيكل التمويلي للمنشأة.

Source: George T. Friedlob, Lydia L.F. Schleifer, Essentials of Financial Analysis, (New Jersey: John Wiley &Sons, Inc.2010 ،), PP64-66 ،

يرى الباحث أن اسلوب تحليل النسب المالية تشويه بعض أوجه القصور منها:

1. مقارنة القوائم المالية خلال فترة زمنية طويلة قد تكون ملائماً خصوصاً مع احتمالية وجود تغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية.
2. صعوبة مقارنة القوائم المالية خلال فترة زمنية طويلة في ظل معدلات التضخم المرتفعة.

4. النظم الخبيرة

مجموعة من المعدلات التنبؤية تستخدم بيانات تاريخية خاصة بالعميل وبعض الاساليب الاحصائية المتقدمة لانتقاء عينة من المتغيرات مثل ترتيب العميل في خطة تصنيف القرض والربحية الحالية والسيولة، الرافعة المالية معدلات التغطية وبعض المتغيرات الاخرى التي تعكس التغير في الظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعة، حيث يتم دمج هذه المتغيرات في شكل نموذج، ثم اختيار درجة الصلاحية الخاصة به لاستخدامه في تقييم القروض[1].

يتضح للباحث بأن هذا الاسلوب يراعي مختلف المتغيرات الخارجية المؤثرة في الصناعة كالتغيرات الاقتصادية وظروف السوق، رغم انها انظمة غير محددة وغير واضحة المعلم ولا تتضمن ضوابط أو قواعد ناظمة ومحددة.

5. التصنيف الائتماني لمحفظة التمويلات

يتم وضع التسهيلات الائتمانية في رتب معينة طبقاً لميل الاطراف المقترضة للإعسار المالي، ويعتمد التصنيف الائتماني اضافة إلى العناصر الكمية الناتجة من إجراء أساليب القياس السابقة على بعض العناصر الأخرى غير الكمية مثل القدرة على المنافسة والظروف الاقتصادية العامة، وكفاءة إدارة المشروع، ويعتبر التصنيف الائتماني معياراً موضوعياً لتقييم المخاطر على مستوى الأنشطة والعملاء وعلى مستوى المحفظة ككل، بل ويساعد أيضاً في قرارات منح الائتمان وومتابعة الجدارة الائتمانية للعملاء، والرقابة على جودة محفظة التمويلات، وقرارات تسعير التسهيلات الائتمانية، ويساهم أيضاً في تحديد الأنشطة المستهدف التوسع الائتماني بها[2].

(1)Marek Capinski, Tomasz Zastawniak, **Mathematics for Financial Engineering,** (London: Springer-Verlag Ltd., 2003), P202.

(2) Henie Van Grening and Donyaya Bragons**, Analyzing and Managing Risk**, (Washington, DC: World Bank, April 2003), P151.

إن تصنيف محفظة التمويلات يعتبر مطلباً لاحتساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر في المصرف طبقاً لمقررات بازل (III,II) والتي قسمت أساليب التصنيف الائتمانية إلى ثلاثة اساليب بديلة وهي:

أ. أسلوب التصنيف المعياري الخارجي: يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تضمها مؤسسات التصنيف الخارجية الدولية مثل مؤسستي Standard & Poor, Moody's والتي تتصف بالشفافية والمصداقية وإتاحة النتائج دولياً[1].

ب. أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: يعتمد على السماح للمصرف باستخدام نماذجة الداخليه لتقييم احتمالية التعثر لكل عميل، وبإدخال المتغيرات الأخرى التي توفرها جهات الإشراف والرقابة يمكن تحديد الجدارة الائتمانية والوصول إلى تقديرات كمية للخسائر المستقبلية.

ج. أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: يعتمد على قيام المصرف ببناء نماذجه الداخلية لتصنيف عملاء الائتمان بجميع متغيراته، ويقتصر دور الجهات المشرفة على تقييم نماذج التصنيف[2].

يتضح للباحث أهمية التصنيف الائتماني لمحفظة التمويلات من خلال:

1. إحتساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.
2. يساعد في قرارات منح الائتمان.
3. الرقابة على جودة محفظة التمويلات.
4. ترشيد قرارات تسعير التسهيلات الائتمانية.

6. نماذج التنبؤ بالإفلاس

نماذج تشتق من بعض النسب المالية التي لها علاقة بالإفلاس وتعمل على التنبؤ به قبل حدوثه ومحاولة التفرقة بين المنشآت التي قد تواجه الإفلاس وتلك التي ليست كذلك، كما تفيد هذه النماذج في تلافي نقاط الضعف التي تعاني منها اساليب القياس الاخرى ومنه[3]:

أ. كيفية وضع العملاء في ترتيب معين يعكس الجدارة الائتمانية لهم.

ب. التضارب بين المؤشرات الخاصة بالقوائم المالية، كان تكون أحدى المنشآت سيئة في بعض المؤشرات وتكون جيدة في بعض الاخر.

وتنقسم نماذج التنبؤ بالإفلاس إلى:

1.النماذج الاحادية:

تستخدم مجموعة من النسب المالية بشكل منفرد للحكم على مدى تعثر المنشأة.

---

(1) Timothy W. Koach, **Bank Management**, 7edition, (Nashville: South-Western Publishing, July, 2009), P680.

(2) Basle Committee on Banking Supervisor, **Principles for Management of Credit Bank**, Op. Cit., P32.

)3(عمر الجهماني، **مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك**- دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، (عمان: مجلة الإدارة العامة، العدد1، المجلد41،2002م)، ص ص51-58.

2.النماذج ذات التحليل المتعدد:

تعتمد على استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية مع تطبيق مجموعة من المعاملات المرتبطة بها في شكل مجموعة تفاضلية يتم مقارنتها بالمنطقة الحرجة والتي تكون عندها الشركات معرضة بدرجة اقل لخطر الافلاس، ومن هذه النماذج (ALTMAN) أو مايسمى بنموذج(Z-CORE).

3.النماذج ذات التحليل اللوغاريتمي:

تعتمد هذه النماذج على قياس احتمالية الافلاس في صورة نسبة مئوية باستخدام احد المعادلات ذات المتغيرات اللوغاريتمية المتعلقة ببعض النسب المالية.

يتضح للباحث بأن نماذج التنبؤ بالافلاس مشتقة من بعض النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من التحليل المالي، واعتبارها كمدخلات لهذه النماذج التي تستهدف معرفة الجدارة الائتمانية للعميل، ويؤخذ عليها ما يؤخذ علي اسلوب تحليل النسب المالية من حيث كونها معتمدة على القوائم المالية التاريخية التي قد تعطي مؤشرات مظللة خصوصاً مع وجود تغيرات في التغيرات والسياسات المحاسبية، أو في ظل معدلات التضخم المرتفعة.

6/2/3 قياس مخاطر سعر الصرف

تمثل مخاطر سعر الصرف عن الخسائر المحتملة الناتجة من تغير قيمة العملات الأجنبية نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف، وهذا التغير قد يؤثر على قيمة أصول والتزامات المصرف المقومة بعملات أجنبية وعلى ربحيته،وأيضاً على تدفقاته النقدية الحالية والمستقبلية، ويحظى سعر الصرف باهتمام العديد من الأوساط المالية والمصرفية خاصة مع زيادة النمو في التمويل والتجارة الخارجية، وزيادة تقلبات معدل سعر الصرف بشكل واضح في القوائم المالية للمصرف[1]، ومن المعاملات المصرفية التي يمكن أن تزيد من فرص التعرض لخطر سعر الصرف[2]:

1. إصدار أوعية ادخارية بالعملة الأجنبية لجذب عملاء محددين.
2. منح فروض وتسهيلات بعملات أجنبية.
3. الاستثمار في أسهم وسندات في الخارج بعملات أجنبية.
4. عمليات الاتجار في العملات التي يقوم بها المصرف.
5. استخدام المشتقات المالية سواء لهدف التغطية أو لهدف المضاربة.

يرى الباحث بأهمية وجود نظام فعال للرقابة على خطر سعر الصرف للحد من الخسائر المرتتبة عليه من خلال بعض الإجراءات والتدابير التي يستعملها المصرف للتقليل أو تجنب الوقوع في

(1) Henie Van Grening & Donyaya Bragons, Op. Cit, P152.

(2) Martin Cihak**, Introduction to Applied Stress Testing,** (Washington DC: World Bang, International Monetary Fund Confrere, Working Paper No. 7, Mar 2007), p59.

خطر سعر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع.

وتتمثل مقومات نظام الرقابة على خطر سعر الصرف في[1]:

1. لجميع الأنشطة المتعلقة بالصرف الأجنبي.
2. الرقابة على وجود سياسة معتمدة وموثقة للتعامل مع هذا الخطر تشمل جميع أنشطة المصرف التي لها علاقة بالصرف الأجنبي سواء كانت أنشطة داخل الميزانية، كما أو خارج الميزانية، كما تشمل هذه السياسة أيضاً اساليب إدارة هذا الخطر وخطط مواجهة الطوارئ.
3. وضع حدود معينة للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها من العملات الأجنبية وذلك للعمل على التوازن بين الأصول والالتزامات من كل عملة مع إمكانية تعديل هذه الحدود لتتناسب مع حجم المخاطر وهيكل رأس المال.
4. الفصل بين الوظائف المتعلقة بالعملات الأجنبية ووظائف الرقابة على هذه الأنشطة مع التأكد من التسجيل الكامل هذا الخطر وإدارته ينبغي ألا تتم في معزل عن المخاطر الأخرى وذلك للتأثير المتبادل بينهم.
5. وجود نظم معلومات محاسبية وإدارية لتقديم معلومات وافية ودقيقة في شكل تقارير دورية عن حجم تعرض المصرف لخطر سعر الصرف بناء على أساليب قياس معتمدة من قبل الإدارة والجهات الرقابية مع القيام بعمل اختبارات لاحقة لتقييم قدرة الأساليب المستخدمة على التقاط الخسائر التاريخية.

أساليب قياس خطر سعر الصرف

تتمثل أساليب قياس خطر الصرف في:

1. أسلوب القيمة المعرضة للخطر

يعتمد على استخدام نماذج احتمالية عامة تقيس حجم الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المحفظة الخاصة بالمصرف وما تحويه من أدوات مالية والتي تكون ذات حساسية لخطر سعر الصرف خلال فترة محددة وبمستوى ثقة معين وذلك في شكل رقم يستخدم بواسطة الإدارة ويتم التقرير عنه للجهات المنظمة ويتم الإفصاح عنه أيضاً في التقرير السنوي للمصرف[2].

وقد اعطت لجنة بازل اهتماماً كبيراً لاستخدام هذا الأسلوب كما اقره كل من مصرف الاحتياط الفدالى الأمريكي ولجنة تبادل الأسهم والسندات الأمريكية كأسلوب لقياس خطر سعر الصرف.

---

(1) Henie Van Grening & **Donyaya Bragons**, Op. Cit, P158.

(2) Thomas J. **Linssmeher & Neil D. Person**, Risk Management an Introduction to Value at Risk, (Chicago: Univ. of Illinois, July, 1999), P3.

وتتمثل مداخل قياس القيمة المعرضة للخطر في[1]:

أ. مدخل المحاكاة التاريخية

يتطلب فروض قليلة نسبياً خاصة بالتوزيع الاحتمالي لعوامل السوق، وفيه تستخدم التغيرات التاريخية في معدلات وأسعار السوق وذلك لعمل توزيع احتمالي للأرباح والخسائر الخاصة بالمحفظة.

ب. مدخل التباين والتغاير

يفترض أن العوامل السوقية المؤثرة على سعر الصرف ذات توزيعات طبيعية متعددة، وباستخدام هذا الافتراض يمكن تحديد التوزيع الخاص بأرباح وخسائر القيمة السوقية للمحفظة والذي يكون ذو توزيع طبيعي.

ج. مدخل محاكاة مونت كارلو

يقوم على استخدام توزيع احتمالي يفترض أن يكون دقيقاً نسبياً في احتساب التغيرات المحتملة في عوامل السوق بدلاً من استخدام التغيرات التاريخية، ثم يتم تقدير الأرباح أو الخسائر المفترضة في المحفظة وكذلك التوزيع الاحتمالي الخاص بها وأخيراً تتحدد القيمة المعرضة للخطر من خلال هذا التوزيع.

يتضح للباحث بأن اسلوب القيمة المعرضة للخطر يمكن المصرف من قياس مخاطر سعر الصرف وفق نماذج احتمالية لتقدير الخسائر المترتبة على التغيرات في الأسعار.

2. أسلوب تحليل الحساسية

يعتمد هذا الأسلوب في قياسه لخطر سعر الصرف على إحداث تغيرات مفترضة في قيم عوامل السوق ثم احتساب قيمة المحفظة في حالة كل تغير من هذه التغيرات المفترضة، ففي حالة تقلب سعر الصرف يتم تحديد تأثير هذه التغيرات المفترضة على قيم المحفظة ثم عمل مدى من الانخفاض أو الارتفاع في قيم المحفظة[1].

يتضح للباحث بأن هذا الاسلوب يقوم على اختبار مجموعة من العوامل المتغيرة والمؤثرة في سعر الصرف لتحديد مدى تأثر المخاطر المتوقعة جراء التغير في تلك العوامل.

3. أسلوب دلتا Δ

يعتمد على مقدار التغير في قيمة المحفظة عند تغير سعر الصرف بمقدار معين، وعلى الرغم من أن أسلوب دلتا تم تطويره خصيصاً لتطبيقه على عقود الخيارات المالية إلا أنه يمكن استخدامه في مراكز العملات، ويعتبر أسلوب دلتا مشتقاً جزئياً من سعر الخيار المالي، مع مراعاة التغير في

(1) Philip Best, **Implementing Value at Risk**, (New Jersey: John Wiely & Sons, 1999), P37.
(2) Philip Best, Op. Cit, P41.

سعر العملة محل عقد التمويل، حيث يتم الحصول على قيمة دلتا∆ من خلال التغيرات التاريخية الحادثة في قيمة العقد خلال الفترات السابقة، ويمكتن صياغة هذا الاسلوب في المعادلة التالية:

$$\text{دلتا}\Delta = \frac{\text{التغير في سعر عقد التمويل}}{\text{التغير في سعر صرف لعملة}}$$

وبعد الحصول على قيمة دلتا∆ يتم التنبؤ بالتغير المحتمل في سعر عقد التمويل كالآتي:

التغير في سعر عقد التمويل = دلتا∆ × التغير في سعر العملة[1].

يتضح للباحث بأن اسلوب دلتا هو من الاساليب المتبعة في قياس مخاطر اسعار الصرف في عقود المشتقات المالية إلا أنه يمكن تطبيقه والاستفادة منه في قياس ذات المخاطر المرتتبة على عقود التمويل ذات الصيغ الاسلامية.

7/2/3 قياس مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في الخسائر المحتملة التي يتعرض لها المصرف بسبب عدم وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهة المدفوعات الخاصة به، أو وجود فائض نقدي مقارنة بالمدفوعات الخاصة بامصرف، وما يسببه ذلك من مشاكل وسحب للودائع بسبب عدم مقابلة المسحوبات الخاصة بها وأيضاً عدم وجود أرصدة كافية لمنح القروض مما يؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء في المصرف واضطرار الإدارة أحياناً لبيع بعض الاصول وانعكاس ذلك سلباً على الآرباح، ويتعرض المصرف لمخاطر السيولة نتيجة لعوامل عديدة منها القيام بتمويل القروض طويلة الأجل من ودائع العملاء قصيرة الأجل، حساسية المودعين للتغير في معدل الفائدة وما يترتب عليه من سحب للأرصدة، تعثر عملاء القروض مما يؤثر على مركز السيولة الخاصة بالمصرف[2].

وتجنباً للخسائر التي يمكن أن يسببها نقص السيولة اهتمت لجنة بازل في توصياتها الصادرة عام 2000 بتقديم مجموعة من الإجراءات التي تكفل الرقابة والتحكم في هذا الخطر منها[3]:

1. اعتماد الإدارة العليا للاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بئغدارة خطر السيولة وتوثيقها مع الحصول على تقارير دورية تتعلق بحالة السيولة وأي تغيرات فعلية أو محتملة بها.
2. وجود نظام معلومات ملائم لقياس ومراقبة خطر السيولة والتقرير عنه، مع وجود خطة يومية لإدارة السيولة على أن تقدم التقارير الخاصة بها لجميع المستويات الإدارية المختصة.
3. وجود نظام لقياس ومراقبة مركز السيولة الخاص بالعملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها بشكل نشط، بالإضافة إلى تقييم احتياجاته منها بشكل إجمالي، كما ينبغي أن يكون هناك تحليل منفصل واستراتيجية منفصلة لكل عملة على حدة.

(1) Thomas J. **Linsmeher & Neil** D. Person, Op. Cit, P37.
(2)Timothy W. **Koac**h, Op. Cit, PP478,480.
(3) Basle Committee on Banking Supervisor, **Sound Practice for Managing,** (Basel: Switzerland, Feb. 2010), PP1,19.

4. وجود نظام قياس مستمر ومراقبة متطلبات السيولة، مع تقييم مركز السيولة باستخدام تصورات متعددة وذلك لاحتساب التغير السلبي أو الإيجابي المحتمل.
5. أن يكون لدى المصرف آلية خاصة للتأكد من أن هناك مستوى كاف من الإفصاح عن خطر السيولة، لأن التدفق المستمر من هذه المعلومات يحسب من الإدراك العام لحالة المصرف في أوقات الأزمات.
6. أهمية أن تقوم الجهات المشرفة على أعمال المصارف بتقييم كفاءة عملية قياس ومراقبة خطر السيولة عن طريق فحص التقديرات الخاصة بالاحتياجات النقدية والفروض التي تم استخدامها في هذه التقديرات، والتأكد أيضاً من أن المصرف لديه خطط لمواجهة أزمات السيولة.

ومواكبة لهذه التوصيات أصدر البنك المركزي اليمني تعليماته للمصارف العاملة في الجمهورية اليمنية بشان إدارة ومراقبة خطر السيولة (تعميم رقم5 لسنة 2009) والمتضمن مايلي[1]:

أ. وجود سياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف خاصة بلإدارة خطر السيولة يتم تقديمهت إلى المصرف المركزي على أن تشمل تلك السياسة كيفية قياس ومتابعة ورقابة مخاطر السيولة.

ب. على إدارة المصرف متابعة إدارة السيولة بصفة يومية من خلال التعرف على التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية.

ج. إعداد ما يسمى بمدرج الاستحقاق لتحديد الفجوات الناتجة من عدم توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات وذلك بشكل يوميب أو كحد أدنى في نهاية الأسبوع بالنسبة للعملات المحلية وايضاً أهم العملات الأجنبية المتعامل بها.

ويضيف الباحث إلى تلك الاجراءات مايلي:

أ. ضرورة أن يكون لدى المصرف خطة تمويلية لمواجهة الطوارئ معتمدة من الإدارة العليا للمصرف يتم من خلالها مراجعة آجل الاستحقاق بوضع عدة افتراضات لمدى تعرض المصرف لمخاطر عدم توافر سيولة كافية في حالات الطوارئ.

ب. أن تتضمن تلك الخطة بدائل مختلفة يمكن للمصرف الاعتماد عليها لتوفير السيولة الازمة.

أساليب قياس مخاطر السيولة أحد المخاطر المهمة لدى المصرف، ويحتاج المصرف إلى الاستعانة بأساليب قياس لهذا الخطر تسهم في عمل تقديرات عن مركز السيولة والاحتياجات المتوقعة تجنباً للتعرض لأية ظروف تتسبب في خسائر مادية أو معنوية، وهناك عدد من الأساليب المتبعة لقياس مخاطر السيولة منها[2]:

(1) تعميمي رقم5، لسنة 2009، **إدارة مخاطر السيولة في المصارف**، (صنعاء: البنك المركزي اليمني، سبتمبر،2009).

(2) Donna R. Claire, and Others, **Report to Life Liquidity Work Hroup,** (Boston: The American Academy for Actuaries, 2008), p7.

1. مؤشرات السيولة

من المؤشرات المستخدمة مؤشر المركز النقدي، مؤشر سيولة الاصول، مؤشر القدرة على السداد، معدل تركيبية الودائع، معدل السيولة السريعة، ومؤشرات السيولة المستخدمة يتم مقارنتها مع متوسط النسب الخاص بالمصارف المتشابهة من حيث الحجم والموقع وظروف السوق أو بنسب استرشادية تضعها الجهات الرقابية، حيث أن متوسط النسب الشائعة في المصارف المشابهة يمكن أن تكون مظللة بسبب حساسيتها للتغيرات الموسمية خلال العام وكذلك دورات النشاط، كما ينبغي النظر إلى المؤشرات بشكل إجمالي بدلاً من مراقبة مستوى كل مؤشر على حدة لمعرفة درجة زيادة السيولة أو نقصها وأسباب ذلك.

يتضح للباحث بان مؤشرات السيولة يتم مقارنتها بباقي المؤشرات لدى المصرف نفسه ومقارنتها بمؤشرات استرشادية تضعها المؤسسات الرقابية ولإشرافيه.

2. نماذج التدفقات النقدية

تشمل كلاً من اسلوب مصادر واستخدامات الأموال، أسلوب هيكل الارصدة، أسلوب مدرج الاستحقاقات وهو أكثرها شيوعاً حيث يعتبر أداة عامة لمقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات الخارجية سواء على أساس يومي أو من خلال سلسلة من الفترات الزمنية، ويعتمد هذا النموذج على تحديد التدفقات النقدية الخاصة بالفترات المستقبلية طبقاً لدرجة استحقاق كل من عناصر الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية بناء على القروضفي مدرج الاستحقاقات يختلف حسب كل تصور، وأيضاً يمكن أن تختلف القروض بشكل حاد.

يتضح الباحث من خلال هذا النموذج أن ايجاد الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في كل فترة زمنية يعتبر نقطة البداية لقياس العجز أو الفائض في السيولة الخاصة بالفترات الزمنية، ومن ثم قياس العجز أو الفائض التراكمي خلال فترة معينة.

8/2/3 قياس مخاطر معدل الفائدة:

المصارف الاسلامية لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً، ولكنه وفي ظل الظروف المحيطة والمعوقات المحددة لنشاط المصارف الاسلامية تلجأ إلى استخدام معدل الفائدة ليبور LIBOR– وهو معدل الفائدة على الاقراض الداخلي في سوق لندن المصرفي– وتستخدمه كسعر مرجعي في عملياتها، وبهذا فإنه من الممكن أن تنتقل مخاطر معدل الفائدة إلى المصارف الاسلامية بصورة غير مباشرة ففي عقدي المرابحة أو التأجير المنتهي بالتملك يتحدد هامش ربح المصرف بإضافة هامش ربح المخاطرة إلى السعر المرجعي، فهامش ربح عقد المرابحة يحدد لمرة واحدة ويظل

ثابتاص خلال فترة التمويل بينما السعر المرجعي عرضة للتغيرات المستمرة صعوداً أو هبوطاً وبالتالي قد يتعرض المصرف لخطر معدل الفائدة في حالة ارتفاع السعر المرجعي[1].

ويتعرض المصرف لخطر معدل الفائدة عندما تكون الحساسية للتغير في معدل الفائدة للأصول لا تتساوى أو تتلأم مع هذه الحساسية بالنسبة اللالتزامات أو البنود خارج الميزانية، ويتأثر المصرف سلباً في حالة زيادة التزاماته القابلة لإعادة التسعير بشكل أسرع من أصوله وبالتالي زيادة معدل الفائدة يمكن أن يقلل من صافي الدخل وذلك لزيادة تكلفة الأرصدة الخاصة به بالنسبة للفائدة، وقد أوصت لجنة بازل II بضورة توفير نظام فعال للرقابة على مخاطر الفائدة يراعي فيه ما يلي[2]:

1. إعتماد مجلس الإدارة لسياسة شاملة تهدف إلى لإدارة مخاطر الفائدة في ضوء الأهداف العامة للمصرف والتأكد من أن هناك إجراءات جادة لمراقبة الخطر والتحكم فيه على أن تقدم إليها تقارير دورية عن مستويات الخطر.
2. إهعتماد حدود معينة للمخاطرة بحيث لا يزيد عنها والتأكد من وجود إجراءات كافية للمحافظة على هذه الحدود وتغييرها عندما تتضح عدم كفايتها.
3. وجود تحديد واضح للوظائف والمهام التي بمخاطر الفائدة مع أهمية التأكيد على الفصل بين الوظائف الخاصة بكل من قياس ومراقبة وإدارة الخطر.
4. ضرورة نظام فحص داخلي يهدف إلى مراقبة مخاطر الفائدة والتأكد من اتباع الإجراءات والسياسات الموضوعية، مع عمل تقييم مستقل لكفاءة النظم المستخدمة لإدارة هذا الخطر واتاحة النتائج الجهات المشرفة.
5. الاهتمام بإجراء تنبؤات عن التغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات الفائدة مع مراعاة تقييم أية مخاطر متعلقة بمعدل الفائدة قبل الشروع في إصدار منتجات مصرفية جديدة.
6. أهمية عمل تقديرات خاصة بمدى اختلاف توقيت الاستحقاق التعاقدي عن توقيت الاستحقاق السلوكي للقروض والودائع.
7. مراعاة تقييم خطر معدل الفائدة المرتبط بالأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

يتضح للباحث أهمية وجود نظام معلومات كاف بخطر معدل الفائدة، على أن تتوفر فيه المقومات التالية:

أ. العمل على تسهيل مهمة قياس مخاطر الفائدة.

ب. يشمل تقارير توضح كلا من حجم التعرض للخطر، السياسات المعتمدة.

ج. التغيرات في الدخل ورأس المال والناتجة عن مخاطر الفائدة.

---

(1) طارق الله خان، حبيب أحمد، **المرجع السابق**، ص ص 179-180.

(2)Basle Committee on Banking Supervisor, **The Management Supervisor of Interest Rate Risk,** (Basle: BIS, Sep. 2003), pp9-20.

قواعد تحسين عملية قياس مخاطر معدل الفائدة:

حددت لجنة بازل في إصدارها عام 1993م عدداً من القواعد الهادفة إلى تحسين عملية قياس خطر معدل الفائدة منها[1]:

1. وجود نظام لقياس مخاطر معدل الفائدة، على أن يكون قادراً على قياس كافة الخسائر المحتملة.
2. أن يشمل نظام القياس المخاطر المتضمنة في بنود وأنشطة داخل وخارج الميزانية على أن تكون الفروض والمؤشرات المستخدمة في هذا النظام واضحة وموثقة وأن يتناسب مع درجة تعقد أنشطة المصرف.
3. أن تغطي عملية القياس كلاً من، مستوى التغيرات في الأرباح على المدى القصير (في حدود عام) والخسائر التي يمكن أن تحدق على المدى الطويل (أكثر من عام).
4. أن يشمل نظام القياس المستخدم كافة المصادر المسببة لخطر معدل الفائدة بحيث يسمح بمعرفة تأثير التغيرات المختلفة في معدل الفائدة على كل المدى الطويل (أكثر من عام).
5. أن يسمح القياس باحتساب الخسائر في ظل الظروف السوقية المختلفة باستخدام تحليل الحساسية، وفي ظل تصورات متعددة لظروف السوق (اتلحالة المثالية– الحالة الأكثر احتمالاً– الحالة الاكثر سوءاً).

أساليب قياس مخاطر معدل الفائدة

تتمثل أساليب قياس مخاطر معدل الفائدة في:

1. أسلوب فجوة الحساسية

يتطلب استخدام هذا الأسلوب تحليل فترة الاستحقاقات الخاصة بأصول والتزامات المصرف ذات الحساسية للتغيرات في معدلات الفائدة، وأيضاً تحليل إمكانية إعادة تسعير هذه العناصر في الفترات المستقبلية، وعند وجود اختلاف بين قيمة كل من الأصول، الالتزامات ذات الحساسية لتغير سعر الفائدة يكون هناك ما يعرف بفجوة الحساسية لمعدل الفائدة، وعلى المصرف أن يختار الفترة الزمنية التي سوف يتم التحكم فيها في صافي الفوائد وذلك لتحقيق قيمة مستهدفة لهذا المعدل[2].

وتوجه لهذا الأسلوب عدة إنتقادات منها[3]:

أ. صعوبة تحديد النقطة التي يتم فيها إعادة تسعير معدل الفائدة للأصول والالتزامات.

ب. من أهم القيود أو المحددات لهذا الأسلوب هو اختيار الفواصل الزمنية وذلك عند التحليل الخاص بتصنيف الأصول والالتزامات حسب استحقاقها في محفظة الاستحقاقات.

ج. لا يقدم هذا الأسلوب رقم فردي لمدى تعرض المصرف لخطر معدل الفائدة.

---

(1)Basle Committee on Banking Supervisor, **Measurement of Bank Exposure in Interest Rate**, (Basle: Bank of international Settlements, 1993), p22.

(2)Peter S, **Rose,** Op. Cit. , p217.

(3)Thomas J. **Linsmeher& Neil** D. Person, Op. Cit. p39.

قدمت بعض الدراسات عدد من الإرشادات لتحسين أسلوب تحليل فجوة الحساسية منها[1]:

1. الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت لا يكون لها نفس فترة الاستحقاق لذا يمكن للصرف أ يتبع أسلوب محافظ الاستحقاق لقياس الفجوة للعديد من الفواصل الزمنية.

2. استخدام أسلوب تحليل الفجوة المعياري لاحتساب تأثير التغيرات المختلفة لمعدل الفائدة على الأصول والالتزامات ذات معدلات حساسية مختلفة.

2. أسلوب فجوة الأجل

يرتكز هذا السلوب على مفهوم مدة الأجل، وهو عباره عن قياس مرجح بالقيمة والوقت يأخذ في اعتباره توقيت جميع التدفقات النقدية سواء الداخلية أو الخارجية المرتبطة بكل من الأصول والالتزامات[2]، ويقيس هذا الأسلوب الوقت اللازم لاسترداد القيمة الحالية الخاصة بالأداء المالية[3].

وهنالك بعض المحددات الخاصة بأسلوب فجوة الأجل منها[4]:

أ. نمط التدفقات النقدية لبعض الحسابات بالمصرف مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير يكون غير محدد بحيث يجعل احتساب الأجل لها مسألة صعبة.

ب. نموذج فجوة الأجل يفترض وجود علاقة خطية بين القيمة السوقية للأصول أو الخصوم ومعدل الائدة وهذا ليس صحيحاً تماماً.

يتضح للباحث أن كلاً من اسلوبي فجوة الحساسية وفجوة الاجل هما اسلوبان متكاملان ويمكن استخدامهما معاً، الأول لقياس مدى تأثر الفرق بين الأوصول والالتزامات بمعدل التغير في سعر الفائدة، والثاني لقياس مدى تأثر ذلك الفرق بمدة استحقاق تلك الأصول.

9/2/3 قياس مخاطر التشغيل

تتمثل في الخسارة المالية المتوقعة والناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو النظم وذلك بسبب عوامل داخلية مثل ضعف الرقابة الداخلية وعدم كفاية المنتجات المصرفية أو بسبب عوامل خارجية مثل كوارث طبيعية ومخاطر قانونية، ويعد الاهتمام بخطر حديثاً نسبياً مقارنة بسائر أنواع المخاطر الأخرى وقد وضحت إحدى الدراسات أن هذا الخطر كان سبباً في حدوث 30% من خسائر أنشطة المشتقات المالية في المصارف الأمريكية خلال عام 1999م[5]، وهناك عدة مزايا تعود على المصرف جراء قيامه بقياس خطر التشغيل منها تعزيز وزيادة كفاءة الرقابة الداخلية، احتساب متطلبات رأس المال بشكل كاف، امكانية قياس الأداء، مما دعا لجنة بازل إلى الاهتمام بهذا النوع

(1)Fredric S. Mishkin, The Economics of Money**, Banking and Foundation Markets,** 7th edition, (California: Addison Wesley, 2004),p243.

(2)David S. Kidwell, and Others, Financial Institution, **Markets and Money,** (New Jersey: John Wiley & Sons, 2000), p178.

(3)Peter S**. Rose**, Op. Cit., p218.

(4)Peter S. **Rose**, Op. Cit., p225.

(5)David S. **Kidwell,** and Others, Op. Cit., 246.

من المخاطر وتشجيع المصارف على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة به، كما أوصت في إصدارها الأخير عام 2001 بأهمية معالجة خطر التشغيل بشكل مستقل عن المخاطر الأخرى عند قياس كفاية رأس المال[1].

وفي عام 2003 أصدرت لجنة بازل مجموعة من القواعد التي تعتبر إطاراً لإدارة ومراقبة خطر التشغيل والإشراف عليه سواء من خلال إدارات المصارف أو السلطات المشرفة وذلك عند تقييمها لسياسة إدارة مخاطر التشغيل بغض النظر عن الاختلافات بين المصارف بعضها البعض وتشمل[2]:

1. وجود رؤية واضحة التشغيل لدى المصرف عن خطر.
2. أن يعتمد ويراجع مجلس إدارة المصرف الاستراتيجيات الموضوعة لتقييم هذا الخطر والرقابة عليه والتخفيف من آثاره.
3. التأكد من أن الإطار الموضوع لإدارة هذا الخطر خاضع لعملية مراجعة داخلية ذات كفاءة وشمولية يقوم بها مجموعة من أفراد مدربين ومستقلين عن بقية الإدارات.
4. ضرورة تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتواجده في جميع الأنشطة والمنتجات الخاصة به، والتأكد قبل مزاولة أنشطة جديدة أن المخاطر المرتبطة بها سوف تكون خاضعة للتقييم.
5. وجود خطط للطوارئ سواء لمسببات مخاطر التشغيل الداخلية أو الخارجية.
6. استخدام أساليب القياس الملائمة ومراجعة مدى كفاءتها دورياً باستخدام الاختبارات اللاحقة.

يضيف الباحث بأن أنظمة الرقابة الداخلية لها تأثير مباشر على مخاطر التشغيل، وأن الاهتمام بتطوير تلك النظم من شأنه أن يؤدي إلى تحسين ورفع كفاءة وكفاية العمليات وبالتالي تخفيض مستويات هذا النوع من المخاطر.

أساليب قياس مخاطر التشغيل

تتعدد أساليب قياس مخاطر التشغيل ومنها[3]:

1. المؤشرات المالية: تشمل النسب المالية المبسطة مثل مؤشرات الربحية، التكاليف كما يمكن أيضاً استخدام بعض الأساليب الإحصائية.
2. مراقبة التقلب في الدخل: بعد استبعاد المدفوعات الخاصة بالفوائد.
3. اسلوب تحليل المحاكاة: تقييم الخسائر المتعلقة بالأحداث ذات التكرار الأقل والتأثير الأكبر بناء على تصورات من خلال الرجوع إلى بيانات وأحداث خارجية حدثت في مصارف أخرى.

(1)Basle Committee on Banking Supervisor, **The New Basle Capital Accord**, (Basle: BIS, Mar., 2001), p20.
(2)Basle Committee on Banking Supervisor, **Sound Practice for Managing and Supervision of Operational Risk**, Op Cit., p13.
(3)Basle Committee on Banking Supervisor, **Opertional Risk Mangament,** (Basle: Bank of Internaional Settlements, Dec. 1998), p42.

4. تحليل العوامل: تحديد العوامل التي لها علاقة بالخسائر مثل حجم المعاملات حدوث الأخطاء ثم تدمج بواسطة تحليل الارتباط.

يرى الباحث إمكانية استخدام أكثر من أسلوب من الاساليب السابقة لتلافي بعض أوجه القصور فيها، ويرى بأن كلاً من الأسلوبين الأول والثاني يركزا على قياس الخطر دون تحديد الأحداث والمسببات، بعكس الأسلوبين الثالث والرابع فيركزا على الأحداث والعوامل التي تسبب الخسائر ومعدلات حدوثها.

3/3 المبحث الثالث

أنواع إدارة المخاطر المصرفية وعلاقتها بالخصائص النوعية

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من الموضاعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على إهتمامهم على المستوى المحلى والعالمي خصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية. وفي أعقاب توالي الازمات المالية والمصرفية بدأ من الأزمة المالية في لمكسيك في نهاية عام 1994م واوائل عام 1995م ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل ورسيا وتركيا ومؤخراً في الأرجنتين[1].

أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة إهتمام المسؤولين المصرفين ليس في الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات فقط ولكن أيضاً على المستوى المصرفي الدولي وخصوصاً المؤسسات المالية الدولية وبصفة خاصة مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة الي إهتمام مسؤولي الدول العشرة الكبرى بإعتبار أن تلك المؤسسات والدول العشرة الكبرى تعتبر المنظرة للعولمة المالية الداعمة الأساسية لها. قامت المؤسسات الدولية بالإضافة لمسؤولي السلطات النقدية في الدول العشرة الكبرى بدراسة أسباب الأزمات المصرفية وخصوصاً الكبيرة منها لمعرفة أسبابها ومن ثم وضع الحلول المناسبة، وقد إتضح إن حدوث تلك الأزمات هو تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخري. ومما لاشك فيه أن تزايد سرعة خطي العولمة المالية والذي تبعه إستحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في إستخدامها قد زاد سرعة من حجم تنوع المخاطر المصرفية.

نتج عن المجهودات الدولية لمحاولة التغلب على المخاطر المصرفية والعمل على إدارتها بصورة سليمة العديد من النتائج الإيجابة، حيث قامت لجنة بازل بوضع القواعد الإساسية للرقابة الفعالة ععلى المصارف(25قاعدة) وأصدرت ايضاً منهجيات التطبيق الخاصة بها والعديد من الإرشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية بالإضافة الي القواعد الخاصة بالحوكمة لضمان إدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة[2].

---

(1)عمر حامد ، **منهجية تقيم السلامة المصرفية** (تونس : ملتقي الإتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات المصرفية، يونيو 2007م) ص .2

(2) أحمد عبدالفتاح ، **مقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال والإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني** ، (بيروت: إتحاد المصارف العربية ، 1993م)،ص 18.

1/3/3 أنواع المخاطر لمصرفية

تتعرض المصارف أثناء ممارستها لنشاطها للمخاطر المصرفية التالية:

أولاً: مخاطر الإئتمان

عرفت لجنة بازل مخاطر الإئتمان على أنها إحتمالية عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر لدى المصرف على سداد إلتزامه وبحسب البنود المتفق عليها[1].وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته في المواعيد المحددة [2]، أي أنها مخاطرة تخلف العملاء عن الدفع والوفاء بإلتزاماتهم بخدمة الدين ومما يترتب عليه من خسارة كلية أو كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض الي الطرف الآخر ، بمعني أنها مخاطرة تراجع المركز الإنتماني للطرف المقابل وهذا التراجع لايعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن إحتمال التخلف عن السدداد يزداد[3].

عرفت المخاطر الإئتمانية بالخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الإئتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد[4]. وتشير المخاطر الإئتمانية للإحتمالات التي يكون فيها المدين أو مصدر الأداة المالية غير قادر على سداد الفائدة أو أصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة في إتفاقية الإئتمان مما قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي يؤثر على سيولة المصرف[5].

والمخاطر الإئتمانية هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأس ماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب[6].

يستنتج الباحث من تعاريف مخاطر الإئتمان مايلي:

1. المخاطر الإئتمانية تعني مخاطر الإقراض.
2. تنشأ المخاطر الإئتمانية بسبب لجوء المصرف إلي تقديم القروض أو الإئتمان في الفطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على إسترخااء حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده.
3. تنشأ مخاطر الإئتمان من عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.
4. ترجع المخاطر الإئتمانية لعوامل تتعلق بالظروف الإقتصادية أو بالمصرف أو بالعميل.
5. لاتقتصر المخاطر الإئتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للمصرف ولكن بدرجات متفاوته، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتي إنهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

---

(1)عبدالحميد سيد الشواربي ، **إدارة المخاطر الإئتمانية** ،(الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2002م) ، ص 62.

(2)عبدالمعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الإئتمان** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م). ص 213.

(3) طارق عبدالعال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة** - ، (الإسكندرية:الدار الجامعية، الجزء الثاني 1999م) ص 197.

(4) عبدالله خالد أمين ، **إطار إدارة المخاطر الإئتمانية** ، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2002م)، ص 11.

(5) عمر حامد ، **مرجع سابق** ص 4.

(6) حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة المصارف– إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان** ،(عمان: مؤسسة الوارق ، 2000م) ،ص 210.

6. تشتمل المخاطر الإئتمانية البنود داخل الميزانية كالقروض والسندات والبنود خارج الميزانية كخطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

7. تحدث المخاطر الإئتمانية نتيجة لعوامل داخلية وعوامل خارجية.

يستطيع الباحث تعريف المخاطر الإئتمانية بأنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أو يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو رغبتة في سداد أصل القرض وفوائد عند تاريخ الإستحقاق.

والإدارة مخاطر الإئتمان أصدرت لجنةة بازل وثيقة للمصرفيين على المستوى العالمي لتعزيز الممارسات لمخاطر الإئتمان وحددت المبادئي التالية[1]:

1.إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الإئتمان

لإعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافق على والمراجعة الدورية (على الأقل سنوياً)لإستراتيجية لإدارة مخاطر الإئتمان ولسياسات مخاطر الإئتمان لدى المصرف. هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى إحتمال المصرف لتحمل مخاطر الإئتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للمخاطر الإئتمانية كافة. ويجب أن يكون لدى الإدارة العليا في المصرف المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الإئتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يتضح للباحث من هذا المبدأ أنه يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإهتمام الكامل بإدارة مخاطر الإئتمان من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة، وعلى الإدارة العليا تولي مسؤولية تطبيق تلك السياسات والإستراتيجيات.

2. العمل في ظل عملية منح إئتمان سليمة

على المصارف أن تعمل في ظل معايير منح إئتمان سليمة ومعرفة جيداً . هذه المعايير تتضمن تحديداً واضحاً للأسواق المستهدفة من قبل للمصرف وتقيماً كاملاً للمقترضين أو الأطراف الاخر. إضافة الي إرسال حدود إئتمان شاملة لجميع الأطراف ذات الصلة بعملية الإئتمان . كما يجب على المصارف تحديد قواعد وأسس للموافقة على إئتمانات جديدة بالإضافة الي تعديل وإعادة تمويل إئتمانات قائمة.

يستنتج الباحث من هذا المبدأ أن على المصارف وضع معايير وضوابط لمنح التمويل توضح الواجبات والحقوق للأطراف ذات الصلة بعملية منح التمويل .

3.المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط الإئتمان المناسبة

على المصارف إرساء نظام للإدارة القائمة للمحفظة التي يترتب عنها مخاطر إئتمان وتفعيل نظام لمراقبة وضعية الإئتمان الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات والاحتياطيات . ويتم

---

[1] - نبيل حشاد ، **دليلك إلي إدارة المخاطر المصرفية** ، مرجع سابق، ص ص 279،298.

ذلك من خلال حث المصارف وتشجيعها على تطور وإستخدام نظم تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الإئتمان عن طريق أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الإئتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية، على أن تأخذ المصارف بعين الإعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الإقتصادية عند تقييم الإئتمانات الفردية والمحفظة الإئتمانية المتعلقة بها [1].

يستنتج الباحث من مبدأ المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط الإئتمان أنها عملية تتم من خلال حث المصارف على إستخدام نظم رقابة ونظم معلومات وتقنيات تساعد الإدارة على تصنيف وقياس مخاطر الإئتمان في ظل الأوضاع الإقتصادية المتوقعة.

4. التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الإئتمان

على المصارف إرساء تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الإئتمان ونقل النتائج الناجمة عن هذه المراجعات لمجلس الإدارة والإدارة العليا. والتأكد من أن عملية منح الإئتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم في ظل نظام لإتحاد إجراءات قائية مبكرة فيما يتعلق بالإئتمانات المتدهورة وإدارة الإئتمانات غير الثابتة [2].

5. دور المراقبين

على المراقبين إجراء تتقييم مستقل لإستراتيجيات المصرف وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارسات المتعلقة بمنح الإئتمان والإدارة القائمة للمحفظة والتفكير في وضع حدود تدبيرية لتقييد تعرض المصرف للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة الأطراف الأخري ذات الصلة المالية.

يتضح للباحث أن دور المراقبين يتمثل في التأكد من توافر ضوابط داخلية كافية تضمن الإلتزام بكافة السياسات وإستراتيجيات المصرف المتعلقة بمنح الإئتمان وتقلل من المخاطر المحتملة من المقترضين.

يستطيع الباحث إضافة المبادئي التالية لإدارة مخاطر الإئتمان:

1. مناخ ملائم لإدارة مخاطر الإئتمان.
2. إجراءات سليمة لمنح الإئتمان.
3. إجراءات للتعامل مع الإئتمان ومتابعته.
4. توفير إجراءات كافية للرقابة والمراجعة على المخاطر الإئتمان.

---

(1) ندي عبدالماجد حامد خليل ، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية – دراسة حالة بنك السعودي السوداني** - ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص 87.

(2) عثمان بابكر ، **المخاطر المصرفية – نظرة عامة** - ، (الخرطوم : المعهد العالمي للدراسات المصرفية ،(2002م) ص6

ثانياً: مخاطر السوق

عرفت لجنة بازل خطر السوق بأنه الخسارة التي تلحق بالمصارف والمؤسسات المالية نتيجة قيامها بنشاطها التي تكون قد حددتها خارج الميزانية وبالتالي فإن هذه الخسارة قد تنشأ نتيجة تغيرات في أسعار السوق [1]. وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بأنها المخاطر الناتجة عن إمكانية أن تؤدي التغيرات المستقبلية في أسعار السوق إلي جعل الأداة المالية أقل قيمة أو أكثر أعباءاً [2] وهي المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع [3]. ومخاطر السوق هي مخاطرة الإنحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات [4]. وخطر السوق هو الخطر الناتج عن التقلبات في أسعار السوق الجارية للأستثمار[5]. ويقصد بمخاطر السوق تلك الآثار المحتملة التي تنشأ عن التقلبات الحالية والمستقبلية في القيمة الإقتصادية لأصول المصرف القابلة للتداول والتأجير[6]، وهي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق الناشئة عن عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية التي يتم تبادلها في السوق.[7]

يستنتج الباحث من تعريف مخاطر السوق مايلي:

1.تواجه المصارف مخاطر الخسارة في الداخل والخارج نتيجة حركة أسعار السوق.

2.تنشأ مخاطر السوق نتيجة المخاطر الأخري التي تواجهها المصارف.

3.البنود خارج الميزانية تعد أهم مسببات مخاطر السوق.

4.ترتبط مخاطر السوق بالتغيرات المختلفة في البيئة إقتصادية والإجتماعية والسياسات العامة للدولة سؤاءاً كانت محلية أو عالمية.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر السوق بأنها خطر الخسارة في مراكز العمليات خارج الميزانية والتي تنشأ عن تغير أسعار السوق.

---

(1)سحنون محمود، **النقود الألكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسات النقدية** ،(الأردن: جامعة اليرموك، مؤتمر القانون والحاسوب ،20004م)، ص 14.

(2) -Financial Accounting Standards Board, Accounting for Lease & Statement **-Financial Accounting Standards** (Stanford, Conn. FASB).1976.P7.

(3) ديفيد فولكترس وآخرون ، **نحو إطار للإستقرار المالي**، (أبوظبي: صندوق النقد العربي ، 1999م)، ص 122.

(4)طارق عبدالعال حمادة ، **إدارة المخاطر** ، المرجع سابق ، ص 203.

(5)عبدالوهاب نصر على ، **دور المراجعة في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية – الجزء الثالث** - ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م) ، ص 226.

(6)مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، **المبادئي الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات** (عدا مؤسسات التامين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية ، (ماليزيا : مجلس الخدمات المالية الإسلامية ،2005 م) ، ص 16.

(7) -Bryan Halverson & Phillip Hancock **, Accounting for Risk in Financial Instruments Review of Accounting Standards** ,(Managerial Finance, Val, 21, 1995).p.28.

تتمثل مخاطر السوق بالآتي:

1.مخاطر سعر الفائدة

هي المخاطر المرتبطة بإصول وإلتزامات المصرف والعمليات خارج الميزانية والإرتباط التي يدخل فيها المصرف بغرض الإتجار[1]، وهي المخاطر الناتجة من أن معدلات الفائدة المكتسبة على الأصول تكون أقل من المعدلات المدينة على الإلتزامات حيث أن معدلات الفائدة قد تختلف في نسبتها ومدة بقائها [2].أو تعرض الشروط المالية بمصرف ما لمشاكل نتيجة تغير سعر الفائدة بشكل غير متوقع [3]. وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة المصرف على تقييم أوضاعة في الوقت المناسب [4].

يستنتج الباحث من تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها مخاطر تنشأ من مصادر مختلفة تشمل التغيرات في أسعار الفائدة أو التغيرات في شكل منحني الناتج أو لها لسوء التوافق بين إسترتيجات إدارة التعرض والمخاطر المعمول بها . وتؤثر هذه المخاطر على أرباح المصرف والقيمة الإقتصادية للأصول والخصوم.

يستنتج الباحث من تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في سعر الفائدة.

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية المبادئي التالية لإدارة ورقابة مخاطر سعر الفائدة[5]:

المبدأ الأول : مراقبة مجلس الإدارة والإدارة العليا لمخاطر سعر الفائدة

يجب أن يوافق مجلس الإدارة في المصرف على الإسترتيجيات والسياسات المرتبطة بإدارة مخاطر سعر الفائدة والتأكد من قيام الإدارة العليا بالخطوات اللازمة لمراقبة والتحكم في هذه المخاطر وذلك بتحديد الإشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة .

يتضح للباحث ضرورة وجود سياسات وإستراتيجيات لإدارة ومراقبة مخاطر سعر الفائدة تتم صياغتها من قبل مجلس الإدارة وتتولي الإدارة العليا تنفيذ تلك السياسات والإستراتيجيات وتحديد الجهات المسؤول عن تطبيقها على مستوى المصرف .

المبدأ الثاني : الإجراءات والسياسات لإدارة مخاطر سعر الفائدة

سياسات وإجراءات المصرف الخاصة بإدارة مخاطر الفائدة يجب أن تكون محددة وواضحة بشكل يتماشي مع طبيعة ودرجة تشابك أنشطة ، ويتم تطبيق هذه السياسات على أساس موحد وعلى

---

(1) بسنت فهمي ، **وفاق بازل 2** ، (القاهرة مجلة البنوك مصر ، إتحاد بنوك مصر ، العدد (42 ، 2004م) . ص 8.
(2) حافظ كامل غندور ، **التحديث الفعال في المصارف العربية** ،(بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2003م). ص 73
(3) زهير بشنق ، **العمليات المصرفية الألكترونية** ،(بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2006م) . ص 190.
(4) طارق طه ، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرففية** ،(الإسكندرية : الحرمين للكمبيوتر ، 1999م) . ص 327.
(5) نبيل حشاد ، **دليلك إلي إدارة المخاطر المصرفية** ، المرجع سابق، ص 83.

مستوى الشركات المرتبطة وتحديد المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة، على أن يوافق مجلس الإدارة أو اللجان الكلفة بذلك مقدماً على مبادرات إدارة مخاطر سعر الفائدة.

المبدأ الثالث : قياس المخاطر

تتوفر للمصارف أنظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة تأخذ في الحسبان كافة المصادر المادية لهذه المخاطر، مع إلتزام المصارف بحدود تشغيل وممارسات أخري يكون من شأنها المحافظة على قابلية المصارف للخسارة في ظل تأزم ظروف السوق والتقرير بصورة مستمرة لمجلس الإدارة عن معلومات توضيح المستويات المحتملة لمخاطر سعر الفائدة [1].

المبدأ الرابع : الرقابة الداخلية

ضرورة أن يتوافر للمصرف نظام الرقابة على عملية إدارة مخاطر سعر الفائدة يشمل على مراجعات دورية مستقلة فاعلية النظام.

المبدأ الخامس : كفاية رأس المال

يحتفظ المصرف برأسمال يعادل درجة مخاطر سعر الفائدة التي يطبقها.

المبدأ السادس : الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة

تنشر المصارف لمستخدمي المعلومات معلومات خاصة بدرجة مخاطر سعر الفائدة والسياسات الخاصة بإدارتها .

يتضح للباحث من مبادئي إدارة المخاطر سعر الفائدة بأنها تستوعب سياسات وإستراتيجية لإدارة هذه المخاطر بعد موافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ، وتوفر نظم معلومات تساعد قياس مخاطر سعر الفائدة المطبق تخضع للرقابة دورية ومستقلة مع تخصيص رأسمال لمقابلة تلك المخاطر والإفصاح عنها.

2.مخاطر سعر الصرف الأجنبي

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات المصرف ورأس ماله نتيجة التغيرات في حركة سعر الصرف، وتتمثل في إحتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية [2]. وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو المراكز المحتفظ بها من تلك العملات[3]. وترجع هذه المخاطر الي التقلبات السلبية في أسعار صرف الناجمة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية ومايتنتج عنها من ذمم مدينه ودائنة بالعملة الإجنبية[4].

---

(1) www. BIS.0RG

(2)إبراهيم الكراسنة ، **المرجع سابق**، ص 40.

(3)طارق عبدالعال حماد ، **إدارة المخاطر** ، مرجع سابق ، ص 206.

(4) مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، **معيار راس المال للمؤسسات** (عدا مؤسسات التامين) التي تقتصر على تتقديم خخدمات مالية إسلامية ، مرجع سابق ، ص 27.

يلاحظ الباحث من تعريف مخاطر سعر الصرف بأنها مخاطر تنشأ من التقلبات السالبة في أسعار العملات الأجنبية مما يتسبب في خسائر للمصرف، وتظهر ههذه المخاطر في كل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية.

ثانياً: مخاطر التشغيل

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية [1]. وهي الخسارة الناتجة عن إحتمال عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الإختلاس وكوارث طبيعية تؤدي جميعها الي خسائر غير متوقعة [2] ويقصد بالمخاطر التشغيلية تلك المخاطر المتصلة بأوجة

الإختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وقواعد رصد المخاطر الداخلية [3]. وتتشير مخاطر التشغيل الي إحتمال زيادة مصارف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع نتيجةة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي تقوم بها موظفي المصرف [4].وعرفت المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر التي تتعرض لها الممصارف نتيجة لعوامل تتعلق بقصور أنظمة الرقابة الداخلية، أو الأخطاء البشرية، أو نقص في المعلومات وقواعد التقويم وإتخاذ القرارات [5].

يستنتج الباحث من تعريف مخاطر التشغيل مايلي:

1.تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة الخطأ أو الغش في العمليات والإجراءات أو بسبب النظم المتبعة.

2.تزداد إحتمالات تعرض المصارف لهذا النوع من المخاطر بسبب تعدد تنوع فرص الخسائر.

3.تتضمن هذه التعاريف المخاطر القانونية ولكنها تستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة

4.مخاطر التشغيل هي الإضافة التي قدمتها بازل II الي المخاطر التي تتعرض لها المصارف حيث أن الإتفاق ألزم المصارف بالإحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر التشغيل بأنها إحتمالية الخسارة التي تنشأ عن فشل أو عدم الكفاية الداخلية، العاملين، الأنظمة والأحداث الخارجية.

تتضمن الممارسات السليمة لرقابة إدارة المخاطر التشغيلية عشر مبادئي صادرة عن لجنة بازل

---

(1) أحمد حلمي جمعة ، سمير البرغوثي، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية- دراسة ميدانية** ، (بورسعيد : جامعة قناة السويس، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، 2007م) ، ص 55.

(2) حسن ماهر الشيخ ، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال** ، (مكة المكرمة : جامعة أو القري، المؤتمر العلمي الثالث للإقتصاد الإسلامي ، 2007م)، ص 7.

(3) على عبد الله شاهين ، **إدارة مخاطر التمويل والإستثمار في المصارف** ، (غغزة : الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، مؤتمر الإستثمار والتمويل في فلسطين ، مايو ، 2005)، ص 327..

(4) عاطف جابر طه ، **تنظيم وإدارة البنوك – منهج وصفي وتحليلي** - ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2008م)، ص 211

(5) Franklin Allend Douglas Gales, Financial Innovation & Risk Sharing (London MIT Press), 1994.p25

توضح الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وهي[1]:

المبدأ الأول :

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بالسمات الرئيسية للمخاطر التشغيلية بالمصرف بإعتبارها فئة متميزة من المخاطر المتعين إدارتها، وأن يقوم بالمصادقة على مراجعات فورية للإطار الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية ويجب أن يتضمن هذا تعريفاً على عاماً على نطاق المصرف للمخاطر التشغيلية وأن يضع المبادئ الخاصة بكيفية تحديد وتقيم ومراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها.

يلاحظ الباحث من هذا المبدأ ضرورة إلمام مجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية ومراجعة الأطر الخاصة بإدارة هذا النوع من المخاطر .

المبدأ الثاني:

على مجلس الإدارة أن يضمن خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية الخاصة بالمصرف الي عملية تقييم ومراجعة شاملة وفعاله يقوم بها موظفين أكفاء ليس لديهم علاقة عمل إدارة المخاطرلا ومؤهلين لمباشرة هذه المهمة ويتعين أن لاتكون إدارة التدقيق الداخلي مسئولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية .

يستنتج الباحث أن هذا المبدأ يقضي بضرورة مراجعة سياسات إدارة المخاطر التشغيلية المجازة والمصادق عليها من مجلس الإدارة بواسطة مسئول إدارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث:

يتعين على الإدارة العليا أن تتولي مسئولية تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يقره مجلس الإدارة ، ويجب أن يطبق الإطار على جميع وحدات المصرف وأن يكون الموظفين في كافة المستويات على دراية تامة بمسئولياتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية . كما يتعين على إدارة العليا أن تتولي مسئولية تطور السياسات والطرق والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في كافة أنظمة المصرف.[2]

يتضح للباحث من هذا المبدأ أن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن ترجمة إدارة المخاطر التشغيلية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في صورة سياسات وإجراءت أكثر تحديداً مع مراعاة تطوير تلك السياسات.

---

(1) اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية إحتساب المتطلبات الرأسمالية لها** ، (أبو ظبي صندوق النقد العربي ، 2004)، ص 10.

(2) توصيات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد ، **إدارة المخاطر التشغيلية** ، (القاهرة: الإجتماع السنوي الثامن والعشرين ، 2004 م) ، ص 18.

المبدأ الرابع:

على المصارف وضع تعريف وتقييم دقيق للمخاطر التشغيلية الملازمة لمنتجاتها وأنشطتها والعمليات المتعلقة بمعالجة المنتجات وأنظمها. وضمان خضوع كافة أوجه المخاطر التشغيلية في المنتجات الجديدة والأنشطة وطرق العمل لتقيم واف قبل طرحها.

المبدأ الخامس:

على المصارف إيجاد طريقة لضمان إستمرارية تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والإحتمالات المالية للتعرض للخسائر . ويجب أن تكون هناك تقارير منتظمة بشأن المعلومات ذات الصلة ترفع للإدارة العليا ومجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة الفاعلة للمخاطر التشغيلية [1]

يلاحظ الباحث أن هذا المبدأ يحدد مؤشرات وطرق لقياس المخاطر التشغيلية في ظل المتغيرات البيئية المحيطة، وإعداد تقارير عن حجم المخاطر المحتملة ورفعها لمجلس الإدارة .

المبدأ السادس:

يجب أن تتوافر للمصارف سياسات وطرق وإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية الجوهرية والعمل للحد منها وتخفيف آثارها. كما يجب على المصارف أن تعمل على تقييم جدوي إعتماد إستراتيجيات بديلة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها وأن تعدل من المستوى المقدر لمخاطرها التشغيلية بإستخدام الإستراتيجيات المناسبة على ضوء مدى قدرتها على تحمل المخاطر[2].

يري الباحث أن الممارسة السليمة لهذا المبدأ تقضي بتصميم أنشطة الرقابة بحيث تكون قادرة على مراقبة المخاطر التشغيلية التي يحددها المصرف . ويتعين على المصرف أن يقرر المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في إستخدام إجراءات السيطرة وغيرها من التقنيات المناسبة أو أن يتحمل، كما يتعين على المصرف أن يضع طرق وإجراءات السيطرة على المخاطر.

المبدأ السابع:

يجب أن تكون لدى المصارف خطط الطوارئ ومواصلة الإعمال لضمان إستمرارية قدرتها على العمل ولتقليل الخسائر حالة مواجهة أي توقف عن العمل.

ويري الباحث لتحقيق هذا المبدأ بتعين على المصارف أن تحدد الآليات البديلة لإستئناف الخدمة في حال أي توقف، على أن تقوم المصارف بالمراجعة الدورية لخطط الطوارئ وإخضاعها الإختبارات دورية لضمان قدرة المصرف على تنفيذها في حالة التعرض لتوقف العمل.

---

(1) المعهد المصرفي المصرف ، **مرجع سابق** ، ص 34.

(2) البنك المركز المصري ، معايير لجنة لجنة بازل ، (القاهرة : المجلة الإقتصادية ، العدد الثاني ، 2002م)، ص 27.

المبدأ الثامن:

يتعين على الجهات الإشرافية أن تتأكد من أن كافة المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بغض النظر عن حجمها يتوفر لديها إطار فعال لتحديد وتقييم ومراقبة والحد من المخاطر التشغيلية الجوهرية والسيطرة عليها وذلك من منهج شامل لإدارة المخاطر[1].

المبدأ التاسع:

يتعين على المصارف أن تقوم بعمليات وافية من الإفصاح عن حجم المخاطر التشغيلية حتي يتمكن العاملين في السوق من تقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية. وهذا يقتصي تناسب حجم الإفصاح مع حجم ومدى تعقد عمليات المصرف إضافة الي حاجة السوق الي مثل هذه المعلومات.

يستنتج الباحث من هذا المبدأ أنه يجب على المصاف أن تلتزم باللإفصاح حتي يتمكن العاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم مخاطر التشغيل التي يتم التعرض لها وجودة إدارتها.

يتضح للباحث من مبادئ أدارة مخاطر التشغيل مايلي:

1.تقضي إدارة المخاطر التشغيلية تعريف وتحديد مخاطر مخاطر التشغيل الخاصة بالمصرف لأنها تختلف من مصرف لآخر مما يقضي إختلاف طرق وخطوات إدارة المخاطر.

2.ضرورة تناسب إدارة مخاطر التشغيل بالمصرف مع حجم وأنشطة وعمليات المصرف.

3.تقضي عملية إدارة المخاطر التشغيلية ضرورة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية الخاصة بالمصرف.

رابعاً: مخاطرالسيولة

عرفت لجنة بازل مخاطر السيولة على أنها إحتمال عدم قدرة المنشأة على الإيفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة[2]. وخطر السيولة هو الخطر الناتج من مواجهة المصرف لنقص في الموارد المتاحة في تاريخ معين لمواجهة الإلتزامات والتعهدات المستحقة السداد في ذلك التاريخ [3] أو ان قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غغير المتوقعة الي الخارج [4]. ويتمثل خطر السيولة في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامته عند استحقاقها دون أن تلحق به خسائر كبيرة وذلك بسبب نقص السيولة النقدية لديه دون أن يكونن ذلك ناتجاً عن إفلاسه أو عدم قدرته الفعلية على الوفاء بالتزاماته [5]، وتعني مخاطر السيولة الاختلافات في صافي الدخل والقيمة

(1) أحمد الرضي ، **المبادئ الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة** ، (الخرطوم : بنك السودان ، دورات تدريب المركز الإقليي للمساعدة الفنيةللشرق الاوسط ، 2006م) ص 13.

(2) احمد حلمي جمعة، سمير البرغوثي، مرجع سابق ، ص 55

(3) عبدالغفار حنفي ، **الإدارة المالية العاصرة مدخل إتخاذ** القرار ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1991م) ، ص 82.

(4)محمد على هاشم ، على زين الدين ، **محاسبة المنشآت المالية، القاهرة** : دار الجامعة للطباعة والنشر ، (1987م) ص 16

(5) موسي خليل متري ، **القواعد القانوية الناظمة للصرفة الالكترونية،** (بيروت: جامعة بيروت العربية ، المؤتمر العلمي السنوي ، 2002م)، ص 270

السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة [1]

يستنتج الباحث من تعاريف مخاطر السيولة مايلي :

1.يرتبط خطر السيولة بالسيولة النقدية، أي أن المصرف يمكن أن يكون لديه موارد كافية للوفاء بالإلتزامات ولكن يصعب تسليمها عند الحاجة إليها.

2.تعني مخاطرة السيولة مواجهة صعوبات في تدبير الأموال أو بالقدرة على تسيل الأصول بتكلفة معقولة.

3.تزاداد تكلفة السيولة نتيجة لنقص مؤقت في السيولة بالسوق، وتكون لسيولة السوق تأثير على تكلفة الأموال بالنسبة لكل الأطراف.

4.مخاطر السيولة هي النتيجة هي السيولة الطبيعية للمعاملات القياسية وهنا تحدث فجوة إستحقاق بين الأصول والخصوم، بمعني عدم المؤاءمة بين التدفقات النقدية وتواريخ الإستحقاق.

5.ينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة للمصرف للمصرف إنعدام الملاءة المالية للمصرف والافلاس بالتبعية.

6.السيولة هي إحتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة. ويتعاظم خطر السيولة حينما لايستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع ولايستطيع التوصل الي مصادر جديدة للنقدية.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر السيولة بأنها تلك المخاطرة التي تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادلة وتقلل من قدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته التي حان أجلها.

بري الباحث أن من أسباب التعرض لمخاطر السيولة مايلي:

1. ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، مما يؤدي الي عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من آجال الإستحقاق.

2. تعرض المصرف لمسحوبات غير متوقعة أوإلغاء خطوط التمويل المقدمة له من المصارف الاخري.

3. عدم قدرة بعض عملاء المصرف الرئيسين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المصرف .

4. سوء توزيع الأصول على الإستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

5. التحويل المفاجئ لبعض الإلبتزامات العريضة إلي إلتزامات فعلية.

6. العوامل الخارجية كالركود الإقتصاد والأزمات الحادة في أسواق المال.

(1) عاطف جابر طه، **مرجع سابق** ،217.

ركزت لجنة بازل من خلال قيامها بالرقابة على السيولة بالرقابة على السيولة على السيولة على تطوير فهم فهم إدارة المصارف للسيولة لى أساس موحد ، وقدمت المبادئ التالية لإدارة مخاطر السيولة بالمصارف[1] .

المبدأ الأول: وضع وضع هيكل لإدارة مخاطر السيولة

يكون للمصرف إستراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر السيولة متفق عليها ومجازة من مجلس الإدارة ومعلنة على مستوى المصرف بالكامل، وعلى الإدارة التفيذية القام بالخطوات اللازمة لمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة وإبلاغ مجلس الإدارة عن موقف السيولة بالمصرف بصفة.

منتظمة وبأي تغيرات مادية تطراً على مركز السيولة الحالي أو المتوقع. ويجب أن يتوفر للمصرف أنظمة معلومات كافية لقياس، مراقبة، التحكم والإقرار عن مخاطر السيولة السيولة وتقديم تقارير في هذا الشأن لمجلس الإدارة والإدارة التننفيذية.

يستنتج الباحث من هذا المبدأ ضرورة وجود هيكل إداري لكل مصرف يقوم بتنفيذ إستراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السيولة المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، ونظم معلومات تساعد في قياس وتحديد مخاطر السيولة الحالية والمتوقعة وصياغة تقارير بهذا الشأن.

المبدأ الثاني: قياس ومراقبة صافي إحتياجات التمويل

يضع كل مصرف نظاماً لقياس ومراقبة صافي لإحتياجات التمويل الجارية عن طريق تحليل السيولة بإستخدام نماذج متنوعة لموقف السيولة الحالية والمتوقعة ومراقبة الإفتراضات المستخدمة في إدارة السيولة بصفة منتظمة للتأكد من إستمرارية صلاحيتها.

المبدأ الثالث: إدارة حرية الدخول السوق

يقوم المصرف بمراقبة مستمرة للجهود المبذولة لتوطيد الحفاظ على العلاقات مع أصحاب الإلتزامات القائمة على المصرف والمحافظة على التنوع في الإلتزامات وضمان مقدرتها على بيع الأصول[2] .

يرى الباحث أن بناء علاقات جيدة مع المؤسسات التجارية والمصارف الأخري والمصارف الخارجية المراسلة والمؤسسات مانحة التمويل والتنوع في مصادر التمويل والإلتزامات يمثل حماية للمصرف في حالة ظهور مشكلة سيولة غير متوقعة.

المبدأ الرابع : التخطيط لمواجة الظروف الطارئة

يجب أن يتوافر للمصرف خطط موضوعة لمواجهة الطوارئ تتضمن إستراتيجية لمعالجة أزمات السيولة وإجراءات تعويض القصور في التدفقات النقدية في الظروف الطارئة.

---

(1) نبيل حشاد ، **دليلك إلي إدارة المخاطر المصرفية** ، المرجع السابق، ص138.

(2) حاتم عبدالله الزبير ،**الإتجاهات المحاسبية المعاصرة ودورها في تقويم الاداء في القطاع المصرفي السوداني** ، (الخرطوم :جامعة ام درمان الاسلامية رسالة دكتوراة غير منشورة،(2008م) ، ص 67.

يتضح الباحث أن هذا المبدأ يعتمد بصورة كلية على مبدأ إدارة حرية الدخول الي السوق، بمعني إنه إدا كان للمصرف علاقات جيدة مع أصحاب الإلتزامات ومانحي التمويل فإنه يصبح أكثر قدرة على تخطي مخاطر السيولة الطارئة.

يلاحظ الباحث من مبادئ إدارة مخاطر السيولة بأنها تعتمد على سياسات وإستراتيجيات تعتمد على مؤشرات ونماذج بديلة لقياس السيولة وعلاقات متميزة مع اطراف خارجية لمواجهة إي مشاكل طارئة في سيولة المصرف.

خامساً: مخاطر أخري

بجانب المخاطر المذكوره أعلاه تتعرض المصارف لمجموعة أخري من المخاطر هي:

1. مخاطر السمعة

عرفت مخاطر السمعة على أنها إحتمالية إنخفاض إيرادات المصرف أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته[1] وهي المخاطر التي تنشأ من الفشل في التشغيل أو القدرة على التكيف مع القوانين والقواعد والتعليمات المتعارف عليها بشكل يؤثر على سلباً على ثقة العملاء وموقف المصرف بالتبعية[2].

ويستطيع الباحث تعرف مخاطر السمعة بأنها خطر الخسارة الناجمة عن الرأي السلبي من جانب الجمهور والذي يؤدي الي إضعاف سمعة المصرف لدى العملاء.

2. المخاطر القانونية

تنشأ المخاطر القانونية من عدم إلتزام ومخالفة المصرف لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل فيها المصرف مما يعرض المصرف للخسارة[3] وهي التي تؤدي الي إنخفاض في قيم الأصول أو الزيادة في الإلتزامات من قبل الغير نتيجة عدم توفر المعلومات والإرشادات القانونية أو دقتها أو كفاية المستندات القانونية[4] .

ويستطيع الباحث تعرف المخاطر القانونية بأنها إحتمال إنخفاض قيمة الأصول أو الزيادة المحتملة في الإلتزامات بسبب تطبيق بعض القوانيين أو التشريعات والتوثيق غير السليم.

---

(1)عبدالقادر شاشي ، **اتفاقية بازل 11**،(جدة البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،2004)

(2)البنك الأهلي المصرى ،**الرقابة على المخاطر المصرفية في إطار رؤية لجنة بازل** (القاهرة :البنك الأهلي المصري ، المجلد 25،1998م) ص24.

(3) نبيل حشاد ،دليلك **إلي إدارة المخاطر المصرفية** ، المرجع السابق ، ص345.

(4) Basle Committee on Banking Supervision& **The Technical Committee of the International Organization of securities Information Commissions** (IOSCO) Framework for Supervisory information about the Derivatives Activities of Banking& securities Firms,(Basle: Bise, 1995.p.14)

3. المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية ووالمستقبلية التي تكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطي للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في الجهاز المصرفي[1]. وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب إستراتيجية مناسبة للمصرف توضح أهدافه في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين إعتماداً على تحليل الفجوة الذاتية [2].

ويستطيع الباحث تعرف المخاطر الإستراتيجية بأنها تلك المخاطر التي تنشأ من إتخاذ قرارات خاطئة تؤدي الي خسارة المصرف أو تفقده عوائد متوقعة.

يستنتج الباحث من المخاطر الأخرى مايلي:

1. يستنتج إن السمعة قد لا تكون مرتبطة بمصرف واحد بعينة وإنما بالجهاز المصرفي ككل ومن ثم تعرض جميع المصارف العاملة لمخاطر السمعة.
2. تنشأ المخاطر القانونية بسبب الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين لأطراف العمليات .
3. المخاطر الإستراتيجية تنشأ من ضعف الخبرة لدى أعضاء مجالس الإدارات بالمصارف .
4. الأنشطة المصرفية الإلكترونية تزيد من إحتمالات تعرض المصارف للمخاطر.

4/3/3 العلاقة بين ادارة المخاطر المصرفية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1.مفهوم إدارة المعلومات[3]:

من الضروري توفير المعلومات اللازمة لمن يحتاجها وذلك في التوقيت المناسب وبالدقة المطلوبة وبالتكلفة الأقل وبالموثوقية العالية. إن إدارة المعلومات تتضمن قيام الإدارة بالتأكد من صحة المعلومات المجمعة وموضوعيتها بالإضافة إلى ضمان إيصال هذه المعلومات إلى الأفراد المحتاجين إليها بأعلى كفاءة وأقل تكلفة ومن ثم، فإن على المصرف توفير نظام معلومات يمكن مديريه وموظفيه من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها كل وفق طبيعة عمله. ونظام المعلومات هذا هو شبكات مترابطة للمعلومات التي يتم إعدادها ومعالجتها من أجل استخدامها لمساعدة الموظفين المستفيدين منها لإنجاز أعمالهم بالشكل المطلوب.

ويُعرف نظام المعلومات في هذا المجال بأنه نظام يعتمد على جهاز الحاسوب الذي يقوم بدوره بدمج المعلومات وتجهيزها لأجل تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية. وبناءً عليه، يمكن تعريف إدارة المعلومات بأنها (تفاعل الآلات والبرامج والقواعد والعاملين بما يؤدي إلى توفير المعلومات الضرورية وتخزينها وتحديثها واسترجاعها وقت الحاجة.

---

(1) رفيندر ا كرشنان ، **إدارة المخاطر** ، (المنامة : بنك البحرين الوطني ، 2009م) .ص 19.

(2) محمد عبدالفتاح ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2006م) . ص 120.

(3) أ.د. زياد رمضان،د. محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص 248

وللمعلومات أهمية كبيرة في تحقيق أهداف المصرف وفي تفعيل وظائفه الإدارية، يمكن إيجازها فيما يلي :

أ.التنظيم Organizing

يعتمد التنظيم بوصفه وظيفة إدارية أساسية على معلومات تحدد طبيعة الهيكل الإداري والتنظيمي المطلوب للمؤسسة المعينة، وكذلك على معلومات تساعد على توزيع الأعمال والواجبات بين الأقسام الإدارية المختلفة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، يحتاج الإداري المنظم إلى معلومات أخرى لتحديد ماهية الصلاحيات والتفويضات المطلوبة للمستويات الإدارية المختلفة.

ب.التنسيق Coordinating

حيث يحتاج المنسق إلى معلومات دقيقة ووافية تعينه في الربط بين الخطط والبرامج والتنسيق بينها في أقسام المؤسسة المختلفة، ومعلومات تساعد في تحديد وسائل التنسيق المطلوب اتباعها.

ج. التوظيف Staffing

وتسمى هذه الوظيفة أيضاً تأمين القوى (أو الموارد) البشرية للمؤسسة، فالتوظيف يحتاج إلى معومات تفصيلية ودقيقة عن الحاجات الفعلية للقوى البشرية التي تحتاجها المؤسسة وعن نوعيتها وتخصصها ومواصفاتها.

د.التمويل Budgeting

وهي وظيفة التخطيط لتأمين الموارد المالية التي تحتاجها المؤسسة وإنفاقها. فهنالك حاجة للمعلومات الخاصة بالموازنات السنوية ومعلومات عن أساليب الصرف وأوجه وأبوابها وفصولها المختلفة، وكذلك معلومات عن مصادر التمويل المختلفة وتطويرها.

هـ.التوجيه Directing

فالتوجيه وظيفة إدارية تحتاج إلى معلومات وافية عن وضع الحوافز للمعلمين في المؤسسة من جهة، وكذلك العقوبات والتوجهات من جهة أخرى.

و.الإشراف Supervising

تحتاج وظيفة الإشراف إلى المعلومات الوافية التي تعود إلى أساليب عملية مؤثرة في عملية الإشراف الصحيح، وكذلك إلي معلومات لوضع مؤشرات تقييم الأداء والإنجاز، ومعلومات أخرى تساعد في تحديد المبادرات والإبداعات ورعايتها، إضافة إلى معلومات تساعد في تشخيص الأخطاء والانحرافات وطرق معالجتها.

7.أية وظائف إدارية أخرى ترى إدارة المؤسسة أنها ضرورية وخصوصاً تلك الوظائف التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

وحتى تكون المعلومات المجمعة مفيدة وجيدة، فإن من الضروري توافر الصفات التالية فيها[1]:

أ. الوضوح

المعلومات الواضحة والمحددة أكثر فائدة من المعلومات المبهمة والغامضة أو تلك التي تحتمل أكثر من مغنى.

ب. الصحة

الصدق في إيراد المعلومات وعدم المبالغة فيها أو التقلي منها يؤثر على نتائج العملية المراد استخدام المعلومات فيها.

ج. الدقة

ينبغي توفير الدقة وخاصة عند تسجيل الأرقام والمبالغ النقدية.

د. التوثيق

من الضروري أن تكون المعلومات مكتوبة وموثقة؛ فالمعلومات الشفوية قد تنسى وقد يسهل تزويرها.

هـ. التوقيت

يجب أن تصل المعلومات إلى المستفيدين في الوقت المناسب.

و. الكم المناسب

يجب أن تتوافر المعلومات التي تكون ذات صلة بالموضوع المراد اتخاذ القرار فيه أو معالجته بالقدر المطلوب نفسه. فإذا كان حجم المعلومات الورادة أكثر من اللازم، أدى ذلك إلى إضافة الوقت والجهد، أما إذا كان حجم المعلومات أقل من اللازم، أدى ذلك إلى عدم وضوح الصورة ومن ثم، عدم رشد القرار.

ز. الكلفة– العقد

يفترض أن يكون العائد من حجم المعلومات وتحليلها ونرتيبها أكبر من الكلفة المصاحبة لها.

وينبغي أن تتوافر السرية والأمن في المعلومات المهمة التي يتم إعدادها، ومن ثم، فإن على المستفيدين من هذه المعلومات عدم الإخلال بالسرية في المعلومات المتوافرة لهم.

(1) أ.د. زياد رمضان،د. **محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان**، المرجع السابق، ص 249-250.

لقد اهتم الكثيرون من مديري المصارف بإدارة المعلومات، ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة أسباب منها[1]:

1. تعقيد نشاطات الأعمال

لقد أصبحت نشاطات الأعمال في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقداً فكثرت الأعمال وتشابكت بحيث لم يعد التعامل معها سهلاً.

2. حجم المنظمات

كلما كبر حجم المصرف وزاد عدد الموظفين فيه والمتعاملين معه أصبح هناك حاجة أكبر لتنظيم عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وايصالها إلى المحتاجين إليها في الوقت المناسب.

3. إتخاذ القرارات السليمة

يعتمد رشد القرارا المتخذ على حجم المعلومات المجمعة ودقتها وموضوعيتها؛ إذ إن هناك علاقة طردية بين المعلومات الكاملة والدقيقة وبين درجة رشد القرار

4. المنافسة

إن إدارة المعلومات بكفاءة لها اثر إيجابي على الوضع التنافسي للمصرف، وتمكن المصرف من العمل بشكل أفضل.

5. تطور الحاسب الإلكتروني

إن انتشار استخدام الحاسب من طرق موظفي المصرف، سهل الامر أمام من يحتاج إلى المعلومات ومن يريد استخدام المعلومات.

6. ثورة الاتصالات

إن ثورة الاتصالات واستخدام وسائل جديدة في الاتصالات وفر الكثير من الجهد والوقت والتكلفة على من يقومون بجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. كما أن سهل عملية انتقال المعلومات إلى مستخدميها.

إن إدارة المعلومات تحتاج إلى تنظيم الملفات بطريقة صحيحة، مما يساعد مستخدمي المعلومات التي يريدونها الحصول عليها مباشرة وبسرعة. وحتى يتم تحقيق أكبر فائدة ممكنة من تنظيم الملفات، ينبغي على مستخدمي النظام تحديد احتياجاتهم من المعلومات بدقة وكذلك تحديد وقت الحاجة إليها ومكانها.

(1) أ.د. زياد رمضان،د. محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، المرجع السابق، ص 251.

3. إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف[1]

يعد نظام المعلومات الائتمانية أحد الأنظمة الوظيفية الفرعية في المصرف، حيث يهدف هذا النظام إلى جمع البيانات عن المتعاملين مع المصرف ومعالجتها وتوفيرها إلى مديري دائرة الائتمان وموظفيها لأجل الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة الائتمانية.

يتكون نظام المعلومات الائتمانية في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي:

أولاً: المدخلاتInputs

تتعلق المدخلات بالبيانات المدخلة التي تشكل المادة الخام ولا تكون كافية للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب. وتشتمل مدخلات نظم المعلومات الائتمانية على تعليمات المصرف المركزي، وسجلات المصرف نفسه، ونظم المعلومات الفرعية الأخرى كنظام المعلومات المحاسبي وغيره، بالإضافة إلى معلومات عن التدقيق الداخلي والطلبات المقدمة، والنسب المالية، ومعلومات واردة من البيئة الخارجية.

ويمكن بيان المعلومات التي تأتي من البيئة الخارجية فيما يلي:

1. معلومات عن المتعاملين:

أن توفر توصيفاً كاملاً عن المتعاملين يعد أساساً بيني عليه المصرف أستراتيجيته، وتتضمن هذه المعلومات عدة جوانب:

أ.معلومات شخصية:

وتشمل الاسم والموقع الجغرافي والمهنة والسن والحالة الاجتماعية والجنس وسبب اختيار المصرف والدخل وصفة المتعامل (جديد–حالي–سابق)، وحجم أمواله ومصدرها. هذا ما يختص بالأفراد، أما ما يختص بالمنظمات فيلزم التعرف على نوع النشاط الاقتصادي وعدد العاملين وأرقام المبيعات ونتائج الأعمال والعلاقات مع المصارف والمنظمات الأخرى وعوامل النجاح والفشل.

ب.معلومات سلوكية:

وتتضمن التعرف على صورة المصرف في أذهان المتعاملين وأسباب فتح الحسابات أو إقفالها.

ج.بيانات عن العمليات:

وتشمل معرفة تفاصيل كل حساب وما يتم فيه من معاملات يومية بالسحب أو بالإيداع في مجالات الإيداع والإقراض والاتثمار.

---

(1) أ.د. زياد رمضان،د. **محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان**، المرجع سابق، ص 252-253

2. معلومات عن السوق:

وتتضمن العديد من المعلومات من أهمها:

أ. تحديد واضح للمنطقة الجغرافية التي يمارس فيها المصرف نشاطاته بشكل أساسي والمناطق الأخرى التي يمكن أن تغطيها خدماته في المستقبل.

ب. دراسة السكان وعدد الأسر ومتوسط حجم العائلة والهجرة من الريف إلى المدن.

ج. تحديد المؤشرات ذات التأثير في النشاط المصرفي كالناتج القومي الإجمالي ومستويات الأسعار[1].

د.تحديد المناطق الأقل دخلاً والأعلى دخلاً، ومنطقة عمل المصرف، وتحديد نصيب الصرف من الحصة السوقية.

هـ.إعداد ملف خاص للمعلومات عن المتعاملين المرتقبين وخاصة صغار السن والخرجين الجدد.

3. معلومات عن المنافسة:

يعد تجميع المعلومات عن المنافسين أداة مساعدة للإدارة توضح بها نقاط القوة والضعف وتكشف عن الفرص التي يمكن أن تحظى بها خدمات المصرف الجديدة. وتتضمن هذه المعلومات تحديد المنافسين المباشرين للمصرف ودراسة معدلات النمو المقارنة لأنشطة الودائع والقروض لفترة زمنية معقولة، وتحديد أكثر المنظمات نجاحاً وأقلها حظاً في السوق ودراسة لماذا تنجح منظمة دون أخرى، بالإضافة إلى تعديل هذه المعلومات وفقاً لأي متغيرات جديدة.

ثانياً: العمليات Data Processing

المقصود بالعمليات كل ما يتعلق بتحويل المدخلات من البيانات إلى مخرجات من المعلومات بحيث تصبح صالحة للاستفادة منها. وتشمل العمليات في هذا المجال مايلي:

1.تسجيل البيانات:

نقل البيانات وتوثيقها في سجلات خاصة بها.

2. تصفية البيانات:

أستبعاد البيانات على شكل طبقات Layers حيث تجري عملية تحديد للمتعاملين الأفضل من حيث التقيد بالتسديد ومن ثم، تظهر طبقة أخرى من البيانات تتضمن المتعاملين الأكثر استجابه للهاتف أو للمقابلة الشخصية. فقاعدة البيانات تتألف من طبقات من المعلومات تبرر البيانا الخاصة بالمتعاملين.

4. إخراج البيانات:

طريقة عرض البيانات كأن تكون على أساس الجداول أو الأشكال أو غير ذلك.

(1) أ.د. زياد رمضان،د. **محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان**، مرجع سابق، ص ص 255-256.

5. تخزين البيانات وإمكانية إسترجاعها:

يتم تخزين البيانات في مجموعات يطلق عليها (قواعد البيانات)، إن عملية تخزين المعلومات ينبغي أن تبنى على أساس القدرة على إسترجاع البيانات حسب حاجة المستفيدين.

6. تحديث البيانات:

ينبغي على إدارة المصرف الإهتمام بتحديث البيانات وتطويرها باستمرار فليس هنالك معنى لاحتفاظ المصرف برقم هاتف مفصول أو بريد إلكتروني ملغى.

ثالثاً: المخرجات Outputs

المخرجات هي النتائج التي يتم الحصول عليها واستخراجها من نظام المعلومات. وتكون هذه النتائج عادة على شكل تقارير دورية يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية. كما أنها قد تكون على شكل تقارير غير دورية تصدر حسب حاجات المستفيدين من المعلومات. ومن أهم أشكال هذه المخرجات:

1. تقرير المتعامل الحالي:

يتضمن تقرير المتعاملا تحليلاً لعمليات السحب والإيداع لديه ونسبة استخدامه للجاري مدين وحجم تعاملاته للاعتمادات المستندية، والشيكات التي حررها والشيكات المرتجعة والكمبيالات المدفوعة وغير المدفوعة والتسهيلات الائتمانية التي منحت له وجداول السداد ومدى تقيده بجداول السداد[1].

2. تقرير المتعاملين المتوقعين:

يحتوي هذا التقرير معلومات عن الأشخاص الذين يتوقع تعاملهم مع المصرف سواء من خلال إيداع ودائع أو منح قروض. كما يحتوي تفصيلات عن كل مهم من حيث اسمه وعنوانه وحجم النشاط الذي يمارسه ونوعه ووضعه المالي وغير ذلك من المعلومات الضرورية.

3. تقرير ربحية كل متعامل:

يوضح هذا التقرير مدى مساهمة المتعامل في تحقيق أرباح المصرف، حيث يتضمن حجم معاملاته وطبيعتها وحجم الإيرادات التي تحققها للمصرف، وبالمقابل نصيب المتعامل نفسه (ممثلاً بمعاملاته) من تكاليف المصرف. وبذلك يتم استخراج مدى مساهمة المتعامل في أرباح المصرف أو بالطبع في خسائر المصرف إذا كان المصرف يعاني من خسائر. من هنا يمكن تقسيم المتعاملين إلى مجموعات من حيث الربحية ومعرفة أيهم الأكثر ربحية وأيهم الأقل ربحية للمصرف.

---

[1] أ.د. زياد رمضان،د. محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، مرجع سابق، ص256- 257.

4. التنبؤ بالطلب على القروض:

تصدر عن نظام المعلومات تقارير للتنبؤ بمستوى الطلب على القروض المتوقع خلال الفترات القادمة وذلك باستخدام أنظمة دعم القرارات ونظم قواعد البيانات الجيدة، والتنبؤ بمستويات الطلب على القروض يساعد إدارة المصرف على تحديد الفرص المتاحة في المستقبل والاستعداد لها.

رابعاً: التغذية العكسية (الراجعة)Feedback

من الضروري جمع المعلومات عن أداء النظام ومدى الاستفادة منه.

وتتم عملية جمع المعلومات من خلال ردود الفعل والملاحظات على طريقة التطبيق وعلى نتائج التطبيق وهو ما يعرف بالتغذية العكسية التي يمكن استخدامها كذلك في التعرف علة موطن القوة والضعف وإجراء تحسينات على النظام[1].

***قواعد البيانات:**

قواعد البيانات مجموعة من البيانات المرتبطة مع بعضها منطقياً تبنى لكي تفي باحتياجات المستفيدين من البيانات. ويعرفSteven Alter قاعدة البيانات بأنها مجموعة من البيانات المهيكلة التي يتم تخزينها ومراقبتها والدخول إليها من خلال أجهزة الحاسوب، وذلك بالاعتماد على علاقات بين أنواع من المعلومات.

وتتكون قاعدة البيانات من ملفات وسجلات وحقول، حيث إن مجموعة الحقول المرتابطة تكون ملفاً، ومجموعة الملفات تشكل قاعدة بيانات.

يقوم المصرف ببناء قواعد بيانات كبيرة للمقترضين وذلك لأجل مساعدة الإدارة في تحديد سياساتها وأهدافها واستراتيجياتها وإرشادها في عملية اتخاذ القرار. ومن أهم مزايا قواعد البيانات إمكانية تخزين بيانات النشاطات كافة في أي موضوع وتصنيفها وترتيبها بحيث تكون قابلة للاسترجاع في أي وقت يحتاج فيه المستفيد إلى هذه البيانات.

إن قرار منح القرض أو رفض منحه يعتمد بالأساس على دراسة مجموعة من البيانات وتحليلها حيث تبدأ هذه العملية من خلال دراسة الملف الائتماني لطالب القرض وما يحتويه هذا الملف من معلومات عن مركزه المالي وتاريخه وسمعته.

إن نجاح قواعد البيانات في تأدية مهامها يعتمد على فنيي قاعدة البيانات وفريق الإدارة، حيث يجب أن يكون هؤلاء الأفراد متخصصين ومدربين على التعامل مع نظم إدارة قواعد البيانات. كما ينبغي أيضاً إيجاد التوعية الكافية لمستخدمي النظام لأجل مساعدتهم في تحديد احتياجاتهم من المعلومات وفي التعامل معها بكفاءة.

(1) أ.د. زياد رمضان،د. **محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان**، المرجع السابق، ص ص 257-259.

4/ الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة التي تم إتباعها فى تنفيذ الدراسة الميدانية ووصف المنهج المتبع في الدراسة، حيث يشمل وصفا لمجتمع الدراسة وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي أتخذت للتأكد من صدقها وثباتها وكيفية تطبيقها، والطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات واستخراج النتائج.

يتم عرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي فى السودان

المبحث الثاني :إجراءات تحليل بيانات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

1/4 المبحث الأول
نشأة وتطور الجهاز المصرفي السوداني

1/1/4 نشأة وتطور القطاع المصرفي خلال الفترة من 1903-1959م

لم يتزامن إنشاء البنوك التجارية في السودان مع بداية البنوك في العام في القرن السابع عشر الميلادي، بل بدأت البنوك في تقديم خدماتها المصرفية إعتباراً من العام 1903م لخدمة أهداف المستعمر. السودان مثل باقي دول العالم شهد قيام المصارف التجارية قبل إنشاء البنك المركزي.
حيث بدأ تاريخ المصارف في السودان مع بداية الحكم الانجليزي المصري، فعند توقيع الاتفاقية الثنائية بين بريطانيا ومصر، أدخلت على السودان بعض النظم الحديثة في مجالات الأمن والإدارة والقضاء والصحة والتعليم والمواصلات والزراعة. وكان ذلك من العوامل التي أوجدت المناخ لبعض التطور الاقتصادي حيث ظهرت سوق جديدة وبدأت زراعة محاصيل نقدية وتجارة في نطاق محدود. هذا الوضع الاقتصادي دفع بالحكام الجدد إلى ضرورة وجود بنوك لمقابلة التطور التجاري الذي شهدته البلاد في ذلك الحين وذلك لخدمة مصالحهم، وكذلك لحفظ ودائع الإداريين والفنيين من البريطانيين والمصريين والأجانب، فكان البنك الأهلي المصري أول بنك تجاري يفتتح فرع له بالسودان[1].

بدأ العمل المصرفي في السودان بصورة فعلية بافتتاح أول مصرف تجاري في العام 1903م وهو البنك الأهلي المصري. في الفترة التي سبقت الاستقلال كأن هناك غياب تام لبنك المركزي والبنوك التجارية الوطنية، حيث سيطر على الساحة المصرفية مجموعة من البنوك الأجنبية بلغت ستة بنوك لديها حوالي 37 فرعاً منتشرة بأقاليم السودان المختلفة. حيث كان هناك بنك باكليز" لندن والذي أنشي سنة 1913م، فرع البنك العثماني التركي وأفتتح في عام 1949م ثم تغيرDC" إسمه بعد ذلك إلى بنك ناشونال أندقرند ليز، بنك مصر عام 1953م، فرع كريدي ليونيه فرنسي عام 1953م، والذي تغير إسمه إلى بنك النيلين بعد مشاركة الحكومة فيه. البنك العربي الأردني وإفتتح عام 1956م بعد نيل السودان لإستقلاله في عام 1956م وسعت الحكومة الوطنية لإيجاد الهوية السودانية خاصة في المجال المصرفي فتم إنشاء لجنة العملة السودانية والتي قامت بإصدار أول عملة وطنية عام 1958م، وتركت مهام البنك المركزي لكل من وزارة المالية والاقتصاد والبنك الأهلي المصري.

في مجال البنوك التجارية ووضعيتها بعد الاستقلال فقد تم إنشاء أول بنك تجاري وطني في العام1957م وهو البنك التجاري السوداني[2] . ثم جاء دور البنوك المتخصصة فكان إنشاء البنك

(1) تاج السر الشوش، **الوضع القانوني للجهاز المصرفي**، (الخرطوم: بنك السودان، مصلحة البحوث الاقتصادية، 1977م)،ص9.
(2) إبراهيم الخليل عبدالمجيد، **البنوك المتخصصة ودورها في التنمية**، (الخرطوم: بنك السودان، مصلحة البحوث الاقتصادية،1999م)،ص448.

الزراعي السوداني بهدف تقديم المساعدات اللازمة لتحسين وتطوير الزراعة في السودان وكذلك النشاطات الاخرى المتصلة بها حيث أجيز قانونه في العام 1957م بينما بدأ أعماله في العام 1959م وقد بلغ رأسماله المدفوع 6.1 مليون جنيه منها 4.2 مليون جنيه هي مساهمة بنك السودان[1]. أختتم العقد الأول من تاريخ الجهاز المصرفي السوداني بصدور قانون خاص أنشي بموجبه بنك السودان في العام 1959م كبنك مركزي له علاقة مباشرة بالبنوك الأخرى سواء أكان ذلك في مجال منح التراخيص للبنوك التجارية والمتخصصة أو عبر آليات الرقابة وسن السياسة النقدية والتمويلية إضافة إلى الرقابة على النقد ولقد وجد بنك السودان هيكلا مصرفيا يتكون من ستة بنوك أجنبية وبنكين وطنيين.

يستنتج الباحث من نشأة وتطور القطاع المصرفي ما يلي:

1. نشأة المصارف التجارية بالسودان جاءت متأخرة مقارنة مع نشأة المصارف التجارية في العالم وجاءت لمقابلة غحتياجات المستعمر.
2. نشأة المصارف التجارية سبقت نشأة البنك المركزي.
3. بداية المصارف التجارية في السودان كانت في شكل فروع للمصارف الأجنبية.
4. تولت وزارة المالية والاقتصاد والبنك الأهلي المصري مهام البنك المركزي.
5. لجنة العملة السودانية كانت أول ملامح الهوية السودانية.

2/1/4 تطور القطاع المصرفي خلال الفترة من 1960 – 1994م.

يتناول هذا البند التطور في القطاع المصرفي خلال الفترة 1960م – 1994م وذلك من خلال العرض للانتشار والتطورات في مجال العمل المصرفي متبع في ذلك إسترتيجية التقسيم لخمس فترات زمنية هي الفترة 1960م – 1970م (مرحلة مابعد التاميم وحتى ظهور البنوك الإسلامية)، الفترة من 1978م – 1983م (مرحلة النظام المزدوج إسلامي وتقليدي وحتى اسلمه الجهاز المصرفي)، الفترة من 1984م – 1989م (مرحلة أسلمة الجهاز المصرفي) وأخيراً الفترة من 1990م – 1994م مرحلة ما قبل صدور مشروع توفيق اوضاع الجهاز المصرفي.

1/2/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1960م حتى 1970م.

شهد العام 1960 الإفتتاح الرسمي لبنك السودان كبنك مركزي بالبلاد وقام على حساب البنك الأهلي المصري حيث آلت لبنك السودان أصول البنك الأهلي المصري ومهامه إضافة إلى مهام ووظائف لجنة العملة السودانية وحدد قانون بنك السودان لعام 1959م (تم تعديله في العام 2002م) المهام الأساسية المنوطة به والمتمثلة في إصدار أوراق النقد والائتمان في السودان مع العمل على الإستقرار النقدي والإئتماني وذلك بغية تحقيق مرامي الاقتصاد الكلي والتي تبرز في تحقيق تنمية

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الحادي عشر**، 1970م،ص ص 106-107.

اقتصادية متوازنة، كذلك أنيط ببنك السودان تدعيم الاستقرار الخارجي للعمله مع العمل كمستشار للحكومة السودانية في الشئون المالية. وحتى ذلك التوقيت كان بنك السودان في يمتلك ثلاث فروع في بورتسودان ومدني والأبيض[1]، وبدأت غرفة المقاصة للبنوك في الخرطوم أعمالها في الثامن والعشرين من ديسمبر 1960م ومقرها بنك السودان. وفي الفترة 1965م – 1970م تطور البنك المركزي وتوسعت فروعه لتصل إلى أحد عشر فرعاً لتشمل كل أقاليم السودان الثمانية إضافة للعاصمة القومية[2].

أما في مجال البنوك التجارية والمتخصصة فقد شهدت هذه الفترة قيام عدد من المصارف الوطنية، حيث شهدت قيام البنك التجاري السوداني الذي بدأ أعماله في الخامس من نوفمبر 1960م وهو أول بنك تجاري في السودان يكون تحت إدارة سودانية ويتم تمويله بالكامل من مصادر داخلية، حيث قسم رأس ماله إلى أسهم قيمة كل منها جنيه واحد بلغ راس ماله المدفوع في ذات العام 547 الف جنيه (حوالي 50% من راس المال المكتتب) وقد قام بنك السودان بتقديم المشورة الفنية للبنك التجاري عند الحاجة إليه منذ الفترة الأولى للإنشاء. كما وافق بنك السودان على نقل وتحويل الأموال التي كانت مدونة بدفاتره من الودائع الكبيرة والشبه حكومية إلى البنك التجاري، من أجل المساعدة في توسيع دائرة نشاطه. وبالنظر إلى حجم المصارف التجارية الأجنبية العاملة في بداية العام 1960م نجدها ستة مصارف بعدد فروع يقارب الثلاثين فرعاً[3]. في 17 نوفمبر من العام 1961م تم إفتتاح البنك الصناعي السوداني (بدأ أعماله في أغسطس 1962م)، حيث هدفت الدولة من خلال البنك الصناعي إلى المساهمة في تمويل الاستثمار في قطاع الصناعة والمساعدة في انشاء وتوسيع وتجديد المؤسسات الصناعية وتشجيع راس مال القطاع الخاص في الداخل والخارج للمساهمة بفاعلية اكثر وبلغ رأس مال البنك المرخص به 3 مليون جنيه[4]. وفي يناير 1963م تم تحويل بنك الكريدي ليونيه الفرنسي الأصل(والذي أنشئ في العام 1953م) إلى شركة سودانية فرنسية تعرف بإسم بنك النيلين وبهذا تم تصفية جميع فروع بنك الكريدي ليونيه بالسودان وقد أكملت الإجراءات اللازمة في عام1964م وبدأ البنك الجديد مزاولة أعماله في 3 يناير1965م، وأسهم بنك السودان في رأس مال بنك النيلين بمبلغ1.8 مليون جنيه، بينما أسهم بنك الكريدي ليونيه بباريس بمبلغ 1.2 مليون جنيه[5].

اما البنك العقاري السوداني فقد أسس في عام 1967م برأسمال قدره سبعة مليون جنيه دفعت الحكومة 60% منه، و40% دفعت بواسطة بنك السودان، وكان الغرض من إنشائه توفير السكن

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الأول**، 1960م، ص179.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الحادي عشر**، 1970م.
(3) بنك السودان، **التقرير السنوي الأول**، 1960م، ص30.
(4) بنك السودان، **التقرير السنوي الثاني**، 1961م، ص 41.
(5) بنك السودان، **التقرير السنوي الخامس**،1964م، ص58.

المناسب للمواطنين من جميع الطبقات ولاسيما أصحاب الدخول المحدودة[2]. في نهاية فبراير من العام 1969م تحولت كل أعمال البنك العثماني وفروعه بالسودان إلى بنك ناشونال آندقرندليز[3]. العام 1970م شهد أول قرار لتأميم البنوك التجارية حيث صدر في1970/5/25م قرار تأميم البنوك التجارية الأجنبية العاملة وآلت ملكيتها التجارية إلى بنك السودان بوصفه الجهة المسئوله عن إدارة وتوجيه هذه البنوك، وبموجب قانون التأميم تعدلتى أسماء البنوك التجارية باستثناء بنك النيلين والبنك التجاري وذلك على النحو التالي: بنك باركليز بنك دي.سي. أو إلى بنك الدولة للتجارة الخارجية بنك ناشونال آندقرندليز إلى بنك أمدرمان الوطني. بنك مصر إلى بنك الشعب التعاوني. البنك العربي إلى بنك البحر الأحمر التجاري. البنك التجاري الأثيوبي إلى بنك جوبا التجاري. ليصبح عدد فروع البنوك تسعون فرعاً، وقد أعلن أن سياسة الحكومة تتجه نحو دمج جميع البنوك في ثلاث أو أربع مصارف على أن يتخصص كل مصرف من هذه المصارف في قطاع اقتصادي محدد[4].

بنهاية عقد الستينات أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من بنك مركزي (بنك السودان) إضافة إلى سبعة بنوك تجارية هي البنك التجاري السوداني 1960م، بنك النيلين 1964، بنك أمدرمان الوطني 1970 والذي أنشي بعد تأميم بنك ناشونال أندقرندليز، وبنك التجارة الخارجية1970، وبنك جوبا التجاري.1970 بنك البحر الأحمر التجاري1970، وبنك الشعب التعاوني1970م، إضافة إلى ثلاثة بنوك متخصصة لخدمة أهداف التنمية وهى البنك الزراعي السوداني 1958م، البنك الصناعي السوداني 1961م، البنك العقاري السوداني 1967، ليصبح إجمالي البنوك أحد عشرا بنكاً بما فيها بنك السودان. ولقد اثر قرار التأميم ومصادرة فروع البنوك الأجنبية العاملة بالسودان على الجهاز المصرفي السوداني لاحقا حيث أدى إلى إضعاف ثقة المستثمرين الأجانب والمساهمين والمودعين خاصة في الفترة التي أعقبت العام 1970م.

يستنتج الباحث من المصرفي خلال الفترة من 1960م حتى 1970م ما يلي:

1. شهدت هذه الفترة الإفتتاح الرسمي لبنك السودان كبنك مركزي للسودان.
2. فيام البنك المركزي كان على حساب أصول البنك الأهلي المصري وآلت له مهامه.
3. صدور قانون بنك السودان في هذه الفترة وتم تعديله في عام 2002م.
4. بدأ البنك المركزي بمزاولة نشاطه بثلاثة فروع.
5. شهدت هذه الفترة قيام المصارف المتخصصة في السودان.
6. صدر في هذه الفترة قرار تأميم المصارف التجارية.

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الثامن**، 1967م، ص58.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي العاشر**، 1969م، ص90.
(3) بنك السودان، **التقرير السنوي الحادي عشر**،1970م، ص ص94-99.

2/2/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1971م حتى 1977م.

اعتبرت الفترة من 1971م حتى عام 1975م فترة تدهور للقطاع المصرفي وذلك نسبة لقرارات التأميم في العام 1970م، وفي هذه الفترة أيضاً تراجع عدد فروع البنك المركزي من أحد عشر فرعا إلى تسعة فروع حيث تم إغلاق فرعي بحر الغزال وأعالى النيل. في العام 1973م تم التخطيط لإنشاء مجلس الادخار والاستثمار والتنسيق بين الوحدات الادخارية القائمة مع العمل على إنشاء مؤسسات ادخارية جديدة ورسم سياسة تشجيع الادخار بما يتماشى مع النظام المصرفي وبالفعل شهد العام 1973م إنشاء بنك الادخار كبنك متخصص من أجل نشر الوعي الادخاري في المجتمع وإستقطاب مدخرات المواطنين. في العام1975م تم تعديل قانون تأميم البنوك لسنة 1970م إلى قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1975م إستنادا على لوائح القانون الجديد ثم تسجيل البنوك التجارية الخمسة الموجودة كشركات خاصة يمتلك بنك السودان فيها أسهم مقابل التعويضات التي تدفع للملاك القدامى على أن يمتلك الحكومة باقي الأسهم وفي المقابل ألغى قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1975م. كذلك وافق مجلس إدارة بنك السودان بعد أخذ موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتأسيس مكاتب تمثيل البنك كما سمح لبنك الاعتماد، Chase Manhattan bank العربي الأفريقي ولبنك شيس منهاتن والتجارة الدولى بفتح فروع بالخرطوم وبورتسودان وفي سبتمبر من ذات العام أنشي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ورئاسته بالخرطوم[1].

شهدت هذه الفترة زيادة عدد البنوك المملوكة للدولة وبنوك القطاع الخاص والبنوك التجارية وتمشياً مع متطلبات المرحلة والإنفتاح الاقتصادي والاستثماري تم دمج بعض المصارف القائمة إضافة إلى السماح بإنشاء بعض فروع البنوك الأجنبية وذلك كرد فعل لقرارات التأميم في العام 1970م والتي أثرت على المناخ الاستثماري عموماً مما حدا بالدولة إلى إصدار قانون لتشجيع الاستثمار في عام 1976م بهدف إعطاء ضمانات للمستثمرين الأجانب من التأميم والمصادر. كذلك تم دمج بنك جوبا التجاري في بنك أمدمان الوطني ليصبح إسم البنك الجديد بنك جوبا امدرمان ثم جاء العام 1975م، ليتم فيه تغيير اسم بنك جوبا امدرمان إلى بنك الوحدة. وشهد نفس العام تغيير اسم بنك الدولة للتجارة الخارجية إلى بنك الخرطوم[2]. وبعد صدور قانون تشجيع الاستثمار لعام1976م، نشطت الحركة المصرفية حيث أنشي بنك ابوظبي الوطني في العام1976م، كبنك أجنبي وبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام1976م كذلك في العام1977م تم الترخيص لسيتي بنك للعمل بالسودان وتوقع أن يبدأ أعماله خلال العام1978م ومن أبرز ملامح هذه الفترة أنه في

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي السادس عشر**،1970م،ص76،77.

(2) عواطف يوسف وآخرون، **دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي، 1960م – 1997م**، (الخرطوم :المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية،1997م.)، ص،34.

العام1977م ظهر بنك فيصل الاسلامي كشركة مساهمة محدودة براسمال قدره ستة ملايين من الجنيهات منها حوالي40% تدفع بواسطة المملكة العربية السعودية و40% اسهم سودانية بينما 20% المتبقية بواسطة دول عربية إسلامية آخرى على أن يبدأ أعماله في العام1978م. كذلك تم في العام 1977م إنشاء المؤسسة العامة للتمويل والتنمية التعاونية وذلك لمنح التمويل قصير الاجل وطويل الاجل للتعاونيات[1].

يتضح للباحث من الإنتشار المصرفي خلال الفترة من1971م حتى 1977م ما يلي:

1. تراجع عدد فروع البنك المركزي.
2. إنشاء مجلس الإدخار والإستثمار والذي ترتب عليه قيام بنك الإدخار.
3. تعديل قانون تأميم المصارف التجارية إلى قانون تنظيم المصارف والإدخار.
4. دمج العديد من المصارف لمقابلة متطلبات تلك الفترة.
5. إنشاء المؤسسة العامة للتمويل والتنمية التعاونية لمنح التمويل للجمعيات التعاونية.

3/2/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1978م حتى 1983م.

في الفترة من 1981 – 1983م لم يطرا تغيير في عدد فروع البنك المركزي إلا أن فلسفة عمل الجهاز المصرفي تغيرات بعد صدور قرار في سبتمبر من العام 1983م يمنع جميع المصارف في السودان من التعامل بالربا وأعلن أسلمت الجهاز المصرفي وذلك بعد أن كانت البنوك تتعامل وفق سعر الفائدة حتى العام 1977م. ثم انتقلت للعمل بالنظام المزدوج اسلامي وربوي.

في مجال البنوك التجارية فقد بدأ بنك فيصل الإسلامي أعماله وفقاً للنظام الإسلامي خلال النصف الثاني من العام 1978م ثم إفتتح ذات البنك اربعة فروع في العام 1979م في كل من امدرمان، بورتسودان، جامعة الخرطوم وجامعة امدرمان الإسلامية، كذلك بنهاية العام1978م بدا بنك الاستثمار السوداني أعماله برأس مال مشترك سوداني فرنسي، وافتتح فرعين احدهما بالخرطوم في العام1980م تم منح تصنيفاً مبدئياً لأربعة بنوك مشتركة للعمل في السودان منها بنكين تجاريين تقليديين هما بنك الوادي والبنك الاهلي السوداني إضافة إلى بنكين اسلاميين همابنك الجزيرة الاسلامي والبنك الاسلامي لغرب السودان. كما تم منح التصديق لثلاث بنوك لتزاول النشاط المصرفي بالسودان وهي البنك الاسلامي للتمويل والاستثمار، وبنك حبيب والبنك الامريكي، إضافة لبنك عمان الذي بدأ عمله في الربع الاخير من العام1980م[2]. افتتح بنك عمان في العام1981م فرعه الرئيسي بالخرطوم وفي ذات العام تم منح الترخيص بمزاولة العمل المصرفي لبنك التضامن الاسلامي[3]. في العام 1982م باشرت ثلاثة بنوك جديدة عملها المصرفي بالسودان هي البنك

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الثامن عشر**،1977م،ص53.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الحادي والعشرون**،1980م،ص80.
(3) بنك السودان، **التقرير السنوي الثاني والعشرون**،1982م،ص70.

الاهلي السوداني(بنك مشترك)، بنك الشرق الاوسط(فرع بنك اجنبي) اضافة إلى بنك التنمية الشعبي (بنك تكاملي بين مصر والسودان) كذلك تم التصديق للبنك السعودي السوداني للتجارة والاستثمار بممارسة النشاط المصرفي بالسودان[1]. أما في العان 1983م فقد تم منح خمسة بنوك تراخيص للمارسة العمل المصرفي بالسودان منها ثلاثة بنوك إسلامية هي بنك التضامن الاسلامي، البنك الاسلامي السوداني، بنك التنمية التعاوني الاسلامي، غضافة إلى البنك القومي للتصدير والاستيراد وبنك النيل الازرق. تم التصديق النهائي للبنك الإسلامي لغرب السودان وبنك البركة الإسلامي للعمل إبتداءاً من العام 1984م[2].

يستنتج الباحث من الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1978م حتى 1983م الآتي:

1. إعلان أسلمت الجهاز المصرفي السوداني ومنع التعامل بالربا.
2. قيام بنك الإستثمار السوداني برأس مال مشترك.
3. التصديق لبعض المصارف الأجنبية بالعمل بالسودان.

4/2/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1984م حتى 1989م.

شهد هيكل الجهاز المصرفي خلال الفترة 1984م – 1989م إلغاء تصنيف البنوك المشتركة لبنوك إسلامية وأخرى بنوك مشتركة غير إسلامية وأصبح يطلق عليها إسم البنوك المشتركة، وقد أصدرت الدولة قانونا للمعاملات متماشياً مع أحكام الشريعة الاسلامية ثم جاء منشور بنك السودان في ديسمبر 1984م ليلزم البنوك التجارية بالتحول نحو صيغ المعاملات الإسلامية وإزالة الربا والتعامل بسعر الفائدة من معاملات الجهاز المصرفي. الفترة من 1984م وحتى 1989م لم يطرأ فيها تغيير في عدد بنوك القطاع العام والمتخصصة حيث ظلت أربعة. أما البنوك التجارية المشتركة فقد شهدت توسعاً. حيث في العام1984م تم إفتتاح المبنى الرئيسي لبنك الغرب الاسلامي وبنك البركة الاسلامي[3]. في العام1986م بدأ البنك السعودي السوداني نشاطه في السودان ليرتفع عدد البنوك العاملة بالبلاد إلى 22 بنك[4]. في العام1987م إرتفع عدد البنوك إلى 23 بنك ذلك بعد منح الترخيص النهائي لبنك العمال ليبدأ أعماله في العام1988م[5]. بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية فإنه في الفترة من 1984م– 1989م لم يطرأ تغيير في عددها حيث ظلت ستة افرع ويعزى ذلك إلى أنه خلال النصف الثاني من العام 1985م تم ايقاف سياسة فتح فروع البنوك الاجنبية الجديدة بالسودان في إشارة إلى إكتفاء السوق المصرفي بحجم الخدمات التي تقدمها الفروع الاجنبية القائمة.

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الثالث والعشرون**،1982م،ص82.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الرابع والعشرون**،1983م،ص81.
(3) بنك السودان، **التقرير السنوي الخامس والعشرون**،1984م،ص76.
(4) بنك السودان، **التقرير السنوي السابع والعشرون**،1986م،ص58.
(5) بنك السودان، **التقرير السنوي الثامن والعشرون**،1987م،ص63.

5/2/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1990م حتى 1994م.

شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة في مجال العمل المصرفي السوداني حيث كان في البداية صدور البرنامج الثلاثي للإنقاذ الوطني في العام1990م، ثم صدور قانون بيع الأموال المرهونة لدى المصارف لسنة 1990م. ثم قانون تنظيم العمل المصرفي في العام 1991م، ومواكبة لخطى الأسلمة وتعميق النظام الإسلامي في السودان تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في 2مارس 1992م، وذلك استناداً على أحكام المادة الثامنة من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة1991م وتمشياً مع القرارات الصادرة بالغاء الصيغ الربوية في معاملات الدولة المالية والاقتصادية وقد حددت أهداف الهيئة في مراقبة ومتابعة مدى التزام بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بتطبيق الصيغ الشرعية، تنقية النظام المصرفي من الشوائب الربوية في المعاملات المالية والاقتصادية في إطار احكام الشريعة الاسلامية. كذلك صدرت في 26 نوفمبر 1992م لائحة الجزاءات المصرفية والمالية للمخالفات المصرفية لعام 1992م وذلك عملاً بالسلطات المخولة لمحافظ بنك السودان بموجب أحكام المادة(51) من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة1991م، فقد نصت اللائحة إلى ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية بقانون تنظيم العمل المصرفي العام 1991م وكذلك الاوامر والتوجيهات الصادرة من بنك السودان بموجب ذلك القانون أو أي قانون آخر، وقد بينت اللائحة المخالفات الخاصة بالاعمال المصرفية وكافة المجالات الآخرى المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية كما حددت الجزاءات الخاصة بها. صدر أيضاً في 28 اكتوبر1992م قرار من مجلس الوزراء خاص بالدمج المصرفي لبنوك القطاع العام وذلك من أجل رفع كفاية رأس مال البنوك المملوكة للدولة لمقابلة معدلات الملاءمة المطلوبة دولياً ولزيادة مقدرتها في تمويل القطاعات المختلفة حيث تم دمج البنك القومي للتصدير والاستيراد وبنك الوحدة وبنك الخرطوم ليصبح الكيان الجديد مجموعة بنك الخرطوم. كذلك تم دمج بنك النيلين وبنك التنمية الصناعية السوداني في بنك واحد حمل إسم مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية وفي المقابل تم ضم صندوق التوفير التابع للبريد والبرق في بنك الادخار. وبذلك انخفض عدد البنوك المتخصصة في العام 1992م إلى ثلاثة، كما تراجع عدد مصارف القطاع العام التجارية وانحصارها في مصرفين هما مجموعة بنك الخرطوم ومجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية[1]. شهد أيضاً العام 1992م قيام بنك المزارع للتنمية الريفية والبنك السوداني الفرنسي على انقاض البنك العالمي، ثم في العام 1993م تم افتتاح بنك الثروة الحيوانية وبنك امدرمان الوطني بينما تمت تصفية بنك الشرق الاوسط ليبلغ عدد البنوك التجارية والمتخصصة العاملة بالبلاد 28 بنكاً[2].

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الثاني والثلاثون**،192م،ص ص 41،43.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الثالث والثلاثون**، 1993م، ص ص 37،36.

مشروع توفيق الأوضاع كان في العام 1994م بهدف تحسين وترقية أوضاع المصارف السودانية والنهوض بها من أجل تحقيق السلامة المالية ومقررات لجنة بأزل والتي من أبرزها تحقيق الحد الادنى لكفاية راس المال أو ما يعرف بملاءة راس المال. وقد الزمت البنوك التجارية والمؤسسات المالية وفقاً لقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م بتوفيق اوضاعها ابتداءاً من أول يولوي1994م لمدة ثلاث سنوات تنتهي في يونيو1997م ومن أهم ماورد بالبرنامج تحديد اسس مفصلة لمعالجة جوانب العمل المصرفي المختلفة والتي يمكن تلخيصها في الآتي: التصديق على فتح وقفل الفروع وتغيير مواقعها داخل أو خارج السودان. معايير إحتساب كفاية راس المال وتصنيف الديون والتحوط لها بتكوين المخصصات اللازمة. تقييد مساهمة المصارف في رؤوس اموال الشركات داخل وخارج السودان. ضوابط تمليك وحيازة العقارات والقيود على التنمويل. كيفية احتساب وتوزيع الارباح. تحديد الاصول السائلة ومجموع صافي الارصدة لدى المصارف بالخارج والقابلة للسحب والدفع عند الطلب كنسبة من الاصول السائلة. شهد العام 1994م قيام بنك آيفوري اضافة إلى التصديق على قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية والذي يهدف إلى تشجيع الوعي الإدخاري ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها وباشر نشاطه في بداية العام 1995م[1]. يرى الباحث أنه في الفترة من 1990م– 1994م تضلآلت فروع البنوك الأجنبية حيث في 1991م تم اغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وفي 1992م تم تحويل بنك عمان المحدود إلى بنك المشرق، اضافة إلى تصفية بنك الشرق الاوس ليصل عدد فروع البنوك الاجنبية) بفروعها بالولايات (إلى اربعة فقط بنهاية اللعام 1994م. كما تم تغيير اسم البنك الإسلامي لغرب السودان إلى بنك الغرب الإسلامي والبنك الوطني للتنمية الشعبية إلى بنك نيما للتنمية والاستثمار.

3/1/4 تطور القطاع المصرفي خلال الفترة من 1995م حتى 1996م.

1/3/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1995م حتى 2004م.

1/1/3/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من1995م حتى 1997م.

في العام 1995م تم ايقاف الترخيص للبنوك التجارية بالتصديق على انشاء بنوك الاستثمار حيث تم انشاء بنك القضارف للاستثمار ليبلغ عدد البنوك العاملة بالبلاد بنهاية العام 1995م 29بنكاً. وتمشياً مع سياسة التحرير الاقتصادي ووصولاً إلى توحيد سعر الصرف ولاحداث توازن داخلي وخارجي لاقتصاد السودان جاء الاعلان عن إنشاء شركات الصرافة تحت لائحة تنظيم الصرافات لسنة 1995م كما تم وضع برنامج إصلاح مالي وإداري وقانوني شمل كل البنوك المتخصصة تمشياً مع متطلبات توفيق الاوضاع وذلك للتأكد من سلامتها المالية وتقوية موقف السيولة فيها، لذلك فقد كثف بنك السودان خلال العام 1995م من أحكام رقابته الاشرافية على المؤسسات المالية

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الرابع والثلاثون،1994م**، ص ص 42،68.

والبنوك المتخصصة عن طريق عمليات التفتيش الميداني وتحسين انظمة الضبط الداخلي وعمليات الرقابة غير المباشرة عن طريق الرواجع. إستطاع بنك السودان مساعدة كثير من المصارف في مجال توفيق الاوضاع حيث في العام 1996م قامت لجنة توفيق الاوضاع ببنك السودان بتصنيف البنوك لاربع مجموعات على النحو التالي[1]:

1. المجموعة (أ): بنوك قامت بتوفيق الاوضاع بنسبة100%.

2. المجموعة (ب): تشمل البنوك التي قامت بتوفيق أوضاعها في معظم بنود المشروع وتحتاج إلى قليل من الجهد لتكملة أوضاعها، وحددت اللجنة لهذه المجموعة المجالات الاتية: رسملة الأرباح، زيادة راس المال زيادة نقدية حقيقية، معالجة ودائع بعض البنوك بالعملة الأجنبية طرف بنك السودان، معالجة مديونيات بعض البنوك على بنك السودان، تسييل بعض الأصول الثابته والاستثمار في الأسهم. المجموعة الثالثة.

3. المجموعة (ج): هي بنوك تحتاج إلى مجهود كبير لتوفيق اوضاعها وقد حدد لها: رسملة الارباح زيادة راس المال زيادة نقدية حقيقية. تصفية بعض الأصول الثابته والاستثمارات في الاسهم تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات. المجموعة الرابعة.

4. المجموعة (د): وتشمل البنوك التي لم توفر البيانات والمعلومات المطلوبة وبناءاً على موقف البنوك من مشروع توفيق الاوضاع حتى 31 ديسمبر 1996م نجد أن عدداً من البنوك قد بذل جهداً مقدراً لتوفيق اوضاعه، بينما نجد أن هنالك عدد آخر منها يحتاج إلى مجهود كبير لتوفيق اوضاعها. بالنسبة لبنوك القطاع العام المتخصصة في العام 1995م تم تغيير اسم بنك الادخار ليصبح مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. :كذلك تم في العام 1996م اجازة قانون صندوق الودائع المصرفية– بواسطة المجلس الوطني الانتقالي– والذي هدف إلى بث الثقة لدى المدخرين والمودعين في الجهاز المصرفي باعتبار أن ودائعهم مضمونة بالقانون[2]. في العام 1997م تم تمديد برنامج توفيق الاوضاع ستة اشهر لينتهي في ديسمبر من ذات العام، كذلك بدا في ذات العام صندوق ضمان الودائع اعماله وتم تحصيل مساهمات المصارف وبنك السودان في راس المال[3].

يلاحظ الباحث من الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1995م حتى 1997م ما يلي:

1. إيقاف الترخيص للمصارف التجارية والتصديق لمصارف الإستثمار فقط.

2. إنشاء شركات الصرافة لتوحيد سعر الصرف وإحداث توازن داخلي وخارجي لإقتصاد السودان.

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الخامس والثلاثون**،1995م، ص ص 38،53.
(2) بنك السودان، التقرير السنوي السادس والثلاثون،1996م، ص ص 33،52.
(3) بنك السودان، التقرير السنوي السابع والثلاثون،1997م، ص ص45،50.

3. وضع برنامج إصلاح مالي وإداري وقانوني للمصارف التجارية والمتخصصة للتأكد من السلامة المالي بها وموقف السيولة.

4. صدور قانون توفيق الأوضاع للمصارف التجارية، وتباينة مقدرات المصارف في إمكانية توفيق أوضاعها.

2/1/3/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1998م حتى 2000م.

في العام 1998م قامت وحدة توفيق الاوضاع ببنك السودان بمراجعة أسس توفيق الاوضاع بغرض إستيعاب الطبيعة الخاصة بعمل البنوك الاسلامية في معايير لجنة بازل، وفي هذا الاطار تم وضع أوزان مخاطر لبعض العمليات الاسلامية التي لايوجد لها نظير في النظم التقليدية في برنامج توفيق الاوضاع، كما قامت الوحدة بتنظيم الكيفية التي تتم بها بناء المخصصات للتمويل والديون المتعثرة واعادة تقييم الاصول الثابته وكيفية معالجتها في جانبي المتباينة الخاصة باستغلال راس المال ليبدا العمل بهذا النظام بعد إكتمال الميزانيات المراجعة للبنوك للعام 1998م. كذلك تقرر عدم توحيد حسابات الشركات المملوكة للمصارف في ميزانياتها واعداد الموقف المالي للشركات والمصارف بصورة منفصلة كليا عن المصرف كذلك تطبيق معايير العرض والافصاح للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية واعداد البيانات المالية للعام 1998م وفقاً لمتطلبات المعيار. وفي المجال الشرعي فقد اصدرت الهيئة العليا للرقابة الشرعية عدة فتاوي ابرزها فتوى شهادة مشاركة حكومة السودان (شهامة)[1]. في العام 1999م أجاز مجلس صندوق ضمان الودائع المصرفية لائحة إجراءات تعويض أصحاب الودائع الجارية والإدخارية وودائع الاستثمار كما أوضحت إجراءات تعويض مودعي بنك نيما للتنمية والاستثمار. كما قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بطرح أول اصدار لشهادات المشاركة الحكومية(شهامة)عن طريق شركة السودان للخدمات المالية مع تفويض وزارة المالية لبنك السودان تفويضاً كاملا غير قابلا للنقض أوالإلغاء بخصم قيمة الشهادات والأرباح من حساب الحكومة الرئيسي وإضافته لحساب خاص تسدد منه قيمة الالتزامات المالية تجاه حاملي الشهادات في تاريخ تصفية المشاركة[2].

شهدت هذه الفترة تفعيلاً لدور البنك المركزي وذلك عبر السياسات والقوانين والبرامج التي هدفت إلى إصلاح الجهاز المصرفي، حيث صدر برنامج هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي في العام 2000م والذي هدف إلى إيجاد كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءمة مالية تؤهلها لمجابهة المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي. وصدر البرنامج من ثمانية محاور رئيسية تشمل الدمج المصرفي، الحد الادنى لراس المال، بنوك القطاع العام التجارية، البنوك المتخصصة، فروع البنوك الاجنبية، التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي، العوامل المساعدة على تنفيذ البرنامج. وبالنسبة

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الثامن والثلاثون،1998م**، ص ص44،54.

(2) بنك السودان، **التقرير السنوي التاسع والثلاثون**،1999م، ص ص70،71.

لمحور الحد الادنى لراس المال فقد تقرر أن يكون الحد الادنى لراس المال ثلاثة مليار دينار يتم استيفاؤه على مراحل خلال فترة البرنامج (2000م–2002م) وقد تم تحليل موقف البنوكط التجارية وتحديد البنوك التي تستطيع اعادة الهيكلة بزيادة راس المال واختارت جميع البنوك خيار زيادة راس المال وقامت عشرة منها بزيادة راس مالها وفقاً لمتطلبات العام الاول من البرنامج (مليار دينار)[1].

تراجع عدد مصارف القطاع المشترك حيث تم تصفية بنك نيما وبنك الصفا ودمج بنك المزارع والبنك التجاري السوداني ليصبح مصرف المزارع التجاري وذلك في منتصف العام1999م وانضم لهذه الشريحة بنك الاستثمار المالي والذي بدا أعماله في العام2000م كشركة مساهمة متخصصة في التعامل مع الجمهور والمؤسسات والشركات العامة والخاصة من خلال آلية الاوراق المالية، وبلغ راس مال البنك المصرح به مليار دينار يساهم القطاع الخاص بنسبة 65% والقطاع العام بنسبة 35% من راس المال المدفوع والبالغ قدره 483 مليون دينار وذلك عند بداية عمل البنك في العام 2000م. وقد هدف من قيام البنك إلى تنشيط التعامل في الاوراق المالية بسوق الخرطوم للاوراق المالية والترويج لشركات المساهمة العامة، كذلك زيادة الموارد المالية واتاحة فرص استثمارية عن طريق تكوين المحافظ وصناديق الاستثمار اضافة إلى تقديم النصح المالي والعمل كمستشار مالي للعملاء[2].

يستنتج الباحث من الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 1998م حتى 2000م ما يلي:

1. تحديد كيفية بناء مخصصات التمويل والديون المتعثرة وإعادة تقييم الأصول وكيفية معالجتها.
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وإعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار.
3. صدور برنامج هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي بهدف إنشاء كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءمة مالية.
4. قيام بنك الإستثمار المالي للتعامل من خلال آلية الأوراق المالية بغرض تنشيط التعامل في الأوراق المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

1/1/3/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 2001م حتى 2003م.

تمكنت اربعة مصارف من الايفاء بمتطلبات الهيكلة للعام 2001م (2 مليار دينار) اما مصارف القطاع العام فمازال برنامج تنفيذ اصلاحها واعادة هيكلتها جاريا. كذلك بدا في العام 2001م العمل في تطبيق الرقابة الاحترازية باستخدام معايير ومؤشرات اداء جديدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كما تم اعداد مشروع الاسس والضوابط التي تحكم انشاء الشركات التابعة للمصارف

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الاربعون** ،2000م، ص18.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الاربعون**،2000م، ص 33.

والضوابط الخاصة بترخيص فروع المصارف الاجنبية[1]. في العام 2002م تم تعديل قانون بنك السودان العام 1959م وبدا العمل في استخدام معايير الانذار المبكر تمشيا مع المتطلبات الرقابية العالمية من اجل تقييم المصارف وتصنيفها.

وبالنسبة برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي فإنه بنهاية العام2002م إستطاعت 4 بنوك القطاع الخاص رفع رؤوس أموالها إلى 2 مليار دينار و12 بنكاً إلى مليار دينار، بينما لم يستوف بنك واحد متطلبات البرنامج ولم يختر أي بنك خيار الاندماج، أما بنوك القطاع العام فقد تم تحويل بنك الخرطوم إلى شركة مساهمة عامة وتم بيع البنك العقاري إلى القطاع الخاص وبدأت اجراءات تحويل بنك النيلين إلى شركة مساهمة عامة، كما تم الابقاء على البنك الزراعي بوضعه الحالي بغرض تمويل التنمية الزراعية ومصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر[2]. في ظل عدم ايفاء المضصارف ببرنامج إعادة الهيكلة اضطر إلى تمدد البرنامج للعام 2003م واستطاعت بنهاية العام 2003م خمسة بنوك من بنوك القطاع الخاص من استيفاء الحد المطلوب لراس المال وقدره ثلاثة مليار دينار، بينما رفعت تسعة بنوك راسمالها إلى اثنين مليار دينار وثلاثة بنوك إلى مليار دينار واختار اثنان خيار الدمج في حين لم يستوف بنك واحد المرحلة الأولى من البرنامج. أما بنوك القطاع العام فقد استوفى بنك الخرطوم وبنك النيلين للتنمية الصناعية ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية المرحلة الاخيرة بزيادة راس المال إلى ثلاثة مليار دينار، بينما مازال البنك الزراعي يواصل تنفيذ برنامج الاصلاح وزيادة راس المال. وبالنسبة لفروع البنوك الاجنبية فقد منح اثنان منهما مهلة لرفع راس المال المدفوع من 10 مليون دينار إلى 12 مليون دولار، وقد بدأ الثالث العمل عام 2003م براس مال قدره 12 مليون دولار. كذلك تم في العام 2003م تعديل قانون تنظيم العمل المصرفي للعام 1991م لمواكبة المتغيرات المصرفية المحلية والعالمية[3].

يرى الباحث من العام 2003م أن هنالك انخفاض في عدد الانتشار المصرفي خلال الثلاث سنوات 2001م فروع بنوك القطاع العام المتخصصة وذلك لدخولها في برنامج اصلاح وهيكلة الجهاز المصرفي حيث انخفض إلى 142 فرعاً في 2001م ثم إلى 133 فرعاً في 2002م واخيراً إلى 124 فرعاً عام 2003م.

بالنسبة لبنوك القطاع العام التجارية فقد قلصت هذه الشريحة من فروعها. بغرض استيفاء متطلبات الهيكلة حيث انخفض عدد الفروع في العام2001م ثم إلى113 فرعاً، إلا أن العامين2003م ،2002م شهدا تحسناً في فروع هذه البنوك حيث ارتفعت في العام 2002م، حيث وسعت نشاطها في كافة ولايات السودان وبصفة خاصة ولايتي الخرطوم والوسطى. اما بنوك

(1) بنك السودان، **التقرير السنوي الحادي والاربعون**،2001م، ص 12
(2) بنك لسودان، **التقرير السنوي الثاني والاربعون**،**2002م**، ص ص 24،25.
(3) بنك لسودان، **التقرير السنوي الثالث والاربعون**،**2003م**، ص ص 24،25.

القطاع المشترك التجارية والمتخصصة فإن فروعها شهدت تراجعاً حيث انخفضت الفروع إلى323 فرعاً في(2001م) 259 فرعاً(2002م) 228 فرعاً (2003م) ويعزى ذلك إلى سعي هذه البنوك إلى تحسين وضعها والتواءم مع متطلبات برنامج اعادة الهيكلة وقد شهدت الفترة دمج احد بنوك هذه الشريحة مع فرع من فروع البنوك الاجنبية. بالنظر إلى فروع البنوك الاجنبيه فرغم اندماج احد فروعها مع بنك من بنوك القطاع المشترك إلا أن دخول احد الفروع إلى الساحة المصرفية في العام 2003م نشط من أعمال هذه الشريحة[1].

1/1/3/1/4 الإنتشار المصرفي خلال الفترة من 2004م حتى 2008م.

بلغ في العام 2004م عدد البنوك العاملة في السودان 26 بنكاً تشتمل على 23 بنكاً تجارياً وثلاثة بنوك متخصصة، وبالرغم من اغلاق وفتح بعض الفروع المنتشرة في ولايات السودان المختلفة ألا أن العدد الكلي للفروع ظل كما هو في 2003م حيث بلغ 526 فرعاً منه 34% في ولاية الخرطوم[2]. اما في العام2005م فقد بلغ عدد البنوك العاملة في السودان 29 بنكاً تشتمل على 26 مصرفاً تجارياً وثلاثة مصارف متخصصة، حيث انضم للمصارف العاملة الا أن عدد الفروع تراجع من 526 فرعاً(2003م و2004م) إلى517 فرعاً وذلك نسبة لاغلاق بعض الفروع نتيجة للاجراءات المتعلقة بهيكلة المصارف، وواقع الامر أن هذا الانخفاض لم يطال ولاية الخرطوم بل على العكس ارتفعت عدد الفروع بولاية الخرطوم إلى 184 فرعاً تمثل نسبة 35.6% من فروع الجهاز المصرفي بما فيها فروع بنك السودان المركزي[3].

4/1/4 التعريف بالمصارف موضع الدراسة :

1. مصرف المزارع التجاري :

النشاة :[4]

تاسس مصرف المزارع التجاري فى يوم1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السودانى وهو أول مصرف وطنى اسس بالسودان فى عام1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذى أسس عام1992م مستهدفا النهوض بالقطاع الزراعى والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

بعد الدمج اصبح مصرف المزارع التجارى من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين، حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان .

(1) بنك السودان ، **التقرير السنوي الثالث والاربعون، 2003م**، ص152.
(2) بنك السودان، **التقرير السنوي الرابع والاربعون**، 2004م، ص 92،108.
(3) بنك السودان ، **التقرير السنوي الخامس والاربعون**، 2005م ، ص82،100.
(4) التقرير السنوى **لمصرف المزارع التجارى ،2011م**، ص 7.

يسعى المعرض لتحقيق اغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعى والتجاري عموما ، وتطوير الريف السودانى بصفة خاصة بالاضافة لتقويم الخدمات التويلية المتميزة لكل الانشطة الاقتصادية الاخرى .

السمة القانونية :[1]

مصرف المزارع التجارى شركة مساهمة عامة باجمالى اسهم بلغت 96.590.896 سهما .

راس المال :[2]

راس المال المصرح به بلغ 400.000.000 جنيه

راس المال المدفوع 96.590.896 جنيه

المؤسسون :

الجدول رقم (1/1/4)

يوضح المساهمون فى مصرف المزارع التجارى

الرقم	اسم المساهم	عدد الاسهم
1	الصندوق القومى للمعاشات	40.288.800
2	اتحاد مزارعى مشروع الجزيرة	12.505.700
3	شركة السودان للاقطان	9.888.000
4	افراد اخرون	32.908396
المجموع		**96.590896**

المصدر: **التقرير السنوى لمصرف المزارع التجاري ،2011م**،ص 32.

رؤية المصرف:[3]

تقديم خدمة مصرفية شاملة ومتميزة يغطى بها كل القطاعات بالتركيز على التنمية الريفية ، يتصف اداءه بالفعالية، خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين .

رسالة المصرف:[4]

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين، ويعمل على تهئية المناخ الاستثماري لخلق تكامل بين القطاعات الانتاجية والخدمية ورفع الكفاءة الانتاجية وتمويل مشروعات الكفاءة الانمتاجية وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بالوطن.

(1) **المرجع السابق** ،ص 7 .
(2) **المرجع السابق** ،ص 7 .
(3) **المرجع السابق** ، ص 7 .
(4) **المرجع السابق** ، ص 6 .

أهداف المصرف:

تتمثل اهداف المصرف فى:

- تمويل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والصادر.
- توفير مدخلات الانتاج للقطاع الزراعى (نباتى – حيوانى).
- تنمية الريف السودانى عن طريق مشروعات التنمية المتكاملة.
- تهئية المناخ الاستثماري السليم للمزارعين .
- القيام بجميع الاعمال المصرفية .

الانتشار الجغرافى:[1]

لتحقيق اهداف واستراتيجية المصرف تم ثلاثون فرعا منتشرة فى جميع ولايات السودان ومرتبطة ببعضها البعض بواسطة شبكات اتصال حديثة .

الجدول التالى يوضح تلك الفروع والولايات التى توجد فيها :

جدول (2/1/4)

توزيع فروع مصرف المزارع التجاري

الولاية	الفروع
الخرطوم	1/الرئاسة2/شارع القصر3/ شارع الجمهورية 4/ شارع عبيد الافرنجى 5/ العمارات 6/ امدرمان السوق 7/امدرمان حى العرب 8/ شمبات 9/ بحرى السوق 10/المنطقة الصناعية بحرى 11/ السوق العربي
ولاية الجزيرة	1/ المسعودية 2/ الحصاحيصا 3/ المعيلق 4/ مدنى
ولاية كسلا	1/ كسلا 2/ حلفا الجديدة
ولاية البحر الاحمر	بور سودان
ولاية شمال كردفان	1/ الابيض 2/ النهود
ولاية النيل الازرق	الدمازين
ولاية القضارف	1/القضارف 2/الفاو 3/الحواته
ولاية جنوب دارفور	نيالا
الولاية الشمالية	1/ دنقلا 2/ مروى
ولاية النيل الابيض	كوستى
ولاية نهر النيل	الدامر
ولاية سنار	سنار

المصدر : **التقرير السنوى لمصرف المزارع التجارى للعام ،2011**،ص 10.

(1) **المرجع السابق** ، ص ، 10

ويلاحظ الباحث من الجدول (2/1/4) ان ثلثى الفروع توجد بالولايات بخلاف ولاية الخرطوم وساعد على ذلك الدور الزراعى الذى يقوم به المصرف .

الشركات التابعة والمساهمات الراسمالية :

الشركات التابعة :

- شركة قرين توبس للتجارة والاستثمار المحدودة .
- شركة المؤشر للاستثمار المالى المحدودة.

المساهمات الراسمالية :[1]

أ/ داخل السودان :

- شركة سكر كنانة .
- البنك السودانى الفرنسي .
- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية .
- شركة التنمية الريفية.
- الشركة الوطنية للتامين التعاونى.
- شركة الاقطان المحدودة.
- شركة كهرباء كجبار.
- شركة اعادة التامين الوطنية.
- الشركة السودانية لتقاوى البطاطس.
- شركة المهاجر للاستثمار.
- الشركة العربية للبذور المحسنة .
- شركة مشروع سندس الزراعى .
- الشركة الوطنية للاجارة .
- شركة سكر النيل الابيض.
- صندوق ضمان الودائع المصرفية.

ب. خارج السودان :

- مجموعة المصارف العربية الفرنسية – فرنسا.
- شركة الخدمات المالية العربية– البحرين .
- يوباف هونج كونج ليمتد.

(1) نحوتنمية مستدامه ، **ادارة الاستثمار** ،(الخرطوم: مصرف المزارع التجارى ،2010)، ص 7.

المراسلون:

للبنك 35 مراسل فى كافة انحاء العالم حيث استفاد المصرف من الخبرة المتراكمة له التى تمتد لنصف قرن من الزمان. وقد وظف ذلك فى توطيد العلاقات مع المصارف لخدمة عملائه ومساعدتهم فى تبادلاتهم التجارية الدولية.

تطور التقنية بمصرف المزارع التجارى:

بدا العمل المصرفى يدويا فى المصرف عند انشاءه شانه شان المصارف الاخرى فى ذلك الزمن وكان حينها هو البنك التجارى السودانى. كان اول عهد بالتقنية المصرفية فى عام 1986م، حيث تم العمل بنظام Wang وتحول الى نظام احدث فى العام 1994م حيث تم العمل ببرنامج Fox Pro الى ان وصلت التقنية عام 2002م الى احدث نظام مصرفى تقنى موجود حاليا فى الكثير من المصارف بالسودان وهو برنامج Penta Bank وهو يتيح فرصة كبيرة لابتكار واضافة العديد من الخدمات المصرفية الالكترونية.

كما تم انشاء ادارة التقنية بالمصرف وهى تتبع اداريا لنائب المدير العام فيما تم استقطاب اميز الكوادر لتلك الادارة وتحسين الهيكل الراتبي للفنيين وتوفير التدريب اللازم لهم .

الخدمات المصرفية الالكترونية التى يقدمها المصرف:

ضمن استراتيجية المصرف لمواكبة احدث التقنيات المصرفية وتماشيا مع التطور الذي يشهده النظام المصرفى واصل المصرف تطبيق الانظمة المصرفية الحديثة وقطع شوطا مقدرا فى التحول الى بنك الكترونى وذلك بادخال معظم التطبيقات والمنتجات التقنية والتى تمثلت فى الخدمات التالية:

الهاتف المصرفى:

حيث ينم عبره توفير جميع الخدمات غير النقدية على الاستفارات المصرفية حيث توفر هذه الخدمة الاستفار عن الرصيد وعن اخر خمس حركات تمت على الحساب وكذلك توفير معلومات عن المصرف واخباره وكذلك اسعار العملات وكذلك التعريف بالاجراءات المصرفية المتبعة بالمصرف.

خدمات الرسائل القصيرة:

تعمل هذه الخدمة على مدار الساعة لتلبية حاجات العملاء دون ضرورة وصولهم للمصرف، بحيث توفر هذه الخدمة المعلومات الخاصة بالحسابات فى الوقت الذي يتم فيه قيد العملية مباشرة.

منتج الصراف الالى:

لدى مصرف المزارع التجارى عدد 56 ماكينة صراف الى منتشرة فى مدن السودان المختلفة وهناك المزيد من المواقع تحت التنفيذ ، وتتيح لاي عميل يستخدم البطاقة المصرفية اجراء العمليات عبر الصراف الالى عن طريق المحول القومى للقيود لعملاء المصرف والمصارف الاخرى.

ويتيح صراف مصرف المزارع التجارى لعملاء السحب النقدى والاستعلام عن الرصيد وكشف حساب مصغر ودفع فواتير الاتصالات .

منتج البطاقات المصرفية:

هى بطاقة ممغنطة عليها اسم حاملها وتاريخ اصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها ، ولها رقم سري لا يعرفه الا صاحبها وعبرها يتم الخصم من الرصيد مباشرة ويتم قبولها فى شبكة Sudapan السودانية وشبكة 123بجمهورية مصر العربية ومن خلال شبكة قطر Naps وشبكة البحرين Bnift وشبكة Csc اللبنانية والعديد من الدول فى الوطن العربي وافريقيا.

منتج نقاط البيع :

يحتل المصرف المرتبة الثالثة من بين المصارف من حيث نقاط البيع التابعة له وعددها 200 نقطة تمثل 13.5% من مجموع نقاط البيع المنتشرة للمصارف السودانية الاخرى.

كما ان المصرف يتحمل الصيانة الدورية والمواد اللازمة لتشغيل نقاط البيع من اوراق واحبار فضلا عن تزويد التجار بالجهاز مجانا.

منتج الانترنت بانك:

للمصرف موقع بالانترنت لاغراض التعريف بالمصرف ولاغراض الدعاية والتسويق ويقدم بعض الخدمات التفاعلية للعملاء كالتحويل بين الحسابات المختلفة .

منتج التحاويل الفورية بين الفروع V.B.S:

حيث تتيح خدمة التحويل الفورية (اي استلام التحويل فى نفس وقت التحويل) كما تسمح بصرف الشيكات للمستفيد الاول من اي فرع تابع للمصرف.

كما يستخدم المصرف نظام Swiftلاجراء التحاويل التجارية مع المصارف خارج السودان وكذلك يستخدم المصرف نظام المقاصة الالكترونية .

مؤشرات الاداء المالى للمصرف:

الجدول أدناه يوضح اهم المؤشرات المالية لمصرف المزارع التجارى للاعوام 2010م/2011م.

جدول(3/1/4)

يوضح أهم مؤشرات الاداء المالى لمصرف المزارع التجارى للعام2010م–2011م

البيان	العام	
	2010م	2011م
رأس المال المدفوع	90	96
اجمالى الموجودات	1.141	1.322
اجمالى القروض	787	790
حقوق اصحاب الملكية	106.6	130.2
اجمالى الودائع	951	1.096
صافى الربح	17.3	24.5
معدل كفاية راس المال	%13	%14
نسبة السيولة	%20	%40
العائد على الموجودات	%1.6	%3.34
نسبة التكاليف على الداخل	%63	%57

المصدر : **التقرير السنوى لمصرف المزارع التجاري لعام 2011م**،ص 14–18

الملاحظ ان المصرف وحسب المؤشرات المالية المنشورة يحرز تقدما ملحوظا فى ادائه.

الهيكل الإدارى للمصرف :

يتكون الهيكل الادارى للمصرف من مجلس الادارة الذى يتكون من احدى عشر عضوا بما فيهم المدير العام للمصرف ويكون المدير العام مسئولا عن الاداء الادارى للمصرف امام مجلس الادارة. الشكل التالى يوضح الهيكل الادارى للمصرف:

2. بنك أمدرمان الوطنى:

التقت فى فكرة انشاء البنك كل من المؤسسة التعاونية العسكرية ومنظمة الشهيد واثمرت جهودها المشتركة فى صياغة المسودة النهائية التى تم التعليق عليها من قبل السلطات المختصة لتكون الثمرة بنك ام درمان الوطنى ،ثم انضمت اليهما الهيئة الاقتصادية الوطنية العسكرية وعدد من المؤسسات ذات الاهداف المشتركة.[1]

(1) الموقع الالكترونى لبنك ام درمان الوطنى www.ond.com.sd

كان اول ظهور لاسم بنك ام درمان الوطنى عام 1970م عندما تم تاميم المصارف تم حينها تغيير اسم مصرف ناشونال اند قرندليز الى بنك امدرمان الوطنى وفيما بعد تم دمجه مع مصرف جوبا فى عام 1973م ليكون اسمه مصرف جوبا ام درمان ، الا انه قد تم تغيير هذا الاسم فى العام 1975م ليكون اسمه بنك الوحدة.

فى1993/8/14م، تم افتتاح بنك جديد يحمل الاسم(بنك أم درمان الوطنى) ولا علاقة له بالمصارف والبنوك السابق ذكرها فى اعلاه. وقد جاء ذلك متزامنا مع عيد الجيش القومى وذلك لتقديم كافة الخدمات التى يمكن ان يقدمها مصرف لترقية البلاد وانسانها، وذلك بتقديم حزمة متناسقة ودقيقة من الخدمات المصرفية المختلفة، وتقديم التمويل لكافة القطاعات القومية والاستراتيجية عبر مشروعات خدمية وتنموية مختلفة . وقد بلغت حقوق الملكية عندما تم افتتاح البنك 180 مليون دينار.[1]

الصفة القانونية للبنك:

بنك ام درمان الوطنى شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة.[2]

المؤسسون:

الجدول التالى يوضح المؤسسون الرئيسيون كما جاء فى عقد التاسيس والنظام الاساسي للبنك.

جدول (4/1/4)

المؤسسون الرئيسيون لبنك ام درمان الوطني

الرقم	اسم المساهم	عدد الاسهم
1	مؤسسة قوات الشعب التعاونية	50.000
2	منظمة الشهيد	50.000
3	شركة شيكان للتامين واعادة التامين	50.000
4	الهئية الوطنية الاقتصادية العسكرية	25.000
5	المؤسسة الوطنية الصناعية	10.000
6	شركة كررى للطباعة والنشر	10.000
7	شركة صناعة البلاستيك والخزف المحدودة	5.000
	الجملة	200.000

المصدر:**ادارة التخطيط والبحوث، بنك امدرمان الوطنى**،2010م.ص،3.

(1) نشرة تعريفية عن بنك ام درمان الوطنى ،**ادارة التخطيط والبحوث**،(الخرطوم: بنك ام درمان الوطنى ،بدون تاريخ نشر)، ص 1-2
(2) التقرير السنوى **لبنك ام درمان الوطنى 2010**م،ص 6

رؤية البنك:

ان يقدم لعملائه خدمة مصرفية متميزة بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء باستخدام افضل التقنيات والادوات المصرفية الحديثة وبكادر مؤهل ، استشرافا لمستقبل مشرق للسودان .

رسالة البنك :

ان يسهم بقوة فى بناء وطنه انطلاقا من الموروث الشعبي الحضارى وقيمه،لتحقيق الخير لمساهميه وللامة جمعاء.

فى سبيل تحقيق الرسالة والرؤية السابقتين وضع البنك إستراتيجية خمسيه فيما يلى أهم ملامحها:

– الالتزام فى ضبط مناشط البنك المختلفة باحكام الشريعة الاسلامية.

– استخدام احدث نظم التقنية المصرفية المتاحة فى سبيل تطوير مستوى جودة الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك ارضاء" للعملاء.

– تطوير المهارات والخبرات لراس المال البشرى عبر التدريب والتاهيل المستمر .

– التوظيف الامثل للموارد لزيادة الايرادات وتعظيم الارباح والمحافظة على معدل تكلفة منخفض.

– تمتين وتوسيع علاقات البنك الخارجية .

ويتطلع البنك الاستراتجية للوصول الى:

– السعى لزيادة راس المال والتدرج به ليصل الى مبلغ مليار جنيه سودانى.

– التطلع الى مواصلة الاهتمام والتركيز على تطوير الثقافة المصرفية ايمانا بانها الطريق الصحيح الذى يجب ان يسلك فى سبيل الاحتفاظ بريادته بين المصارف السودانية.

– السعى لتحسين وترقية الخدمات المصرفية ودرجات رضا وولاء العملاء.

– العمل على المحافظة على موقع البنك الريادى من حيث استحواذه على النصيب الاكبر من الودائع والتمويل فى الجهاز المصرفى السودانى.

– تقوية موقف البنك والعبور به عبر الحدود إتساقا مع علاقة البنك الاقتصادية وشراكاته الاستراتيجية فى المحيط الاقليمى العربي والافريقي.

الانتشار الجغرافى :

بداء بنك امدرمان الوطنى نشاطه بفرعين هما فرع الخرطوم وام درمان ،وما لبثت ان بدات فروعه فى الانتشار فى كا ولايات السودان حيث اصبحت الان 18 فرعا منها 10 فروع تعمل داخل ولاية الخرطوم ، بينما متبقى الفروع البالغة 8 فروع تتوزع على نطاق ولايات السودان الاخرى .

والجدول التالى يوضح توزيع فروع البنك بكل ولايات السودان

جدول (5/1/4)

توزيع فروع بنك ام درمان الوطنى

الولاية	الفروع
الخرطوم	1/الرئاسة2/السوق المحلى3/سوق ليبيا4/السجانه5/برج المعاشيين6/الصناعات الصغيرة 7/المقرن 8/الخرطوم 9/ ام درمان 10/ القيادة
الولايات الاخرى	1/سنار2/عطبرة3/هجليج4/ الدمازين 5/ الابيض6/نيالا7/بورسودان 8/ القضارف

المصدر : **اتحاد المصارف السودانى ، نشرة المعلومات المصرفية،2011م**.ص 12.

يلاحظ الباحث من الجدول (5/1/4) ان اكثر من نصف فروع البنك تقع فى ولاية الخرطوم ويعزى ذلك للطبيعة التجارية للبنك.

أهداف البنك:

بالاضافة الى الاهداف المتمثلة فى تحقيق معدلات ربحية عالية تساهم فى تقويم مركزه المالى ، فله كذلك اهداف قومية متمثلة فى رغبة البنك ان يكون ركيزة اساسية وقوية للاقتصاد الوطنى وذلك بتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية. [1]

كذلك يهدف البنك الى تحقيق الاتى :[2]

- حشد وقبول مدخرات الجمهور فى جميع ولايات السودان .
- تحسين وقبول مدخرات العاملين بالخارج .
- يولى البنك رعاية خاصة لجذب وتحفيز وقبول حسابات الاستثمار بالعملة المحلية والاجنبية .
- انشاء فروع له فى كل ولايات ومحافظات السودان بغرض المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية المتوازنة .
- انشاء شركات خاصة او يساهم فى انشاء شركات مع الغير لخدمة اهدافه.
- المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى مجال الزراعة والنقل والصناعة والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين.

الشركات التابعة والمساهمات الراسمالية :[3]

- شركة الخرطوم للتجارة والملاحة المحدودة.
- شركة النصر للاسكان وللتشييد المحدودة.

(1) نشرة تعريفية عن بنك ام درمان الوطنى ، **المصدر السابق** ،ص 4
(2) التقرير السنوى لبنك ام درمان الوطنى ،2010م، ص 6
(3) ادارة التخطيط والبحوث ، مصرف ام درمان الوطنى.2010م، ص2.

- شركة أومسيسكو العالمية المحدودة .

المساهمات الراسمالية :

يساهم البنك فى الشركات التالية :

- الشركة الوطنية للبترول .
- شركة سكر النيل الابيض.
- الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة.
- بنك الخرطوم.
- شركة النصر للطباعة والنشر.
- شركة خزان كهرباء كجبار.
- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية .
- شركة تقسيط الكبري.
- بنك الاستثمار المالى .
- شركة هجليج للبترول .
- بنك الامارات والسودان.

المراسلون:

يعمل البنك من خلال خطته الاستراتيجية لتوسيع نشاطه الخارجى متبنيا خطا توسعيا فى انتشار المراسلون فى كافة انحاء العالم بهدف ربط عملاء البنك بخدمات الصيرفة العالمية، وللبنكعدد من المراسلون يصل على اكثر من 65 مراسل موزعة على المناطق التالية من العالم :[1]

- الدول العربية.
- الدول الافريقية.
- دول اوربا.
- امريكا الشمالية.
- دول اسيا.
- امريكا الجنوبية.
- استراليا.

(1) التقرير السنوى لبنك ام درمان الوطنى ،2010م، ص 22.

كما أن البنك يشترك فى عدة مؤسسات مالية ومصرفية عالمية . الجدول التالى يوضح ذلك:

جدول(6/1/4)

المؤسسات المصرفية العالمية التى يشترك فيها بنك ام درمان الوطنى

الرقم	المؤسسة	الجهة	الصفة
1	اتحاد المصارف العربية	بيروت	عضوا
2	الاكاديمية العربية	الاردن	عضوا
3	هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الاسلامية	البحرين	عضوا
4	المجلس العام للبنوك	البحرين	عضوا
5	اتحاد المؤسسات الوطنية	تركيا	عضوا
6	مجلس الخدمات المالية الاسلامية	ماليزيا	عضوا
7	اكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية	الخرطوم	عضوا
8	اتحاد المصارف السودان	الخرطوم	عضوا
9	The Bank	لندن	اشتراك

المصدر:التقرير السنوى ،بنك ام درمان الوطنى،2010م،ص6.

يلاحظ الباحث من الجدول كبر عدد مراسلو بنك ام درمان الوطنى وكذلك اشتراك البنك فى عدد من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية الشي الذى يدعو البنك ان يكون فى مستوى هذه المصارف من حيث تقديم الخدمة المصرفية الالكترونية المواكبة لما هو موجود بالعالم.

تطور التقنية ببنك ام درمان الوطنى:

فى الاعوام الاولى لا نطلاقة عمل البنك بنظام مصرفى يعتمد تسجيل القيود المحاسبية يدويا ، وادخالها الى نظام مصرفى يعمل بلغة Clipper ويعتمد على قواعد بيانات Fox Pro ،ومع توسيع البنك وزيادة بياناته تم الانتقال الى نظام مصرفى اكثر تطورا معتمدا على قواعد البيانات Oracle ونظام التشغيل Unix مستفيدا من تغذية الاتصالات (data cloud) مما اتاح للبنك اجراء التحاليل لحظيا ومن ثم تم الانتقال الى برنامج بنتابانك بالتعاون مع شركة هندية وشركة الخدمات المصرفية الالكترونية منذ مارس 2002م وحتى تاريخه وهذا البرنامج هو ما مكن المصرف من تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية .

واداريا خلال تلك المرحلة تم انشاء ادارة متخصصة بخلاف ادارة الحاسوب وهى ادارة التقنية المصرفية اختصاصاتها هى :

1. اقتراح الاحتياجات من الانظمة المصرفية .
2. الاشراف على فتح وتبويب الحسابات الجديدة .
3. الاشراف على منتجات التقنية كالصرافات الالية ونقاط البيع.
3. اختيار ووضع المعايير للانظمة المصرفية الجديدة .

عند بداية العمل بمحول القيود القومى وما تلاه من نظام المقاصة الالكترونية ظهرت الحاجة الى ربط الادارة المالية وادارة التقنية ، لذلك تم دمج ادارة التقنية كوحدة فى الادارة المالية تسمى وحدة الخزينة المركزية والتقنية لمتابعة خزن الصرافات الالية والمقاصة الالكترونية ، فيما تم تعديل اسم ادارة الحاسوب الى ادارة تقنية المعلومات المصرفية وتتبع اداريا للمدير العام مباشرة .

الخدمات الالكترونية التى يقدمها البنك :[1]

خدمة الصراف الوطنى:

وهو مسمى بطاقات الصراف الالى التى يصدرها بنك ام درمان الوطنى ، حيث ان البنك قام بانشاء اول محمول قيود فى السودان ربط به فروع البنك المختلفة وللبنك عدد (67) ماكينة صراف الى منها 54 بولاية الخرطوم و13 اخرى بالولايات الاخرى ، وتتيح هذه الصرافات عدة خدمات تشمل السحب النقدى والاستعلام عن الرصيد وتغيير كلمة المرور والحصول على كشف مصغر ، وطلب دفتر شيكات ، وقد تم اطلاق خدمة جديدة تسمى فاوتشر مونى تتيح للعميل منح رقم سري لشخص اخر فى مدينة اخرى تتيح لهذا الشخص السحب من حسابه فى حدود مبلغ محدد ، وتجرى الترتيبات لاجراء التحاويل بين حساب واخر .

3.البنك الاسلامي السودانى

1/3 خلفية تاريخية عن نشأة البنك الإسلامي بالسودان[2]:

برزت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في السودان لأول مرة عام 1966م في جامعة أم درمان الإسلامية قسم الاقتصاد وقد بحثت الفكرة من قبل الجامعة وقدمت إلى مجلس القيادة آنذاك، وحول المشروع إلى بنك السودان لإبداء الرأي فيه ألا أن الفكرة لم تنفذ حيث وقفت كثير من العقبات أمامها. وفي فبراير 1967م اجتمع الأمير محمد الفيصل برئيس جمهورية السودان طالب منه السماح بإنشاء بنك إسلامي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتم الاتفاق على استصدار قانون من مجلس الشعب بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني، وتم ذلك في أبريل 1977م.

وبات الناس في شوق لظهور مؤسسات إسلامية تخرجهم من براثن الربا المحرم إلى رحابه الربح الحلال حتى تكون تصرفات المسلم في انسجام مع عقيدته، (بعد ظهور ونجاح تجربة المصرف الإسلامي في السودان متمثلة في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

وقد وفق الله بعض من أبناء الأمة الإسلامية فترجموا هذه الأشواق والمعاني إلى واقع عملى وبدأت البنوك الإسلامية تظهر إلى حيز الوجود هنا وهناك في إرجاء العالم الإسلامي، وقد كان ميلاد بنك التضامن الإسلامي في السودان في أوائل الثمانينات امتداد لهذه الجهود واثراءاً للتجربة

(1) المرجع السابق، ص23.

(2) بنك فيصل السوداني- **مجلة المال والاقتصاد** – العدد الأول،(الخرطوم، بلا تاريخ)، ص726.

البشرية بثمار الفكر المالى والاقتصادي الإسلامي، ولتحقيق النمو والعدالة وتثمير الأموال، وبناء الاقتصاد وفقاً لقواعد الشرع الإسلامي الحنيف.

وايماناً بهذه الرسالة فقد درج بنك التضمان الإسلامي على إصدار كتيبات تغطي مختلف مجالات العمل المصرفي وتأصيل لكل الجوانب والمعاملات المصرفية لاسيما مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية[1].

وفي الثمانينات شهد السودان ظروف بالغة التعقيد تمثلت في الكوارث الطبيعية والمشكلات الاقتصادية والسياسية والبعض الآخر من الظروف البيئية آنذاك وتلخصت في كتاب النشأة والتطور لبنك التضامن الإسلامي في مايلي:-

-واجه السودان خلال الثمانينات العديد من الكوارث الطبيعية ابتداءً بالجفاف والتصحر وانتهاءاً بكارثة السيول والفيضانات.

-بالإضافة إلى مشكلات اقتصادية تمثلت في ضعف الإنتاج والإنتاجية ثم الموارد الأجنبية ، تفاقم التمرد في جنوب البلاد.

-تبني الدولة آنذاك انكماشية في المجال النقدي والائتماني تمثلت بزيادة الاحتياطي والنقدي والتقييد التام بالسقوفات الائتمانية.

-نشأة البنك في محيط تهيمن فيه البنوك التقليدية (ذات النموذج الغربي) حيث أخذت خطأ ورصيد إثراء من الخبرة المصرفية والتجربة في التعامل المصرفي.

حيث بدا بنك التضامن الإسلامي في نظام إسلامي لا يتعامل بالنموذج التقليدي الغربي في أخذه للفائدة الثابته في معاملاته المصرفيه سواء عطاءاً في الودائع المصرفيه أخذاً من القروض الائتمانية بل أنه استثمار قائم اساساً على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم (أي الربح والخساره) أو أخذه أجرة في المعاملات المصرفية التي تقوم على عقود الوكاله كما في خطاب الضمان والاعتماد. وتتميز المصارف الإسلامية بهذه الخصائص السابقه الذكر وتجعلها تختلف عن المصارف الغربية بالسمات التالية[2]:

1. المصرف الإسلامي مصرف عقائدي.
2. أنها مصارف تمويل بالمشاركة أو (اتجاه بوجه من الوجوه تحتمل الربح والخسائر).
3. ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجانب الأخلاقي والاجتماعي).

وتتلاقى هذه السمات مع أصول النظرية لمدخل الإدارة في الإسلام والربط بينهم بما يؤدي إلى التوازن التنظيمي للإدارة الذي يجمع بالأسس التنظيمية الرسمية ومبادئ الأخلاق الفاضلة وفضلاً عن استخدام هذه الموارد في الإسلام وكيفية توظيفها بأمثل الطرق نجد أن المصارف الإسلامية

(1) بنك التضامن الإسلامي، **كتيب النشأة والتطور**، ص4.

(2) د. نصر الدين فضل المولى، **المرجع السابق**، 1985م، ص134.

تعمل بعقود عمليات (مشاركة، مرابحة، سلم، مضاربة) عن طريق دراسات الجدوى للمشروعات المدروسة التي تقدمها للعملاء الملائمة للاستثمار أمام الجميع مما يعني توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق المشاركة في الاستثمار.

تطور نشأة البنك وتأسيسه:

يعرف نظام البنك الأساسي النشأة والتأسيس بأنه (....اتفق عدد من المسلمين رجال الأعمال والمال على تأسيس بنك يزاول نشاطه ومعاملاته على هدى الإسلام واحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل على الربا باعتباره محظوراً.

حيث بدأ المؤسسون والمساهمون في البنك بأول اجتماع في 14 جمادي الثانية 1401ه الموافق 1981/4/28م وتم الاتفاق التام على إنشاء البنك وتخصت النتائج في الإعداد للبنك على النحو التالي[1]:-

أولا: تم الاتفاق على اختيار أسم البنك ومقره ورأسماله خلال هذا الاجتماع الأول من عمر البنك ونعرفها فيما يلي:

- اسم البنك: بنك التضامن الإسلامي (شركة مساهمة عامة).
- مقر البنك: الخرطوم – السودان.
- رأس مال البنك المصرح به : 50 مليون دولار.

وبعد هذا الاتفاق نقطة البداية لظهور البنك في حيز الوجود المؤسسي في السودان.

ثانياً: تم اختيار مجلس الإدارة من الاجتماع الأول للمساهمين الملحق رقم (1) توضح قائمة أسماء المنتخبين من جمعية المساهمين المؤسسين لمجلس الإدارة وعكف هذا المجلس التمهيدي لمجلس الإدارة في العمل الدؤوب لنشأة البنك وتأسيسه وقد تمكن المجلس التمهيدي خلال الفترة من انعقاد الاجتماع التأسيسي وحتى انتهاء دورته في 28 اكتوبر 1983م من تحقيق الإنجازات التي أرست الدعائم الأساسية لقيام البنك والمتمثلة في الآتي:

- وضع واقرار عقد التأسيس والنظام الساسي.
- تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة محدودة.
- وضع خطة الاكتتاب العام والإشراف على تنفيذها.
- اختيار واعداد مقر البنك.
- تتويج هذا الجهد بافتتاح رئاسة البنك وفرعه الرئيسي في جمادي الثانية 1403هـ الموافق 24 مارس 1983م[2].

---

(1) بنك التضامن الإسلامي، **النشاة والتطور**، ص6.

(2) تقرير مجلس الإدارة التمهيدي **(التقرير التأسيسي)** 3 محرم 1404هـ الموافق 1983/1/1م، ص6.

تتمثل هذا الإنجازات في الفترة ما بين أبريل 1981م وأكتوبر 1983م ونتناول معالم الإنجازات للعمر الأول للبنك في استعراض بعض النقاط التالية:

1-رأس المال:

طرحت اسهم البنك في جمهورية السودان والأقطار العربية والإسلامية بنسبة 70% لمواطن السودان و30% للمواطنين في الأقطار الأخرى وذلك وفقاً للمادة (4) (ب) من نظام الأساس ونظراً إلى الإقبال الكبير على الاكتتاب من قبل المواطنين في الأقطار العربية والإسلامية فقد أجرى مجلس الإدارة تعديلاً للمادة ع(ب) من النظام الأساسي.

2-إعداد مقر البنك:

تم اختيار موقع مناسب ليكون مقراً للبنك في شارع البرلمان بالخرطوم هو مبنى مستأجر إعداداً خاصاً بحيث يستوعب مكاتب الرئاسة وفرع الخرطوم (البلدية حالياً) ومكاتب لرئاسة بعض الشركات التابعة للبنك.

3-العاملون:

مع تقدم مرحلة الاكتتاب العام واعداد المقر اختير عدد من العاملين للوظائف العليا وتشمل إدارة الفتوى والبحوث والاستثمار والشئون الإدارية والأعمال المصرفية، وقد روعي الاختيار الدقة والحرص على من تتوافر فيهم المقدرة والتأهيل العلمي والمهني.

وبعد اكتمال مرحلة الاختيار في العام الأول للبنك أعدت لهم دورات تدريبية خاصة ومحاضرات وندوات عملية تتناول بالدراسة والبحث والحوار قضايا الاقتصاد الإسلامي بوجه عام والنظام الإسلامي بوجه خاص.

4-افتتاح البنك:

تم افتتاح البنك على يد رئيس الجمهورية السابق جعفر محمد نميري في 9 جمادي الثانية 1403هـ الموافق 24 مارس 1983م. وباشر البنك نشاطه في 11 جمادي الثانية 1403هـ الموافق 26 مارس 1983م.

5-الإعداد لفتح فرع البنك بامدرمان:

حصل البنك على تصديق من السلطات المختصة لفتح أربعة فروع في السودان في كل من أمدرمان والسجانة وبورتسودان ونيالا وجرى العمل في إعداد فرعي أمدرمان- والسجانة لافتتاحهما للعمل قبل نهاية العام الأول للتأسيس.

6-تاسيس شركة البنك:

قرر مجلس إدارة البنك تأسيس الشركات التجارية التالية في العام الأول من عمره:

- شركة التضامن الإسلامي للتجاره والاستثمار المحدودة: برأسمال قدره واحد مليون جنيه.

– شركة التضامن الإسلامي للخدمات المحدودة: برأسمال قدره مليون جنيه واكتملت إجراءات تأسيس هاتين الشركتين وباشرت أعمالها من أول أغسطس 1983م. وقد بدأت شركة التضامن الإسلامي للخدمات عملها بإنشاء مكتب للتخليص من بورتسودان وبدأ هذا المكتب فعلاً في مباشرة أعماله.

– تم الاعداد في العام الأول لتكملة الإجراءات لتأسيس شركة التضامن الإسلامي للتجارة والاستثمار وباشرت نشاطها في العام الثاني.

– شركة مقترح إنشاؤها.

– شركة التضامن للتأمين (لم تنفذ).

– شركة التضامن للصرافة –(الآن جارى العمل بها)

– شركة التضامن للعقارات (تم إنشاؤها).

ونلخص إلى أن فترة تأسيس البنك للنشأة لم تمض زمناً طويلاً فإن هذه المعالم تحققت ما بين أبريل 1981م وأكتوبر 1983م وتعد هذه الفترة نقطة البدء لمؤسسة بنك التضامن الإسلامي للانطلاق وجمع المؤسسات المختلفة في البيئة السودانية المصرفي بصفة خاصة.

مستويات الهيكل الإداري للبنك:

تتدرج السلطات والمسئوليات والمهام في البنك بدءاً بالجمعية التي ينظم النظام الأساسي عملها ومجلس الإدارة وظيفتي المدير العام ونائيبه وانتهاءً بالإدارات المتخصصة وفقاً للهيكل الإداري والتنظيمي للبنك وتناولها كما يلي:

الجمعية العمومية:

تتكون الجمعية من مساهمة البنك أعلى سلطاته، تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عاماً عادياً مرة واحدة وتتلخص المهام في الآتي:

أ- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ب- إجازة

مجلس الإدارة:

هو الجهة المختصة بإدارة البنك في السلطة الإدارية العليا عدا ما يقتضي مباشرة من قبل الجمعية العمومية، حيث يرسم السياسات العامة للبنك بطريقة تحقق الأهداف الموضوعة بأفضل السبل[1] أهم اختصاصاته ما يلي:

– يعين مديراً عاماً للبنك ونائبيب ويحدد صلاحيتهم ورواتبهم وكافأتهم أو عزلهم.

– يتم التعيين لوظائف البنك حسب الشروط واللوائح التي يحددها المجلس.

---

(1) سيد الهواري ، **إدارة البنوك**، الطبيعة المميزة للبنوك الاسلامية، الموارد العلمية، برنامج الاستثمار والتمويل والمشاركة الذي انعقد بجدة، جامعة الملك عبدالعزيز بتاريخ 23 محرم- 4 صفر 1401هـ، ص31..

– دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

– وضع النظم والإجراءات الخاصة (بيع ونقل الأسهم، وتحويلها والمطالبة بسداد قيمتها).

المدير العام:

المدير العام وظيفته تنفيذية في البنك وتعتبر من أعلى وظائف البنك في السلطات والصلاحيات بعد مجلس الإدارة مباشرة، ويؤدي أعماله وفقاً لمجلس الإدارة، ويقوم بتوجيه العاملين في إدارات البنك وفروعه المختلفة، وله سلطات إصدار القرارات النهائية، كما يقوم بمراقبة أعمالهم للتأكد من سلامة تنفيذ السياسات المرسومة بواسطة مجلس الإدارة[1].

ويتكون البنك من مجموعة إدارات وتعرف برئاسة البنك وهذه الإدارات هي:–

– إدارة الاستثمار– إدارة الشئون المالية– إدارة الشئون الإدارية – إدارة شئون العاملين.

– إدارة العلاقات الخارجية والنقد الأجنبي – إدارة الحاسب الآلي والنظم – إدارة الفتوى والبحوث – إدارة التفتيش والمراجعة.

– ويعين لكل إدارة من هذه الإدارات مديراً يشرف عليها المدير العام أو مساعده.

تطور إدارات البنك المختلفة:

أولاً: إدارة الاستثمار:

صاحب التطور الذي شهدته الإدارة نمواً مطرداً لازم حركتها منذ عام 1983م فتطور تنظيمها الداخلي وهيكلها للهدف المنوط به توظيف أموال البنك والمستثمرين في مختلف أوجه الاستثمار فأصبحت تضم مصلحتين هما[2]:–

أ–مصلحة السياسات والتخطيط:

وتختص بالعمل الإداري للاستثمار لمجموعة البنك وفروعه المختلفة للمساهمة في وضع الموجهات والسياسات الاستثمارية العامة للبنك، ووضع الخطط والبرامج للاستثمارات المستقبلية مع وضع التقارير اللازمة لمتابعة الاستثمار بالموازنة والتقييم والمعلومات الكافية للإشراف عليه وكذلك تقويم الاستثمارات والتنبؤ بسمار مستقبلها وتضم هذه المصلحة ثلاثة أقسام هي: قسم التخطيط وقسم الإشراف وقسم المعلومات كما موضحة في الخريطة التنظيمية للبنك.

ب.مصلحة استثمارات الرئاسة:

وتعتبر الوحدة المتخصصة للاستثمارات الكبيرة ذات الطبيعة الفنية والمعقدة وبها أقسام متخصصة هي:

1. قسم الدراسات: ويتولى هذا القسم استقبال طلبات الاستثمار.

---

(1) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية – **الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية**- الجزء الأول – 1397 و1977، ص31.

(2) نقلاً من كتاب النشأة والتطور لبنك التضامن الإسلامي – **المرجع السابق** ، ص13-14.

2. قسم التنفيذات: ويتولى هذا القسم تنفيذ العمليات الاستثمارية حسب شروط التصديق وفتح الملفات وصياغة العقود وتكلفة الإجراءات.

3. قسم المتابعة: يتولى تصفية العمليات الاستثمارية مع متابعة استرداد الأموال المتأخرة وكذلك متابعة الإجراءات القانونية بالتنسيق مع الإدارة القانونية بالبنك.

ثانياً: إدارة الشئون المالية:

وتضم هذه الإدارة خمسة أقسام هي: قسم الميزانية، قسم الدفعيات، قسم الحسابات، قسم المطابقة، قسم الأسهم.

ومن أهم واجبات إدارة الشئون المالية مايلي:-

1. إعداد الحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر.
2. مراقبة أداء الموازنة العامة المصدقة للعام.
3. تنفيذ دفعيات إدارات الرئاسة.
4. إمداد الإدارة العليا بالبيانات والمعلومات والمؤشرات التي تفيد في وضع السياسات ومراقبة الأداء المالى والمحاسبي لفروع البنك.
5. تصفية الحسابات الجارية مع فروع البنك.
6. إجراء متابعة سجلات الأسهم وقيودها.

ثالثاً: إدارة العلاقات الخارجية والنقد الأجنبي:

وتهتم هذه الإدارة بأرصدة النقد الأجنبي للبنك، وربط البنك بشبكة واسعة مع البنوك العالمية وتتكون إدارة العلاقات الخارجية والنقد الأجنبي من ثلاثة أقسام هي:

1. قسم علاقات المراسلين: لإنشاء وتطور العلاقات مع البنوك الخارجية مع مراقبة أرصدة العملات مع إعداد الشفرات السرية بين المراسلين والبنك.
2. قسم حسابات المراسلين: يقوم هذا القسم بالأشراف والاحتفاظ بالمراسلين.
3. قسم المطابقات: لمطابقة الأرصدة للعملات الورقية.

رابعاً: إدارة الحاسب الآلي والنظم:

نشأت فكرة إدخال جهاز الحاسوب لأداء أعمال البنك في عام 1986/85م لمواكبة التطور الذي طرأ في مجال العمل المصرفي آنذاك لتقديم خدمات افضل للعملاء، حيث تم إشاء قسم للحاسب الآلي يتبع لأدارة الشئون المالية ومحصور العمل به للفرع المركزي ومن ثم إدخاله بالفروع المختلفة.

وفي عام 1990م تم تحويل قسم الحاسب الآلي إلى إدارة قائمة بذاتها لزيادة حجم أعباء العمل ورغبة الإدارة في توسيع دائرة استخدام الحاسوب كنظام يلبي متطلبات البنك بإداراته وفروعه

المختلفة، كما تكون هناك مشروع شبكة ومعلومات اتصال بين أجهزة الحاسوب بإدارات وفروع البنك.

خامساً: إدارة شئون العاملين:

تطورات إدارة شئون العاملين من قسم إلى إدارة في عام 1988م لتستوعب النمو المتزايد من العاملين واتساع البنك الجغرافي والإداري للرئاسة للمارسة المهام التالية:

1. اختيار وتعيين العاملين ووضع شروط الخدمة والهيكل الوظيفي والراتبي وأي تعديلات عليها.
2. أجراء استكمال امتيازات العاملين كقروض الطوارئ والسيارات والدراجات التجارية والتمليك العقاري والصيانة.
3. تدريب العاملين وتنمية قدراتهم مع التحفيز المادي والعنوي الأدبي بالعلات والترقيات وتضم إدارة شئون العاملين ثلاثة أقسام هي: قسم التوظيف والميزانية والامتيازات وقسم الإحصاء والسجلات واخيراً القسم السري.

سادساً: إدارة الشئون الإدارية:

أنشئت بغرض تقديم كافة الخدمات اللازمة لمتطلبات واحتياجات الإدارات والفروع من اثاثات وأدوات مكتبية وغيرها وأقسامها هي:-

1. قسم الخدمات: ويعمل على الإشراف على أجهزة الاتصال والعربات والتأمين.
2. قسم السكرتارية: يقوم بالطباعة وحفظ الملفات والتصوير والرونيو وسداد فواتير خدمات البنك (كهرباء، مياه، تلفونات، تلكس).
3. 3-قسم المشتريات: يقوم بتوفير الثاثات للبنك والأدوات المكتبية والمعدات والأدوات الخدمية للبنك.

سابعاً: إدارة التفتيش والمراجعة:

تم إنشاء إدارة التفتيش والمراجعة عام 1984م وتقوم هذه الإدارة بالمراجعة الداخلية والتفتيش لكل أعمال البنك في جميع إداراته وفروعه المختلفة، وإدارة التفتيش والمراجعة هي الإدارة الوحيدة بالبنك التي لا تتبع لمساعد مدير عام أو أحد نواب المدير العام، وإنما تتبع مباشرة إلى المدير العام وذلك نسبة لحساسية وأهمية هذه الإدارة.

ولكن من أساليب المراجعة الحديثة أن تتبع هذه الإدارة إلى مجلس الإدارة مباشرة حتى تقوم بمراجعة وتفتيش أداء كل عامل من عمال البنك دون أي مجاملة أو أي ضغط من الإدارة العليا، وتمثل الجهاز الرقابي لترقية نظم العمل وسرعة الإنجاز وتقديم المقترحات والحقائق بغرض تسهيل اتخاذ القرار المناسب نحو المعالجة والتصحيح.

وتتكون إدارة التفتيش والمراجعة من عدة فرق (اتيام) وكل فريق يتكون من ثلاثة أو أربعة موظفية يقومون بمراجعة الإدارات والفروع في وقت واحد وبسرية تامة دون علم الإدارة أو الفرع من قبل مجيء الفريق إليها.

ثامناً: وحدات إدارية أخرى:

1. وحدة المنشآت والمخازن: تم إنشاؤها في عام 1992م وتقوم بالأشراف على اختيار مقر الفروع والتواكيل ومخازن البنك القائمة وتشيدها وتحصيل عائدات إيجار المخازن من عملاء البنك.
2. معهد التدريب: بدأ نشاطه في عام 1980م بفرع أمدرمان وانتقل إلى المركز الجديد (البرج) بعد بناء رئاسة البنك عام 1992م بشارع البلدية الطابق العاشر ليقوم بتأهيل وتدريب العاملين بالمعرفة النظرية والتطبيقية.

4. نشأة وتطور مجموعة بنك الخرطوم

تتكون مجموعة بنك الخرطوم من عدة بنوك تم دمجها في بعض. وذلك لاستحداث كيان مصرفي مقتدر تحت إسم مجموعة بنك الخرطوم، حيث تتكون هذه المجموعة من البنوك التالية[1]:

أولاً: بنك الخرطوم

تأسس بنك الخرطوم عام 1913م وكان يعرف باسم البنك المصري الإنجليزي كأول مصرف بالبلاد. وفي عام 1925م تم تغيير الإسم إلى بنك باركليز ليكون أحد فروع بنك باركليز الإنجليزي الذي كان يخدم مصالح المستعمر في تمويل التجارة الخارجية. وفي عام 1954م تم تحويله إلى باركليز. وفي عام 1970م تم تسميته بنك الدولة للتجارة الخارجية وتحولت ملكيته للدولة. وفي اكتوبر 1975م صدر قرار جمهوري بتغيير اسم البنك إلى بنك الخرطوم حاملاً إسم عاصمة البلاد في الأوساط المالية والاقتصادية والعالمية.

ثانياً: بنك الشعب التعاوني:

كان يعرف قديما بنك مصر، تم دمجه في بنك الخرطوم عام 1983م وذلك نسبة لبعض القصور في النواحي المالية والإدارية.

ثالثاً: بنك الوحدة

كان يعرف بالبنك العثماني وهو فرع للبنك العثماني أنشأ في عام 1948م، وفي عام 1968م إشترى (National and Grindsy Bank) وصار يعرف اسم البنك بذلك. وفي عام 1972م تم تأميمه وأطلق على البنك اسم بنك ام درمان الوطني. وي عام 1972م تم دمج بنك جوبا التجاري الذي كان يعرف بالبنك الأثيوبي في بنك أم درمان الوطني ليصبح الاسم بنك جوبا أم درمان. وفي

(1) نادية جاد الله جبارة، **الدمج المصرفي واثره في سلوك العاملين**، رسالة ماجستير غير منشورة(الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001م)، ص88.

عام 1973م بعد إتفاقية أديس أبابا وتمشياً مع روح الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب تم تغيير أسم البنك إلى بنك الوحدة. وظل الحال كما هو عليه حتى صدر قرار في عام 1993م بدمج بنكي الوحدة والبنك القومي للإستيراد والتصدير في بنك الخرطوم ، وصار يعرف بإسم مجموعة بنك الخرطوم.

رابعاً: البنك القومي للإستيراد والتصدير

تم إنشاء هذا البنك للمساعدة في عمليات الإستيراد والتصدير، وتمشياً مع سياسة الدولة بخلق بنوك قوية ومقتدرة، تم دمجه في بنك الخرطوم في عام 1993م. ومن الأهدا الرئيسية من وراء دمج هذه البنوك هو رفع كفاءة القدرات الإدارية والنظم المحاسبية لتكييف الأوضاع حسب لجنة بازل وتطوير قطاع الصادر والوارد والتنمية الزراعية.

المساهمون وراس مال البنك:

مجموعة بنك الخرطوم هو بنك حكومي (قطاع عام)، وتجري عمليات التحويل منذ عام 2001م بتحويله إلى شركة مساهمة عامة في إطار برنامج استخصاص وتحويل ملكية البنك للقطاع الخاص. أما رأس مال البنك المصرح به يبلغ 15.75 مليار دينار ورأس المال المدوع 11.810 مليار دينار في عام 2004م.

يملك بنك السودان 99% من أسهم مجموعة بنك الخرطوم، بينما تملك وزارة المالية الإتحادية 1% من الأسهم. ومراعاة لأحكام المادة الخامسة من عقد التأسيس مجموعة بنك الخرطوم يجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار خاص من الجمعية العمومية بناءاً على توجيه مجلس إدارة البنك على أن يحدد القرار في حالة الزيادة مقدارها وقيمة الأسهم المصدره، وفي حالة التخفيض مقداره وكيفية تخفيضه وذلك بموافقة بنك السودان.

أهداف البنك:

حسب ما جاء في عقد تأسيس ولائحة مجموعة بنك الخرطوم المعدلة لتوفيق أوضاع البنك القانونية وتعديل قانون الشركات لعام 1996م فإن الأهداف التي من أجلها تأسست مجموعة بنك الخرطوم تشمل الاتي[1]:

أ. القيام بجميع الأعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية. وأن يتخصص في أي مجال مصرفي أو يقصر نشاطه على أي إقليم أو منطقة أو ولاية بجمهورية السودان أو يوقف نشاطه على عمليات محدودة حسبما تقرره الجمعية العمومية على وجه **الخصوص:**

1. قبول الودائع وفتح الحسابات ومنح التمويل في مقابل مختلف أنواع الضمانات.

(1) نادية جاد الله جبارة، **الدمج المصرفي واثره في سلوك العاملين**،المرجع السابق، ص90.

2. إصدار الأسهم الصكوك بتنظيم الإكتتابات العامة وقبولها بكافة الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.

3. تحصيل ودفع الأوامر وأذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة.

4. إصدار الكمبيالات والشيكات والأذون سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج فيما عدا الأذون القابلة للدفع لحامله وقت الطلب وكذلك تداول الكمبيالات والصكوك والأذون من أي نوع مما يدفع ي جمهورية السودان أو في الخارج بشرط خلوها من أية محظور شرعي.

5. أن يسحب ويستخرج ويقبل ويظهر وينفذ ويصدر الكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات وبواليص الشحن وسندات القروض وأي أوراق مالية للتحويل أو النقل أو التحصيل، وأن يتعامل بأي طريقة في هذه الأوراق بشرط خلوها من أي محظور شرعي.

6. القيام بعمليات الصادر والوارد عن طريق فتح الإعتمادات المستندية.

7. الإدخار بالعملة المحلية والأجنبية وكذلك شهادات الإستثمار.

8. توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي بقدر الحاجة لكل رع في النشاط الاقتصادي.

9. منح التمويل وفقاً للقواعد التي يقررها البنك ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

10. نشر الوعي المصرفي داخل البلاد بالإنتشار عبر فروعه في كل أنحاء السودان[1].

11. تيسير التعامل والتبادل لإستثمار الأموال الوطنية الصغيرة في الأسواق المختصة.

12. ترشيد اساليب الإنتاج ورفع المعاناه عن الجمهور بإقامة شركة قومية للبيع بالتقسيط.

13. القيام بتوفير خزائن لحفظ الممتلكات.

14. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة.

15. الاتجار بالمعادن الثمينة.

16. المساهمة في زيادة الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

17. أن يعمل منفذ وأمين الوصايا والتسويات الخاصة بالعملاء وغيرها وأن يتعهد الأمانات بكل أنواعها وأن يعمل على تنفيذها، كذلك أن يعمل كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو هيئة عامة أو خاصة.

18. الدخول في الإستثمارات التي يعجز القطاع الخاص منفرداً عن استثمار فيها.

19. مباشرة العمليات الأخرى التي تستلزمها أعمال البنك وعلى وجه العموم مباشرة جميع الأعمال المصرفية والتجارية لحسابه أو لحساب الغير أو بالإشتراك معه.

(1) نادية جاد الله جبارة، **الدمج المصرفي واثره في سلوك العاملين**، المرجع السابق، ص90.

20. يجوز أن تكون للبنك مصلحة أو أن يشترك بأي وجه من الوجوه مه الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي تعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجه أو تندمج فيه أو يشتريها أو يلحقها به بموافقة بنك السودان.

21. العمل على اسس تجارية.

22. التعامل مع شركة المراسلين بالخارج.

ب. يحق للبنك موافقة وزير المالية بالتملك والشراء والبيع للعقارات وكذلك القيام بتشييد المباني عليها وإقامة المنشآت كافة لتحقيق أغراضه.

ج. للبنك حق إنشاء أو إغلاق فروع أو توكيلات مناديب أو مكاتب بجمهورية السودان أو خارجه متى ما إقتضت الضرورة ذلك، بعد الحصول على إذن من الوزير.

د. أن يقترض أي مبلغ من المال بالطرق والشروط التي يقررها بنك السودان وأن يعمل على إصدار شهادات مالية بضمان، والوفاء بالديون والأموال التي يقترضها أو ضمان قيامه بأي إلتزام أو مسئوليات.

هـ. أن يؤمن مع أي شركة أو أشخاص تأميناً إسلامياً لممتلكات البنك سواء المنقولة أو الثانية وأي شيء فيه مصلحة للبنك أو يخشى أن تقع عليه مسئولية وذلك ضد الخسائر والأضرار والمخاطر والمسئوليات من كل نوع.

و. أن يدفع كل أو بعض التكاليف والرسوم والمصاريف المتكبدة في سبيل تأسيسه وتكوينه وتسجيله.

ز. أن يقوم بأي عمل أو أعمال أخرى أياً كانت يراها البنك ضرورية أو ملائمة من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينية أعلاه، أو أي جزء منها أو تعتبر من الصلاحيات العادية لأعمال البنوك أو ترفع بطريقة مباشرة من قيمة ممتلكاته أو مجهوداته أو حقوقه وتجعلها مربحة مهما كانت هذه الأعمال وفق أحكام القانون.

ح. أن يلتزم البنك في أدائه لجميع أغراضه السابقة بأحكام الشريعة اسلامية.

الشركات التابعة للبنك:

هنالك عدة شركات تابعة لمجموعة بنك الخرطوم والتي تتمثل في الآتي[1]:

1. الشركة القومية للمعاملات المالية: تعمل كشركة وساطة مالية لشراء وبيع الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما تقوم بعمليات الترويج للإكتتاب في الأسهم وإدارة الصناديق الاستثمارية.

(1) التقرير السنوي لبنك الخرطوم العام: 2002م، ص14.

2. الشركة القومية للتجارة والخدمات: تعمل في التجاره الخارجية (إستيراد وتصدير) مع التركيز على مدخلات انتاج.
3. الشركة القومية للبيع بالتقسيط: تتعامل في بيع السلع بنظام البيع ايجاري.
4. الشركة القومية للصرافة: تعمل في شراء وبيع النقد الأجنبي.

الحصة السوقية:

واصل مجموعة بنك الخرطوم مساهمته في دع مسيرة التنمية الاقتصادية بالبلاد وحسب تقرير اتحاد المصارف السوداني فقد بلغت حصة مجموعة بنك الخرطوم في الودائع 14% و 10% لكل من الودائع بالنقد المحلى والنقد الأجنبي على التوالى، وما يفوق 11.3% من جملة أرباح المصار. بلغت حصة البنك في الأصول الثابته للمصارف 20% تمثل فروع البنك في العاصمة القومية(مركز الثقل الاقتصادي) 20% علماً بأن المصارف التجارية العاملة بالبلاد عددها26 مصرفاً.

من التطورات الكثير التي تميز بها البنك خلال الأعوام السابقة 2003م– 2004م التوسع الكبير في الحصول على خطوط التسهيل وتفعيل العمل مع المراسلين وإحسان توظيف الموارد المتاحة بالنقد الأجنبي مما كان له الأثر الكبير في النقلة الكمية الكبيرة في أداء البنك في التجارة الخارجية والتي ساهم البنك فيها بمبلغ 197 مليون دولار في الصادرات بما يفوق 10% من مجمله الصادراة غير البترولية.

التقنية المصرفية للبنك:

بلغ عدد فروع البنك العاملة بنظام الربط الالكتروني أكثر من 60% من مجمل الفروع البالغة 56 عاماً منها فرعاً 19 فرعاً منها 19 فرع بالعاصمة القومية التي تمثل ثقل الحركة المصرفية بالبلاد وذلك في اطار خطة التحول لمكتبة أعمال البنك بالكامل.

الدور الاجتماعي للبنك:–

يقوم مجموعة بنك الخرطوم بدور اجتماعي كبير يتمثل في المساهمات المالية المقدرة التي يتم صرفها للخدمة الطبية وكفالة الأيتام والطلاب الفقراء وتقديم جوائز التفوق في بعض الجامعات وتوزيع كراسة مجموعة بنك الخرطوم لمدارس مرحلة الأساس في المناطق الأكثر فقراً، كما يساهم البنك في إقامة دورات رياضية.

النظام (الهيكل) الإداري:

هو البناء أو الشكل الذي يتخذه البنك ليقوم بأعمالها وتحقيق أهدافها ويقوم هذا النظام على تخصيص وتقسيم العمل والتميز بين الوظائف في إطار كلى تتحد فيه السلطات والمسئوليات وقنوات الإتصال وخطوط سير العمل والوصف الوظيفي لمختلف الوظائف وإجراءات العمل وخرائط تدفق العمل. وعليه فإن الهيكل التنظيمي أو الإداري يوضح تسلسل ايرادات في شكل خرائط رئسيه وفرعية كلية للبنك في مجموعها وجزئية لدارات والفروع والأقسام.

الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك الخرطوم كغيره من الشركات أو البنوك الأخرى يعكس تكوين التنظيم الإداري وتوصيف الوظائف وتحديد المهام والواجبات لكل وظيفة وتميزها بالمسميات الوظيفية المختلفة ويتكون الهيكل من الإيرادات التالية[1]:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة هو أعلى سلطة إدارية بالبنك، حيث بعمل على إدارة أعماله ويضع سياسات البنك ويسعى لتحقيق أغراضه ومباشرة سلطاته وله الحق (الصلاحيات) بمباشرة جميع سلطات البنك التي لا تلزم مباشرتها في الجمعية العمومية بمقتضى قانون الشركات لسنة 1925م أو بمقتضى أي تعديل لذلك القانون أو أي قانون آخر يحل محله.

5. بنك الجزيرة السوداني الاردنى

بنك الجزيرة السوداني الاردني شركة مساهمة عامة سودانية أردنية ، يعمل وفق إحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية ، ويشارك في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان . كما يعمل على ترقية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية والإسلامية مع خصوصية العلاقات التجارية والاستثمارية بين دولتي الشراكة –السودان والأردن ، تأسس البنك عام 2006م ،بموجب قانون الشركات السوداني لعام 1925م،وبترخيص من بنك السودان المركزي لمزاولة كافة الأعمال المصرفية المحلية والأجنبية ،للاستفادة من إمكانيات حركة اقتصادية متنامية داخليا وخارجيا ،خاصا بعد دخول السودان ضمن الدول المصدرة للنفط ،يبلغ رأس المال المصرح به هو100(مائة مليون دولار)ورأس المال المدفوع حاليا هو75 مليون دولار (خمسة وسبعون مليون دولار) (سوق الخرطوم للأوراق المالية 2004م)[2].

6. بنك المال المتحد

تأسس بنك المال المتحد في أغسطس 2005م بموجب قانون الشركات لعام 1925م ، وبترخيص من بنك السودان المركزي لمزاولة كافة الأعمال المصرفية ،يبلغ رأس مال البنك المدفوع 240 مليون جنيه سوداني اكتتب به مجموعة من الأفراد والمؤسسات السودانية والكويتية واللبنانية والمصرية ،ويتم تداول أسهم البنك في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتشتمل قائمة المساهمين الرئيسية على مجموعة عارف الاستثمارية الكويتية وفرنسبنك لبنان وبنك بوبيان الكويت.[3]

(1) نادية جاد الله جبارة، **الدمج المصرفي واثره في سلوك العاملين**، المرجع السابق، ص95.

(2) بنك الجزيرة السوداني الاردنى ، **تقرير مجلس الادارة عن العام المالى 2013م**، (عمان : فندق المريديان اجتماع الحمعية العمومية الثالث ، 13 ابريل 2013م).

(3) WWW.Bank almal.net.

2/4 المبحث الثاني

اجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

1/2/4 اجراءات الدراسة الميدانية

1. الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع أراء وجهات نظر العاملين في القطاع المصرفي التجاري بالسودان حول دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية بالقطاع المصرفي بالسودان.

2. مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من مجموعة من الموظفين بـــ (المصارف التجارية – وأساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا قسم المحاسبة والتمويل).

3. عينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان، حيث قام الباحث باستخدام العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، وتمثلت في مصرف المزارع التجاري، بنك الخرطوم، بنك أم درمان الوطني، البنك الاسلامى، بنك الجزيرة السوداني الأردني،بنك المال المتحد.

تم اختيار عينة طبقية عشوائية، حيث وزع عدد (170) استمارة استبانه على عينة مجتمع الدراسة وبلغ العدد المستلم منها(153) بنسبة استجابة بلغت(90%) فيما بلغ عدد الاستبانات غير المرتجعة (17) استبانه بنسبة 10% وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

العمر – المؤهل العلمي – التخصص– المستوى الوظيفي – سنوات الخبرة.

يوضح الجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (10/2/4) عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة.

جدول رقم(7/2/4)

عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

رقم	القطاع	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	النسبة%
1	البنوك	120	114	%95
2	المتخصص	40	37	%92.5
3	القطاعات الأخرى	10	10	%100
4	الكل	170	153	%90

المصدر :إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2016م.

شكل رقم (10/2/4)

عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

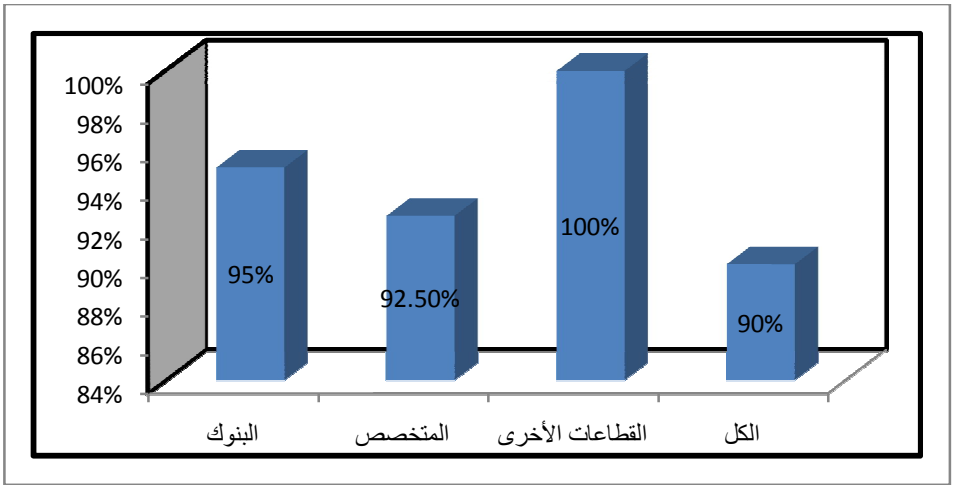

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

4. أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول (العمر – المؤهل العلمي – التخصص– المستوى الوظيفي – سنوات الخبرة.)

القسم الثاني: يحتوي الإستبيان على عدد (35) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة الأربعة.

وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة ، للإستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

5. الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أُعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم لحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون.
2. معادلة الفا – كرونباخ.
3. إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه الجذر ألتربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لقياس ما وضعت له[1]. قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ(Alpha-Cornpach) بالصيغة الأتية:

[1]عبدالله عبد الدائم: التربية التدريبية والبحث التربوي، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1984م

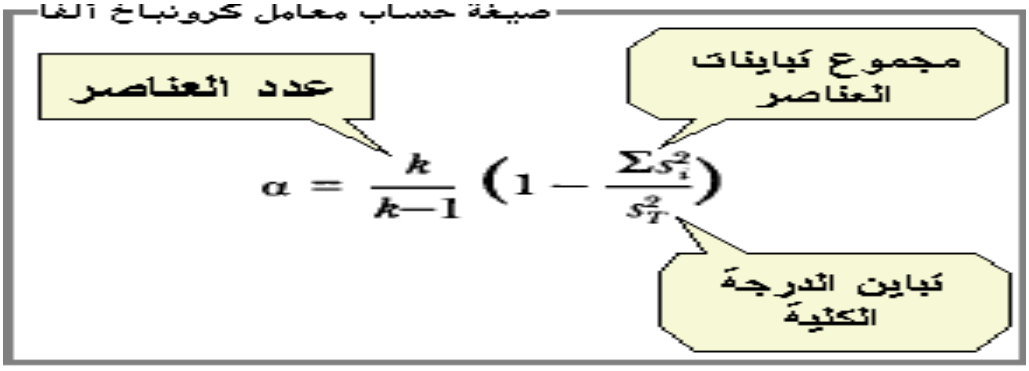

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية لمحاور الاستبانة الاستبانة

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.93	0.96

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن معامل الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على عبارات الاستبيان كانت أكبر من (60%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

2/2/4 اجراءات تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولاً: الترميز:

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

ثانياً: الأسلـــوب الإحصـــائي :

استخدم برنامج ألـــ(SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـــ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية(منتظمة) للعبارات: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 153 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (31 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (31 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (31 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

i : 3. 2 . 1

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (8/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	61	39.9
من 30 وأقل من 40 سنة	63	41.2
من 40 وأقل من 50 سنة	12	7.8
من 50 سنة فأكثر	17	11.1
المجموع	**153**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (11/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

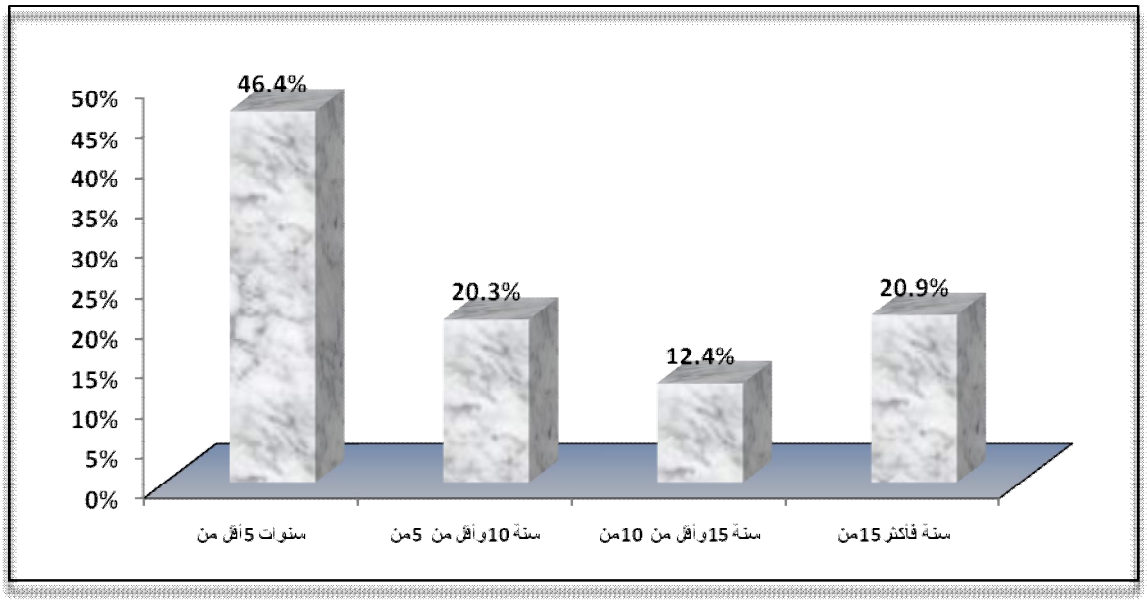

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم **(8/2/4)** والشكل البياني رقم **(11/2/4)** فإن 39.9% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، و41.2% منهم تتراوح أعمارهم من 30 وأقل من 40 سنة، بينما 7.8% أعمارهم من 40 وأقل من 50 سنة ، و11.1% أعمارهم من 50 سنة فأكثر.

جدول رقم(9/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالريوس	72	47.1
دبلوم فوق الجامعي	14	9.2
ماجستير	46	30.1
دكتوراه	16	10.5
أخرى	5	3.3
المجموع	**153**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (12/2/4)

أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

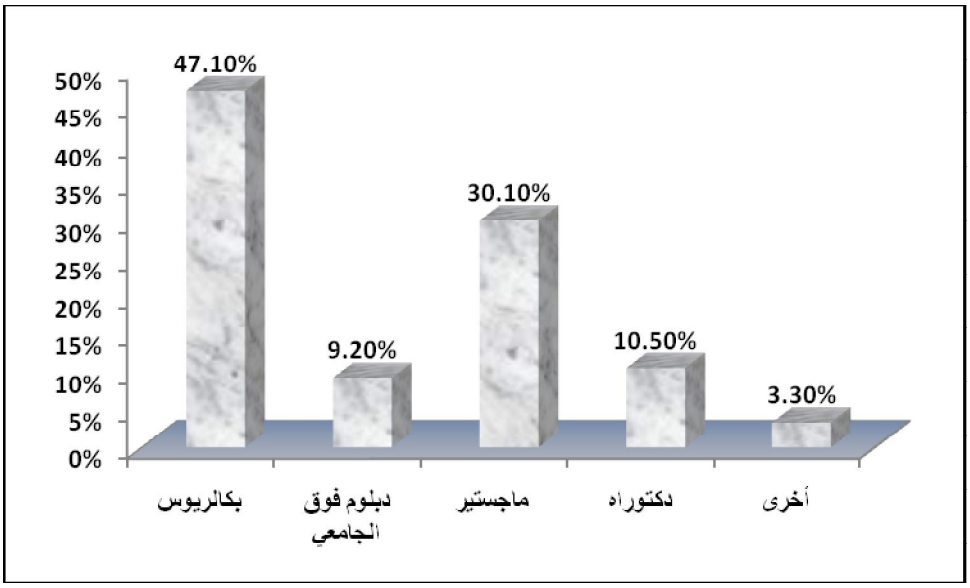

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم **(9/2/4)** والشكل البياني رقم **(12/2/4)** فإن 47.1% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس، و9.2% مؤهلهم العلمي دبلوم فوق الجامعي، بينما 30.1% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير، و10.3% مؤهلهم العلمي دكتوراه، و3.3% لديهم مؤهلات علمية أخرى.

التخصص العلمي

جدول رقم (10/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	80	52.2
إدارة أعمال	29	19
اقتصاد	14	9.2
نظم معلومات محاسبية	2	1.3
دراسات مصرفية	15	9.8
إحصاء	3	2
أخرى	10	6.5
المجموع	**153**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بيان رقم (13/2/4)

التكرارت لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

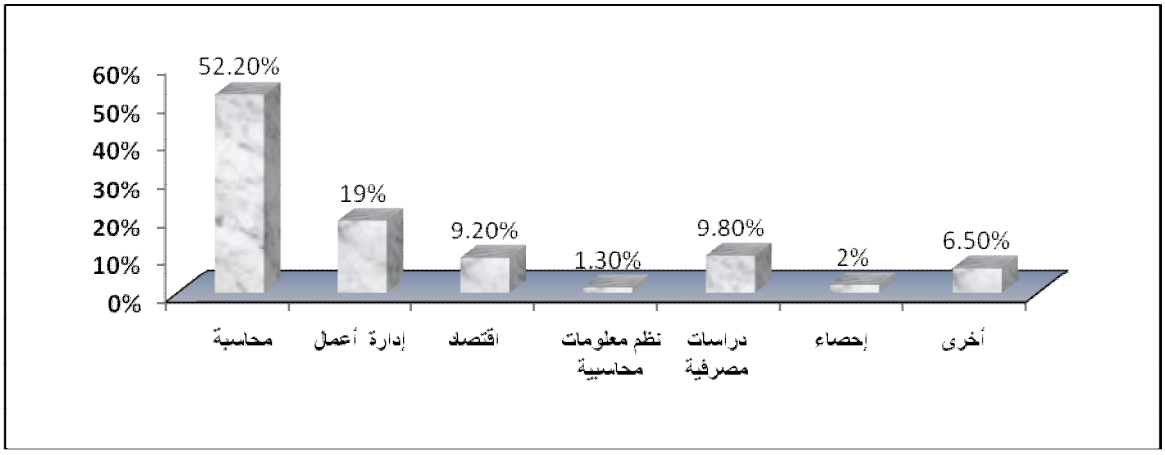

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم (10/2/4) والشكل البياني رقم (13/2/4) فإن 52.2% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة، و19% تخصصهم العلمي إدارة أعمال، بينما 9.2% تخصصهم العلمي اقتصاد، و1.3% تخصصهم العلمي نظم معلومات محاسبية، 9.8% تخصصهم العلمي دراسات مصرفية، بينما 2% تخصصهم العلمي إحصاء، و6.5% من افراد العينة لديهم تخصصات علمية أخرى.

المسمى الوظيفي

جدول رقم (11/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
محاسب	62	40.5
مدير مالي	6	3.9
محلل مالي	1	0.7
مراجع داخلي	5	3.3
مراجع خارجي	5	3.3
مدير فرع	6	3.9
رئيس قسم	19	12.4
أخرى	49	32
المجموع	**153**	**100**

المصدر: إعداد الباحثات من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بيان رقم (14/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفة

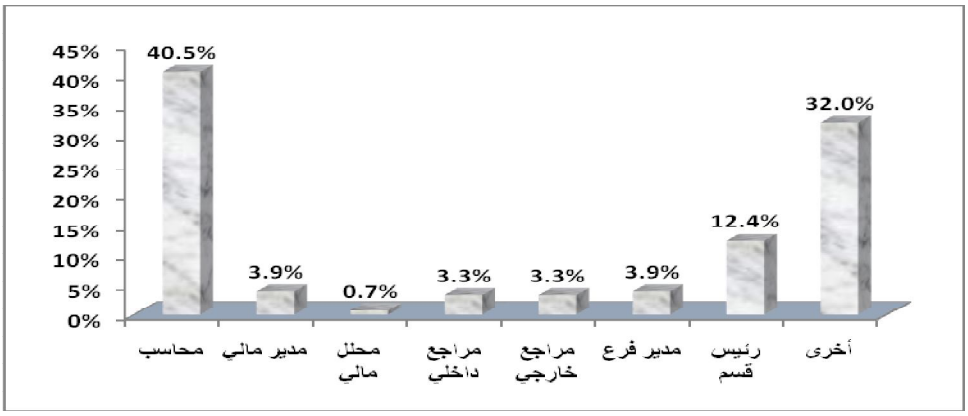

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم(11/2/4) والشكل البياني رقم(14/2/4) فإن 40.5% من أفراد العينة الدراسة محاسبين، و3.9% مدراء ماليين، بينما 0.7% من افراد العينة محللين ماليين، و3.3% مراجع داخلي، كذلك 3.3% مراجع خارجي، و3.9% مدير فرع، و12.4% رؤساء أقسام، و32% من افراد العينة يشغلون وظائف أخرى.

سنوات الخبرة

جدول رقم (12/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	71	46.4
من 5 وأقل من 10 سنة	31	20.3
من 10 وأقل من 15 سنة	19	12.4
من 15 سنة فأكثر	32	20.9
المجموع	**153**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016 م

شكل بيان رقم (15/2/4)

أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

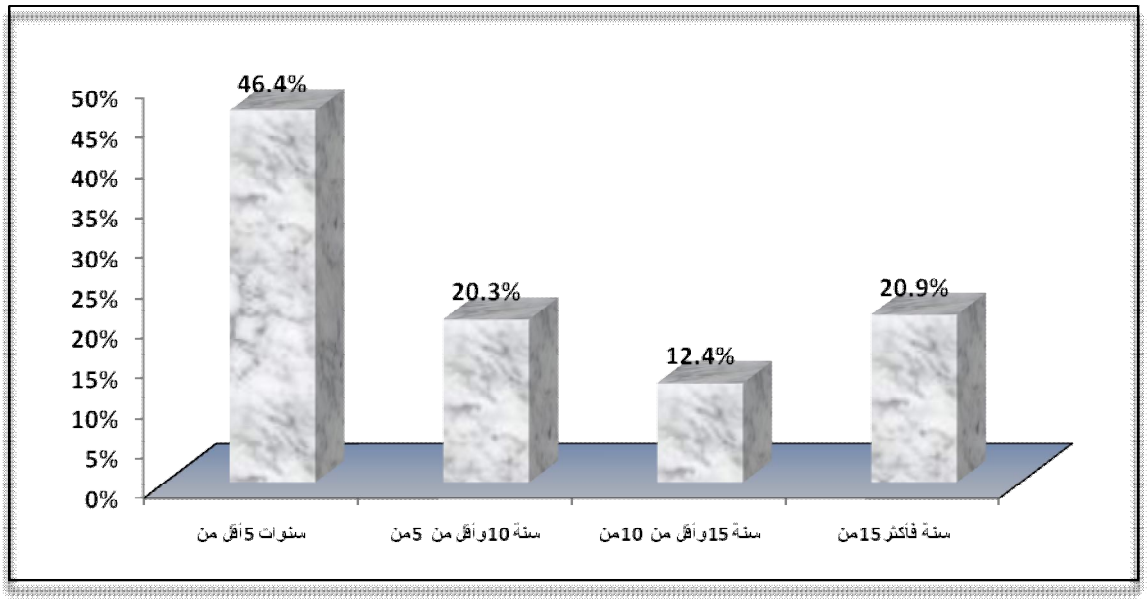

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم(12/2/4) والشكل البياني رقم(15/2/4) فإن 46.4% من أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، و20.3% سنوات خبرتهم 5 وأقل من 10 سنة، بينما 12.4% سنوات خبرتهم من 10 وأقل من 15 سنة، و20.9% سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر.

نص الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم (13/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر فى رفع وكفاءة ادارة المخاطر المصرفية.	84	61	2	4	2	153
	%54.9	%39.9	%1.3	%2.6	%1.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (16/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

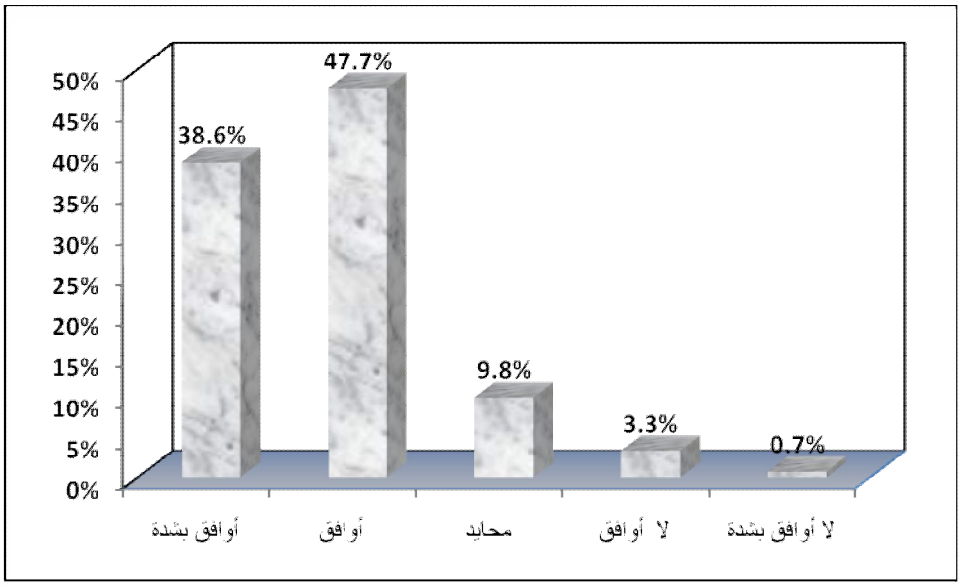

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016 م

من الجدول رقم**(13/2/4)** والشكل البياني رقم**(16/2/4)** فإن 54.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر فى رفع وكفاءة ادارة المخاطر المصرفية، و39.9% منهم موافقون، بينما 1.3% محايدون، و2.6% لا يوافقون، و1.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (14/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. إتصـــــاف المعلومـــــات المحاسبية الملائمـــة بخاصـــية القيمة التنبؤية تؤدى الى زيادة كفـــــاءة ادارة المخـــــاطر المصرفية.	50	80	18	3	2	153
	%32.7	%52.3	%11.8	%2	%1.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (17/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

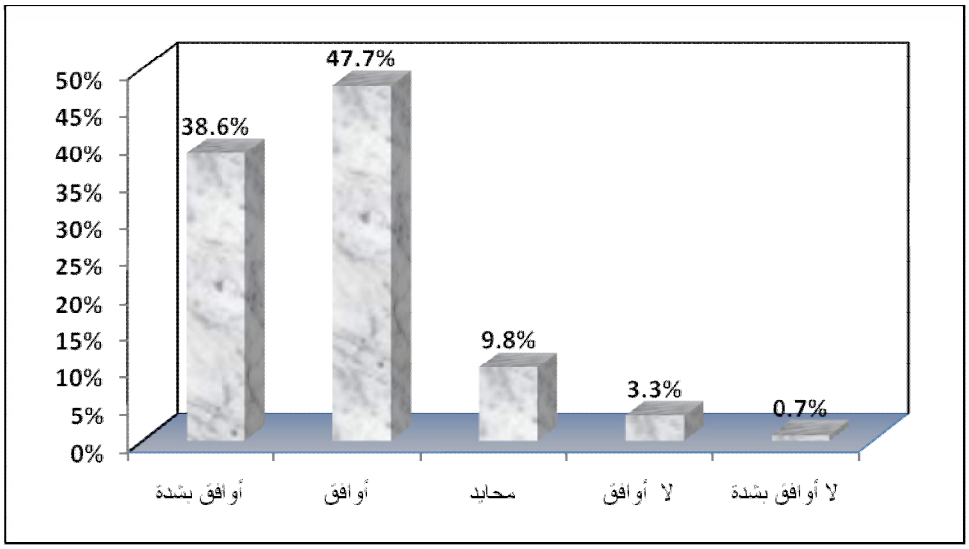

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم**(14/2/4)** والشكل البياني رقم**(17/2/4)** فإن 32.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إتصاف المعلومات المحاسبية الملائمة بخاصية القيمة التنبؤية تؤدى الى زيادة كفاءة ادارة المخاطر المصرفية، و52.3% منهم موافقون، و11.8% محايدون، و2% لا يوافقون، و1.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (15/2/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد ادارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والاحداث بطريقة فعالة.	71	72	8	2	–	153
	%46.4	%47.1	%5.2	%1.3	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (18/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

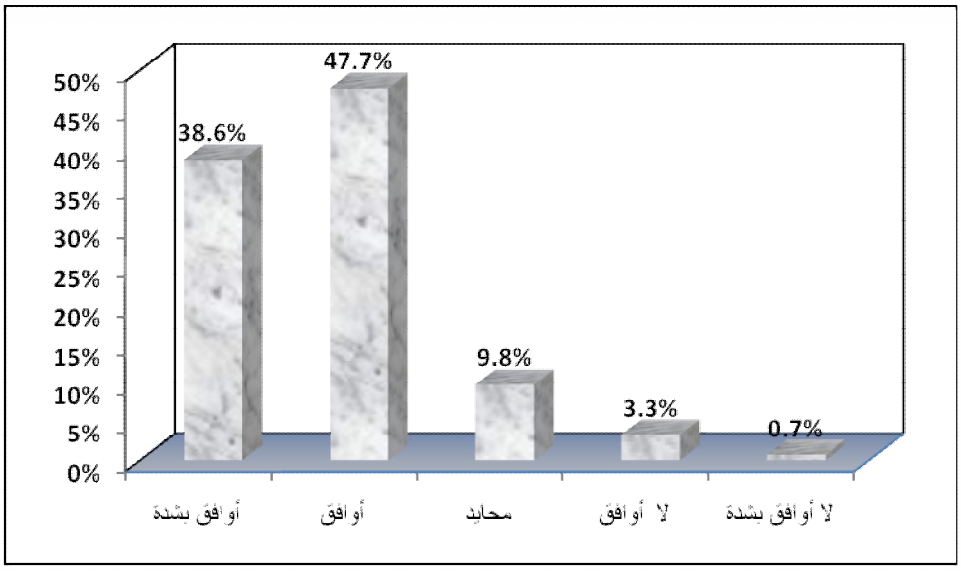

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم **(15/2/4)** والشكل البياني رقم **(19/2/4)** فإن 46.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد ادارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والاحداث بطريقة فعالة ، و47.1% منهم موافقون، بينما 5.2% محايدون، و1.3% لا يوافقون.

جدول رقم (16/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية اداء ادارة المخاطر المصرفية.	64	71	15	2	1	153
	%41.8	%46.4	%9.8	%1.3	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (19/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

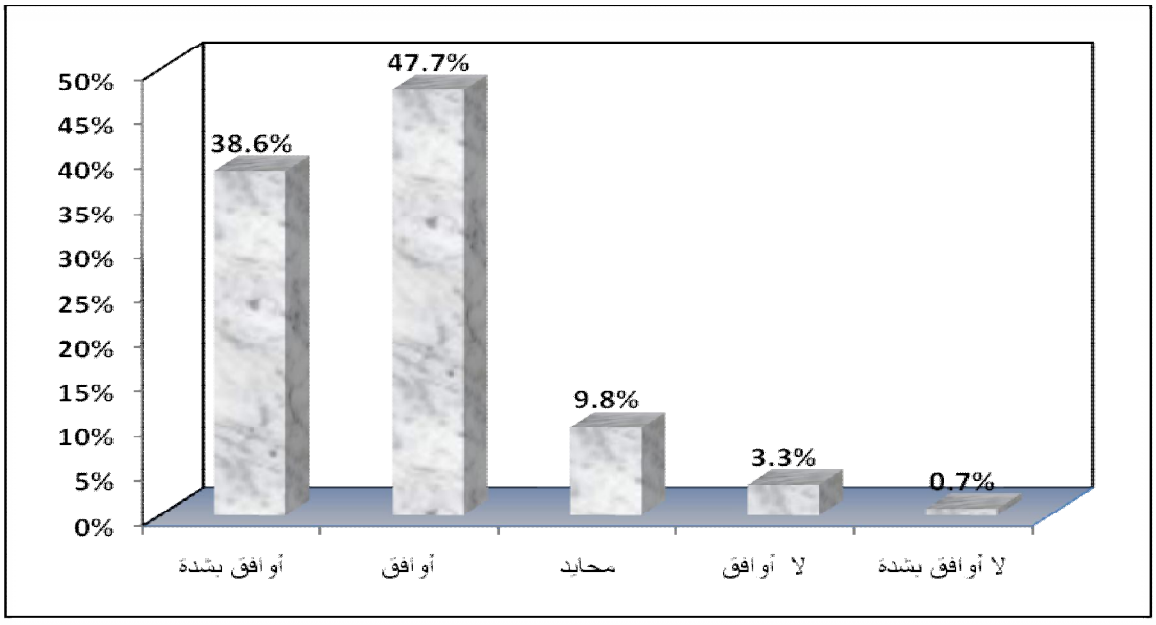

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(16/2/4)** والشكل البياني رقم**(19/2/4)** فإن 41.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية اداء ادارة المخاطر المصرفية، و46.4% منهم موافقون، بينما 9.8% محايدون، و1.3% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (17/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
5. مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال فى تنشيط كفاءة ادارة المخاطر المصرفية.	86	56	10	1	–	153
	%56.2	%36.6	%6.5	%0.7	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016 م

شكل رقم (20/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

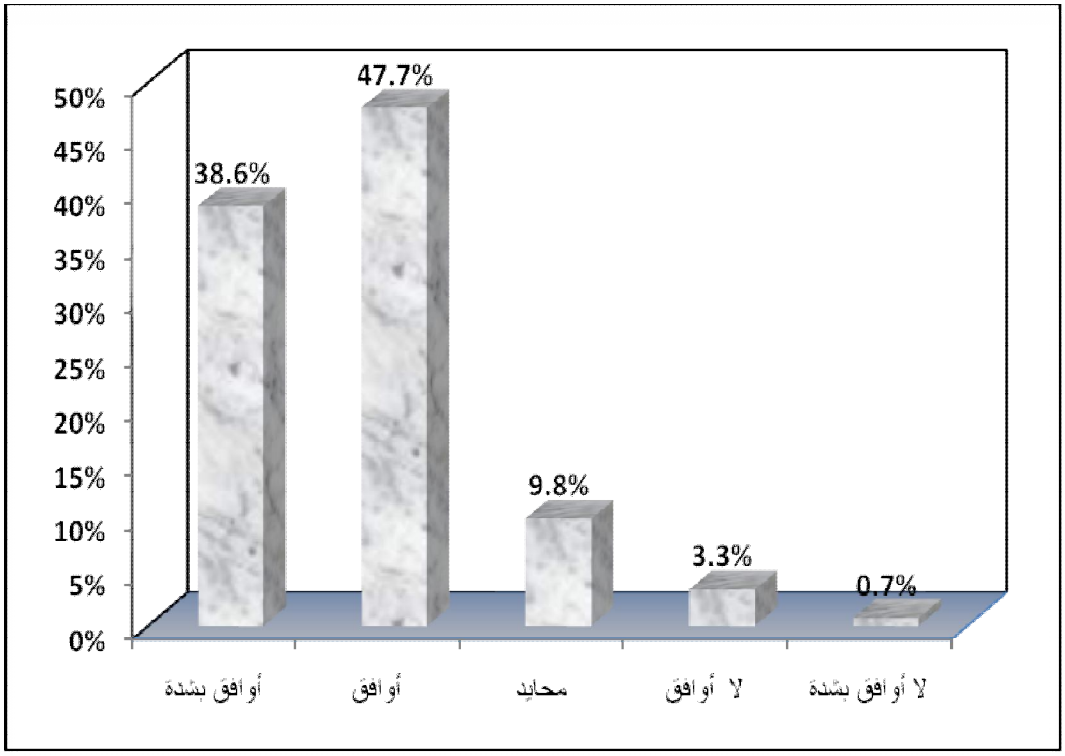

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(17/2/4)** والشكل البياني رقم**(20/2/4)** فإن 56.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال فى تنشيط كفاءة ادارة المخاطر المصرفية، و36.6% منهم موافقون، بينما 6.5% محايدون، و0.7% لا يوافقون.

جدول رقم (18/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد فى المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر المصرفية.	52	74	20	5	2	153
	%34	%48.4	%13.1	%3.3	%1.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (21/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى

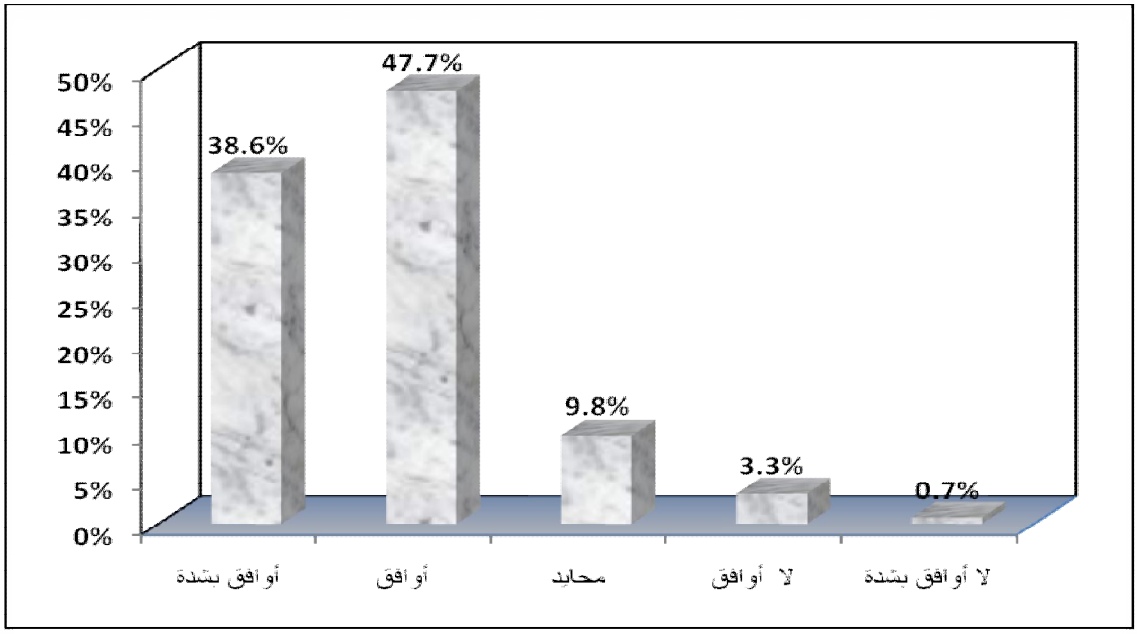

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(18/2/4)** والشكل البياني رقم**(21/2/4)** فإن34% من أفراد عينة الدراسةيوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد فى المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطرالمصرفية،و48.4% منهم موافقون، بينما 13.1% محايدون، و3.3% لا يوافقون، و1.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (19/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. ملاءمـــــة للمعلومـــــات المحاسبية تعبر عن قدرة ادارة المخاطر المصرفية فى التنبـــؤ بـــالظروف الخاصـــة بالعميـــل بكفاءة وفعالية.	47	71	27	7	1	153
	%30.7	%46.4	%17.6	%4.6	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (22/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الأولى

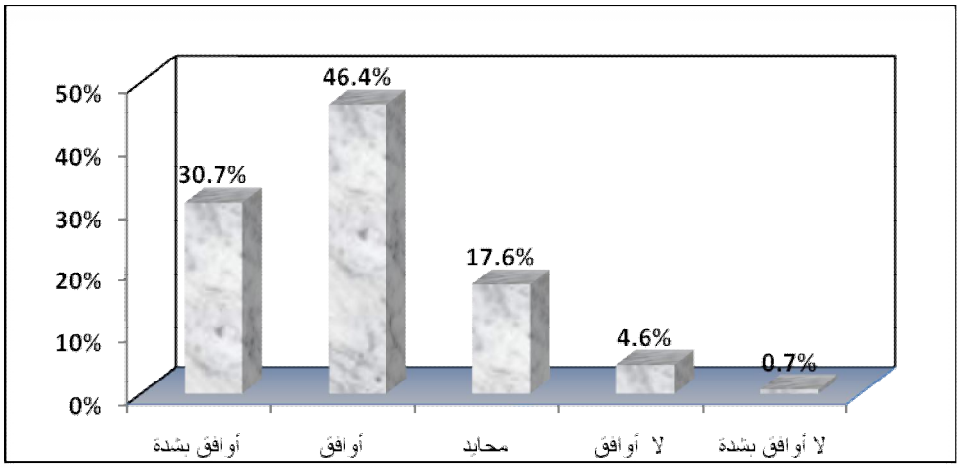

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(19/2/4)** والشكل البياني رقم**(22/2/4)** فإن 307% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ملاءمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة ادارة المخاطر المصرفية فى التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بكفاءة وفعالية، و46.4% منهم موافقون، بينما 17.6% محايدون، و4.6% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

نص الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وادارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم (20/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	المجموع
1. موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن اداء ادارة المخاطر المصرفية فى اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	67	66	14	4	2	153
	%43.8	%43.1	%9.2	%2.6	%1.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016م.

شكل بياني رقم (23/2/4)

التكرارات إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

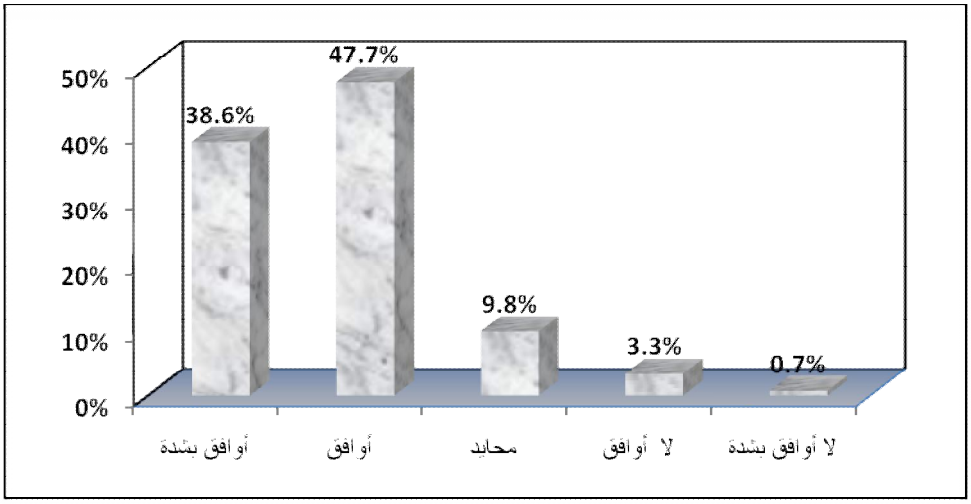

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم(20/2/4) والشكل البياني رقم(23/2/4) فإن 43.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن اداء ادارة المخاطر المصرفية فى اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات، و43.1% منهم موافقون، بينما 9.2% محايدون، و2.6% لا يوافقون، و1.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم(21/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً	المجموع
2. المعلومات المحاسبيةالموثوقة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى اعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ.	59	79	9	6	–	153
	%38.6	%51.6	%5.9	%3.9	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (24/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

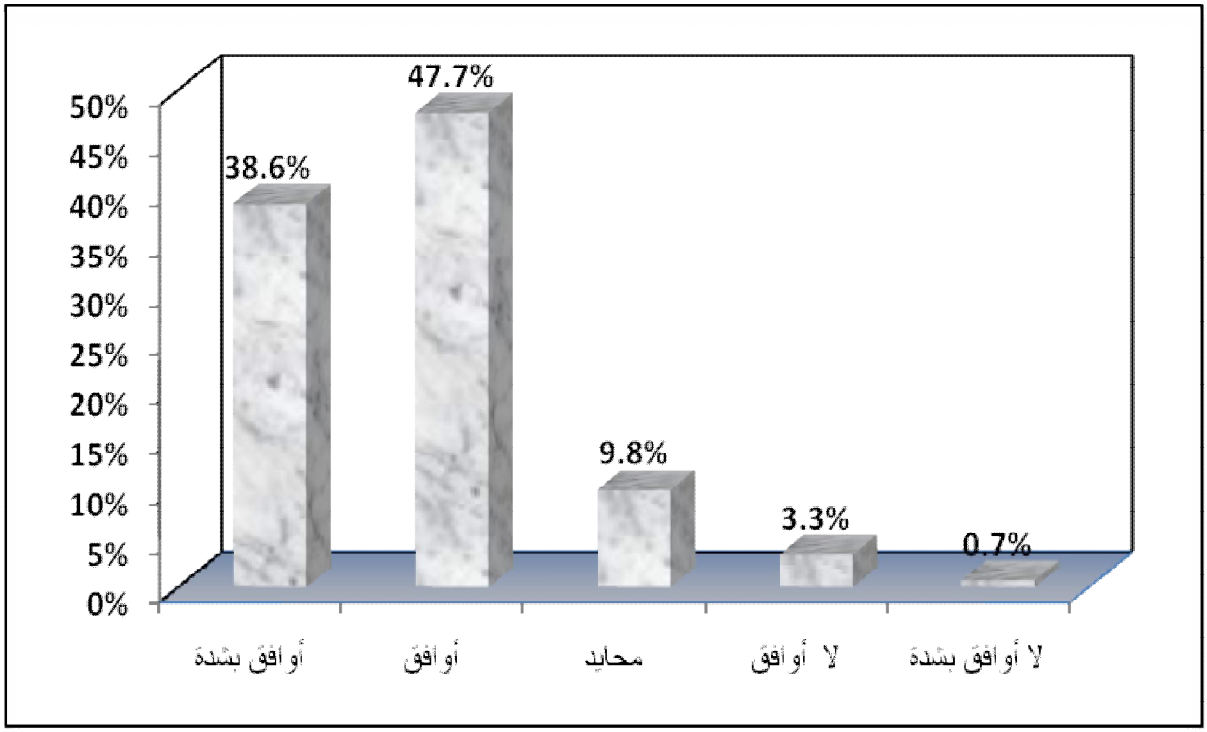

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم**(21/2/4)** والشكل البياني رقم**(24/2/4)** فإن38.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الموثوقة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى اعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ، و51.6% منهم موافقون، بينما 5.9% محايدون، و3.9% لا يوافقون.

جدول رقم (22/2/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التاكد المحيطة بالمصرف.	48	76	21	7	1	153
	%31.4	%49.7	%13.7	%4.6	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (25/2/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

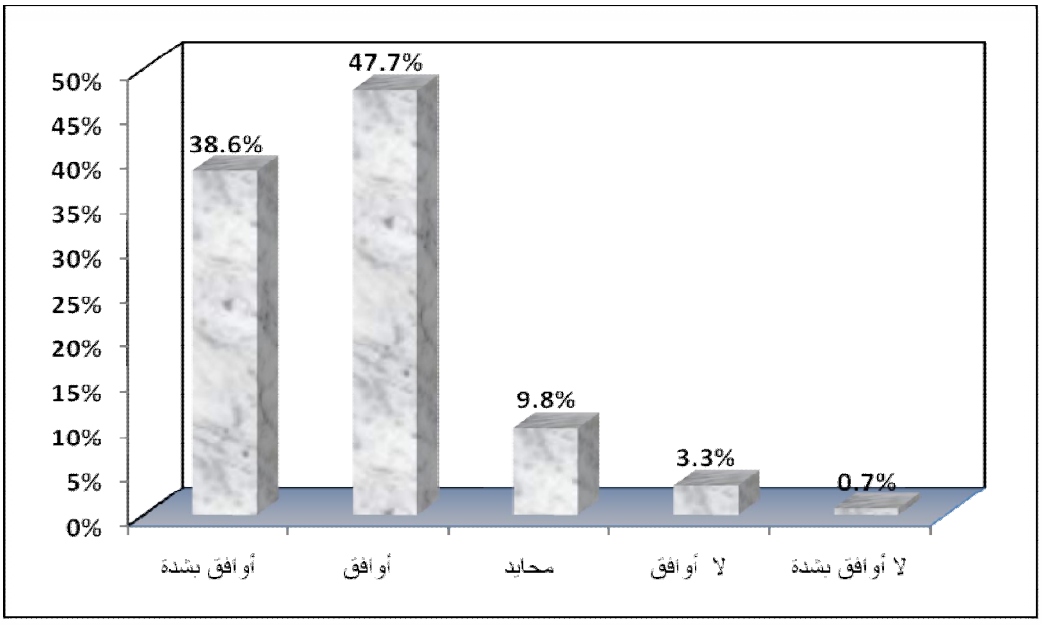

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم(**22/2/4**) والشكل البياني رقم(**25/2/4**) فإن31.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التاكد المحيطة بالمصرف، و49.7% منهم موافقون، بينما13.7% محايدون، و4.6% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (23/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تقويم الاداء بالتاكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادى والاسس المحاسبية.	56	78	18	1	–	153
	%36.6	%51	%11.8	%0.7	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم(26/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

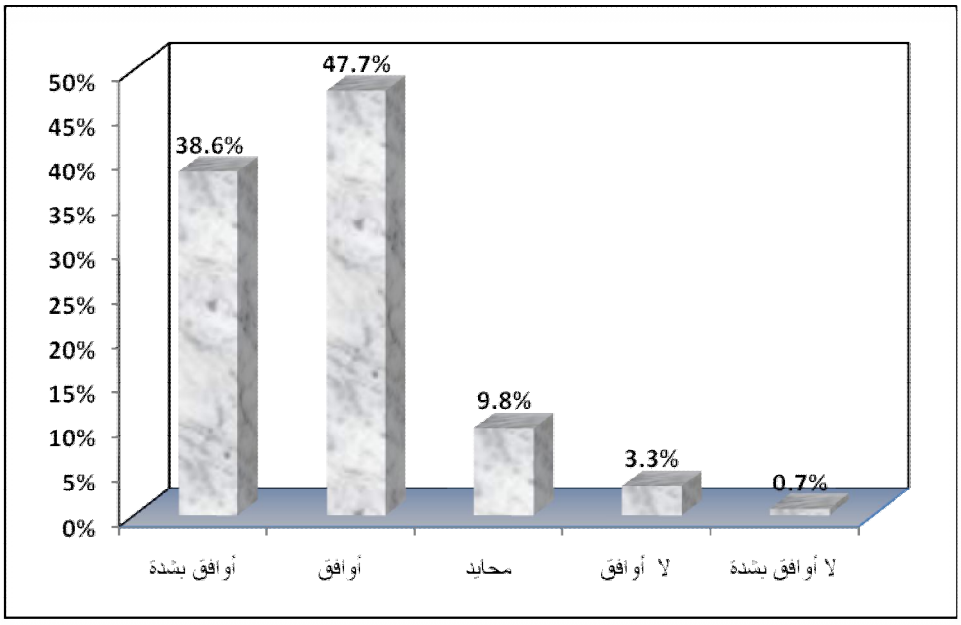

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(23/2/4)** والشكل البياني رقم**(26/2/4)** فإن 36.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تقويم الاداء بالتاكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادى والاسس المحاسبية، و51% منهم موافقون، بينما 11.8% محايدون، و0.7% لا يوافقون.

جدول رقم (24/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5.تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهرى لتقليل مخاطر الائتمان المصرفى.	69	65	14	4	1	153
	%45.1	%42.5	%9.2	%2.6	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (27/2/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

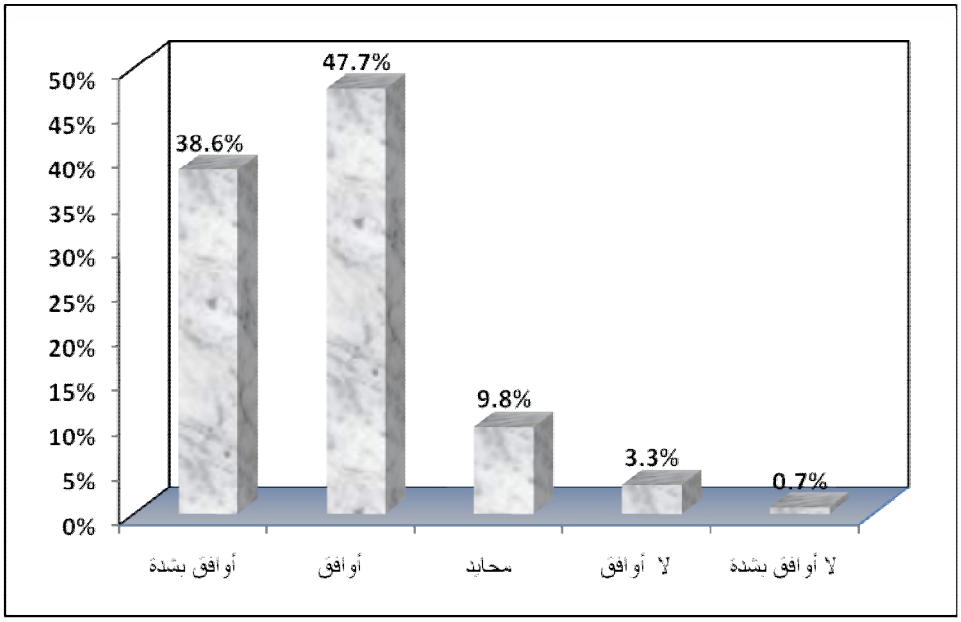

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(24/2/4)** والشكل البياني رقم**(27/2/4)** فإن 45.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهرى لتقليل مخاطر الائتمان المصرفى، و42.5% منهم موافقون، بينما 9.2% محايدون، و2.6% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (25/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهرى لتقليل مخاطر الائتمان المصرفى.	56	78	18	1	–	153
	%36.6	%51	%11.8	%0.7	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم(28/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية

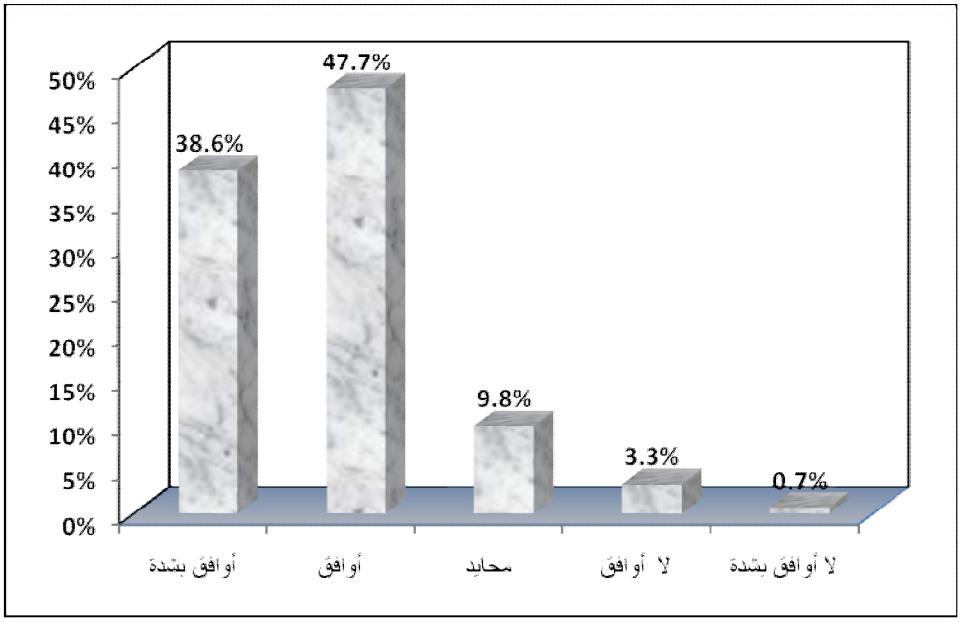

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(25/2/4)** والشكل البياني رقم**(28/2/4)** فإن 36.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهرى لتقليل مخاطر الائتمان المصرفى، و51% منهم موافقون، بينما 11.8% محايدون، و0.7% لا يوافقون.

جدول رقم (26/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	72	66	9	4	2	153
	%47.1	%43.1	%5.9	%2.6	%1.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (29/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثانية

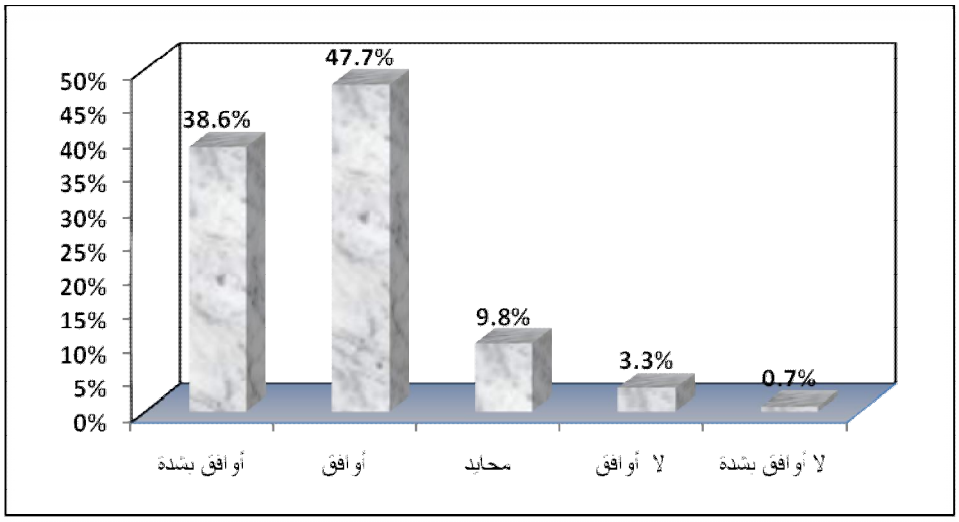

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(26/2/4)** والشكل البياني رقم**(29/2/4)** فإن 47.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، و43.1% منهم موافقون، بينما 5.9% محايدون، و 2.6% لا يوافقون، و1.3% لا يوافقون بشدة.

نص الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية القابلة للفهم وادارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم**(27/2/4)**

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق تماماً	المجموع
1. تساعد للمعلومات المحاسبية القابلة للفهم إدارة المخاطر المصـــرفية فـــي تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي	44	79	21	6	3	153
	%28.8	%51.6	%13.7	%3.9	%2	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (30/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

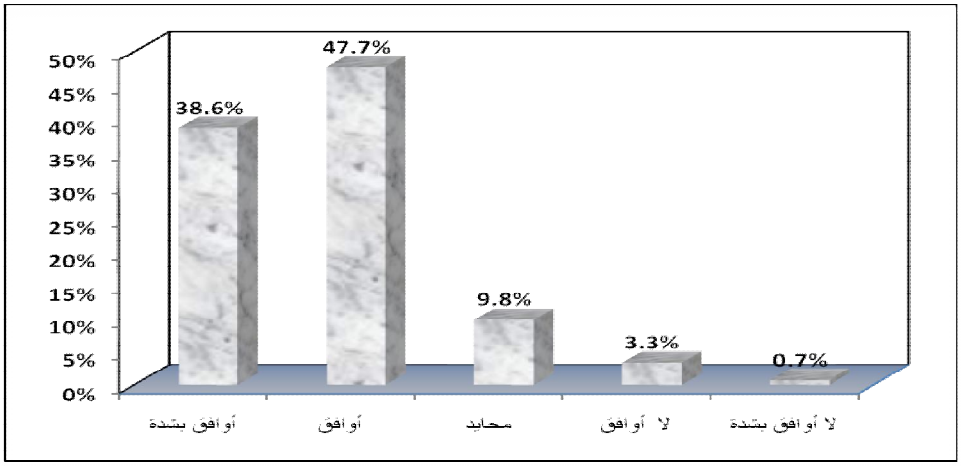

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم**(27/2/4)** والشكل البياني رقم**(30/2/4)** فإن 28.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تساعد للمعلومات المحاسبية القابلة للفهم إدارة المخاطر المصرفية في تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي، و51.6% منهم موافقون، بينما 13.7% محايدون، و3.9% لا يوافقون، و2% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (28/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. التوقيت الملاءم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي.	57	72	21	3	–	153
	%37.3	%47.1	%13.7	%2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (31/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

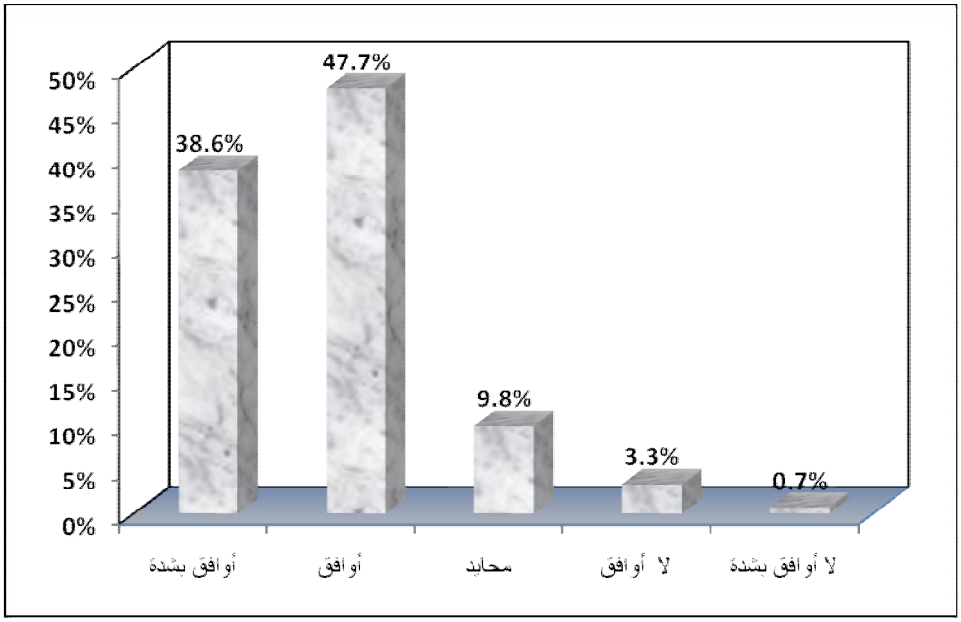

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم**(28/2/4)** والشكل البياني رقم**(31/2/4)** فإن 37.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التوقيت الملاءم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي، و47.1% منهم موافقون، بينما 13.7% محايدون، و2% لا يوافقون.

جدول رقم (29/2/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. المعلومـــــات المحاســـبية المنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.	53	75	18	7	–	153
	%34.6	%49	%11.8	%4.6	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (32/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

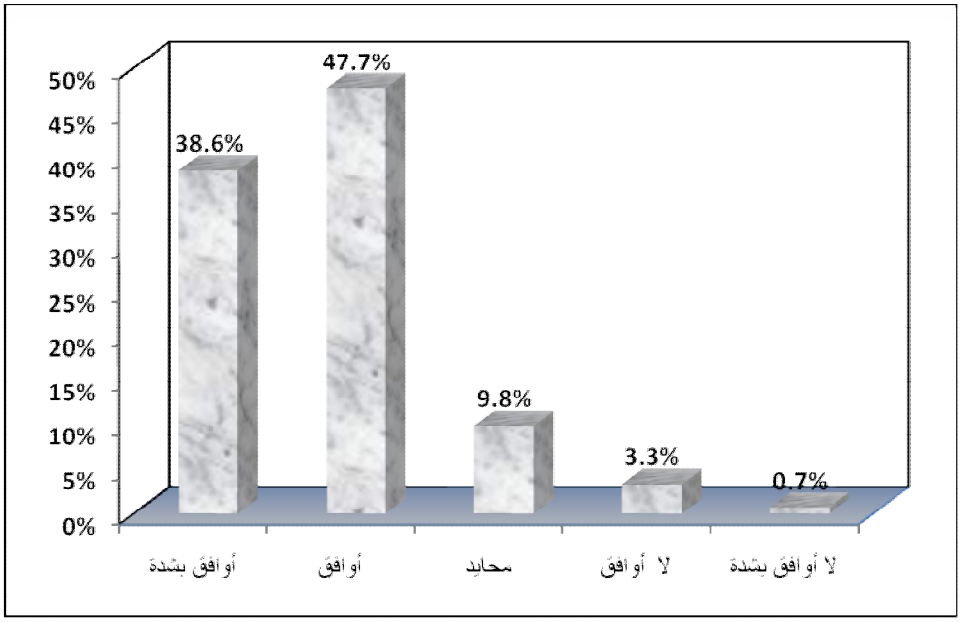

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم**(29/2/4)** والشكل البياني رقم**(32/2/4)** فإن 34.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية المنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي، و49% منهم موافقون، بينما 11.% محايدون، و4.6% لا يوافقون.

جدول رقم (30/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. تطبيق سياسة الحيطة والحذر تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى الحد من مخاطر التمويل المصرفى.	38	74	30	10	1	153
	%24.8	%48.4	%19.6	%6.5	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (33/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

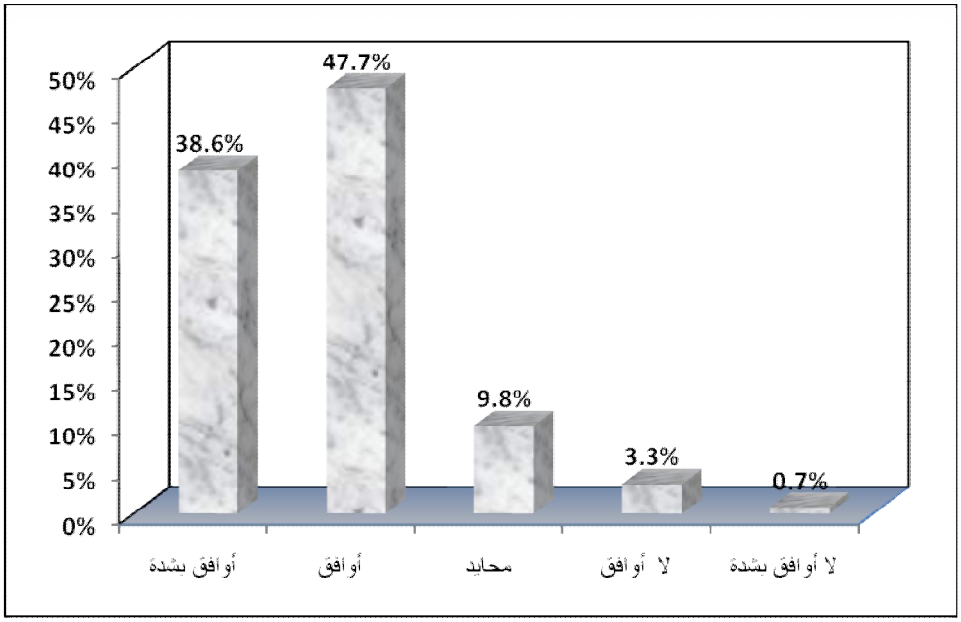

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(30/2/4)** والشكل البياني رقم**(33/2/4)** فإن 24.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق سياسة الحيطة والحذر يسهم فى الحد من مخاطر التمويل المصرفى، و48.4% منهم موافقون، بينما 19.6% محايدون، و6.5% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم(31/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. تسهم المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفى.	69	63	14	6	1	153
	%45.1	%41.2	%9.2	%3.9	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (34/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

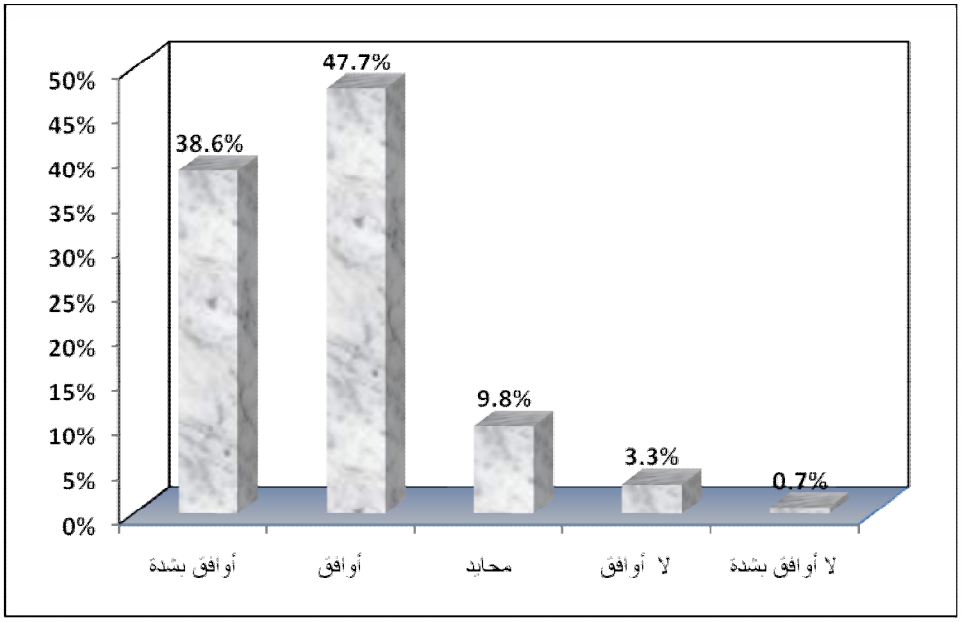

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(30/2/4)** والشكل البياني رقم**(34/2/4)** فإن 45.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تسهم المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفى، و41.2% منهم موافقون، بينما 9.2% محايدون، و3.9% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم(32/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة ادارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية.	32	77	33	11	–	153
	%20.9	%50.3	%21.6	%7.2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (35/2/4)

التكرارات التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة

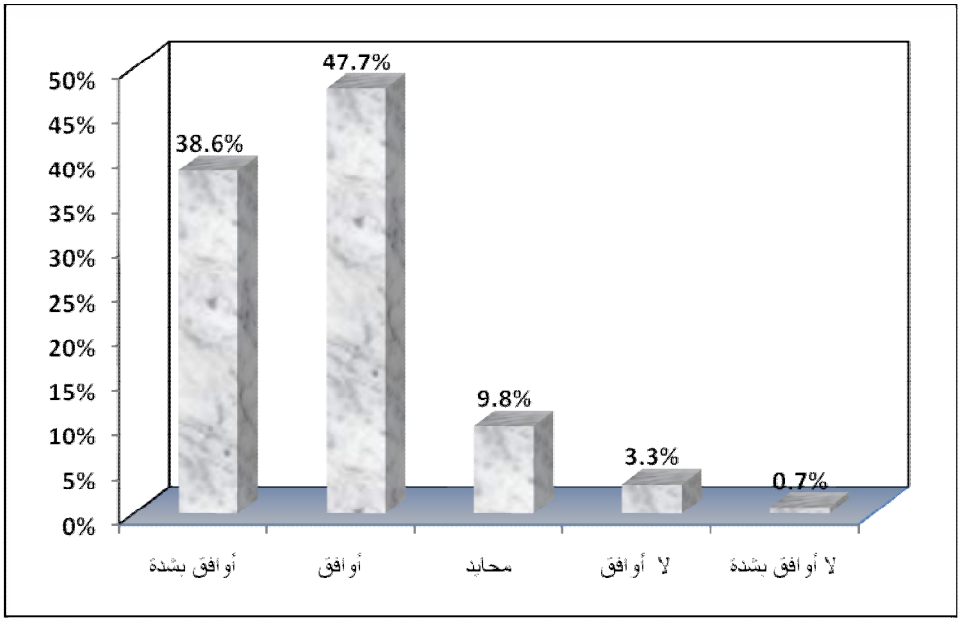

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(32/2/4)** والشكل البياني رقم**(35/2/4)** فإن 20.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة ادارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية، و50.3% منهم موافقون، بينما 21.6% محايدون، و7.2% لا يوافقون.

جدول رقم(33/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. إتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم فـــى اتخـــاذ قرار منح التمويل المصرفي.	47	83	13	10	–	153
	%30.7	%54.2	%8.5	%6.5	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (36/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثالثة

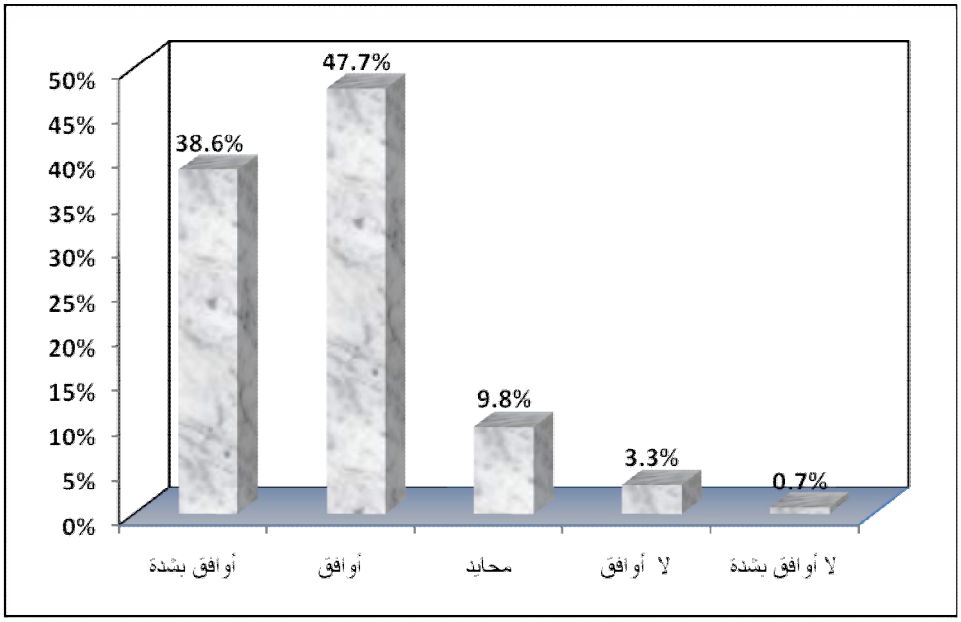

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(33/2/4)** والشكل البياني رقم**(36/2/4)** فإن30.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم فى اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي، و54.2% منهم موافقون، بينما 8.5% محايدون، و6.5% لا يوافقون.

نص الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم (34/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً	المجموع
1. قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة.	54	71	18	6	4	153
	%35.3	%46.4	%11.8	%3.9	%2.6	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (37/2/4)

التكرارات إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة

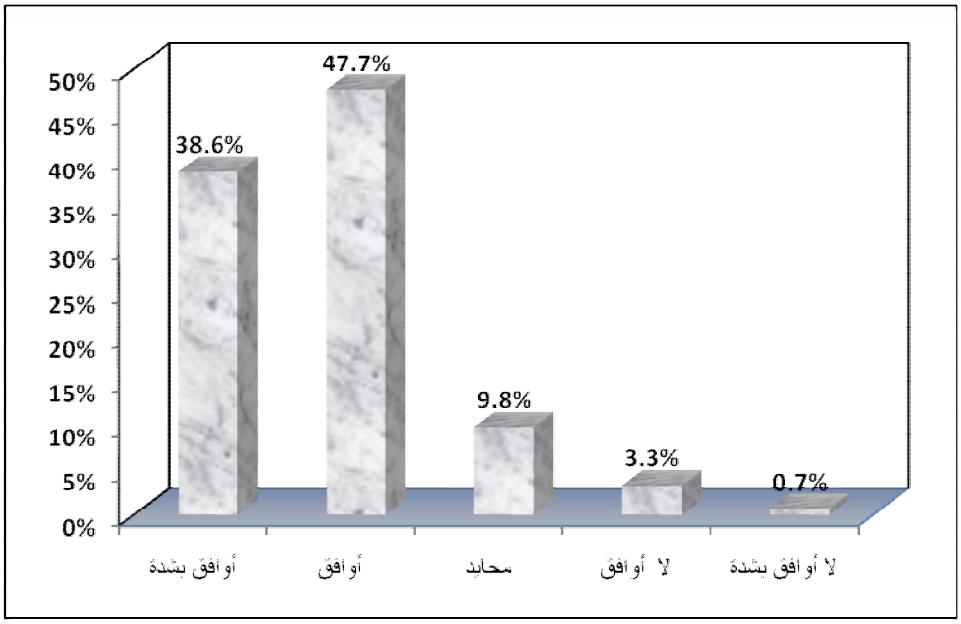

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم **(34/2/4)** والشكل البياني رقم**(37/2/4)** فإن35.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة، و46.4% منهم موافقون، بينما 11.8% محايدون، و3.9% لا يوافقون ، و2.6% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (35/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات.	46	85	17	5	–	153
	%30.1	%55.6	%11.1	%3.3	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (38/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة

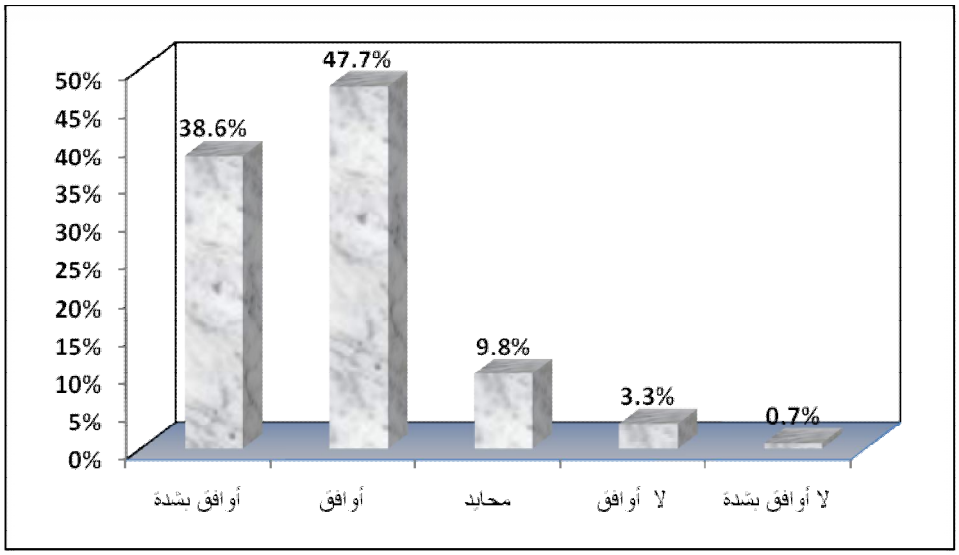

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم**(35/2/4)** والشكل البياني رقم**(38/2/4)** فإن 30.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات، و55.6% منهم موافقون، بينما 11.1% محايدون، و3.3% لا يوافقون.

جدول رقم (36/2/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية.	59	70	21	3	–	153
	%38.6	%45.8	%13.7	%2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (39/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة

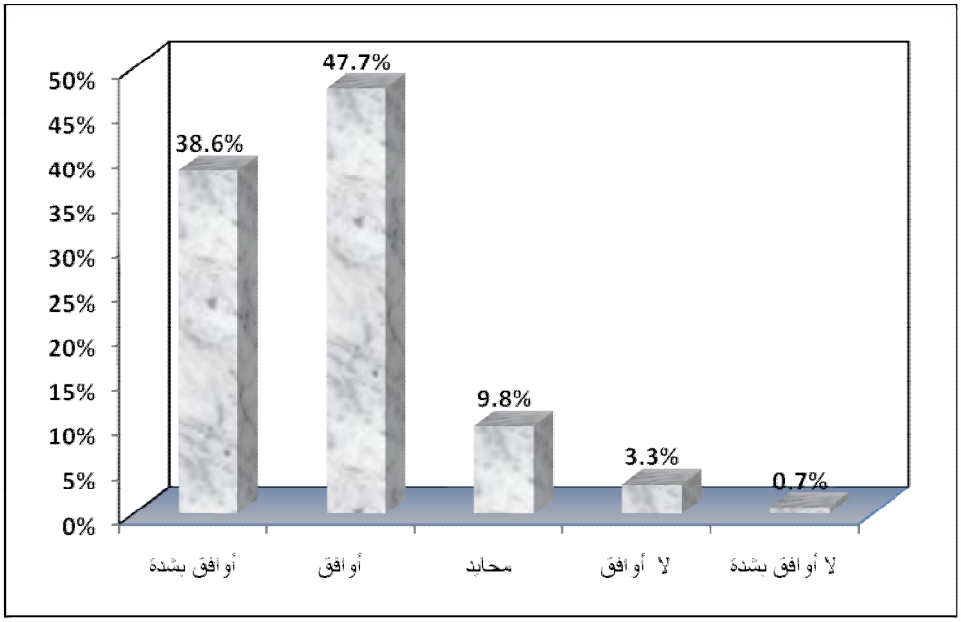

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم**(36/2/4)** والشكل البياني رقم**(39/2/4)** فإن38.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية، و45.8% منهم موافقون، بينما 13.7% محايدون، و2% لا يوافقون.

جدول رقم (37/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	37	92	23	1	–	153
	%24.2	%60.1	%15	%0.7	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (40/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة

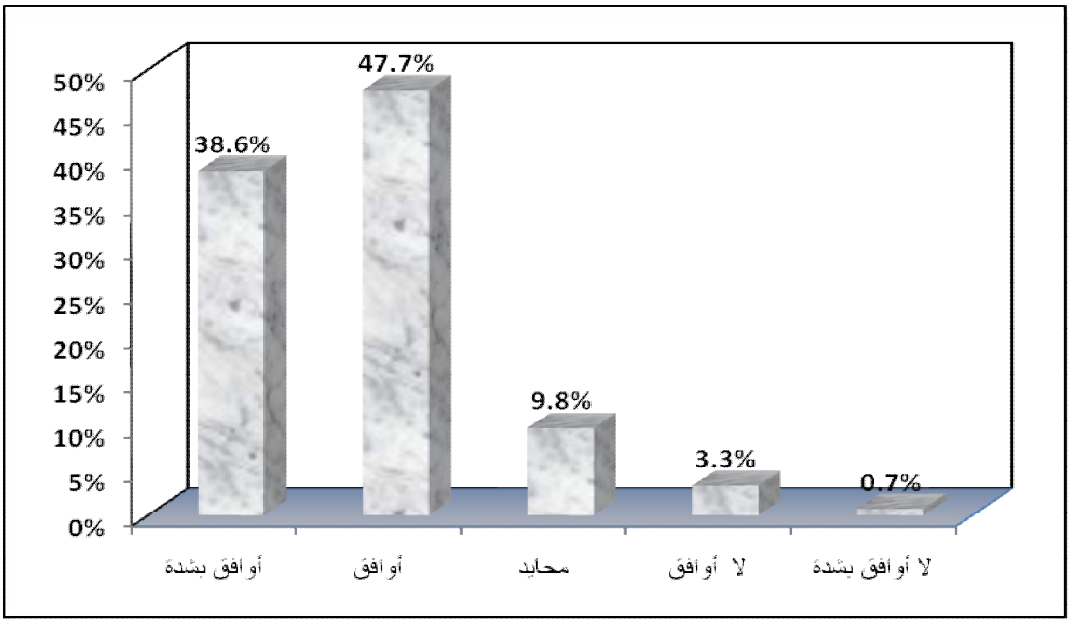

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(37/2/4)** والشكل البياني رقم**(40/2/4)** فإن24.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة، و60.1% منهم موافقون، بينما 15% محايدون، و0.7% لا يوافقون.

جدول رقم(38/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.	56	75	15	7	–	153
	%36.6	%49	%9.8	%4.6	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (41/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة

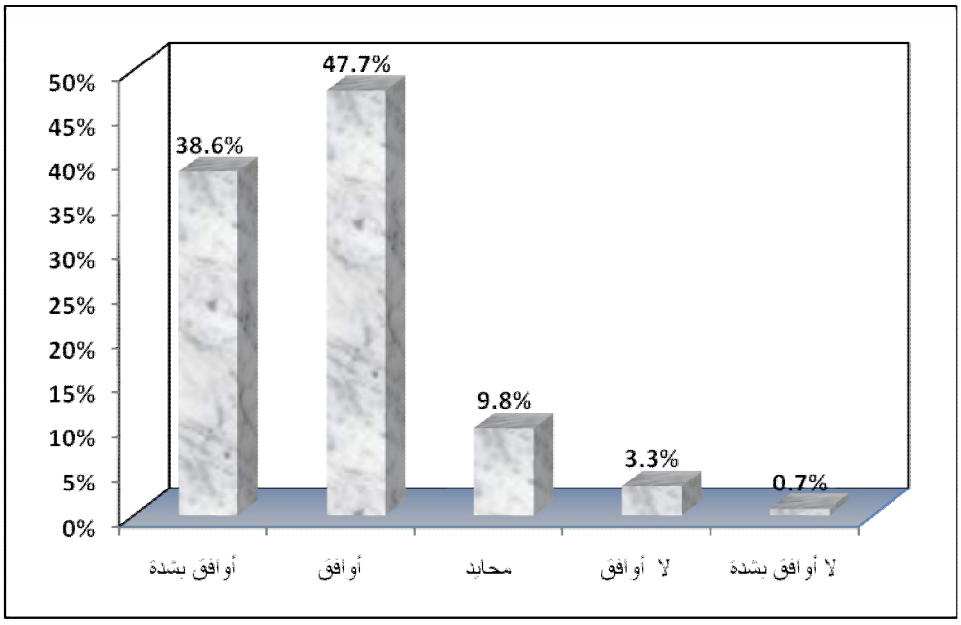

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(38/2/4)** والشكل البياني رقم**(41/2/4)** فإن36.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة، و49% منهم موافقون، بينما 9.8% محايدون، و4.6% لا يوافقون.

جدول رقم (39/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. المعلومـــــات المحاســـبية المقارنة تساعد إدارة المخـــاطر المصرفية فى دقـــة التقـــديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد.	49	72	29	2	1	153
	%32	%47.1	%19	%1.3	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (42/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الرابعة

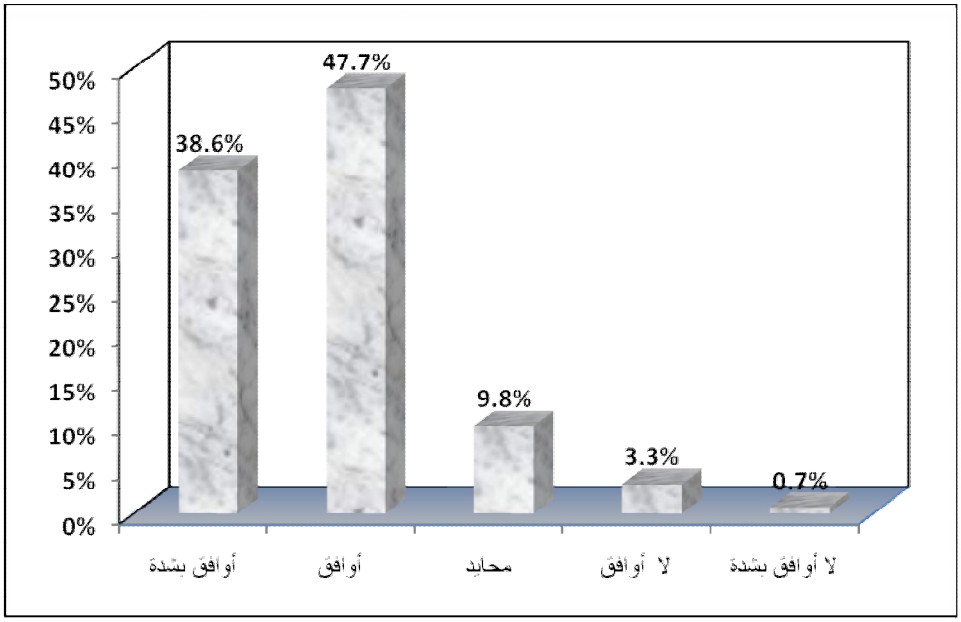

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم(**39/2/4**) والشكل البياني رقم(**42/2/4**) فإن32% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية المقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية فى دقة التقديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد، و47.1% منهم موافقون، بينما 19% محايدون، و1.3% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم(40/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة فى الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية.	48	59	33	12	1	153
	%31.4	%38.6	%21.6	%7.8	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (43/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الرابعة

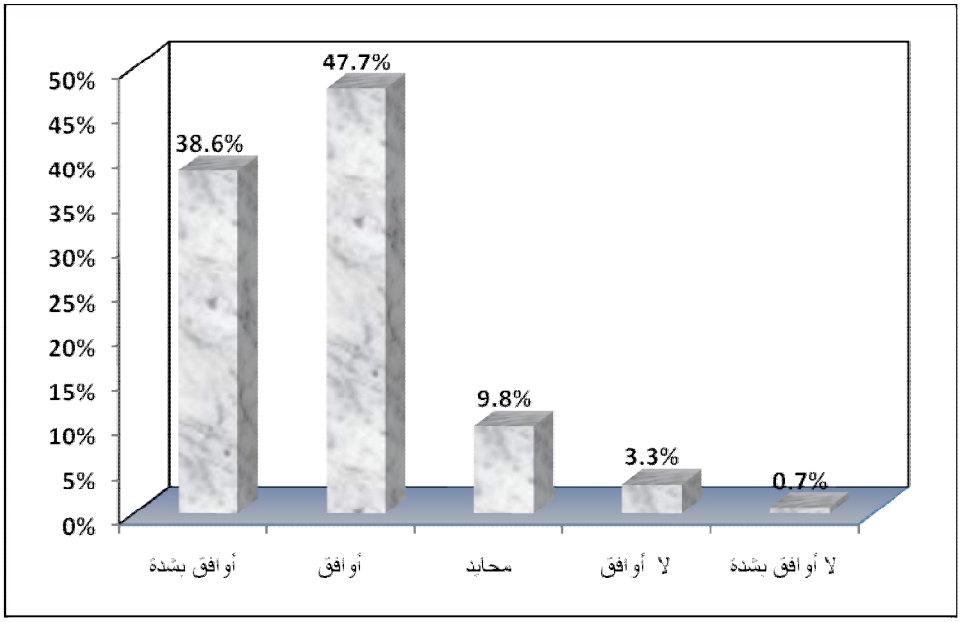

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(40/2/4)** والشكل البياني رقم**(43/2/4)** فإن31.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة فى الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية، و38.6% منهم موافقون، بينما 21.6% محايدون، و7.8% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

نص الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم (41/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في أداء عملها بصورة مستمرة.	63	77	11	1	1	153
	%41.2	%50.3	%7.2	%0.7	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (44/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الخامسة

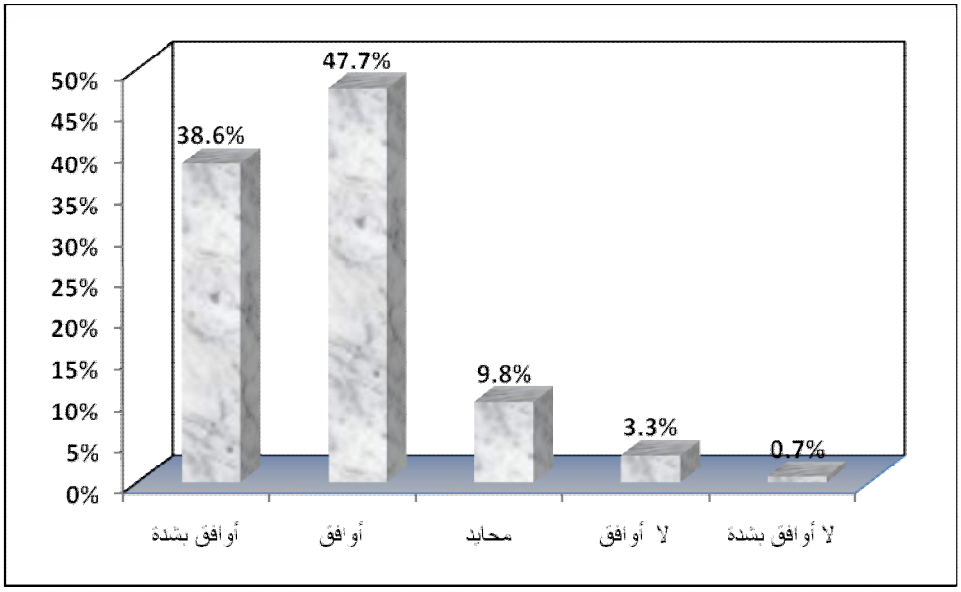

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

من الجدول رقم**(41/2/4)** والشكل البياني رقم **(44/2/4)** فإن 41.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في أداء عملها بصورة مستمرة، و50.3% منهم موافقون، بينما 7.2% محايدون، و0.7% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (42/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات.	65	76	11	1	–	153
	%42.5	%49.7	%7.2	%0.7	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016 م

شكل بياني رقم (45/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الخامسة

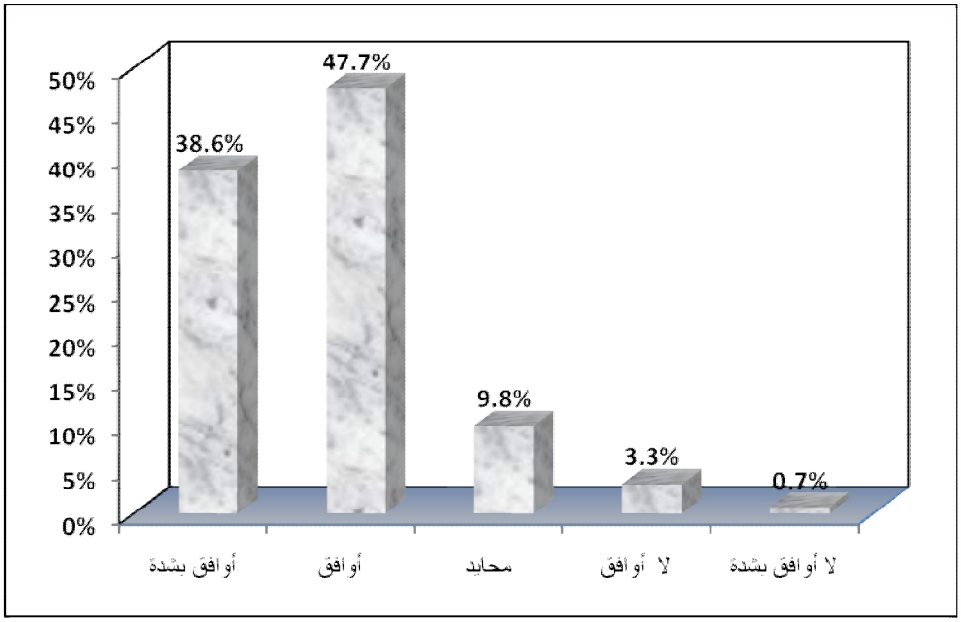

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(42/2/4)** والشكل البياني رقم**(45/2/4)** فإن 42.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات، و49.7% منهم موافقون، و7.2% محايدون، و0.7% لا يوافقون.

جدول رقم (43/2/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على الرقابة وتقويم الأداء.	63	72	14	4	–	153
	%41.2	%47.1	%9.2	%2.6	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (46/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الخامسة

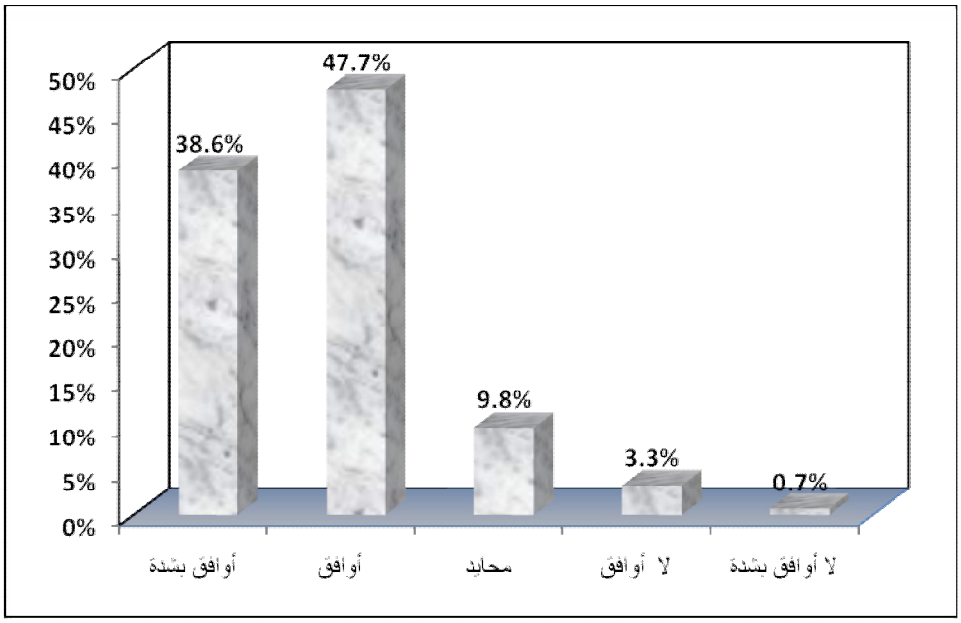

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

نلاحظ من الجدول رقم**(43/2/4)** والشكل البياني رقم**(46/2/4)** فإن 41.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على الرقابة وتقويم الأداء، و47.1% منهم موافقون، بينما 9.2% محايدون، و2.6% لا يوافقون.

جدول رقم (44/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. التوقيت الملائم لاستخدام المعلومات المحاسبية يسهم فى الحد من المخاطر المصرفية ووضع البدائل عند التخطيط.	65	66	18	3	1	153
	%42.5	%43.1	%11.8	%2	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل بياني رقم (47/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الخامسة

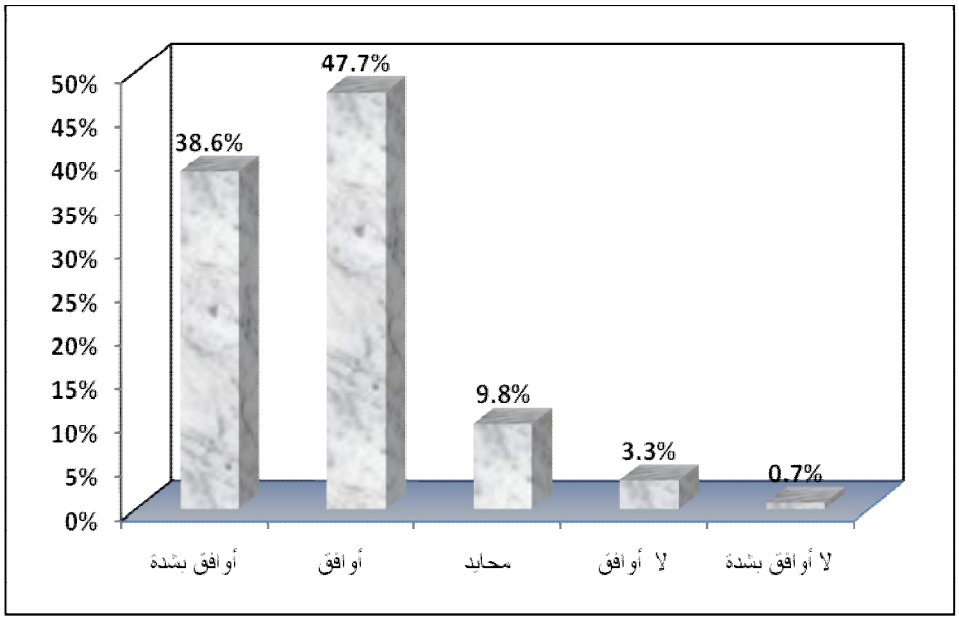

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(44/2/4)** والشكل البياني رقم**(47/2/4)** فإن42.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التوقيت الملائم لاستخدام المعلومات المحاسبية يسهم فى الحد من المخاطر المصرفية ووضع البدائل عند التخطيط، و43.1% منهم موافقون، بينما 11.8% محايدون، و2% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (45/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصفة بالدقة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية.	70	68	13	2	–	153
	%45.8	%44.4	%8.5	%1.3	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (48/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الخامسة

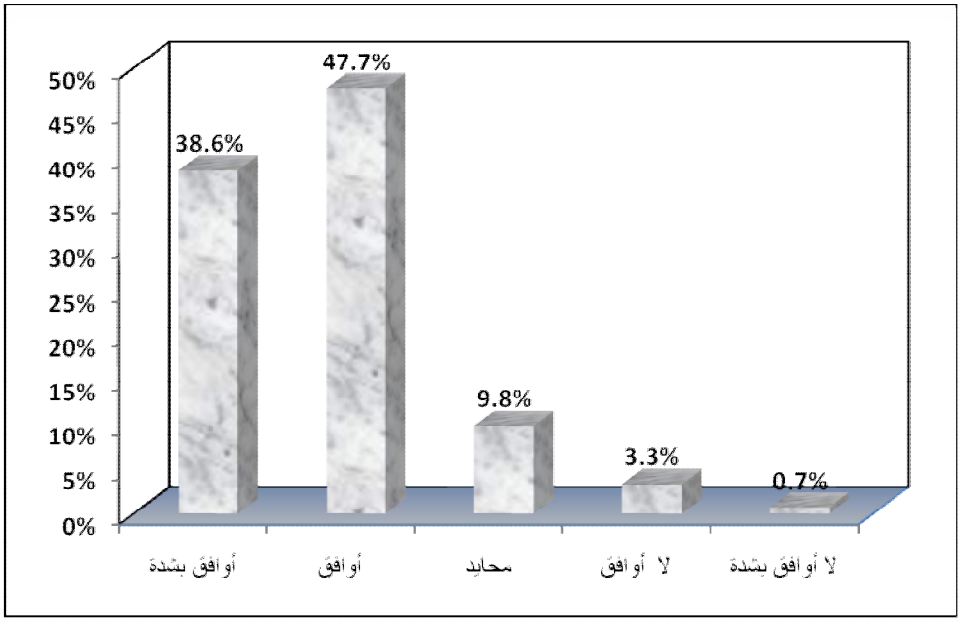

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم**(45/2/4)** والشكل البياني رقم**(48/2/4)** فإن45.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصفة بالدقة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية، و44.4% منهم موافقون، بينما 8.5% محايدون، و1.3% لا يوافقون.

جدول رقم (46/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب ان تنفذ فى وقتها من قبل ادارة المخاطر المصرفية.	49	74	23	6	1	153
	%32	%48.4	%15	%3.9	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (49/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الخامسة

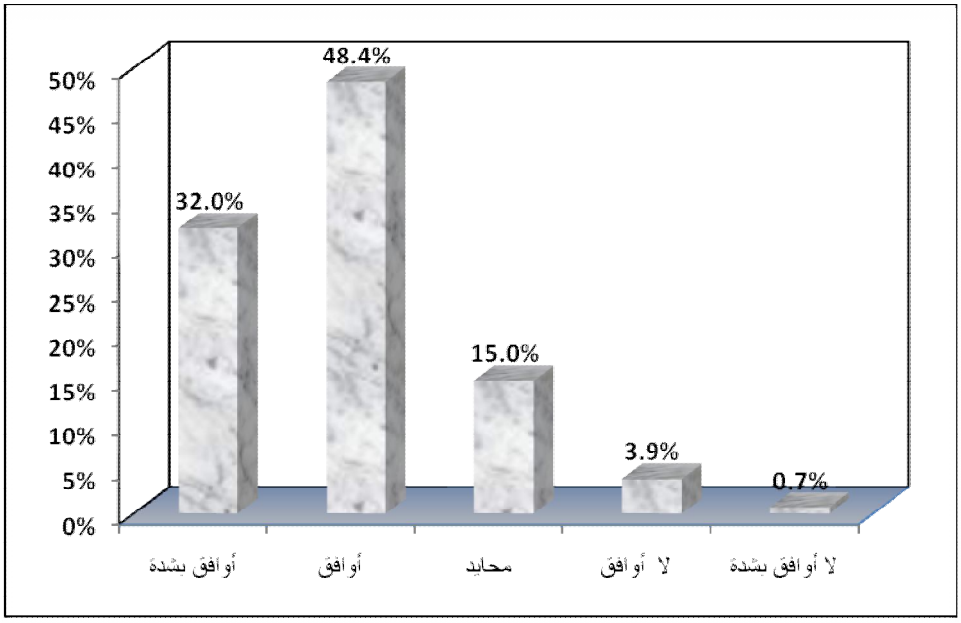

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم(**46/2/4**) والشكل البياني رقم(**49/2/4**) فإن32% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب ان تنفذ فى وقتها من قبل ادارة المخاطر المصرفية، و48.4% منهم موافقون، بينما 15% محايدون، و3.9% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (47/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الخامسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد ادرة المخاطر المصرفية على التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل.	59	73	15	5	1	153
	%38.6	%47.7	%9.8	%3.3	%0.7	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (50/2/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الخامسة

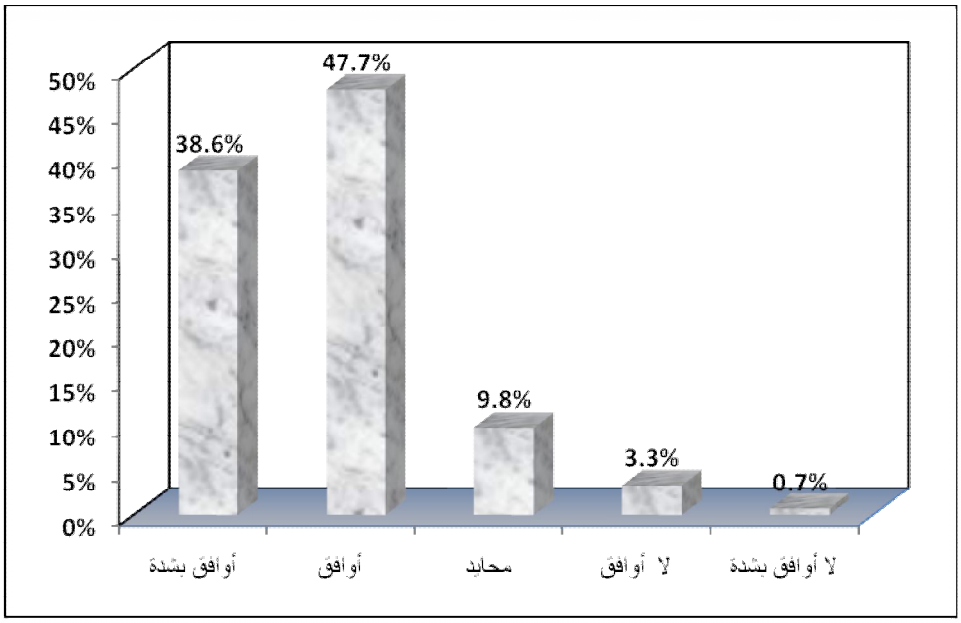

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يتضح من الجدول رقم(**47/2/4**) والشكل البياني رقم(**50/2/4**) فإن38.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد ادرة المخاطر المصرفية على التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل، و47.7% منهم موافقون، بينما 9.8% محايدون، و3.3% لا يوافقون، و0.7% لا يوافقون بشدة.

3/4 – المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين أراء عينة الدراسة بخصوص تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية السودانية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة أوافق بشدة ، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة أوافق ، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة محايد ، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة لا أوافق ، والدرجة (1)كوزن لكل إجابة لا أوافق بشدة، إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحليل المتغيرات الاسمية إلي متغيرات كمية ، وبعد ذلك سيتم استخدام مربع كآي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

تم اختبار فرضيات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها ، حيث وزع عدد (170) استمارة استبانة على عينة مجتمع الدراسة وبلغ العدد المستلم منها(153) بنسبة استجابة بلغت(90%) فيما بلغ عدد الاستبانات غير المرتجعة (17) استبانة بنسبة 10% وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

العمر – المؤهل العلمي – التخصص– المستوى الوظيفي – سنوات الخبرة.

استخدم برنامج ألـــ(SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـــ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .حيث كانت الفرضيات وعبارتها كالاتي:

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الاولى:-

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية .

لاختبار هذه الفرضية ، ينبغي معرفة اتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولي ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة ، والوسيط هو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة

والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعديا أو تنازليا وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (48/3/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر فى رفع وكفاءة إدارة المخاطر المصرفية.	4.4	.80	199	4	0.01
2. إتصاف المعلومات المحاسبية الملائمة بخاصية القيمة التنبؤية تؤدى الى زيادة كفاءة ادارة المخاطر المصرفية.	4.1	.80	149	4	0.03
3. ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.	4.4	.70	116	3	0.04
4. وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أداء إدارة المخاطر المصرفية .	4.3	.70	153	4	0.00
5. مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.	4.5	.60	125	3	0.04
6. المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر المصرفية.	4.1	.80	128	4	0.01
7. ملاءمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية في التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بكفاءة وفعالية.	4.0	.90	109	4	0.01

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (48/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4.4) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر في رفع كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن إتصاف المعلومات المحاسبية الملائمة بخاصية القيمة التنبؤية تؤدى إلي زيادة كفاءة إدارة المخاطر المصرفية
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.4) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب إفراد العينة موافقون بشدة على إن وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أداء إدارة المخاطر المصرفية .
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.5) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.5) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد فى المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4.0) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن ملاءمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية في التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بكفاءة وفعالية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى أكثر من (4) وتعني هذه القيمة إن اغلب أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولي .

إن النتائج أعلاه لا تعني إن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك حيث انه كما ورد إن هنالك أفراد محايدون أو غير موافقون على ذلك ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول رقم (48/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (48/3/4) لقيمة مربع كآي كلاتي :

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (199) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر في رفع وكفاءة إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (149) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن إتصاف المعلومات المحاسبية الملائمة بخاصية القيمة التنبؤية تؤدى إلى زيادة كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (116) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (153) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أداء إدارة المخاطر المصرفية .
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (125) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية (0.05) ، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (128) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (109) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن ملاءمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية في التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بكفاءة وفعالية.

يلاحظ من الجدول رقم(**48/3/4**) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

1.العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية ملائمة أدي إلي زيادة قبولها من قبل مجتمع الدراسة والذي بدوره يؤدي إلي زيادة ودعم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية مما يساعدها في التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل وعلى مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة تسهم في تحقيق كفاءة إدارة المخاطر المصرفية . وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (عصام الدين متولي، 2005)[1] التي توصلت إلي إن ملاءمة المعلومات المحاسبية تمكن مستخدمي هذه المعلومات بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلا ، كما تمكنهم من التعرف على دقة توقعاتهم السابقة ، وبالتالي تصحيح هذه القرارات وتعديلها وفقا للمعلومات . ويعزو الباحث هذه النتيجة إلي إدراك

---

(1) عصام الدين محمد متولي، **دور المعلومات المحاسبية فى الوفاء باحتياجات سوق المال**،(الخرطوم:أمدرمان ، مطابع العملة ، 2005م)،ص21.

أفراد عينة الدراسة للدور الذي تقوم به ملاءمة المعلومات المحاسبية مما انعكس أثره إيجاباً في إدارة المخاطر المصرفية. كما تُفسر هذه النتيجة بأنها تأتي في إطار الإحساس بالمخاطر تجاه المصارف من قبل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية التي تسعى الى الحد من المخاطر وتسهم في النمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أعدها (كباشي حميدان، 2012)[1] في ديوان الضرائب بالخرطوم والتي توصلت إلى عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين يؤدي إلى صعوبة قياس وعاء الضريبة ، ويؤدي الى زيادة التهرب الضريبي ، مما يؤثر سلبا على ثقة ديوان الضرائب في القوائم المالية للمكلفين.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:-

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (49/3/4): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	4.3	.80	143	4	0.00
2. المعلومات المحاسبية الموثوقة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في إعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ.	4.2	.70	104	3	0.04
3. موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التأكد المحيطة بالمصرف.	4.1	.80	127	4	0.01
4. موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تقويم الأداء بالتأكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادئ والأسس المحاسبية.	4.2	.70	96	3	0.03

[1] كباشي حميدان عبد الله إبراهيم، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين**،(الخرطوم :جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م).

5. المعلومات المحاسبية الموثوقة والمتصفة بالدقة والحداثة تنشط أداء إدارة المخاطر المصرفية.	4.3	.80	148	4	0.01
6. توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	4.3	.80	162	4	0.00
7. المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	4.0	.90	130	4	0.02

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (49/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية فى اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية الموثوقة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في إعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على ان موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التأكد المحيطة بالمصرف.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تقويم الأداء بالتأكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادئ والأسس المحاسبية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن المعلومات المحاسبية الموثوقة والمتصفة بالدقة والحداثة تنشط أداء إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4.0) وتعنى هذه القيمة ان اغلب أفراد العينة موافقون على إن المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية الثانية أكثر من (4) وتعني هذه القيمة إن اغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على ما جاء بعبارة الفرضية الثانية .

إن النتائج أعلاه لا تعني إن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك حيث انه كما ورد ان هنالك أفراد محايدون أو غير موافقون على ذلك ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ،

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم(49/3/4)، لقيمة مربع كآي كلاتي :

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (143) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (104) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كأي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات المحاسبية الموثوقة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في أعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (127) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كأي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التأكد المحيطة بالمصرف.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (96) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تقويم الأداء بالتأكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادئ والأسس المحاسبية.

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (148) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية الموثوقة والمتصفة بالدقة والحداثة تنشط أداء إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (162) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (130) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.

يلاحظ من الجدول رقم(**49/3/4**) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي(3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.7 – 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

2.العلاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية موثوقة أدي إلي زيادة قبولها من

قبل مجتمع الدراسة والذي بدوره يؤدي إلي تحسين وتقويم الأداء بإدارة المخاطر المصرفية مما يساعدها في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات، والتأكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادئ والأسس المحاسبية ، والتقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها ،بطريقة تسهم في تحقيق كفاءة ومسؤلية إدارة المخاطر المصرفية . وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (خضر الطيب، 2009)[1] التي توصلت إلي إن توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها على التنبؤ واتخاذ القرارات ، وان معيار الموثوقية من معايير جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة . ويعزو الباحث هذه النتيجة إلي إدراك أفراد عينة الدراسة للدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية الموثوقة مما انعكس أثره إيجاباً في اظهار الشفافية لمستخدمى القوائم المالية. كما تُفسر هذه النتيجة بأنها تأتي في إطار الإحساس بالمخاطر تجاه المصارف من قبل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية التي تسعى إلى الحد من المخاطر وتسهم فى النمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أعدها (أبو بكر عوض، 2007)[2] في إن عملية اتخاذ القرار علم وفن لانها تحتاج الى الجوانب الشخصية المتمثلة فى المقدرة الحقيقية والخبرة لمتخذ القرار وان قرار التخطيط والانتاج فى الشركات الصناعية السودانية تتخذ دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية الموثوقة فى ترشيد قرارات التخطيط والإنتاج فى المنشات الصناعية السودانية ديوان الضرائب بالخرطوم والتي توصلت إلى ان للمعلومات دور فعال في اتخاذ قرارات التخطيط والإنتاج وان المنشات التي تهتم بالمعلومات المحاسبية قد حققت جودة في مجال الإنتاج والتسويق للمنتجات.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:-

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية القابلة للفهم وإدارة المخاطر المصرفية.

---

[1] خضر الطيب الامين الشفيع ، **اثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م).

[2] ابوبكر عوض حسنين ابوبكر ، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تخطيط الإنتاج واتخاذ القرارات** ، (الخرطوم :جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م) .

جدول رقم (50/3/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. تساعد للمعلومات المحاسبية القابلة للفهم إدارة المخاطر المصرفية في تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي.	4.2	.70	79	3	0.04
2. التوقيت الملاءم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي.	4.1	.80	77	3	0.01
3. المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.	3.9	.90	106	4	0.04
4. المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمتصفة بالحيطة والحذر تسهم في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.	4.3	.80	140	4	0.02
5. تسهم المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفي.	3.8	.80	60	3	0.04
6. المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية.	4.1	.80	92	3	0.03
7. إتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم فى اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.	4.1	.90	119	4	0.01

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (50/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن التوقيت الملائم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3.9) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن تطبيق سياسة الحيطة والحذر يسهم في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (3.8) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على أن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن إتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية الثالثة أكثر من (4) وتعني هذه القيمة إن اغلب أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على ما جاء بعبارة الفرضية الثالثة .

إن النتائج أعلاه لا تعني إن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك حيث انه كما ورد إن هنالك أفراد محايدون أو غير موافقون على ذلك ، ولا ختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ،

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم(50/3/4) لقيمة مربع كآي كالأتي :

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (79) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (77) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن التوقيت الملائم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (106) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (140) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية(0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمتصفة بالحيطة والحذر تسهم في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة، (60) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق

ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن تسهم المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفي.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (92) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية.

-بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (119) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن إتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.

يلاحظ من الجدول رقم**(50/3/4)** أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي(3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.7 – 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فإن قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

3.العلاقة بين المعلومات المحاسبية القابلة للفهم وإدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية بين المعلومات المحاسبية القابلة للفهم وإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية واضحة ومفهومة بالنسبة لمستخدمها أدي إلي زيادة قبولها من قبل إدارة المخاطر المصرفية، والذي بدوره يؤدي إلي المساهمة فى اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي ، وتحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل ، ويكون للمعلومات المحاسبية القابلة للفهم صفة القدرة التنبؤية في الحد من مخاطر منح التمويل بأنواعها والقدرة على مواجهتها مستقبلا . ،بطريقة تسهم في تحقيق أهداف ومسؤلية

إدارة المخاطر المصرفية . وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (نور الدين صالح، 1999م)[1] التي توصلت إلي إن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل لكل المعلومات ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها ، وتعدد مفاهيم الأموال لتوفير معلومات في قائمة التدفقات النقدية للعمليات التشغيلية لتوفير معلومات تفيد فى اتخاذ قرارات منح التمويل. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلي ضرورة الالتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في بنود قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع والقانون كجزء من متطلبات العرض والإفصاح ، والعمل على زيادة الإفصاح للاستفادة القصوى من المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل بالإضافة إلى رفع كفاءة متخذي القرارات التمويلية مع استخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات التمويلية من قبل ادارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية التي تسعى إلى الحد من المخاطر وتسهم في النمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أعدتها (رانية صلاح، 2010)[2] في إن الاكتشاف المبكر للمشاكل حال وقوعها يؤدي الى إدارة فعالة للمخاطر فى بنك الخرطوم ، وان المخاطر تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ، سعر الفائدة ، ومخاطر السوق ، معاينة الطلبات المقدمة من العملاء يجب اخضاعها لقياس المخاطر بواسطة التحليل الائتماني لكل عملية يقلل من الوقوع فى المخاطر. والتي توصلت إلى ان كلما زادت كفاءة العاملين فى إدارة المخاطر ادي ذلك الى الحد من مخاطر التشغيل المصرفي.

4. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:-

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الاتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية.

---

[1] نور الدين صالح عبيد ، **التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي ا** ،(الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،1999م).

[2] رانية صلاح محمد ابراهيم ، **اثر ادارة المخاطر على نجاح عمليات التمويل** ، دراسة بنك الخرطوم ، (الخرطوم :جامعة النيلين ،بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير غير منشور ،2010م) .

جدول رقم (51/3/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة.	4.1	.70	99	3	0.02
2. المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات.	4.2	.70	79	3	0.00
3. المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية .	4.1	.60	118	3	0.01
4. القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	4.2	.80	83	3	0.01
5. قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.	4.1	.80	122	4	0.01
6. المعلومات المحاسبية المقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية فى دقة التقديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد.	4.1	.80	123	4	0.04
7. توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة فى الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية.	3.9	.90	76	4	0.02

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016 م

يتبين من الجدول رقم (51/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية فى تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية .
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على ان المعلومات المحاسبية المقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (3.9) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة فى الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية الثالثة أكثر من (4) وتعني هذه القيمة إن اغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على ما جاء بعبارة الفرضية الثالثة .

إن النتائج أعلاه لا تعني إن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك حيث انه كما ورد إن هنالك أفراد محايدون أو غير موافقون على ذلك ، ولا ختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة ،

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم(51/3/4) لقيمة مربع كآي كالأتي :

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (99) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (79) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (118) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية .

-بلغت قيمة مربع كآي لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (83) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (122) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (123) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية المقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد.

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (76) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية(0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن . توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية.

يلاحظ من الجدول رقم **(51/3/4)** أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.
أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.
بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فإن قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

4.العلاقة بين المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية بين المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة وإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بالنسبة لمستخدمها أدي إلي زيادة قبولها من قبل إدارة المخاطر المصرفية، والذي بدوره يؤدي إلي التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية ، وتحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات ،وإجراء المقارنات في المعدلات والنسب ، ومساعدة إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق المبادئ والأسس المحاسبية مما يقلل من درجة عدم التأكد، بطريقة تسهم في تحقيق

أهداف ومسؤولية إدارة المخاطر المصرفية . وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (انس عودة الله، 2002م)[1] التي توصلت إلي إن المصارف التجارية تستخدم المعلومات المحاسبية المعدة لديها بدرجة كبيرة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، ويقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في المصارف كادر متخصص من المحاسبين ليهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية ، ويتم إعدادها بوقف المعايير الدولية في التخطيط وتطبيق المبادئ والأسس المحاسبية ، ويتم مقارنتها لعدد من السنوات السابقة لقياس الفروق والانحرافات . ويعزو الباحث هذه النتيجة إلي ضرورة الالتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في بنود قائمة التدفقات النقدية المعتمدة لعدد من السنوات للاستفادة منها فى التنبؤ بالظروف المحيطة،وتحديد اتجاهات المخاطر المستقبلية . من قبل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية التي تسعى إلى الحد من المخاطر وتسهم في النمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أعدها (هشام محمد، 2011)[2] في إن لدي المصارف الماما بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات ، وان إدارة المخاطر بالمصرف مسئولية مجلس الإدارة ، وان عدم تماثل المعلومات من المستثمرين الداخليين والخارجين وتضارب المصالح بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والمودعين يقلل كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

5.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة:-

تنص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على الأتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية .

---

(1) انس عودة الله القيسي ، **اثر استخدام المعلومات المحاسبية على التخطيط والرقابة في المصارف التجارية الأردنية** ،(الأردن: جامعة آل البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2002م).

(2) هشام محمد احمد الشريف سيد احمد ، **اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية** ، دراسة بنك الخرطوم ، (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،2011م) .

جدول رقم (52/3/4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الخامسة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في أداء عملها بصورة مستمرة .	4.3	.70	174	4	0.00
2. استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات.	4.3	.60	111	3	0.00
3. التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على الرقابة وتقويم الأداء.	4.3	.70	92	3	0.01
4. التوقيت الملائم لاستخدام المعلومات المحاسبية يسهم في الحد من المخاطر المصرفية ووضع البدائل عند التخطيط.	4.2	.80	138	4	0.01
5. المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصفة بالدقة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية.	4.3	.70	101	3	0.01
6. التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب إن تنفذ في وقتها من قبل إدارة المخاطر المصرفية.	4.1	.80	123	4	0.01
7. التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل .	4.2	.80	143	4	0.00

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

يتبين من الجدول رقم (52/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في أداء عملها بصورة مستمرة.

-بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات.

-بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.3) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على ان التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على الرقابة وتقويم الأداء.

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن التوقيت الملائم لاستخدام المعلومات المحاسبية يسهم في الحد من المخاطر المصرفية ووضع البدائل عند التخطيط.

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون بشدة على إن المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصفة بالدقة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4.1) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب أن تنفذ في وقتها من قبل إدارة المخاطر المصرفية.
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4.2) وتعنى هذه القيمة إن اغلب أفراد العينة موافقون على إن التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل .
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية الثالثة أكثر من (4) وتعني هذه القيمة إن اغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على ما جاء بعبارة الفرضية الثالثة .

إن النتائج أعلاه لا تعني إن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك حيث انه كما ورد إن هنالك أفراد محايدون أو غير موافقون على ذلك ، ولا ختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج تم استخدام اختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة.

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم(52/3/4) كالأتي :

-بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (174) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن تطبيق المعايير

الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في أداء عملها بصورة مستمرة .

- بلغت قيمة مربع كآي لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (111) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)،ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات.

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (92) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة المخاطر المصرفية على الرقابة وتقويم الأداء.

- بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (138) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن التوقيت الملائم لاستخدام المعلومات المحاسبية يسهم في الحد من المخاطر المصرفية ووضع البدائل عند التخطيط.

– بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (101) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصفة بالدقة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية.

–بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (123) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب إن تنفذ في وقتها من قبل إدارة المخاطر المصرفية.

–بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد إفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (143) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (4)،ومستوى معنوية (0.05)، واعتمادا على ما ورد فان ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر في رفع وكفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

يلاحظ من الجدول رقم **(52/3/4)** أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.
أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 0.8) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.
بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

5.العلاقة بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية:

اتضح من نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية بين التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية ، حيث أن تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصرفية في الرقابة وتقويم الأداء بصورة مستمرة ، ووضع البدائل عند التخطيط والتنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بطريقة تسهم في تحسين أداء وتحقيق أهداف إدارة المخاطر المصرفية . وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (شادية داؤود، 2012م)[1] التي توصلت إلي إن خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة تؤثر في فعالية وكفاءة نظام معلومات المحاسبة الإدارية مما يؤدى إلى إحداث تغيير على الأسس والمفاهيم المحاسبية داخل المنشاة مما يساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء . ويعزو الباحث هذه النتيجة إلي ضرورة الالتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب في نظام المعلومات المحاسبية الإدارية تتمثل في توفير الكوادر الفنية المؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام وتطوير طرق الرقابة . من قبل إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية التي تسعى إلى الحد من المخاطر وتسهم في النمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي تختلف هذه النتيجة مع الدراسة التي أعدها (هشام محمد، 2011)[2] في إن لدي المصارف الماما بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات ، وان إدارة المخاطر بالمصرف مسئولية مجلس الإدارة ، وان عدم تماثل المعلومات من المستثمرين الداخليين والخارجين وتضارب المصالح بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والمودعين يقلل كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

---

[1] شادية داؤود محمد سبرة قمر ، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها فى فعالية وكفاءة المحاسبة الإدارية كنظام للمعلومات فى التخطيط والرقابة وتقويم الاداء** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،2012م).

[2] هشام محمد احمد الشريف سيد احمد ، **اثر تطبيق مبادى حوكمة الشركات على ادارة المخاطر فى المصارف التجارية** ، دراسة بنك الخرطوم ، (الخرطوم :جامعة االسودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة فى المحاسبة غير منشورة ،2011م) .

الخاتمة

تشمل على الآتي

أولاً: النتائج

ثانياً: والتوصيات

أولاً: النتائج :

بعد عرض الجانب النظرى للدراسة والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السبب الأساسية في جودة القوائم المالية.
2. القدرة على التنبؤ والتقييم الإداري من خصائص المعلومات التي تزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
3. تتباين وجهات النظر حول جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية حسب وجهة نظر المستخدم لتلك المعلومات.
4. وجود علاقة طردية بين درجة الإفصاح في القوائم المالية وإمكانية الإعتماد عليها كمصدر اساسي للمعلومات المحاسبية.
5. وجود خاصيتي الملائمة والموضوعية في المعلومات المحاسبية يتصف بالفنية لتفي بالغرض من استخدامها.
6. تتأثر جودة القوائم المالية بشكل بطول الفترة الزمنية لإعدادها والحصول عليها.
7. المعلومات التي تتسم بالجودة تساعد في إنجاح عملية إتخاذ القرار السليم.
8. المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعاييرتقلل من درجة المخاطر في عملية إتخاذ القرارات.
9. دقة المعلومات المحاسبية تساعد في إتخاذ القرارات السليمة.
10. الإلتزام بالمعايير المحاسبية يساعد في عملية إتخاذ القرارات الرشيدة.
11. ملائمة المعلومات المحاسبية تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً.
12. توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها على التنبؤ وإتخاذ القرارات.

ثانياً : التوصيات

بعد إستعراض نتائج الدراسة يوصى الباحث بما يلى :-

1. ضرورة الألتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في بنود قائمة التدفقات النقدية للإستفادة منها في التنبؤ بالظروف المحيطة.
2. الإهتمام برفع كفاءة مستخدمي المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر.
3. ضرورة العمل على تدريب العاملين فى نظم المعلومات المحاسبية على كيفية تنفيذ الأعمال بشكل ملائم وكذلك ضرورة العمل على تحديث الوسائل والأجهزة الحاسوبية المستخدمة فى إدارة نظم المعلومات.
4. الإهتما بتوفير الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق نظام المعلومات المحاسبية وتطوير طرق الرقابة.
5. ضرورة العمل على توفير دائرة او قسم خاص بادارة نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.
6. يجب ان تتم عملية التغذية العكسية بشكل دورى لنظم المعلومات الحديثة المستخدمة فى المصارف وذلك للتغلب على المخاطر التى قد تحدث من جهة ومن اجل زيادة مرونة وموثوقية وكفاءة تلك النظم من جهة اخرى.
7. ضرورة فرض المزيد من الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية وان تم ايجاد معايير موحودة (للخطر) حتى تصبح هذه النظم ذات قيمة من حيث الاستفادة من تحليلها.
8. ضرورة عمل دراسة مماثلة على كافة القطاعات التجارية والخدمية نظراً لحاجة المجتمع والسوق لمثل هذه الدراسات التى تبرز الدور الفعال للمعلومات المحاسبية فى تقديم المعلومات الملائمة والموضوعية التى تسهم فى الحد من المخاطر بشكل ايجابيى.
9. تولى جهات الرقابة والاشراف على المصارف ممثلة في بنك السودان المركزى وادارة خاصة لتستجمع المصارف على تطبيق مبادى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها من دور فعال فى إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
10. يوصي الباحث بإجراء الدراسات المستقبلية التالية:
    أ- دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى الافصاح عن المخاطر التشغيلية.
    ب- دور خصائص جودة المعلومات المحاسبية فى مخاطر الائتمان المصرفي.
    ت- اثر هيكل الرقابة الداخلية على المخاطر المصرفية فى المصارف الاسلامية.
    ث- دور المراجع الخارجي فى الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

- إبراهيم الخليل عبدالمجيد، **البنوك المتخصصة ودورها في التنمية**، (الخرطوم: بنك السودان، مصلحة البحوث الاقتصادية، 1999م).
- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**،(أبوظبي: صندوق النقد العربي، 20006).
- ابراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية، مدخل أدارى**،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م).
- ابن منظور، **لسان العرب، المجلد الرابع**، (بيروت: دار الكتاب العلمية للنشر، بدون تاريخ)
- أحمد الرضي، **المبادئ الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة**، (الخرطوم : بنك السودان ، دورات تدريب المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط ، 2006م).
- احمد انور زهران، **نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية**،(القاهرة: مكتبة غريب، 1989م).
- احمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة **كنظام للمعلومات**،(القاهرة: دار الثقافة العربية، 2003م).
- أحمد عبدالفتاح، **مقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال والإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني**، (بيروت: إتحاد المصارف العربية ، 1993م).
- احمد فؤاد عبد الخالق، **المحاسبة ونظم المعلومات**، (القاهرة:دار الانسان للتاليف والترجمة والنشر،1975م).
- احمد محمد زامل، **المحاسبة الادارية مع تطبيقات بالحاسب الالى، الجزء الثانى** (الرياض: معهد الادارة العامة،2000م).
- احمد محمد نور ،ود.احمد حسين على، **مبادى المحاسبة الادارية** ،(الاسكندرية :الدار الجامعية ،2003م).
- احمد محمد نور، **المحاسبة المالية للقياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**، (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003م).
- احمد نور، **تصميم وادارة النظام المحاسبي**، (الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 1986م).
- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالى عن إلتزامات وحقوق الملكية**، (الاسكندريه: الدار الجامعية، 2007م).
- امين السيد احمد لطفى، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2005م).
- أمين السيد أحمد لطفى، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولى**، (**الاسكندرية**: الدار الجامعية، 2005م).

- بكري ريحان، **تحليل مخاطر البنوك**، (عمان: المعهد االعربي للدراسات المالية والمصرفية، 1993م).
- بهاء الدين سعد، **الإدارة المالية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1987م).
- تاج السر الشوش، **الوضع القانوني للجهاز المصرفي**، (الخرطوم: بنك السودان، مصلحة البحوث الاقتصادية، 1977م).
- توفيق محمد عبدالمحسن، **تقويم الأداء– مدخل جديد لعالم جديد**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999م).
- ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية 84، شارع زكريا غنيم الابراهيمية، 2003–2002م).
- ثناء على القبانى، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2003م)
- ثناء محمد طعمية، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية**، (القاهرة: مطابع جامعة بنها،2002م).
- ثناء محمد طعمية، **نظم المعلومات المحاسبية فى تقييم المشروعات**،(القاهرة: ابتراك للنشر والتوزيع 2001م).
- حسين احمد على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية: الدار الجامعية** ،2004م).
- حسين السيد احمد لطفى، **نظرية المحاسبة**، الجزء الثانى،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2007م).
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف– إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان**، (عمان: مؤسسة الوارق، 2000م).
- الدون. س–هندريسكون، ترجمة د. كمال خليفة ابو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، ا(لجزائر: مطبعة المكتب الجامعي الحديث، 2005م).
- دونالد كيسو، وجيرى ديجانت، **المحاسبة المتوسة**، ترجمة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج ، (جدة :دار المريخ :1995م).
- دونالدكيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).
- دونالدو كيسو، وجيري ويجنت، ترجمة، د. احمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**، (الرياض: دار المريخ 1998م).
- ديفيد فولكترس وآخرون، **نحو إطار للإستقرار المالي**، (أبوظبي: صندوق النقددالعربي، 1999م).

- رجب احمد سعيد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ،2008م).
- رضا توفيق عبده، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة :دار الثقافة العربية ، 2007م)
- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
- رضوان حلوة حنان، **مدخل نظرية المحاسبة: الاطار الفكري والتطبيقات العملية**، (عمان: دار وائل للنشر،2005م).
- رفيندر ا كرشنان ، **إدارة المخاطر**، (المنامة : بنك البحرين الوطني، 2009م).
- زهير بشنق، **العمليات المصرفية الألكترونية** ،(بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2006م).
- زويلف مهدي حسن، إدارة الأفراد، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013م)
- زياد رمضان،د. محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م).
- سامي حسن محمود، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثانية، (عمان: مطبعة الشرق، بدون ت.ن).
- ستيفن، موسوكوف – مارك سيكمن،ترجمة د.احمد حامد حجاج ، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، (الرياض: دار المريخ للنشر ،1989م).
- سعيد توفيق عبيد، **الإدارة المالية قيمة المنشاة ومحدداتها، الجزء الثاني**، (القاهرة مكتبة عين شمس 1989).
- سلامة عبد الله، **الخطر والتامين**، (القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1980).
- سليم الحسينة، **نظم المعلومات الادارية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- سمير الصبان واخرون، **المحاسبة المتوسطة الاطار الفكرى والعلمى لنظام المعلومات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية ،2003م).
- سونيا محمد البكرى، **نظم المعلومات الادارية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- السيد عبد المقصود دبيان، د.محمد الفيومى محمد، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية:الدار الجامعية الجديدة للنشر،2002م).
- السيد عبد المقصود دبيان، ود.محمد الفيومى، **تصميم نظم المعلومات المحاسبي**، (الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1991م).
- السيد عبدالمقصود محمود دبيان، **نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها على الحاسب**" (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 2003م).

- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001م).
- صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، (**الاسكندرية:** دار الجامعة الحديثة للنشر).
- طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرففية** ،(الإسكندرية: الحرمين للكمبيوتر، 1999م).
- طارق عبدالعال حماد ، **إدارة المخاطر** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2003م).
- طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، الجزء الثاني 1999م).
- عادل طه فايد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس،1999م).
- عاصم محمد سرور وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: د.ن، 2007م)
- عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك – منهج وصفي وتحليلي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2008م).
- عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، ط3، (بيروت: دار الفكر العربي، 2000م).
- عباس شافعى، د. منير محمود سالم،**النظرية المحاسبية** ،(القاهرة: مكتبة عين شمس ،1975م).
- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** (الكويت : دار السلاسل للنشر 1990م)
- عبد الحي مرعي، د. محمد الفيومي، **المحاسبة الحكومية والقومية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1996م).
- عبد الحى مرعى، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات فى اتخاذ القرارات**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).
- عبد الحي مرعي، سمير الصبان، **أصول القياس والاتصال المحاسبي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2000م)،
- عبد الرازق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ،(عمان: دار الثقافة للنشر ،2006م).
- عبد الرزاق محمد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسوبية**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،1998م).
- عبدالحميد سيد الشواربي، **إدارة المخاطر الإئتمانية**،(الإسكندرية:منشأة المعارف، 2002م).
- عبدالحميد عبدالمجيد حكيم، **الاختبارات والقياس والتقويم التربوي**، (مكة المكرمة: مطابع كلية المعلمين، 2002م).

- عبدالغفار حنفي، **الإدارة المالية العاصرة مدخل إتخاذ** القرار،(بيروت: الدار الجامعية، 1991م).
- عبدالقادر شاشي، **اتفاقية بازل 11،** (جدة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،2004).
- عبدالله خالد أمين، **إطار إدارة المخاطر الإئتمانية،** (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2002م).
- عبدالله عبد الدائم، **التربية التدريبية والبحث التربوي، (بيروت:** دار العلم للملايين، ط2، 1984م).
- عبدالمعطي رضا، محفوظ أحمد، جودة، إدارة الائتمان، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م).
- عبدالوهاب نصر على، **دور المراجعة في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية** حافظ كامل غندور، **التحديث الفعال في المصارف العربية** ،(بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2003م).
- عبدالوهاب نصر على، **المراجعة وحكومة الشركات ومسئوليات مراقبة الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية،** (القاهرة: الدار الجامعية، 2009م).
- عثمان بابكر، **المخاطر المصرفية – نظرة عامة،** (الخرطوم: المعهد العالمي للدراسات المصرفية،(2002م).
- عصام الدين محمد متولي، **دور المحاسبة في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان** ،(الخرطوم: دار جامعة امدرمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2005م).
- عصام الدين محمد متولى، **دور المعلومات المحاسبية فى الوفاء باحتياجات سوق المال فى مصر والسودان** ،(ام درمان: دار مطابع العملة ،2005م).
- عصام فهد العربيد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية،** (دمشق، دار الرضا للنشر، 2001م).
- عواطف يوسف وآخرون، **دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي،** 1960م – 1997م، (الخرطوم :المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية،1997م).
- فؤادالليثى، **نظرية المحاسبة، المدخل المعاصر،** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2002م)
- قاسم إبراهيم، د. زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (العراق: مطبعة الحدباء للطباعة والنشر، 2003م).
- كمال عبد العزيز ابو النقيب، **مقدمة فى نظرية المحاسبة،**(عمان: دار وائل للنشر 2004م).
- كمال الدين الدهراوى، **مدخل معاصر فى نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية،** (الإسكندرية: الدار الجامعية،2005م)

- كمال الدين الدهراوى، د.سمير كامل محمد، **(نظم المعلومات المحاسبية** الاسكندرية الدار الجامعية الجديدة، 2002م).
- كمال الدين مصطفى الدهراوي ود. سمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م).
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- كمال حسين، **دراسات فى نظم المعلومات المحاسبية** ،(القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1988م).
- كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة فى نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م).
- ليستر أي هينجر، د.سمير ماتولتس، ترجمة احمد حامد حجاج،**المحاسبة الادارية**، (الرياض: دار المريخ للنشر،2000م).
- محمد ، د. موسى الاسيوطي، **التاصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح** ،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانيه، 2008م).
- محمد الفيومى، د.احمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: دار الاشعاع الفنية،1998م).
- محمد الفيومى، احمد حسين على حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الثقافة والنشر ،2006م).
- محمد القيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية- مدخل النظم** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م).
- محمد المبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، (القاهرة: دار ايتراك للنشر، 2005م).
- محمد تيسير الرجبي ، **المحاسبة الادارية** ،(عمان: دار وائل للنشر، 2004م)
- محمد تيسير الرجبي، **المحاسبة الادارية**، الطبعة الرابعة ،(عمان: دار وائل للنشر 2007م).
- محمد سمير العيان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999-2000م).
- محمد شوقي بشادي واخرون ،**نظم المعلومات المحاسبية** ،(القاهرة: مطبعة مركز التعليم المفتوح، 1998م).
- محمد صالح الحنفاوي وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2001).

- محمد صلاح الدين صدقي، منى محمد احمد عمار،**إدارة الأخطار وامن المنشأة**،(القاهرة : مكتبة عين شمس ،1998م).
- محمد عبدالفتاح، **إدارة البنوك**، (القاهرة : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2006م).
- محمد عطية مطر ،واخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاديات المعرفة** ،(عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع ،1999م).
- محمد عطية مطر واخرون، **النظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات** ،(عمان:دار حنين للنشر والتوزيع 1996م)
- محمد على هاشم، على زين الدين، **محاسبة المنشآت المالية، القاهرة:** دار الجامعة للطباعة واالنشر ، (1987م).
- محمد محمود المكاوي ، **إدارة المخاطر فى البنوك الإسلامية** ،(القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،2012م).
- محمد مطر، **إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العالمية**،(القاهرة :دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2004م).
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات، ط2، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006م).
- محمد موسي الاسيوطى ، **التأصيل النظرى للممارسات المهنية للمحاسبية فى مجالات القياس والعرض والإفصاح** ،(عمان :دار وائل للنشر ،2000م).
- محمد يوسف الحفناوى، **الحاسوب**،(عمان: م، ن، 2001م).
- محمد يوسف الخضاري، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، د.ت).
- محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
- محمد، د. موسى الاسيوطي، التاصيل **النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح**، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانيه، 2008م).
- محمود السيد الناغى، **اسس المحاسبة – التاصيل واطار التطبيق**،(المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،1998م).
- محمود محمد غانم، القياس والتقويم، ط3، (عمان: دار الأندلس، 1998م).
- محمود محمود السجائى، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2010م).
- مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006م).
- منير محمد سالم، ود.رمضان غنيم، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكترونى** ،(القاهرة: دار النهضة،2004م).

- منير محمود، د. رمضان غنيم، **نظم المعلومات المحاسبية** ،(القاهرة: وحدة الطبع والتصوير ،1989م).
- ناريمان اسماعيل متولى ،**اقتصاديات المعلومات** ،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر ،1995م).
- نبيل حشاد، **دليلك الي إدارة المخاطر المصرفية**، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2005م).
- نحو تنمية مستدامه، **ادارة الاستثمار**، (الخرطوم: مصرف المزارع التجارى ،2010م).
- نعيم حسن دهمش، **القوائم المالية والمبادى المحاسبية المتعرف عليها والمقبولة قبولا عاما** ،(القاهرة :دار النهضة العربية للنشر،2003م).
- نعيم حسني دهمش، **القوائم المالية المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً** (عمان: دار وائل ، 1995م).
- الهادي آدم محمد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2004م).
- هاشم احمد عطية، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
- هواريسويسى، وبدر الزمان خمقاني، **نموذج لتقييم مستوى جودة المعلومات**
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معايير المحاسبة المالية**، (الرياض: مكتبة الملك فهد، 1999م).
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية والمتوسطة**، (القاهرة:دار المعرفة الجامعية، 1999)
- وصفي عبدالفتاح ابو المكارم، **المحاسبة المتوسطة: القياس والتقييم والافصاح المحاسبي**، (الاسكندريه: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000م)
- وصفي عبدالفتاح، ابو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000م)
- وليد ناجي الحيالي، **النظريه المحاسبيه**، (الدنمارك منشورات الاكاديميه العربيه بالدنمارك، 2007م)
- ياسر محمد السيد سمرة ، **نظم المعلومات المحاسبية** (القاهرة ، د.ن ، 2007م)
- يحي محمد ابو طالب، **معايير المحاسبة المصرية والدولية**، (القاهرة: جامعة عين شمس،2005م)
- يوسف محمد جربوع ، **نظرية المحاسبة** ،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر ،2001م)

2-الدوريات والمجلات العلمية

- أحمد حلمي جمعة، سمير البرغوثي، **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية- دراسة ميدانية،**(بورسعيد: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية ، 2007م).
- احمد عبد السلام ابوموسى، **مخاطر امن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية السعودية ،** (الرياض، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثالث، سبتمبر، 2004م).
- إدروج جمال، **تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،** (جامعة الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة ،2001)
- إسماعيل عثمان شريف، **اثر التجارة الالكترونية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية،** (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
- اشرف عزيز خوفو ، **استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبية في القوائم المالية ، تقديم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث ماجستير غير منشور 2002م).
- إصلاح عمر حاج نور عمر، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في صنع القرار،** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م).
- اميمة خليل محمد احمد، **مقترح تحليلي للتنبؤ بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطر وعدم التأكد- دراسة تطبيقية ميدانية على قطاع الاعمال بورتسودان بالسودان** ،(الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتوراة غير منشورة ،2010م).
- انس عودة الله القيسي، **أثر استخدام المعلومات المحاسبية علي التخطيط والرقابة في المصارف التجارية الأردنية،**(الأردن: جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
- إيمان الزبير حاكم، اثر **إدارة المخاطر على تقليل التعثر في الجهاز المصرفي السوداني بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني** (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، 2008م).
- بسنت فهمي، **وفاق بازل 2،** (القاهرة مجلة البنوك مصر، إتحاد بنوك مصر، العدد (42 ، 2004م).
- بشير احمد محمد نور، **مفهوم المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمى المعلومات في سوق المال،**(الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م).

- البنك المركز المصري، معايير لجنة لجنة بازل، (القاهرة: المجلة الإقتصادية، العدد الثاني، 2002م).
- جمال بعيطيش على، **التمويل والمخاطر المالية للإستثمار في المؤسسة،** (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م).
- جمال عبدالعزيز صابر زيدان، **تطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواجهة التغيرات في التقنية الصناعية،**(القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1996م).
- جنة ادم اسحق حران، **نظام الرقابة الداخلية واثره فى حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية،**(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2014م).
- حاتم عبدالله الزبير،**الإتجاهات المحاسبية المعاصرة ودورها في تقويم الاداء في القطاع المصرفي السوداني،**(الخرطوم:جامعة ام درمان الاسلامية رسالة دكتوراة غير منشورة، 2008م).
- خضر الطيب الامين الشفيع، **اثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م).
- الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، **تعديل الأحكام الشرعية واختلاف العلماء فيه،** (الرياض: مجلة البحوث الاسلامية، العدد العاشر،1997م).
- رانية صلاح محمد ابراهيم، **اثر ادارة المخاطر على نجاح عمليات التمولي، دراسة بنك الخرطوم،** (الخرطوم :جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال غير منشور، 2010م).
- رحاب محمد الحسن أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في الضبط المالي في أنظمة الضمان الاجتماعي،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م).
- رضا إبراهيم صالح، اثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادله على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، (الإسكندرية:جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجله كلية البحوث العلمية المجلد رقم(46) العدد الثاني، 2009م).
- زينب عباس حميدي ، **الخصائص النوعية واثرها في تقييم اضرار الحرب، دراسة ميدانية في الشركة العامة في صناعة البطاريات** ،مجلة الإدارة والإقتصاد العدد الخامس والسبعون 2009م ، معهد الإدارة الرصافة).

- سامر نجيب جركس، **أثر التغيير في أسعار الصرف على الافصاح والقياس،** (حلب: جامعة حلب، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م)
- سامى معروف عبد الرحيم ، **الابعاد الرئيسية لاقامة نظام فعال للمعلومات المحاسبية فى القطاع الحكومى للدول النامية** ،(القاهرة:مجلة افاق الاقتصادية ،العدد الثانى عشر ،ابريل1988م).
- شريف سعيد البراد، **الثقة فى نظم المعلومات**،(القاهرة: جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، يناير 2001م)،
- علاء على احمد حسين، **قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، "دراسة تطبيقية** "، (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة، العدد الأول الجزء الأول،2015م).
- عمر الجهماني، **مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك**–دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، (عمان: مجلة الإدارة العامة، العدد1، المجلد41،2002م).
- عمر السر الحسن محمد ، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي،دراسة حالة المصارف التجارية السودانية،** (عمان: الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مجلة امارباك، المجلد7،العدد20،2016م9).
- فالح حسن القيسي، **نظم الرقابة وأثرها على الأداء،** (تونس: المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، مجلة الرقابة المالية، العدد30، 1997م).
- فايق النجار ، **ادارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها** ،(رام الله: جمعية البنوك فى فلسطين ، مجلة البنوك فى فلسطين ، العدد السابع والعشرون ،2005م).
- كريمة على كاظم الجوهر ،**العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة .(دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)** ، ا(القاهرة :مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة الرابعة والثلاثون – العدد التسعون :2011م).
- ماجدة شلبي، **الرقابة المصرفية فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية،** (القاهرة :جامعة القاهرة، المجلة الاقتصادية، العدد الثالث ،2004م).
- مجلة المال والاقتصاد – بنك فيصل السوداني– العدد الأول، بلا تاريخ.
- محمد بوسف الكاشف ، **مدخل مقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية فى اطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة** ،(الرياض: معهد الادارة العامة، المجلد الاربعون، العدد الثالث، اكتوبر 2000م).

- محمد على القرى، **مخاطر العمل المصرفي الإسلامي** ، مقارنة بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ،236،2001م).
- نبيل سعيد المعمرى، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الإدارة الإستراتيجية لدعم الميزة التنافسية في بيئة التصنيع** ،(القاهرة : جامعة حلوان. كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، 2009م).
- نشرة تعريفية عن بنك ام درمان الوطنى ،**ادارة التخطيط والبحوث**،(الخرطوم: بنك ام درمان الوطنى، بدون تاريخ نشر).
- نضال رؤوف محمد ،**دراسة تحليلة لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين** ،(بغداد، كلية العلوم الاقتصادية ، محلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26،2013م).
- نمر عبدالحميد السليحات، **جودة المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارت الائتمانية طويلة الاجل في البنوك التجارية** ، (القاهرة :جامعة عمان ، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثانى 2011م).
- نور الدين صالح عبيد، **التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي**، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة).

3-الرسائل العلمية:

- ابراهيم رباح ابراهيم ، **دور المدقق الداخلى فى تفعيل ادارة المخاطر فى المصارف العاملة فى قطاع غزة –دراسة تطبيقية**،(غزة : الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة،رسالة ماجستير غير منشورة،2011م).
- إبراهيم ليري أمين، **مقياس الاختبار وتقدير الفئات**، (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية اعداد المعلمين، رسالة ماحستير غير منشورة،2007م).
- ابوبكر عوض حسنين ابوبكر، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تخطيط الإنتاج واتخاذ القرارات**، (الخرطوم :جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م).
- زياد احمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها علي ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة، بالمملكة الأردنية الهاشمية**،(الخرطوم :جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة2000م).
- سلمى محمود صبرى السيد الطحاوى ، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر والاستراتيجية في البنوك التجارية** "**دراسة ميدانية** " (القاهرة: جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة رسالة ماجستير غير منشورة ،2014م).

- سليمان خالد المعايطة، **دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات**، (الخرطوم : ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتورة في المحاسبة غير منشورة 2007م).
- السنوسي محمد الزوام البهلول ،**دورا لمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان في المصارف التجارية** ، (الخرطوم :جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2007م).
- شادية داؤود محمد سبرة قمر، **خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها فى فعالية وكفاءة المحاسبة الادارية كنظام للمعلومات فى التخطيط والرقابة وتقويم الاداء** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2012م).
- صالح عبد الرحمن محمد احمد الشيخ، **إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل :دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي** ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور 2009م).
- الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي والرؤي المستقبلية**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراة ، غير منشورة، 2006م).
- صلاح علي أحمد، **المعلومات المحاسبية، وأثرها علي قرارات الاستثمار ، دراسة تطبيقية علي سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم:جامعة امدرمان الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة 2002م).
- طه حسين يوسف عبيد، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين فى ظل مخاطر السوق المالية**، (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2011م).
- ظاهر شاهر القشي، **مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية** (الأردن، جامعة عمان ، رسالة دكتوراه منشورة ، 2003م).
- عاطف فوزي إبراهيم جاد ، **دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر – دراسة تطبيقية** ،(القاهرة :جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة،2002م).
- عباس احمد العباس عبد الرحيم، **طبيعة ومفاهيم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، 2006م).

- عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود، **دور المراجع الخارجى فى تقويم ادارة المخاطر فى المصارف الاسلامية اليمنية** ،(الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتورة غير منشورة ،2016م).
- عثمان عبده حسن ، **الافصاح العام واهميته لمستخدمى القوائم المالية**،(الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2002م).
- عصام الدين خالد العوض، **أثر تقانة المعلومات على الأداء الإداري بالقطاع المصرفي السوداني**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(رسالة دكتوراة غير منشورة).
- فرحين يحي ابكر عباس ، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفى** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
- الفضل الطيب محمد الزين، **دور محاسبة المسؤولية في تقويم أداء المنشآت الصناعية**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة دكتواره غير منشورة، 2004م).
- كباشي حميدان عبد الله إبراهيم، **اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين** ،(الخرطوم :جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م).
- محمد على حسن، **دور نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات دراسة حالة بنك الشمال**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، 2006م).
- محمد نورالله ادم عبدالوهاب، **دور ادارة المخاطر في تحقيق اهداف البنوك التجارية، دراسة حالة بنك ام درمان الوطني (السودان)** ، (الخرطوم ، جامعة النيلين ،بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ،غير منشور، 2013م).
- مدحت عبدالرشيد سالم علي، **التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر – نماذج تمايز كامي**، (القاهرة: جامعة القاهرة ،كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1994).
- المقام محمد منصور عبودي2004م – **دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية** – دراسة حالة بنك التعاون الإسلامي من(2000–2003)،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، 2004م).
- مكاوي حسن مكاوي، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف**،(الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ،2004م).
- منال حسين السلمانى عمر، **نموذج لقياس كلف المعلومات المحاسبية ورسملتها**، (القاهرة: مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد السادس والخمسون ،2005م).

- منذر يحي الراية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، فلسطين،** (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة2009م).
- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية– **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية** –الجزء الأول،(1397 و1977).
- نادية جاد الله جبارة، **الدمج المصرفي واثره في سلوك العاملين،** رسالة ماجستير غير منشورة(الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).
- نادية موسى خالد، **مدى استفادة البنوك التجارية السودانية من أنظمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،**(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).
- ندي عبدالماجد حامد خليل، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية – دراسة حالة بنك السعودي السودان،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- نفين حمدي محمد عبد الرحمن، **دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن اندماج الشركات وأثرها علي أسعار الأسهم،** (القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة 2007م).
- هالة عبد الله عباس الشريف، **نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية، دراسة مقارنة (ايجابيات وسلبيات) على نظم المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور،2000م).
- هشام محمد احمد الشريف سيد احمد ،**اثر تطبيق مبادى حوكمة الشركات على ادارة المخاطر فى المصارف التجارية،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة فى المحاسبة ،غير منشورة ،2011م).
- يوسف احمد يوسف، **دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات وتحسين الاداء المالي للمصارف السودانية، دراسة تحليلية تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي** ،(الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

4- المؤتمرات والندوات

- أحمد الصياد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية – الواقع والمخاطر،** (عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الملتقي السنوي الإسلامي السابع، 2004م).
- توصيات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد، **إدارة المخاطر التشغيلية،** (القاهرة: الإجتماع السنوي الثامن والعشرين ، 2004 م).

- حسن ماهر الشيخ ، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال،** (مكة المكرمة : جامعة أو القري، المؤتمر العلمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، 2007م).
- سحنون محمود، **النقود الألكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسات النقدية** ،(الأردن: جامعة اليرموك، مؤتمر القانون والحاسوب ،20004م).
- سيد الهواري، **إدارة البنوك،** الطبيعة المميزة للبنوك الاسلامية، الموارد العلمية، برنامج الاستثمار والتمويل والمشاركة الذي انعقد بجدة، جامعة الملك عبدالعزيز (بتاريخ 23 محرم– 4 صفر 1401هـ).
- عبد الرشيد بن ديب، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**،(الجزائر: جامعة حسيبه، الملتقي العلمي الدولي الثالث، فبراير،2012م).
- على عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والإستثمار في المصارف،** (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، مؤتمر الإستثمار ووالتمويل في فلسطين ، مايو ، 2005).
- عمر حامد، **منهجية تقيم السلامة المصرفية**،(تونس: ملتقي الإتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات المصرفية، يونيو 2007م).
- **المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي،** (الجزائر الملتقى العلمي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29–30 نوفمبر 2011م).
- موسي خليل متري، **القواعد القانوية الناظمة للصرفة الالكترونية**،(بيروت: جامعة بيروت العربية، المؤتمر العلمي السنوي، 2002م).

5- التقارير

- بنك السودان، التقرير السنوي الحادي عشر، 1970م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الأول، 1960م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الحادي عشر، 1970م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الأول، 1960م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثاني، 1961م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الخامس،1964م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثامن، 1967م.
- بنك السودان، التقرير السنوي العاشر، 1969م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الحادي عشر،1970م.
- بنك السودان، التقرير السنوي السادس عشر،1970م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثامن عشر،1977م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والعشرون،1980م.

- بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والعشرون،1982م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والعشرون،1982م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والعشرون،1983م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والعشرون،1984م.
- بنك السودان، التقرير السنوي السابع والعشرون،1986م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والعشرون،1987م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والثلاثون،1992م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، 1993م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والثلاثون،1994م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والثلاثون،1995م.
- بنك السودان، التقرير السنوي السادس والثلاثون،1996م.
- بنك السودان، التقرير السنوي السابع والثلاثون،1997م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والثلاثون،1998م.
- بنك السودان، التقرير السنوي التاسع والثلاثون،1999م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الاربعون ،2000م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الاربعون،2000م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والاربعون،2001م.
- بنك لسودان، التقرير السنوي الثاني والاربعون،2002م.
- بنك لسودان، التقرير السنوي الثالث والاربعون،2003م.
- بنك السودان ، التقرير السنوي الثالث والاربعون، 2003م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والاربعون، 2004م.
- بنك السودان ، التقرير السنوي الخامس والاربعون، 2005م.
- التقرير السنوى لمصرف المزارع التجارى ،2011م.
- بنك الجزيرة السوداني الاردنى، تقرير مجلس الادارة عن العام المالى 2013م، (عمان: فندق المريديان اجتماع الحمعية العمومية الثالث، 13 ابريل 2013م).
- التقرير السنوي لبنك الخرطوم العام: 2002م،
- بنك التضامن الإسلامي النشاة والتطور، تقرير مجلس الإدارة التمهيدي (التقرير التأسيسي) 3محرم 1404هـ الموافق 1983/1/1م.
- التقرير السنوى لبنك ام درمان الوطنى ،2010م.
- ادارة التخطيط والبحوث، مصرف ام درمان الوطنى.2010م.
- التقرير السنوى لبنك ام درمان الوطنى ،2010م.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

References in English Language:

1-Books:

- Bryan Halverson & Phillip Hancock ،**Accounting for Risk in Financial Instruments Review of Accounting Standards**) ،Managerial Finance, Val, 21, 1995).
- Bodie. Zvi, Op. Cit, P315.
- Charles T, Horngaren, & Grorge Fster, Cost Accounting, Managerial Emphasis, Ninth Edition, (New Jersey: Prentice HaIL, 1999).
- Cooper, Dale & others, Project **Risk Management Guidelines**) ، **New Jersey : John Wiley & Sons ,Ine.,2005).**
- David S. Kidwell, and Others, Financial Institution, Markets and Money, (New Jersey: John Wiley & Sons, 2000).
- Dosram Marks, Op. Cit..
- Gastineau, G.L.,& kiritzman, M.P .,**The Dictionary, of Financial Risk Management**, (N.Y.: Frank j.Fabozzi Associates, 1996).
- petty, J., et al . **Basic Financial. Management**,(N.J.: Prentice- Hall , 1982).
- Franklin Allend Douglas Gales, Financial Innovation & Risk Sharing (London MIT Press), 1994).
- -Fredric S. Mishkin, The Economics of Money, Banking and Foundation Markets, 7th edition, (California: Addison Wesley, 2004).
- Henie Van Grening & Donyaya Bragons, Op. Cit.
- Information Reliability : Inferences from Archival **and Experimental Research "Accounting Horizon ton, 2006).**
- John Arnold, Tony Bop end Aloz**, Financial Acconting**, London: Prentice Hail PHI,1925).
- Jennifer F. burke , **Effective Methods for Developing Risk –Based Internal Audit Programs**, (Chicago: Financial Managers Society ,Inc.,2005).
- Kenweths.most accounting theory 2nded grid published inc.
- Kennethsmore, OP.Cit.
- Marek Capinski, Tomasz Zastawniak, Mathematics for Financial Engineering, (London: Springer-Verlag Ltd., 2003).
- Murdick,R.Gand Ross. J.E. **Introduction to Management Introduction Systems**,(N.J. Englwood claffs.Prentic Hall, Inc, 1977)..
- Peter S. Rose, Commercia Bank Management, 5th edition (London: John Murray, 2001).

- Philip Best, Implementing Value at Risk, (New Jersey: John Wiely & Sons, 1999).
- **Reis, Ricardof F. and Stocken, Philip C, "Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements Electron**ic', 2008).
- Richard G. Schroeder, et al Accounting **Theory and Analyses** ،John Wiley & Sons, Inc. 2001.
- Stella So and Malcoim smith, **'Value-Relevance of Presenting Changes in Fair Value of Investment Properties in the Income Statement evidence from Hong Kong" Accounting and Business Research** Vole 39.2009.
- The Institute of **Risk** Management ،**Guide Risk Management**,(London.IRM.2003).P22.
- The Institute of Internal Auditors, Op. Cit., P53.
- Timothy W. Koach, Bank Management, 7edition, (Nashville: South-Western Publishing, July, 2009), P680.
- Thomas J. Linssmeher & Neil D. Person, Risk Management an Introduction to Value at Risk, (Chicago: Univ. of Illinois, July, 1999),
- Timothy W. Koach, Op. Cit.
- Watsham, T.J., **Futures and Options in Management**, (London : International Thomson Business press, 1998).
- htts:ll >theiia/Pages/IIAHome.asp,The institute Of Internal Auditors(IIA), **Discuss Management and Internal Audit Risk Management Roles** ,(Washington DC ,IIA,2002.
- Josepf Wilison, **Accounting Information Systems** ,(Canada: Publish Lieu Fadelessy,1999).
- William, C.A ., et al ., **Risk Management and Insurance**, (N.Y: Mcgraw – Hill, inc., 1995) .
- **Periodical & Scientific Magazines:**

- Reed R, and etal**, Total Quality Management and Sustainable Competitive Advantage, Joumal of Quality Management**, vlo, 5, no. 1, 2000.

- Tariq Hassaneen Ismail,**Internal Auditors, Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyption Banking Sectore** ,(International Jounrnal Of Economic and Acconting) Iss4, 2010.

- Wilko Bolt ,Alexander F. tIeman, Banking Competition, Risk and Regulation ,the Scandinavian Journal Of Economics ,VOI.106,No.4(Stockholm: Dec.,2004).

2-Conferences & Symposiums:

- Hong Kong Monetary Authority, **Risk Management of E- banking** ,v.2 (Victoria:Sep,2015).
- Martin Cihak, Introduction to Applied Stress Testing, (Washington DC: World Bang, International Monetary Fund Confrere, Working Paper No. 7, Mar 2007.
- Nasser Abdelkarim & Maisa Burbar, **How Banks in Palestine Manage Financial Risk**, (Amman: AL-Zaytoonah University, Paper Presented, 6 the, Annual Scientific Conference, 2007).
- Rajna Gibson , **Rethinking The Quality Of Risk Management Disclosure Proactive**,(Working Paper, University Of Zurich ,June 1999).

3-Standards & International Agreements:

- Basle Committee on Banking Supervision& **The Technical Committee of the International Organization of securities Information Commissions** (IOSCO) Framework for Supervisory information about the Derivatives Activities of Banking& securities Firms,(Basle: Bise, 1995).
- Basle Committee on Bank Supervision ,**New Guidelines to Enhance Banking Transparency** ,(Basle: BIS, 1998).
- Basle Committee on Banking Supervisor, Principles for Management of Credit Bank, (Basel: BIS, 1999).
- Basle Committee on Banking Supervisor, Principles for Management of Credit Bank, Op. Cit.
- Basle Committee on Banking Supervisor, Sound Practice for Managing, (Basel: Switzerland, Feb. 2010.
- Basle Committee on Banking Supervisor, The Management Supervisor of Interest Rate Risk, (Basle: BIS, Sep. 2003).
- Basle Committee on Banking Supervisor, Measurement of Bank Exposure in Interest Rate, (Basle: Bank of international Settlements, 1993).
- Basle Committee on Banking Supervisor, The New Basle Capital Accord, (Basle: BIS, Mar., 2001).

- Basle Committee on Banking Supervisor, Sound Practice for Managing and Supervision of Operational Risk, Op Cit.

- Basle Committee on Banking Supervisor, Opertional Risk Mangament, (Basle: Bank of Internaional Settlements, Dec. 1998),.

- Financial Accounting Standards Board, Accounting for Lease & Statement −**Financial Accounting Standards** (Stanford, Conn. FASB).1976).
- Financial Accounting Statement Board, Cocepts No,**2 Qualitative Characteristics of Accounting Information 1980** Maines, LA and Wahlen,J.M "the Nature of Accounting

4-Reports:

- Coming and Others ,**The Challenges Risk Management in Diversified Financial Commpanies** ,, , Federal Reserve Bank of New York, The Economic Policy Review ,March 2010).

- Cumming & Christine and Beverly The Challenges **of Risk Management in Diversified Financial** Companies , Federal Reserve Bank of New York,2007).

- Donna R. Claire, and Others, Report to Life Liquidity Work Hroup, (Boston: The American Academy for Actuaries, 2008).

- Henie Van Grening and Donyaya Bragons, **Analyzing and Managing Risk,** (Washington, DC: World Bank, April 2003).

- Report of The Co,,Ittee On **Foundations of Accounting Measuring**, (The Accounting Review, Supplant To Vol. 46.1971).

5-Websites:

- Financial accounting standard board**, qualitative characteristics of accounting information**. Sfac no may1980 .
- http:wwww.fast . org, consult-le: 28/9/2011).
- http//:wwwdrmosad.com.
- http://www .coso .org/ The Committee of Sponsoring Organization of the Tread way Commission (COSO), **Enter pries in Risk Management – Integrated Framework** ,Sep.,2014.
- WWW.Bank almal.net.

- Casualty Actuarial Society (CAS) .2003,overview Of Enterprise **Risk Management** .www.casact,Org.
- http://www.sbp.org.pk / ,State Bank of Pakistan , **Risk Management** ,,(Guidelines for Commercial Banks,, 2014).
- www. BIS.0RG.

الملاحق

ملحـــق رقم (1)
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

السيد/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع :- إستمارة استبيان

يقوم الباحث باعداد دراسة بعنوان :**(دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية)**. دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان، للحصول على درجة الدكتوراة في المحاسبة والتمويل ولتكملة الجانب الميدانى، واختبار الفرضيات تطلب الأمر اعداد هذا الأستبيان، وارجو التكرم منكم بتعبئة الاستمارة بكل صدق وامانة. بما تتمتعون به من كفاءة علمية وعملية، علماً بأن الأجابات ستكون سرية لاغراض البحث العلمى فقط، كما ان نتائج الدراسة ستكون متاحة لكم اذا رغبتم في ذلك.

ولكم جزيل الشكر

الباحث:

انور حمد سليمان احمد

القسم الأول : البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الأجابة المناسبة:

1/ **العمر :**

أقل من 30سنة ☐ 30 وأقل من 40 سنة ☐ 40 وأقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي:

بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ **أخرى أذكرها**.....

3/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ نظم معلومات محاسبية ☐

دراسات مصرفية ☐ إحصاء ☐ **أخرى أذكرها**.....

4/**المسمى الوظيفي:**

محاسب ☐ مدير مالي ☐ محلل مالي ☐ مراجع داخلي ☐

مراجع خارجي ☐ مدير فرع ☐ رئيس قسم ☐ **أخرى أذكرها**.....

5/ **سنوات الخبرة :**

اقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنوات ☐

10 وأقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: البيانات الأساسية

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة التي تراها مناسبة .

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وادارة المخاطر المصرفية :

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبية الملائمة تؤثر فى رفع وكفاءة ادارة المخاطر المصرفية.					
2	اتصاف المعلومات المحاسبية الملائمة بخاصية القيمة التنبؤية تؤدى الى زيادة كفاءة ادارة المخاطر المصرفية.					
3	ملاءمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد ادارة المخاطر المصرفية على مواجهة التغيرات والاحداث بطريقة فعالة.					
4	وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية اداء ادارة المخاطر المصرفية.					
5	مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال فى تنشيط كفاءة ادارة المخاطر المصرفية.					
6	المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد فى المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطرالمصرفية.					
7	ملاءمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة ادارة المخاطر المصرفية فى التنبؤ بالظروف الخاصة بالعميل بكفاءة وفعالية.					

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وادارة المخاطر المصرفية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	موثوقية المعلومات المحاسبية تحسن اداء ادارة المخاطر المصرفية فى اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.					
2	المعلومات المحاسبيةالموثوقة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى اعداد القرارات للاستفادة منها بالتنبؤ .					
3	موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية على التقليل من درجة عدم التاكد المحيطة بالمصرف.					
4	موثوقية المعلومات المحاسبية تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تقويم الاداء بالتاكد من سلامة العمليات ومطابقتها للمبادى والاسس المحاسبية.					
5	المعلومات المحاسبية الموثوقة والمتصفة بالدقة والحداثة تنشط اداء ادارة المخاطر المصرفية.					
6	توفر المعلومات المحاسبية الموثوقة عامل جوهرى لتقليل مخاطر الائتمان المصرفى.					
7	المعلومات المحاسبية الموثوقة تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.					

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للفهم وادارة المخاطر المصرفية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	تساعد للمعلومات المحاسبية القابلة للفهم إدارة المخاطر المصرفية في تحديد القيمة الحقيقية للضمانات المقدمة عند منح التمويل المصرفي .					
2	التوقيت الملاءم لإستخدام المعلومات المحاسبية القابلة للفهم يساعد إدارة المخاطر المصرفية علي منح التمويل المصرفي.					
3	المعلومات المحاسبية المنشورة بالمصارف لها صفة القدرة على التنبؤ في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.					
4	تطبيق سياسة الحيطة والحذر يسهم فى الحد من مخاطر التمويل المصرفى.					
5	تسهم المعلومات المحاسبية القابلة للفهم في الحد من مخاطر سعر الفائدة عند منح التمويل المصرفى.					
6	المعلومات المحاسبية القابلة للفهم والمحايدة تعبر عن قدرة ادارة المخاطر علي مواجهة المخاطر التمويلية.					
7	اتساق المعلومات المحاسبية القابلة للفهم تسهم فى اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي.					

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة و إدارة المخاطر المصرفية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية لمنشات مماثلة.					
2	المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد ادارة المخاطر المصرفية فى تحديد الاتجاهات الحديثة للمخاطر عبر المقارنة بين عدد من السنوات.					
3	المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة يجب إعدادها بطريقة متسقة بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية .					
4	القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.					
5	قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية في تطبيق مبدأ الثبات والتماثل من خلال المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.					
6	المعلومات المحاسبية المقارنة تساعد إدارة المخاطر المصرفية فى دقة التقديرات مما يقلل من درجة عدم التأكد					
7	توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة فى الوقت المناسب والملائم مسؤولية إدارة المخاطر المصرفية.					

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت المناسب لاستخدام للمعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	تطبيق المعايير الخاصة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد إدارة المخاطر المصـــرفية في أداء عملها بصورة مستمرة .					
2	استخدام المعلومات المحاسبية فى الوقت المناســب يمكن إدارة المخاطر المصرفية من سهولة وسرعة اتخاذ القرارات.					
3	التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاســبية يساعد إدارة المخاطر المصــرفية علــى الرقابــة وتقويم الأداء.					
4	التوقيت الملائم لاستخدام المعلومــات المحاســبية يسهم فى الحد من المخاطر المصــرفية ووضــع البدائل عند التخطيط.					
5	المعلومات المحاسبية المناسبة والمتصــفة بالدقــة والحداثة تحسن أداء إدارة المخاطر المصرفية.					
6	التوقيت المناسب خاصية للمعلومة المحاسبية يجب ان تنفذ فــى وقتهــا مــن قبــل ادارة المخــاطر المصرفية.					
7	التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المحاســبية يساعد ادرة المخــاطر المصــرفية علــى التنبــؤ بالظروف الخاصة بالعميل .					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمو الاستبانه

م	الأسم	المسمى الوظيفي	العنوان
1	أ د. عبدالماجد عبدالله حسن أحمد	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة أم درمان الإسلامية
2	أ د. مصطفى نجم البشاري	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	أ د. محجوب عبدالله حامد هارون	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة أم درمان الإسلامية
4	د. محمد أبكر أحمد محمد	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة الزعيم الأزهري
5	د. عمر السر الحسن محمد	أستاذ المحاسبة المساعدة	معهد الإدارة العامة– السعودية أبها
6	د. عبدالرحمن عبدالله العادل	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة النيلين
7	د. إحسان محمد الطيب مصطفى	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة الزعيم الأزهري
8	د. يوسف أحمد يوسف الهدي	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة أم درمان الإسلامية– فرع المعيلق
9	د. أشرف خوفو عزيز خير	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة النيلين
10	أ.حسن عوض حسن خالد	أستاذ المحاسبة	جامعة النيلين